جامعـــة الحاج لخضر - باتنـــة -

كليـــــة الحقــــــــــوق
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تأثير تحولات و متغيرات البيـــــئة الداخليـــة على السيـــاسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية

إعـداد الطالـب:
إبراهيم بولمكاحل

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
حسين بوقارة

أعضاء لجنة المناقشــــة:

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د. حسين قادري	استاذ محاضر	باتنة	رئيسا
أ.د. حسين بوقارة	استاذ التعليم العالي	الجزائر	مشرفا و مقررا
د. عبد الناصر جندلي	استاذ محاضر	باتنة	عضوا مناقشا
د. مصطفى بن عبد العزيز	استاذ محاضر	الجزائر	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة
2008 - 2009 م / 1429 - 1430 هـ

تأثير تحولات و متغيرات البيــئة الداخليــة على السيــاسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة



أهدي هذا العمل المتواضع...

إلى والدي الكريم الذي سهر على رعاية مسيرتي العلمية....

إلى والدتي الحنونة......

إلى أغلى الناس...

إخوتي...أخواتي...أحبائي...أصدقائي... و كل أفراد عائلتي...

شكر و عرفان...

بعد حمد الله و شكر توفيقه..أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ الدكتور بوقارة حسين، على قبوله الإشراف على هــذه المذكرة، على توجيـــهاته و نصائحه القيمة...

إلى أساتذتي الأفاضل، أصحاب الفضل في تكويني خلال السنة النـــــــظرية و إنجاز المذكرة

إلى كافة أساتذة العلوم السياسية الذين أعانوني على إتمام هذه المسيرة العلمية ...

إلى كل من علمني حرفا..أو أهداني كلمة..أو ساعدني على كتابة أسطر هذه المذكرة...

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: متغيرات البيئة الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية.

المطلب الأول: المطلب الأول: مفهوم البيئة الداخلية.

المطلب الثاني: مكونات البيئة الداخلية.

المبحث الثاني: مكانة و أهمية المتغيرات الداخلية في نظريات السياسة الخارجية.

المطلب الأول: المنظور الواقعي و نموذج التفسير النسقي للسياسة الخارجية.

المطلب الثاني- التفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية.

الفصل الثاني: مكونات البيئة الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوربي.

المبحث الأول: إعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية والانتقال نحو إطار جديد للعلاقات مع الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: الصراع الإيديولوجي كإطار للعلاقات السوفييتية الأوربية خلال الحرب الباردة.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للسياسية الخارجية الروسية الجديدة نحو الإتحاد الأوربي.

المبحث الثاني: الإطار العام لبيئة صنع القرار الداخلية بروسيا الاتحادية.

المطلب الأول:اهمية المتغيرات الداخلية في تفسير تحولات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني:العوامل الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار بروسيا.

المبحث الثالث: أثر المدارس و الاتجاهات الفكرية الروسية على توجهات سياسة روسيا الخارجية نحو الاتحاد الأوربي.

المطلب الأول:المدرسة الليبرالية واولوية التعاون مع الغرب (الاطلسيون).

المطلب الثاني:المدرسة الجيوبوليتيكية واولوية اوراسيا (السلافيون ،الشيوعيون،القوميون المحافظون).

المطلب الثاني: انعكاسات أزمة كوسوفو و قضية منظومة الدرع المضادة للصواريخ على توجهات السياسة الأمنية الروسية نحو الحلف الأورو -أطلنطي.

المطلب الثالث: تداعيات الحرب الجورجية ضد إقليمي أوسيتا الجنوبية و أبخازيا على العلاقات الروسية الأوربية.

المبحث الثاني: أنماط التفاعـــــــلات الاقتصادية بين روسيا و الاتحاد الأوربي بين ثنائية التعاون و الصراع.

المطلب الأول: روسيا و سياسة التعاون الاقتصادي التجاري مع الاتحاد الأوربي.

المطلب الثاني: العلاقات الطاقوية بين روسيا و الاتحاد الأوربي.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

في أعقاب نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في ديسمبر 1991، حدثت سلسلة من التطورات مست علاقة روسيا الاتحادية -وريثة الاتحاد السوفيتي- مع الغرب بشقيه الأمريكي و الأوربي، كان من شأنها أن نقلت حسب المحللين و الدارسين هذه العلاقة من مرحلة العداء و الصراع الإيديولوجي التي سادت مرحلة الحرب الباردة، إلى مرحلة جديدة قائمة على أساس من التفاعلات التعاونية و المشاركة و التنسيق، و قد اختلفت المقاربات و النظريات في تقديم تبريرات و تفسيرات نهائية حول أسباب التقارب و النهاية الفجائية السلمية للحرب الباردة, بل إن هذا الحدث شكل حسب فريق من الدارسين عجز بالنسبة لمقاربات التقليدية التي سادت تلك المرحلة و خاصة المقترب الواقعي، في تقديم تفسير مقبول حول هذا التحول في سلوكات الفواعل و خاصة من الجانب الروسي الذي أبدى تغييرا و صف بالعميق في توجهات سياسته الخارجية نحو الدول الأوربية و الولايات المتحدة الأمريكية.

و يعتبر التحول الذي عرفته روسيا على مستوى سياستها الخارجية من المواضيع التي اثارت نقاشا واسعا حول الأسباب و المتغيرات المفسرة لهذا التطور، حيث ذهب فريق من المنظرين إلى تفسيره بالتحولات في طبيعة النظام الدولي و هيمنة القيم الغربية الليبرالية مما جعل روسيا كطرف منهزم ان يتبنى هذه القيم المفروضة من البيئة الخارجية، في حين يذهب فريق اخر من الدارسين و المنظرين على غرار النظرية البنائية للتاكيد على اهمية و دور التحول في افكار و معتقدات و قيم النخب الحاكمة في فهم هذا التحول في السلوك الروسي و التي تاخذ ابعادا داخليا اشتملت سلسلة من التحولات و التغيرات كان لها اثر مباشر على توجهات روسيا الخارجية خاصة نحو دول الإتحاد الأوربي و التي سنحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على قضية تاثير و دور متغيرات البيئة الداخلية الروسية على توجهاتها الخارجية نحو الإتحاد الاوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث لوحظ تراجع دور الإيديولوجية كمحدد لسياسة روسيا الخارجية و التي كانت المحرك الرئيسي لها خلال فترة الحرب الباردة.كما عرفت روسيا سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و التي شكلت مصدر تاثير على توجهاتها الخارجية التي تميزت في فترات متمايزة بانتهاج سياسة تعاونية اكثر منها صراعية مع دول الاتحاد الاوربي. و هذا ما فسره البعض بمحاولة اللحاق بركب

الدول الأوربية و تبني قيمها الليبرالية بدلا من الإيديولوجية الاشتراكية التي لم تعد قادرة على تحقيق مصالح روسيا في ظل هذا النظام الدولي الجديد.

أهمية الموضوع و أسباب اختياره:

عرفت الدراسات في حقل العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة و نتيجة التحولات و التطورات التي أفرزتها هذه المرحلة و التي أدت إلى بروز مفاهيم ونظريات جديدة حاولت تقديم تفسيرات مقبولة لاستيعاب مميزات وخصائص الظاهرة الدولية واستكشاف ملامح تطوراتها. و لم تكن دراسة السياسة الخارجية كجزء من العلاقات الدولية بمعزل عن هذه التطورات التي مست الكل ، حيث أثرت الظواهر و القضايا الجديدة في العلاقات الدولية على مضمون و مواضيع السياسة الخارجية للدول داخل النظام الدولي بملامحه الجديدة، لذا كانت الحاجة ملحة لوضع أطر تحليلية متكيفة مع هذه التطورات لتقديم تفسيرات علمية حول العوامل و المتغيرات المؤثرة على تحول سلوكات الدول الخارجية في هذه الفترة، خاصة مع تزايد الترابط ما بين الداخل و الخارج و ترابط القضايا و ترتيبها. و في هذا الإطار ظهرت مجموعة من النظريات و المقاربات التي حاولت تقديم تبريرات حول أسباب التحولات في طبيعة سلوكات الدول الخارجية مثل النظرية البنائية و كذلك مقاربة الربط بين الداخل و الخارج و غيرها، حاولت الوقوف على المتغيرات المؤثرة على سلوكات الدول في هذه المرحلة، و تعتبر روسيا -وريثة الاتحاد السوفيتي- المنهارة امام المعسكر الغربي اللبرالي، من بين اهم هذه الدول التي عرفت تحولا كبيرا على مستوى مضامين و توجهات سياستها الخارجية، و اثارت العديد من الغموض في تفسير هذا التحول و اسبابه نحو الغرب عموما و الاتحاد الاوربي خصوصا.

إذا و بناءا على الاهمية التي يتمتع بها الموضوع وقع اختياري لموضوع دراسة السياسة الخارجية الروسية على ضوء متغيرات البيئة الداخلية، بالرجوع إلى اعتبارات ذاتية و اخرى موضوعية:

ا - **بخصوص الاعتبارات الذاتية**: هي تلك المتعلقة اساسا برغبتي في تناول موضوع يحتل موقعا هاما في اجندة المواضيع المستجدة و الحالية في النظام الدولي الجديد، بالإضافة إلى اهتمامي الخاص بالشؤون الروسية ،و هنا بدا لي ان محاولة روسيا استعادة مكانتها المفقودة في النظام الدولي الجديد و بروزها كقوة دولية من شانها التاثير على موازين القوى الإقليمية و

العالمية، موضوع له قدر من الأهمية لدى الدارسين و الباحثيـــــــن فـــي حقـــل العلاقـــات الـــــدولية و الإستراتيجية في الوقت الراهن.

- من ناحية أخرى أسعى من خلال هذا المشروع البحثي في المساهمة ولو بشكل متواضع فـــي تقديم قيمة علمية نظرية بخصوص إبراز أهمية المتغيرات الداخلية في فهم و تفـــسير ســـلوكات الدول. عبر استخدامها كأداة تحليل ناجعة لفهم أسباب تحولات الـــسياسة الخارجيـــة الروســـية الجديدة.

ب- **وبخصوص الاعتبارات الموضوعية**: فهي ترتبط أساسا بـــ:

- الأهمية العلميـــة لهذا الموضـــوع تكمـــــن أساســـا فـــــي تناولـــــه لواحـــــد مـــن الموضوعات المهمـــة في حقـــــل لدراسات الدولية المعاصرة، حيث يتعلـــق الأمـــر يتعلـــق بالنقاش الأكاديمي حـــــــــول مكانة و مستقـــبل روسيا في النظام الدولي الجديد ، و محاولـــة تفسير ما وصف بعودة روسيا للساحة الدولية كقوة مؤثرة على مـــوازين القـــوى الإقليميـــة و العالمية، و محاولة إبراز العوامل المتحكمة في هذه الرغبة الروسية للعودة كطرف قـــوي فـــي النظام الدولي، وفي هذا السياق تعتبر التحولات التي عرفتها روسيا داخليا من أهـــم العوامـــل المفسرة لهذا التحول ضمن سياستها الخارجية خاصة مع المرحلة التي حكم فيها بوتين و رغبته في استعادة مكانة روسيا الخارجية.

- بالإضافة إلى التحولات التي قد تمس بنية و هيكل النظام الدولي مع ظهور قوى جديدة تسعى لتكريس مكانتها و تاكيد دورها في صياغة السياسات العالمية.

- اهمية موضوع الدراسة وحداثته كاحد اهم محاور النقاش في الأوساط الأكاديمية المعاصـــرة في حقل الدراسات الدولية و الاستراتيجية.

- اهمية روسيا و موقعها الحساس بالنسبة للامن الاوربي.

- تاثير طبيعة توجهات روسيا الخارجية على الوضع الإقليمي و اهداف التكامل الاوربي.

- بالإضافة إلى هذه الاعتبارات ،تقدم هذه الدراسة المبسطة من **الناحيـــة الاكاديميـــة** كإســـهام علمي جديد يحاول الإحاطة بالشؤون الروسية ، و اهم مصادر التاثير على توجهاتها الخارجية.

إشكالية الموضوع:

اصبحت روسيا تشكل مصدر للغموض بسبب هذه القطـ ـيعة الإيديولوجية و حجم التحـــولات الداخلية على كافـ ـة الاصعدة السياسية و الاجتماعية و خاصة الاقتصادية.و تباينت المواقـــف حول توجهات روسيا نحو الاتحاد الاوربي ما بين التعاون و التنسيق و استمرار الصراع حيث

يعتقد بعض المحللين بأن الأجواء السياسية في العلاقات الروسية الأوربيـة تتجه نحـو الأسوأ، و يعتقدون بأن روسيا هي العدو اللدود، و أن القول بأن روسيا تنتهج سياسة تعاونية في فترة ما بعد الحرب الباردة أمر نسبي إن لم يكن منعدم تماما، ويصورون أن الأمن الأوروبي باستمرار مهدد بالمخاطر التي تنبع من حقيقة وجود الدولة الروسية القوية في شرق القـارة التـي لهـا سياستها المستقلة، ويضعون نصب أعينهم التشهير بالسياسة التي ينتهجها الرئيس بـوتين فـي سبيل استقرار روسيا وتعزيز الدولة الروسية وإعادة هيبتها الدولية.

بينما يتجه فريق آخر نحو الاعتقاد بأن السياسة الروسية تعمل بجد باتجاه نهج تطوير التعـاون متبادل المنفعة مع الاتحاد الأوروبي، وأن الهدف الرئيس لموسكو هو السعي نحو انسجام روسيا في السياق الأوروبي والعالمي السياسي والاقتصادي، وأن قدرات روسيا، وبالتالي إمكاناتها في المساهمة في تسوية بؤر النزاع في العالم تتنامى عاما بعد عام، فسيطرة النسق الفكري القـومي المحافظ الشيوعي المتشدد على مراكز صنع القرار الخارجي يؤدي إلـى اتجـاه الـصراع، و العكس بوصول التيار الإصلاحي الذي ينحو سياسة تعاونية مـع الغـرب عمومـا و الاتحـاد الأوربي خصوصا.

و على هذا الأساس تكون إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما هو دور و تاثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية في توجيه سياسة روسيا الخارجية نحو الاتحاد الأوربي ما بين اتجاه التعاون او الصراع لفترة ما بعد الحرب الباردة ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل تشكل السياسة الخارجية للدول امتداد لمعطيات بيئتها الداخلية ؟
- هل الانسجام في مكونات البيئة الداخلية يؤثر على انـسجام و وحـدة توجهـات الدولـة الخارجية؟
- هل تلعب التيارات الفكرية و مختلف مكونات البيئة الداخلية الروسية دورا محوريـا فـي توجيه سياستها الخارجية نحو الاتحاد الاوربي، و كيف تؤثر على تفاعلاتها التعاونيـة و الصراعية؟
- ما هو تاثير القيم و الانساق الفكرية الداخلية على طبيعـة قـضايا و اولويـات الـسياسة الخارجبة الروسية نحو الإتحاد الاوربي؟
- هل تتحدد هوية و مصالح روسيا الخارجية في علاقتها مـع الاتحـاد الاوربـي بفعـل المعطيات الداخلية ام الخارجية.

فرضية الدراسة:

تشكل العقائد و الأنساق الفكرية و متغيرات البيئة الداخلية الروسية محدد رئيسي لطبيعة التوجه الخارجي نحو الاتحاد الأوربي ما بين التعاون و المشاركة من ناحية و الصراع و المواجهة من ناحية أخرى.

كما يمكن صياغة فرضيات تمثل إجابات مؤقتة على التساؤلات الفرعية:

- السياسة الخارجية هي امتداد للأوضاع الداخلية للدول، فكلما اتجهت الأوضاع الداخلية إلى للاستقرار و الانسجام كلما كانت سياستها أكثر انسجاما و وضوحا.
- تأخذ سياسة روسيا الصيغة التعاونية بوصول التيار الإصلاحي، و صيغة المواجهة و الصراع بسيطرة النسق الفكري للقوميين الشيوعيين.
- تشكل القضايا الأمنية و الاقتصادية أولويات التوجهات الجديدة لروسيا نحو الاتحاد الأوربي.
- البعد التعاوني لسياسة روسية الخارجية تعبير عن رغبة موسكو في بناء عالم متعدد الأقطاب، تكون هي أحد أقطابه.
- هوية و مصالح روسيا الخارجية ، تتشكل في معظم أجزائها بفعل و طبيعة البناء القيمي و الفكري و الاجتماعي للوحدات السياسية الداخلية ، اكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام الدولي.

المقاربة المنهجية:

اتبعنا في دراستنا، مقاربة منهجية مركبة تستند إلى مجموعة من المناهج ،إستدعتها طبيعة الموضوع:

- **المنهج التاريخي**: حيث إننا سنتتبع العلاقات الروسية الاوربية عبر فترات تاريخية مختلفة، نرصد من خلالها حالة التحول التي اتسمت بها توجهات روسيا نحو الغرب عموما و الإتحاد الاوربي خصوصا، و تبرز اهمية هذا المنهج في إبراز الظروف الإقليمية و الدولية التي تطورت فيها العلاقات الروسية الاوربية، وصولا إلى الإطار الحالي التي تنظم فيه هذه العلاقة.
- **المنهج الوصفي**: حيث سنركز على إبراز دور عوامل البيئة الداخلية بمختلف مكوناتها، ومدى تاثيرها على توجهات روسيا الخارجية نحو الإتحاد الاوربي.
- **المنهج البنيوي**: حيث ان متغيرات البيئة الداخلية لروسيا و بيئة صنع القرار تتكون من عدة بنيات مختلفة، لذا استوجب علينا استخدام منهج بنيوي لتحليل العلاقة ما بين هذه الوحدات المكونة لبيئة صنع القرار الداخلي في إطار النسق الاجتماعي و السياسي و

الاقتصادي السائد داخل روسيا.و ما يتضمنه من بنيات متكاملـة فـي إطـار المجتمـع الروسي. و عليه فالمنهج البنيوي يساعدنا على تفسير كل مكون من ظـواهر متـضامنة، بحيث يكون كل متغير متعلق بالعناصر و المتغيرات الأخرى، لذا فمنهج التحليل البنيـوي يهمل كل ما هو عرضي و لا يهتم إلا بالوقائع الحقيقية و الجوهرية.كما يهمل أي تـدخل للمشاعر في تحليل الظواهر.

خطة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة عمل تتكون من أربع فصول:

<u>الفصل الأول:</u>

سيكون بمثابة إطار ومدخل نظري لدراستنا هذه، حيث نتطرق فيه إلى تقديم إطار مفهوماتي و نظري لمختلف الاتجاهات النظرية في دراسة و تفسير السياسية الخارجية، ثم نتطرق لعرض النقاش و الجدل النظري حول قضية الفصل و الربط بين البيئة الداخلية و السياسة الخارجية للدول من حيث التأثير و التأثر، ففي حين يذهب المقترب الواقعي إلى فصل الداخل عن الخارج و نفي أي تأثير لمعطيات البيئة الداخلية على التوجه الخارجي للدولة ومصالحها الخارجية، يرى فريق اخر بضرورة الربط بين أوضاع البيئة و السياسة الداخلية و السياسة الخارجية للدول، لتقديم تفسير مقبول و متكامل لتحول سلوكات الدول نحو بيئتها الخارجية على غرار مقاربة الربط و النظرية البنائية. التي ترفض الفصل بين البيئة الداخلية و الدولية في تحليل سلوك الفواعـل السياسية، و يظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة interest عند الواقعيين فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي بل من طبيعة البناء القيمي و الاجتماعي للوحدات السياسية ، فالمصلحة لم تعد -حسب البنائيين- تتحد خارج السياق الاجتماعي للفواعل و بمعزل ضمن النظام الدولي اي باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي.

<u>الفصل الثاني:</u>

ستتناول في هذا الفصل دور و تاثير التحولات و مختلف المتغيرات الكونـة للبيئـة الداخلية الروسية على طبيعة علاقاتها الخارجية مع الاتحاد الاوربي بـين اتجـاه التعـاون و المواجهة و الصراع، حيث سنتطرق إلى الإحاطة بطبيعة هذه التحولات التي عرفتها روسيا منذ نهاية الحرب الباردة، ثم نعرف بيئة صنع القرار في روسيا و إبـراز دور العوامـل الداخليـة المؤثرة في طبيعة القرار الخارجي، حيث تتضمن هذه الاخيرة كل القوى المؤثرة فـي الـساحة السياسية الروسية من اجهزة الدولـة و البرلمان و النخب الـسياسية و الاحـزاب و الـراي

العام...، بالتحول في توزيع القوى ما بين هذه المكونات سيكون له أثر مباشر و كبيـر علـى توجهات روسيا الخارجية نحو علاقتها بالاتحاد الأوربي في إطـار التفـاعلات التعاونيـة أو الصراعية. و تحديد أولويات سياستها الخارجية، وكان من شأن ذلك أن قاد إلى نقـاش حـول أولويات السياسة الخارجية بين المنظرين، الخبراء، والممارسين الروس، والذي تجسد في شكل حوار بين مدارس نظرية تختلف في أسسها المفاهمية ومقاربتها للقضايا الدولية، التي يمكـن تحديدها في **اتجاهات ثلاث**: - المدرسة الليبرالية وأولوية الغرب (الأطلسيون).

- المدرسة الجيوبوليتيكية وأولوية أوراسيا (السلافيون ،الشيوعيون).
- المدرسة الواقعية:أنصار روسيا القومية.(الاتجاه البراغماتي)

و هناك من يصنف هذه الاتجاهات المؤثرة على توجهات روسيا الخارجية نحو الاتحاد الأوربي بـ:

- الاتجاه الإصلاحي الراديكالي/ - الاتجاه القومي المتشدد (المحافظين)- الاتجاه الوسط.

<u>الفصل الثالث</u>:

من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على أهم و أبرز التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة، بحيث يبدو جليا أن سمات هذه السياسة قد تحولت بشكل كبير عما عرفته خلال الحرب الباردة، كما أن شكلها لم يعرف تجانسا طيلة الفترة التي تلت سقوط الاتحاد السوفييتي و حتى يومنا الحالي، فقد عرفت السياسة الخارجية في علاقاتها مع الغرب العديد من التقلبات يرجع الكثير من الدارسين الأسباب المباشرة في ذلك إلى طبيعة و حجم التسارع الذي عرفته روسيا على مستوى بنية مكوناتها الداخلية على كافة الأصعدة و خاصة على الصعيد التحولات الاقتصادية و السياسية، و تحول شكل القيادات و المؤسسة الرئاسية بشكل اكبر.لذا فقد تراوحت توجهات السياسة الخارجية الروسية خلال الفترة الممتدة من ظهور روسيا الاتحادية و حتى المرحلة الحالية، توجهان رئيسيين هما التوجه اورو -اطلنطي، و اخر اوراسي جديد.

<u>الفصل الرابع</u>:

سنتطرق فيه إلى فحص القضايا و المحاور الرئيسية في العلاقات الروسية الاوربية لفترة مـا بعد الحرب الباردة، و التي تعتبر امتداد لمعطيات و توجهات القوى الداخلية، و تتركز حول:

- البعد الامني و تاثير الهوية الامنية الاوربية المشتركة على الامـ ـ ـن القومي الروسـي، و مختلف المواقف الروسية من عمليات توسيع حلف شمال الاطلسي نحو الشرق.
- البعد المتضمن للقضايا الاقتصادية و مسائل الشراكة الاقتصادية و مسائل الطاقة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهم متغيرات البيئة الداخلية التي تؤثر على الـــسلوك الخارجي للدول، من خلال عرض لهذه المتغيرات حسب ما تناولتها النماذج النظرية التي قدمت في هذا الصدد، حيث حاول من خلالها الدارسون إبراز الوزن النسبي لهذه المتغيرات، وحجـــم تأثيرها الكبير على السلوك الخارجي بما يفوق أحيانا كثيرة تأثير المتغيرات النسقية، ما جعـــل البعض كما رأينا سلف يصف السياسة الخارجية بأنها امتداد مباشر لمعطيات السياسة الداخلية.ثم ننتقل في مستوى آخر إلى عرض أهمية و مكانة هذه المتغيرات بالنـــسبة لنظريـــات الـــسياسة الخارجية التقليدية و كذلك الطروحات الجديدة.

- الإطار العام لنظرية تحليل السياسة الخارجية:

إن الحديث عن نظرية لدراسة السياسة الخارجية يعبر عن مدى التقـــدم التـــي أحرزتـــه السياسة الخارجية كحقل معرفي له موضوعه و مناهجه و القوانين التي تحكمـــه، فقـــد اقتـــرن تطور دراسة هذه الظاهرة بتطور دراسة الكل الذي يمثل العلاقات الدولية، فقد عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة على مختلف مستوياتها المعرفية و كذلك المنهجية.

حاولت نظريات السياسة الخارجية باستمرار شرح و تفسير التغييرات في مسار ســلوك دولـــة تجاه دولة اخرى، محاولة تقديم اطر نظرية متكاملة و مقبولة لفهم سلوك الدول، لكن المنظرين في هذا الصدد لم يتفقوا على طرح موحد لتحديد المتغيرات المحددة و المفسرة لسلوك الـــدول. فمعظم المحاولات النظرية تاتي في إطار خلق سياق عمل على الفرضيات، يكون ملائمـــــــــا لتفسير طبيعة و حدود عمل السياسة الخارجية، كما ان محاولة تفعيل الحوارات حول الـــسياسة الخارجية و تكييفها نظريا و منطق معطيات الواقع الدولي إنما يكون في إطار البحث عن تاويل ناتج التاثير و التاثر بين العوامل الداخلية و الخارجية المندمجة للسلوك الخارجي للدول [1].

- مفهوم السياسة الخارجية:

إن محاولة و ضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلـــك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختـلفة نفسية، وطنية، و دولية، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية و اخرى منهجية.و انسب ما توصف به هو اننا نواجه إشكالية في تعريف السياسة الخارجية.

و يذهب الدارسون إلى تحديد مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيـــق و شـــامل للسياسة الخارجية:

1) حسين بوقارة، **محاضرات القيت على طلبه العلوم السياسيه قسم ماجستير في مقياس السياسه الخارجيه المقارنة**،جامعة قسنطينة،2003.

أولا: أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها،وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية و بعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف و السلوكيات[1]، بحيث نجد في هذا السياق تعريف Pol Sipirit الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها:"مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية..."

ثانيا: اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية ، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

و لكن بالرغم من هذه العقبات نجد أن هناك محاولات جادة من طرف الباحثين لوضع حدود مفاهيمية للسياسة الخارجية، و نسوق فيما ياي بعض هذه التعاريف:

-لمحاولة الخروج من هذه الإشكالية، حاول Sharles Hermann تعريف السياسة الخارجية بأنها: " تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"[2]

- و قدم James Rosenau تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله: "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها او تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة" [3].

- أو بانها" منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل إقرار او تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفا"

- إذا يبدو ان السياسة الخارجية هي مجموع سلوكات صانعي القرار في البيئة الخارجية.

- و **بصفة عامة**: فإن السياسة الخارجية، و بعيدا عن إشكاليات وضع مفهوم مستقر و موحد، تعبر عن مجموع الاهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة و قنوات معينة، يمكن لها التاثير من اجل تحقيق تلك الاهداف. لتكون السياسة الخارجية عبارة عن: **كل تجميعي لمجموعة التوجهات و الاهداف و المخططات و الالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها إلى سلوك او فعل خارجي**[4].

1) محمد السيد سليم ،**تحليل السياسه الخارجيه**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1998)، ص 8.
2) المرجع نفسه.ص9.
3) المرجع نفسه .ص11.
4)حسين بوقارة. **محاضرات القيت على طلبه العلوم السياسيه فسم ماجستير في مقياس السياسه الخارجيه المقارنه**.مرجع سبق ذكره.

المبحث الأول:
متغيرات البيئة الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية

فمثلما كان عليه الأمر في فترة الحرب الباردة، استمر الباحثون في استكشاف تأثير السياسة الوطنية على السلوك الخارجي للدولة، وقد قـ ـام بعض الباحثين من أمثال '**سنايدر، وجيفري فريدن و هيلين ميلنر**' بفحص كيفية تأثير مجموعات المصالح في خيارات الدولة بحيث تقودها إلى سلوكات خارجية غير متوقعة. وكذلك فقد قام جورج '**داونس و دايفيد روك بتبيان**' الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية في المساعدة على التعامل مع الغموض الذي يكتنف الشؤون الدولية. بينما قام بعض باحثي علم النفس بتطبيق النظرية الإستشفافية جنبا إلى جنب مع أدوات تحليلية أخرى لتفسير سبب إخفاق صناع القرار في التصرف بشكل عقلاني[1].

المطلب الأول: مفهوم البيئة الداخلية (Domestic Environment).

تشكل البيئة المحلية سياق الخلفية التي يتم استنادا إليها رسم السياسة[2]. و يعرف Joseph Frankel ،البيئة عموما الداخلية أو الخارجية في كتابه" The Making of Foreign Policy بأنها :"**البيئة، (أو المحيط) ، تستعمل كوصف لكل العوامل البيئية**"

" Environment (or, interchangeably, Setting) is used as a description of all environing factors.[3] "

اما البيئة الداخلية فهي:" كل شان/قضية داخلية تمس الـــسياسة الخارجيـــة" " Any domestic matter may impinge on foreign policy "[4] ، عموما تقع البيئة الداخليـــة فـــي إطـــار المجتمع الذي يتخذ صانعوا القرار قراراتهم من اجله وتشمل السياسات الداخلية (الراي العام ، الموقع الجغرافي ، طبيعة النظام السياسي القيم الرئيسية للمجتمع ، الاحزاب ، جماعات الضغط ..) ويمكن إضافة الخبرة الوطنية في التعامل مع القضايا السياسية الدولية.

---

1) ستيفن وولت ،'**العلاقات الدوليه: عالم واحد، نظريات متعددة**'،ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن موقع: **.http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR**

2) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،"**السياسه الخارجيه**"، **قاموس بنغوين للعلاقات الدوليه**،ترجمـة مركـز الخلـيج للأبحـــاث، ط2، بنغـــوين للنـــشر، مـــارس 2000. ، نقـــلا عـــن موقـــع: **http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_6_0.htm**

3) Joseph frankel, **The making of foreign policy**, oxford university press, new york,1963 .p 4.

4) Ibid.

أما **Snyder** فيعرف المحيط أو البيئة الداخلية بـــأنه: "يشمل ما يعرف بالسياسات الداخليـــة و الرأي العام و الموقع الجغرافي للدول كذلك الثقافة العامة و السمات الرئيسية التي ينطبـــع بهـــا السكان و طريقة تنظيم المجتمع و أدائه لوظائفه"[1].

المطلب الثاني: مكونات البيئة الداخلية.

اختلفت النماذج التي حاولت حصر متغيرات البيئة الداخليـــة المـــؤثرة علـــى الـــسياسة الخارجية، و لكن يبدو أن البعض من النماذج المقدمة خاصة في إطار دراسة السياسة الخارجية المقارنة، قدموا مجموع هذه المتغيرات في شكل مفصل، بحيث نجد في هـــذا الـــسياق نمـــوذج "**ماكفون**" و "**شابيرو**"، بحيث يقدم "**باتريك ماكفون**" و "**هوارد شابيرو**"، في نموذجهمـــا إطـــارا للتحليل المقارن للسياسة الخارجية يتسم بالشمولية من حيث دمجه لمختلف الفئات المؤثرة فـــي صنع السياسة الخارجية.بحيث حصر هذا النموذج إثني عشر فئة لهذه المتغيرات، تـــسعة مـــن أصل إثني عشر عوامل داخلية[2]، و هذا ما يعكس الأهمية المعتبرة و الـــوزن النـــسبي لهـــذه المتغيرات في تفسير السلوك الخارجي.

سنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه الفئات المتعلقة بالمتغيرات الداخلية -بحكم إطار الدراسة-، و يمكن إدراج هذه الفئات كما يلي:

1- المتغيرات الفرديـــة.
2- المتغيرات النخبوية.
3- المتغيرات السياسية.
4- المتغيرات المجتمعية.
5- المتغيرات الثقافـــية.
6- المتغيرات الاقتصادية.
7- متغيرات الربـــــــط.

لكن هذه المتغيرات يتحقق مدى تاثيرها على السلوك الخارجي لـــيس بمجـــرد وجودهـــا الموضوعي داخل المجتمع، بل إن تاثيرها يقترن بالمتغيرات المتعلقة بشكل النظام السياسي:

8- المتغيرات الحكومية.
9- المتغيرات المؤسسية

---

1) ناصيف يوسف حتي،**النظريه في العلافات الدوليه**، (دار الكتاب العربي. بيروت، ط1،1985)،ص 179.
2) المرجع نفسه، ص 201.

و على هذا الأساس سنتناول هذه المتغيرات من خلال:

- عرض مكونات البيئة الداخلية.
- علاقة شكل النظام السياسي بالسياسة الخارجية.

و هذا حتى يتسنى لنا معرفة وزن المتغيرات الداخلية، و أي منها يبرز و يتراجع حسب شكل النظام السياسي للدولة، الذي يحدد طبيعة المتغيرات المؤثرة في السلوك الخارجي.

أولا- المتغيرات الفردية:

ساد الاعتقاد حسب المنظور الواقعي، بان الساسة يتسمون بالعقلانية، و ذلك لأنهم يفكرون من منطلق المصالح التي تم تعريفها من خلال مفهوم القوة، و قبول تلك الفرضية يعني أن البحث في مجال دوافع الفرد أو المجموعة يعتبر مضيعة للوقت. تعرضت فرضية العقلانية للعديد من الانتقادات و بدأت العديد من الدراسات خلال فترة السبعينيات تتجاوز الدولة و تتناول بالدراسة الجوانب المرتبطة بنفسية الفرد و المجموعات كعوامل مؤثرة في سلوكيات السياسة الخارجية[1].

تتضمن المتغيرات الفردية أو الشخصية حسب "**شابيرو**" و "**ماكفون**" السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية، كذلك تعرف بأنها "**مجموعة الدوافع الذاتية و الخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية**"[2]، و تشمل هذه السمات و الخصائص معتقداتهم قيمهم، خبرتهم، صفاتهم، تكوينهم الاجتماعي، و كذلك إدراكهم[3].

و قد اكد "ريتشارد سنايدر"، و غيره من الباحثين، على حقيقة انه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية -خارجية او داخلية- فإن اهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين[4] لذا فالفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع اشخاص و بالتالي فهم و استيعاب هذا الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم -الخارجي او الداخلي- و ليس من خلال المراقب الموضوعي او الحيادي[5].

---

1) محمد يوسف السويد، "**الاتجاهات النفسيه في دراسه العلاقات الدوليه**"، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية (العلاقات العامة)، المملكة العربية السعودية،العدد 12، سنة 1989،ص 87.

2) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 137.

3) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ,مرجع سبق ذكره، ص 202.

4) جنسن لويد ،**تفسير السياسة الخارجية**،ت/محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم،(عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض) ,1989، ص 8.

5) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدوليه**، ص 177.

هناك مجموعة من المواقف لبعض الدارسين، تجعل من دور صانع القرار بمثابة الـدور الرئيس في صنع تلك السياسة، بحيث يذهب **كريستوفر هيل** إلى أنـه حتـى فـي المجتمعـات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تفسر نسبة كبيـرة من السلوك الدولي للدولة[1] و يمكن إجمالها في مايلي[2]:

- **كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية،** ازداد أثر العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية (و هنا نبين أثر هذا العامل على السياسة الخارجيـة الروسية في عدة 'بوتين'، الذي يبدي اهتمام واضح بما يحدث في الخارج،سنوضح هـذا العنصر في الفصل الثاني).
- **كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القـرار،** ازداد اثـر المتغيـرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية (هذا ما ينطبق على مكانة الرئيس 'بوتين" و ما يتمتع به من صلاحيات واسعة النطاق، مكنته من فرض توجهاته الشخصية علـى القرار الخارجي).
- **كلما ارتفع هيكل صنع القرار،** ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع الـسياسة الخارجية.
- **كلما كانت مواقف صنع القرار غير روتينية،** ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عمليـة صنع السياسة الخارجية.و من المواقف غير الروتينية اتخاذ المواقف في حالة الأزمات.
- **كلما اتسمت المواقف المتخذة بالغموض, و عدم التوقع،** ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، بحيث تتسم المواقف المذكورة بـضعف المعارضـة السياسية للخيار الذي يتبناه القائد السياسي، و ذلك نتيجة لغموض الموقف او عدم توقعه. و عن ابدى بعض الافراد اهتماما بالقضية فإن تضارب المعلومات سيقلل مـن قـدرتهم على تقديم براهين تقنع صانعي القرار بالعدول عن الخيار الذي يميلون إلى اتخاذه.

ملاحظة:

يتفاوت تاثير المتغيرات الشخصية على صنع السياسة الخارجية طبقا للظروف التي تصنع فـي إطارها السياسة[3].

---

1 عديله محمد الطاهر <u>**اهميه العوامل الشخصيه في السياسه الخارجيه الجزائريه**</u> .مذكرة لنيل شهادة الماجـستير فـي العلاقات الدولية .جامعة قسنطينة.2005.ص32.

2) جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، مرجع يبق ذكره ص ص ص 16-17- 18.

* طبقت فكرة النخبة ببراعة كبيرة على دراسة صنع القرار وقضية الرأي العام المتصلة بها والمعنية بقضايا الـسياسة الخارجية وكان العمل المبكر الاولي في هذا الميدان كتاب الموند (Almond) وعنوانه 'الشعب الامريكـي والـسياسة الخارجية' (1966).

3) المرجع نفسه، ص 19.

ثانيا- **المتغيرات النخبوية**:

يقصد بالنخبة* السياسية مجموعة الأفراد التي تملك مصادر و أدوات القوة في المجتمع، و تضم هذه المجموعات قيادات السلطتين التنفيذية و التشريعية، الأحزاب السياسية و المؤسسة العسكرية[1].

تعرف كذلك بأنها "**مصطلح وصفي لأفراد وجماعات في قمة هرمية معينة**"[2]. تتضمن السمات العامة للنخبة التي تصنع السياسة الخارجية، معدل الأعمار، مستوى العلم و الخبرة و التخصص، نسبة المدنيين و العسكريين[3].

تقسم نخبة السياسة الخارجية الفعلية بين شاغلي المناصب الرسمية والمصالح المنظمة (ما يسمّيه ألموند (Almond) "**نخبة السياسة**". فشاغلو المناصب الرسمية يحتلون مراكز سلطة ضمن النظام ويكونون هم الأشخاص المعنيين رسميا للتصرف نيابة عن الدولة. و تحيط بهم بيروقراطية من الإدارات المتمركزة حول وزارات الخارجية ولكنها تتضمن أيضا عددا من وزارات الدولة الأخرى[4].

و يتوقف تأثير النخبة السياسية على ثلاثة عوامل [5]:

- شكل النظام السياسي.
- مدى تجانس النخبة السياسية.
- اتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية.

ثالثا- **المتغيرات السياسية**:

تشمل مظاهر الفعالية السياسية العامة من حيث طبيعة الفواعل السياسية الغير رسمية و مدى شكل تاثيرها على المسار السياسي للدولة، و تتضمن النظام الحزبي في الدولة، الادوار التي تقوم بها الأحزاب و جماعات الضغط، الراي العام و الإعلام..، و مستوى التطور السياسي في الدولة و طبيعة و انماط النزاعات السياسية الداخلية[6]. و في هذا السياق يمكن حصر اهم هذه الفواعل المؤثرة على السلوك الخارجي فيما يلي:

1)محمد السيد سليم. **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 187.

2) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،"**مفهوم النخبة**"، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،مرجع سبق ذكره، نقلا عن موقع:**http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_5_0.htm**

3)ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص202.

4) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، '**مفهوم النخبة**', **قاموس بنغوين للعلاقات الدوليه**،مرجع سبق ذكره، ، مرجع سبق ذكره.

5) محمد السيد سليم، **تحليل السياسه الخارجيه**، مرجع سبق ذكره، ص 188.

6) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** , مرجع سبق ذكره ص 203.

أ- الأحزاب السياسية:

يذهب بعض دارسي السياسة الخارجية إلى اعتبار الأحزاب السياسية التي تملك ممثلين في السلطة، ذات تأثير بالغ على توجهات و طبيعة السياسة الخارجية، فكلما ازداد نفوذه الحزب في البرلمان أو السلطة التنفيذية مثلا ازداد تأثيره على السياسة الخارجية خاصة داخل النظم الديمقراطية، كذلك شكل التنظيم الحزبي، نظام الحزب الواحد أو نظام الثنائية، أو التعديدية الحزبية، يحدد ظروف تأثير هذه الأحزاب على صناعة القرار الخارجي.

عموما فالأحزاب السياسية تختلف من حيث هياكلها و وظائفها من نظام لآخر، فالحزب يلعب دورا مهما في النظم التسلطية، التي تتخذ عادة نظام الحزب الواحد,كما هو الحال بالنسبة للصين الشعبية أو الاتحاد السوفييتي-سابقا-، بحيث تعكس السياسة الخارجية إيديولوجية الحزب الواحد الحاكم[1]. و كذلك الأمر بالنسبة للنظم الثنائية الحزبية، فالسلوك الخارجي يمثل توجه احد الحزبين المهيمنين على صناعة القرار، و أقرب مثال لهذا الطرح: السياسة الخارجية الأمريكية، تأخذ أحيانا شكل الانعزال و الاهتمام بالداخل بوصول الديمقراطيين للحكم، و أحيانا أخرى توصف بكونها سياسة خارجية هجومية حربية عدوانية، بمجرد وصول الجمهوريين للحكم.

أما بالنسبة للنظم التي تتبنى شكل التعددية الحزبية، فتأثير الأحزاب يكون محدود خاصة في حالة السرعة في تغير الائتلافات. حيث تواجه الحكومات و الأحزاب صعوبة في ممارسة الحكم، و من ثم يزداد نفوذ البيروقراطيات[2].

إذا فمدى تاثير الأحزاب على السياسة الخارجية يرتبط بمدى قربها من مراكز صنع القرار.

ب- جماعات المصالح:

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الافراد تتالف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، و قد تكون هذه الجماعات في شكل "**جماعات مصالح غير منظمة**" مثل كالأقليات العرقية التي يشترك افرادها في مصلحة الانتماء الديني او اللغوي او العرقي المشتركة، و قد تاخذ هذه الجماعات شكل" **جماعات المصالح المؤسسية**" على سبيل المثال "**العسكريين**"، وذلك بحكم انتمائهم إلى تنظيم رسمي داخل المجتمع و الحكومة في إطار مهني موحد، و مصلحة موحدة. كما قد تاخذ هذه الجماعات الشكل الثالث و هو" **جماعات المصالح المنظمة**"، وهي جماعات منظمة خصيصا للدفاع عن اعضائها، و تتميز هذه المنظمات بوجود كيان تنظيمي و

[1]) جنسن لويد ، **تفسير السياسه الخارجيه**, مرجع سبق ذكره، ص 154.
[2])المرجع نفسه،ص 154.

نظم للاتصال الداخلي و الخارجي. و أهم أشكالها نقابات العمال، و رجال الأعمال، و نقابات المهندسين، و الأطباء و المحامون...الخ [1].

تحاول جماعات المصالح التأثير على قرارات السياسة الخارجية التي تتناسب و كطبيعة تكوينها و مصالحها، على الرغم من أن جماعات المصالح قد تتصرف في بعض الأحيان كالأحزاب السياسية عن طرق دخول الانتخابات من خلال مرشحيها، إلا أن أنشطتها في مجال السياسة الخارجية غالبا ما تنحصر في محاولة التأثير على السلطتين التشريعية و التنفيذية، و يمكنها القول أن تؤثر في السياسة الخارجية من خلال ثلاث قنوات[2]:

1- **المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية**: من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة. و من أبرز هذه الحالات تمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي.
2- **توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية**: بحيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية و العسكرية و السياسية في المجتمع، و عبر استعمالها لهذه القوة تستطيع التأثير في مسار السياسة الخارجية.و أبرز مثال لذلك هو اثر الجماعة الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.
3- **جماعات المصالح كجماعات وسيطة**: بين السلطة السياسية و المواطنين، و تتحقق الوساطة من خلال تعبير الجماعات عن مصالح محددة لمجموعات من المواطنين عبر الاتصال بصانعي السياسة الخارجية، كتنظيم المظاهرات من طرف الطلاب امام البيت الابيض احتجاج على الحرب الفيتنامية.

غير انه غالبا ما يتسم تاثير جماعات المصالح بانه تاثير محدود للغاية على السياسة الخارجية، نظرا لعدم تمكنها من تقمص مناصب عليا داخل مراكز صنع القرار ما يدفعها إلى ضرورة إقناع القائمين على السلطة بصحة مواقفها، و هذا ما يصعب تحقيقه خاصة على مستوى السياسات العليا المرتبطة بالسياسات الامنية و العسكرية[3]. كذلك يضعف تاثيرها عندما في حالة تصطدم فيها مصالح العديد من الجماعات فينتهي الامر بحدوث شلل نهائي لتاثيرها على القرارات الخارجية.

1) محمد السيد سليم، **تحليل السياسه الخارجيه**، مرجع سبق ذكره،ص ص 196-197.
2) المرجع نفسه،ص 197. 198.
3) جنسن لويد ، **تفسير السياسه الخارجيه**, مرجع سبق ذكره، ص 157.

ج- الرأي العام:

إن دور الرأي العام محدود، و لكنه موجـــود دائما و لو بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الدولة، و هو بالتالي يشكل ضوابط على صناعة السياسة الخارجية و يختلف تأثيره من قـضية إلى أخرى[1].

كما أن الدراسات -في هذا السياق- تشير إلى أن الرأي العام يفتقد إلى المعلومـات المطلوبـة لاتخاذ قرارات خارجية، و هذا ما يفقده التأثير و المصداقية على قرارات خارجية تمس قـضايا حساسة. و هذا ما يفتح المجال لصناع القرار لامتلاك تأثير كبير لامتلاكهم المعلومات الكافيـة، وقدرتهم على إقناع الرأي العام بوجهات نظرهم، عبر وسائل الاتصال الموجهة، و هذا يحـدث حتى داخل الدول الأكثر انفتاحا كالولايات المتحدة، و مثال ذلك قدرتها على إقناع الرأي العـام بضرورة شن الحروب الوقائية، رغم المعارضة الشديدة داخل الرأي العام الأمريكـي (حـرب أفغانستان، العراق).

رابعا- المتغيرات المجتمعية:

و تضم بعض جوانب البنية الاجتماعية بشكل عام كحجم السكان و نسبة النمو السكاني و درجة التطور الاجتماعي و أنماط التدرج الاجتماعي[2].

ينطلق انصار هذا الطرح من ان صانعي القرار هم نتاج لمجتمعاتهم (البنائيـة و العديـد مـن نظريات ما بعد الحداثة)، لذا فالبيئة التي ينتمي إليها هؤلاء الأشـخاص تـؤثر علـيهم بـشكل كبير,بحيث تمثل المتغيرات المجتمعية مجموع القيم و الأفكار والخطابات و الثقافات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع ،و التي تعتبر بمثابة المعيار القيمي لقبول او عدم قبول القـرارات وفـق الشرعية الاجتماعية المستمدة من هذه المكونات.بحكم انها ليست مجرد مواقف عارضة مؤقتـة بل إنها تتميز بثبات نسبي، يجعلها مصدر لشرعية او عدم شرعية السلوكات الخارجية للدول.

لهذا تلعب التوجهات المجتمعية دورا كبيرا في تحديد مسار السلوك الخارجي، و تعرف بانهـا " **مجموعة الافكار السياسية التي يعتنقها معظم افراد المجتمع، و التي تحـدد رؤيـتهم للعـالم السياسي"**,[3] و يمكننا تلخيص اهم المتغيرات المجتمعية التي تؤثر علـى خيـارات الـسياسة الخارجية، في النقاط التالية:

1) ناصيف يوسف حتي، **النظريه في العلاقات الدوليه** , مرجع سبق ذكره، ص 203.
2) المرجع نفسه،ص 205.
3) محمد السيد سليم، **تحليل السياسه الخارجيه**، مرجع سبق ذكره، ص 202.

أ- **الشخصية الوطنية**: بحيث يفترض الدارسون أن هناك نمطا عاما من الشخصية يوجد في كل دولة، و خاصة التي تتمتع بالتكامل و الاستقرار، لأن معظم المواطنين يشتركون في بعض السمات التي تميزهم عن مجتمعات أخرى. و تتبلور خلال التنشئة الاجتماعية تدريجيا شخصية وطنية محددة للمجتمع يكون لها تأثير متفاوت على سلوك متخذي القرار الخارجي، و كذلك على توجهات الدولة نحو التعاون أو الصراع مع دول أخرى [1].

ب- **القومية**: إن الدول التي نجحت في تكوين شخصية وطنية محددة تتميز بوجود قومية ناضجة[2]. و يستخدم مصطلح القومية بمعنيين مترابطين، الأول للإشارة إلى '**إيديولوجية**' وثانيا '**لوصف شعور**". ففي الاستعمال الأول، تسعى القومية لتحديد كيان سلوكي – "الأمة" - ومن ثم لمتابعة بعض الأهداف السياسية والثقافية نيابة عنها، من أبرزها تقرير المصير القومي. و يمكن تعريف ذلك تجريبيا (empirically) بطرق عدة، التحريرية الوحدوية (irredentism)، الاستقلال، الانفصال، وكلها أهداف يمكن السعي لتحقيقها تحت عنوانها. وفي معناها الثاني، تعتبر القومية شعورا بالولاء يشترك فيه الشعب نحو الأمة. ويتمثل التلاحم بعوامل مثل اللغة، الدين، التجربة التاريخية المشتركة والتجاور الطبيعي وغيرها من العوامل[3].

و قد شكلت القومية مصدرا للسلوك الخارجي للدول، و يمكن الاستشهاد على ذلك بحرب اكتوبر 1973 بين الدول العربية و إسرائيل أين شكلت القومية سلوك الدول المتصارعة بشكل كبير.خاصة من الأطراف العربية.

عموما يستثمر القادة القومية لتحقيق الوحدة و الانسجام الداخلي حتى يتسنى لهم تحقيق اهداف السياسة الخارجية، بالشكل الذي يجلب المصالح الوطنية من خلال تاكيد الاستقلالية القومية عن كيان اخر.او محاولة إعادة الاعتبار لمكانة الدولة و وجودها كفاعل رئيسي في السياسة.

و لعل من ابرز اشكال القوميات التي ظهرت على شكل إيديولوجيات و التي اثرت في السياسات الخارجية للدول الإيديولوجية الماركسية-اللينينية او الشيوعية، فقد انتجت هذه الإيديولوجية اثارا متعددة على السياسة الخارجية السوفييتية منذ عام 1917 و حتى سقوطه عام 1991[4].

ج- **الخصائص المجتمعية**: اظهرت العديد من الابحاث الكمية اهتماما كبيرا بقياس العلاقة بين الخصائص المجتمعية للدولة و بين سياستها الخارجية، و حين يربط المرء بين الخصائص

---

1) لويد جنسن، **تفسير السياسه الخارجيه**،مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

2) المرجع نفسه،ص 61-62-

3) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، '**القوميه**'، **قاموس بنغوين للعلاقات الدوليه**، نقلا عن موقع:
http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_14_0.htm

4) محمد السيد سليم، **تحليل السياسه الخارجيه**، مرجع سبق ذكره، ص 206.

المجتمعية لدولة ما، و بين الخصائص المجتمعية لدولة أخرى بشكل ثنائي، فإنه يتوصـــل إلـــى نتائج أفضل بالنسبة لتفسير السياسة الخارجية. فقد وجد 'رمل" أن التشابه الثقافي و الاجتمـــاعي كان عملا مؤديا للسلام بين المجتمعات التي تشترك في الخصائص نفسها، و أظهـــرت دراســـة أخرى، علاقة بين التجانس الاجتماعي لدولتين و بين الاتصال المتبادل بينهمـــا، بمعنـــى آخـــر يزداد احتمال أن تسلك الدول المتشابهة سلوكا تعاونيا اندماجيا[1]و هذا ما سنحاول توضيحه في حالة المحددات الداخلية لسياسة روسيا الخارجية نحـــــو دول الاتحاد الأوربي، و فيما إذا كانت سياسات التقارب أو التباعد سببها الانسجام أو عدم الانسجام في البنية الاجتماعية.

خامسا- **المتغيرات الثقافية**:

فصل كل من '**ماكفون**" و '**شابيرو**' في نموذجهما بين المتغيرات الثقافية و الاجتماعية، لكن الكثير من الدارسين لم يفصل بينهما باعتبار أن المتغيرات الثقافيـــة تأتي في سيـــــاق مجتمـــع الدول.و نظرا للتداخل الكبير بينهما.

تشمل هذه المتغيرات حسب '**ماكفون**' و "**شابيرو**' النظم الثقافية في المجتمعـــات الوطنيـــة كدرجة التعددية الثقافيـــة، و انمـــــــاط تحديـــد الهوية الوطنـــــية و اســـتيعابها، و نظـــــم الاتصالات المختلفة و أنماطها، و طبيعة العقيدة أو العقائد في المجتمع و قدرتها على أن تكـــون اداة تعبئة شعبية.

يؤثر توزيع القيم والاتجاهات الثقافية داخل المجتمع على صنع السياسة الخارجية مـــن خـــلال هوية الفاعلين واهدافهم (الخصائص الثقافية والحـــضارية للـــشعوب و نوعيـــة الانتمـــاءات و الولاءات الفكـــرية و العقائدية)[2].

و قد مثلت القيم الثقافية هذه الاخيرة جوهر السلوكيات الإنسانية على مـــدى تـــاريخ الـــسياسة الدولية,و ذلك لارتباطــــــها بالموروث الاجتمـــــاعي للافـــراد، فضلا عـــن ارتباطـــــه ببنية الانــــساق الفردية و الاجتماعية[3],و هــــذا ما ادى إلى تاثير ابعادها القيمية على ســـلوكات صناع القرار و القوى و النخب الحاكمة في صياغاتها لتوجهات الدول في السياسة الخارجيـــة، فقد ربطها **سنايدر** بالمحيط الداخلي للدولة و طبيعة البنية الاجتماعية و السلوكية السائدة و التي تشغل حيز ذو اهمية على مستوى بيئة صنع قرارات السياسة الخارجية[4] .

1) جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**,مرجع سبق ذكره،ص ص 67-68.
2) المرجع نفسه, ص 58.
3) جون بيليس و ستيف سميث، **عولمه السياسه العالميه**، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، (الإمارات العربية المتحدة, ط01، 2004)،ص 783.
4) ناصيف يوسف حتي, **النظريه في العلاقات الدوليه** ,مرجع سبق ذكره,ص 179.

هذا الإدراك بقيمة المتغيرات الثقافية في حقل العلاقات الدولية و السياسة الخارجية من المرشح له أن يتنامى ويتأكد مع مرور الوقت. فالثقافة بإمكانهـا أن تـصبح عامـل تحليـل وتفـسير واستشراف أيضا، ذلك لما تمثله هذه الأخيرة من قوة دافعة و مؤثرة في الشؤون الدولية، إلـى الحد الذي اعتبرت فيه المصدر الأول للانقسامات الإنسانية، و المشكل الأساسي لطبيعة الحروب و الصراعات في العالم[1].

سادسا - المتغيرات الاقتصادية:

و تشمل -حسب هذا لنموذج- البنية الاقتصادية، ميزان المدفوعات، الميـزان التجـاري، درجة تطور الدولة الاقتصادي، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية[2]، و تؤثر هذه المتغيرات فـي طبعة قرارات السياسة الخارجية حيث إنه كلما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا كلما زادت درجـة تفاعلها في النظام الدولي مع الوحدات الأخرى، و ازدادت فرص التعاون أكثر من احتمـالات الدخول في سلوكات صراعية, و هذا ما ذهب إليه أنصار الليبرالية الجديدة من خـلال مقتـرب السلام الديمقراطي، بحيث نجد أن المجتمعات المتجانسة في شكل النظام الاقتصادي الرأسمالي، تسلك سلوكات تعاونية اندماجية.

و بصفة عامة، تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجيـة، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية[3]. لذا فـإن وضـعية الاسـتقرار الداخلي و ارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية يمنح للدولة قدرة على التفاوض و المساومة فـي سياستها الخارجية خاصة إن كان لها قدرة على إنتاج و امتلاك السلع الأمنية في علاقاتها مـع الدول الأخرى (في حالة العلاقات الروسية الأوربية ، تعتبر الطاقة محور حـساس فـي هـذه العلاقة).

سابعا - متغيرات الربط:

المقصود بالربط* هنا هو السلوكية الخارجية السابقة للدولة و علاقاتها الـسابقة ايـضا، فإدراك صناع القرار لدولة معينة وفق احكام مسبقة عنها يحدد طبيعة سلوكيتها نحوها، فوجـود اتفاقيات بين الدولتين يساهم في التخفيف او غياب من السلوكات الصراعية بينهما، كذلك وجود

1) السيد امين شلبي، **التسعينيات . اسئلة ما بعد الحرب الباردة**,(عالم الكتاب، القاهرة 2001). ص202.
2) ناصيف يوسف حتي, **النظرية في العلاقات الدولية** , مرجع سبق ذكره،ص 205.
3) لويد جنس، **تفسير السياسة الخارجية**, مرجع سبق ذكره ص 185.
*) ليس المقصود بالربط المفهوم النظري الذي قدمه روزنو.

مستوى معين من التعاون السابق بين الدولتين يؤثر لاحقا في سياستهم الخارجية نحو بعضهم البعض.

يتضح من خلال عرض هذه المتغيرات الداخلية، مدى و حجم تأثيرها على السلوك الخارجي للدول، لكن دراسات السياسة الخارجية المقارنة تؤكد أن الوزن النسبي لهذه المتغيرات يكون متفاوت التأثير من دولة إلى أخرى، بحيث نجد في تحليل سلوك الدول الخارجي أحيانا صعود متغيرات و نزول أخرى، و ترتيب عناصر التأثير يكون من حيث وزنها في حالات مختلفة، و هذا يتحدد بحسب طبيعة النظام السياسي و شكل العلاقة بين مؤسسات الحكم داخل كل دولة، الذي يحدد طيعة المتغيرات التي يزداد تأثيرها و المتغيرات الأخرى التي تتراجع أو تغيب نهائيا.

إذا فالسياسة الخارجية بالإضافة إلى تاثرها بالمتغيرات السابقة، فهي لابد أن تصنع في إطار هيكل سياسي معين يؤثر بدوره عليها، فالعقائد الوطنية و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الخصائص الفردية لصنع القرار تؤثر على صياغة أهداف السياسة الخارجية، و لكي تتحقق تلك الأهداف المسطرة كأولويات في هذه السياسة لابد أن تبنى القرارات على أساس الانتقاء بين خيارات معينة، و هنا تؤثر طريقة صنع القرارات و نوعية المشاركين في صنعها في مضمون هذه الخيارات.

لذلك سنعالج من خلال ما تبقى من المتغيرات الداخلية، اثر طبيعة و شكل النظام السياسي على طبيعة قرارات السياسة الخارجية، من خلال عنصرين:

- المتغيرات الحكومية: و نتناول فيها شكل النظام السياسي.
- المتغيرات المؤسسية: نتناول فيها العلاقة بين المؤسسات المخولة بصنع القرار الخارجي.

ثامنا- **المتغيرات الحكومية: (شكل النظام السياسي)**

تتعلق هذه المتغيرات بتاثير شكل النظام السياسي على طبيعة القرارات الخارجية، لذا تتضمن هذه المتغيرات السمات البنيوية للنظام السياسي كشكل الحكم (ديمقراطي/تسلطي)،و مستوى الإمكانات العسكرية.

اصبحت الان مقولتان عامتان عن الديمقراطيات جزءا من حكمة العلاقات الدولية التقليدية:

- **أولا**: أن الديمقراطيات أكثر محبة للسلام من الأنواع الأخرى من الأنظمـــة الـــسياسية، وأنها نادرا ما تقوم، أو لا تقوم على الإطلاق، بمحاربة بعضها لبعض ـ حسب نظريـــة كانط (Kant) أو نظرية '**السلام الديمقراطي**".
- **ثانيا**: أن الديمقراطيات تنطوي على الضعف في صياغة وتصريف السياسة الخارجية – نظرية دي توكفيل (de Toqueville)* [1].

حاولت الليبرالية الجديدة من خلال الطرح المتعلق بـــ**'نظريـــة الـــسلام الـــديمقراطي**"، الانطلاق في تحليل العلاقة بين شكل النظم و السياسة الخارجية. لذا تميز في هذا الـــصدد بـــين نوعين من النظم، النظم الديمقراطية المنفتحة و النظم التسلطية المغلقة، فشكل النظام هو الـــذي يحدد أي من المتغيرات السابقة الذكر ستؤثر على صنع قرار السياسة الخارجية.

فالنظم الديمقراطية حسب هذا الطرح تتمتع بمزايا معينة في مجالات السياسة الخارجيـــة،بحيث توفر هذه النظم للقائد السياسي موارد سياسية، كما انه يكفل ضبط السياسة الخارجية بما يتفق و المصالح الوطنية، على النحو التالي[2]:

1- يتم انتخاب القائد السياسي الذي يتمتع بمهارات في العمل الـــسياسي، و يفـــتح المجـــال لاتخاذ قرارات خارجية وفق مبادئ الديمقراطية و النقاش البناء بـــين مختلـــف القـــوى السياسية و فئات المجتمع من احزاب سياسية، و جماعات مصالح و رأي العام.عكـــس النظم التسلطية التي ينفرد فيها القائد السياسي او اقلية سياسية (نخبة حاكمـــة) باتخـــاذ القرار و فرضها في شكل اوامر.
2- لذلك فانفتاح النظام السياسي الديمقراطي انتفاء السرية ،يؤدي إلى وجود حـــوار وطـــي حقيق حول قضايا السياسية الخارجية، بما يؤدي إلى توافر المعلومات و دراسة البـــدائل المختلفة.
3- وجود ضوابط سياسية نابعة من البيئة الاجتماعية و الثقافة السياسية التي تحد من حرية القائد السياسي، و تلزمه باتخاذ قرارات تخدم الصالح العام الداخلي. و هذا مـــا تفتقـــده النظم التسلطية التي كثيرا ما تدفع شعوبها لقبول مختلف القرارات الغير عقلانيـــة فـــي

---

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، '**الديمقراطيه و الشؤون الخارجيه**'، **قاموس بنغوين للعلاقات الدوليه**، نقلا عن موقع: **http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_4_1.htm**

*) كان **دي توكفيل** أول من أعرب عن عدم التوافق بين الديمقراطية والسياسة الخارجية في كتابه 'الديمقراطية في أمريكا' (1835). في معرض إشارته بشكل خاص إلى الولايات المتحدة قال: 'إن السياسات الخارجية نادرا ما تتطلب ايا من تلك الصفات التي تختص بها الديمقراطية. بل على العكس تتطلب الاستخدام التام تقريبا لكل تلك الصفات الضعيفة فيها."

2) محمد السيد سليم، **تحليل السياسه الخارجيه**، مرجع سبق ذكره، ص 237.

كثير من الأحيان كالدخول في حروب و صراعات خارجية تفتقد للشرعية الداخليـــة، و تعود بانعكاسات سلبية على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للدولة.

يبدو من خلال هذا الطرح أن مميزات النظم الديمقراطية تسمح ببروز اثـــر للمتغيـــرات النابعة من البيئة الداخلية للنظام السياسي نتيجة الانفتاح و الرجوع للإرادة الشعبية فـــي اتخـــاذ القرارات، بحيث تبدي كل الفئات المجتمعية من أحزاب و جماعـــات مـــصالح و رأي عـــام، آراءها لموافقة أو رفض قرارا خارجي معين.

لكن يبدو أن هذا الطرح انتقد بشكل كبير، خاصة في النقطة التي يؤكد فيها الناقدون بـــأن الديمقراطيات لا ترجع إلى استشارة شعوبها إلا في قضايا متعلقة بالسياسة الدنيا، بينما إذا تعلق الأمر بالقضايا الأمنية أو السياسية الحساسة فهي تتخذ القرارات بشكل مغلق.

بالرغم من هذه الانتقادات فالنظم الديمقراطية تختلف عن النظم التسلطية المغلقـــة، هـــذه الأخيرة التي يبرز فيها أثر و وزن نسبي كبير للمتغيرات المرتبطة بالدوافع الشخـــصية للقائـــد السياسي و النخبة الحاكمة التي تمثل الأقلية من الشعب، ما يفسر اتخاذ قرارات مبتـــورة عـــن بيئتها الداخلية,و لا تعكس مستوى القبول الداخلي، ، و تتخذ القرارات بمعزل عن البيئة الداخلية للنظام السياسي، بحجة ان هذه الفئات تجهل مقتضيات المصلحة الوطنية و قـــضايا و اولويـــات السياسة الخارجية الحساسة.

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية المتعلقة بعدم فعالية النظم الديمقراطية في صياغة وتصريف السياسة الخارجية ،يرى المحللون ان في النظم التسلطية العديد من الميزات التي تسمح باتخـــاذ قرارات على قدر كبير من الفعالية على المستوى الخارجي إذا ما قورنت بنظيرتها في الـــنظم الديمقراطية، فحسب نظرية دي توكفيل (de Toqueville) يذهب للقول بان النظم الديمقراطية تكون بطيئة في الاستجابة للقضايا الخارجية خاصة في حالة الازمات وعندما تاتي فقد تكـــون الاستجابة متطرفة. وسبب هذه الحالة، براي دي توكفيل، هو 'تدخل' السياسة الداخلية في رســـم السياسة الخارجية والحاجة الدائمة إلى الاستجابة للراي العام. و على نقـــيض ذلـــك، نجـــد ان الانظمة الفاشستية تتمتع بميزة لان النظام السياسي المغلق يسهل صنع القرار السريع والثابـــت وغير المكبل بالحاجة إلى الرجوع إلى جمهور تتاصل فيه النزعة النقدية. لذا فإن تركيز القـــوة وحرمان الجمهور من التمحيص والمناقشة يعطي الانظمة السياسية المركزية ميزات حاسمة في

الشؤون الخارجية[1].و يمكنها من اتخاذ قرارات سريعة و لها قدرة كبيرة على التكيف. كما أن عدم التقيد بآراء الجماهير و مختلف الفئات الاجتماعية أو السياسية الأخرى لا يكون فقط خلال الحالات التي تتطلب استجابة سريعة بل إن هذا الانفصال عن الضغوطات الداخلية يمس حتى قضايا السياسة الخارجية على المدى المتوسط أو البعيد، كأن تتميز السياسة الخارجية لدولة تجاه دولة أو قضايا أخرى، بثبات المواقف و عدم تأثير التغيرات و الضغوطات الداخلية على توجهات السياسة الخارجية للدولة نحو تلك الدول أو تلك القضايا، فتوجهات التقارب والتعاون أو التباعد و الصراع في علاقة روسيا بدول الاتحاد الأوربي لا تحددها مكونات البيئة الداخلية الروسية بمختلف فئاتها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، بقدر ما تحددها رغبة القائد السياسي أو النخبة السياسية الموجهة للسلطة، كما سنبينه فيه في مستوى أخر من الدراسة بشيء من التفصيل. كذلك الحال بالنسبة لانفتاح الصين على العالم الاقتصادي فتفسير هذا التوجه مرده يكون إلى رغبة من السلطة الحاكمة و ليس بسب ضغوطات من فئات المجتمع الداخلية.

تاسعا- المتغيرات المؤسسيسة:

بالإضافة إلى المتغير المتعلق بشكل النظام السياسي، تلعب تركيبة المتغيرات المؤسسية دورا مهما في تحديد من يصنع القرارات و يوجهها ، و تضم هذه المتغيرات عدد و نوع الإدارات و الدوائر و السلطات المعنية بعملية صنع القرار، مستوى التطور البيروقراطي لهذه الدوائر و السلطات و كيفية توزيع الأدوار و الصلاحيات بينها، و كذلك الوسائل المتاحة امامها للتاثير في صنع القرار[2].

لذا سنناقش في هذا المستوى اثر هذه الدوائر مركزين على رئيس الدولة و السلطتين التشريعية و التنفيذية و باقي المجموعات البيروقراطية في عملية صنع القرار، و هذا حسب طبيعة النظام السياسي من حيث كونه رئاسي او برلماني ، لنبرز ترتيب اثر المتغيرات التي تظهر او تتراجع حسب الطبيعة القانونية للنظام السياسي.

ا- اثر الرئيس كمؤسسة في صنع السياسة الخارجية:

يعد رئيس الدولة الممثل الاسمى للدولة في علاقاتها الخارجية، فهو الذي يجسد سيدتها ، و هو الذي يعبر عن إرادة الدولة لانه يعتبر رمزا لها، لذلك فإن العرف والقانون الدوليين يخصانه

---

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "**الديمقراطيه و الشؤون الخارجيه**"**, قاموس بنغوين للعلاقات الدوليه**, ، مرجع سبق ذكره.

2) ناصيف يوسف حتي، **النظريه في العلاقات الدوليه** , مرجع سبق ذكره، ص 203.

بامتيازات وحصانات خاصة ، و دستور الدولة هو الذي يحدد وينظم اختصاصات وصـــلاحيات رئيس الدولة في مجال السياسة الخارجية غير أن هناك أنظمة دستوري تعطي لـــرئيس الدولـــة سلطات واسعة. ومن هنا يجب التمييز بخصوص صلاحيات رئيس الدولة بين الأنظمة السياسية والدستورية المختلفة[1].

أولا: في الأنظمة الرئاسية.

في الأنظمة الرئاسية يكاد رئيس الدولة يحتكر توجيه العلاقات الخارجية،ونأخذ كمثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فالرئيس الأمريكي هو الذي يوجه ويدير الـــسياسة الخارجيـــة ويحدد توجهاتها الأساسية، طبعا مع وجود تقنيات دسـتورية وقانونية وسياسيـة وقضائية تحد مـن أي غلو أو تقصير بشكل قد يظهر أن هناك خرقا للقانون أو الدســتور[2].أيــضا النظـــام السياسي لروسيا التي نحن بصدد دراستها بحيث يتمتع الرئيس الروسي الكثير من الـــصلاحيات الواسعة في علاقته مع باقي المؤسسات الأخرى داخليا، و خاصة على مستوى قرارات السياسة الخارجية. و سنوضح حجم هذا التأثير للرئيس الروسي خاصة في عهدة 'بوتين" في مـــستوى اخر من الدراسة.

وتتاثر مؤسسة الرئاسة ودورها بالعديد من العوامل الداخلية(وتتمثـــل فـــي تـــاثيرات الجهـــاز البيروقراطي كمؤسسة تؤثر على صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية والذي يتكون من المصالح والمؤسسات الحكومية)[3].

ثانيا: في الأنظمة البرلمانية

في الأنظمة البرلمانية فإن رئيس الدولة له صـــلاحيات محـــدودة وغالبـــا رمزيـــة(شـــرفية او بروتوكولية) وتخص مجالات ليس لها تاثير فعلي وحقيقي في السياسة الخارجية لبلاده. ويقـــوم رئيس الحكومة(اسبانيا) او رئيس الوزراء(ايطاليا) او المستشار(المانيا والنمسا) بالدور الفعلـــي في إدارة هذه السياسة.

إن صلاحيات رئيس الدولة في هذا النوع من الانظمة تنحصر في اعتماد سفراء دولتـــه لـــدى الدول الاجنبية ويعتمد السفراء الاجانب لديـــه,ويتقبـــل اوراق اعتمـــادهم و التـــصديق علـــى المعاهدات(في الحالات التي يحددها الدستور) ويستقبل رؤساء الدول الاخرى اثناء زيـــاراتهم الرسمية، غير انه ليس له ان يتدخل في المفاوضات السياسية مع الدول الاخرى او يلزم دولتـــه

1) محمد بوبوش، '**رئيس الدوله و السياسه الخارجيه**'، نقلا عن موقع:
http://boubouche.maktoobblog.com

2) المرجع نفسه.

3) نانيس مصطفى خليل، '**الرئاسه كمؤسسه لصنع السياسه الخارجيه الامريكيه**' ،(مجلة السياسة الدوليـــة، القـــاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية،العدد 127، يناير 1997)، ص ص 80-82

باتخذ مواقف سياسية شخصية، فهذه صلاحيات ترجع لرئيس الحكومة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية[1].

ثالثا: **في الأنظمة المختلطة أو شبه الرئاسية**

في هذا النوع من الأنظمة، والتي تأخذ بالعديد من خصائص النظام البرلماني، فإن رئيس الدولة يتمتع بصلاحيات واسعة في السياسة الخارجية مع وجود هامش تحرك لرئيس الحكومة(الوزير الأول)، وكذا لوزير الخارجية تحت المراقبة المباشرة لهذا الأخير(المغرب، لبنان، تركيا...)[2].

ب -أثر السلطتين التشريعية و التنفيذية في صنع قرارات السياسة الخارجية:

سواء كانت الحكومة ديمقراطية أو تسلطية، فإن السلطة التنفيذية، باحتوائها أهم صانعي القرار (الرئيس، أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية) تلعب الدور الرئيس في اتخاذ القرارات الخارجية[3]، خاصة في ظل النظم الرئاسية- كما رأينا في العنصر السابق-، و كذلك في ظل النظم التسلطية بصفة خاصة، أما قوة السلطة التشريعية في كل دولة فهي تعتمد على الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور، إلا ان هناك أصول مشتركة للسلطات التشريعية في كل الدول فصلاحياتها في الشؤون الخارجية اقل من صلاحياتها في الشؤون الداخلية ويرجع ذلك إلى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية. كما ان السلطات التشريعية لا تاخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية وإنما يقتصر دورها على الموافقة أو الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة[4]، و تبقى صلاحياتها محدودة للغاية خاصة في النظم الرئاسية و التسلطية.

اما السلطة التنفيذية فقد اكتسبت مرونة اكثر في صياغة السياسة الخارجية و تنفيذها، بسبب عدة عوامل اهمها هو تزايد اهمية الشؤون الدولية، و مناخ الازمات الدولية الدائمة، مما ادى إلى ضرورة مركزية عملية السياسة الخارجية، بالإضافة إلى امتلاك هذه الهيئة معلومات وافرة بسبب توافر قنوات اتصال ممتازة من خلال تزويد الممثلون السياسية و الاقتصاديون ز كذلك العسكريون للدولة في الخارج بتقارير يقدمونها مباشرة لرؤسائهم في السلطة التنفيذية، بنما

1) محمد بوبوش، "**رئيس الدوله و السياسه الخارجيه**"، مرجع سبق ذكره.
2) المرجع نفسه.
3) لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**،مرجع سبق ذكره، ص 134.
4) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،" **صنع السياسة الخارجية**"، **قاموس بنغوين للعلاقات الدوليه** ، نقلا عن موقع:
http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc22.htm

تقل قدرة السلطة التشريعية على الحصول على معلومات مستقلة بسبب صغر حجمها و ضـآلة مواردها[1].

و يختلف الدارسون حول ما إن كان النظام البرلماني أو النظام الرئاسي أفـضل بالنـسبة لرسم سياسة خارجية متسقة و مترابطة، فبعض الدارسين يرى أن النظام الرئاسي أكثـر قـدرة على رسم تلك السياسات بسبب انتظام الانتخابات و استمرارية السياسة. (حالة النظام السياسي الروسي، بحيث يرى الدارسون ان سبب استمرارية السياسة الخارجية الروسية وفق نمط واحد هو قدرة الرئيس على استغلال طول فترة زمنية لرئاسته لفرض توجهاته الخارجيـة) ، كـذلك رئيس السلطة التنفيذية يضمن بقاءه في منصبه أربع سنوات على الأقل، و هو لا يخشى السلطة التشريعية لأنها لا تستطيع ان تسحب الثقة منه. و مع فإن هناك عوامل تؤدي إلـى اسـتمرار السياسة في النظام البرلماني، و من هذه العوامل وجود أحزاب سياسية على درجة كبيـرة مـن الانضباط، و بما أن رئيس الوزراء يتمتع بأغلبية برلمانية، فإنه يستطيع الاعتماد علـى التأييـد المستمر للسياسات التنفيذية و لا يحتاج إلى تعديلها لأنه يضمن عدم رفضها من البرلمان[2].

ج- المؤسسة العسكرية:

كثيرا ما يثار الجدل حول الأهمية التي تكتسيها المؤسسة العسكرية في التأثير على السلوك الخارجي للدول، خاصة إن كانت هذه الأخيرة تتمتع بقـدرة على النفوذ داخل أجهزة صناعة القرار، و ارتبطت هذه العلاقة في جزء منها بالطرح المتعلق بالتحليلات التي تركز علـى دور "المركب العسكري - الصناعي" التي تؤكد تورط هذه المؤسسة فـي توجيـه سياسـة الـدول الخارجية و تحديدها وفق عقيدة هجومية.

و يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع الساسة الخارجية على شكل الحكومـة، بحيث يتعـين تحليل العلاقـة بين الجهـات المدنـية و العسكرية في انظمة الحكـم المختلفـة الشمولية منها ، و الديمقراطية و نجد في هذا السياق الفرضية التي تؤكد بـان هنـاك علاقـة إيجابية بين القدرة العسكرية للدولة و سلوكيتها الخارجية النزاعية، لقد دلت الدراسات بان الدول الكبرى ذات القـدرات العسكرية و الدبلوماسية، كانت اكثر الدول اشتراكا في الحروب[3].

يزداد اثر المؤسسة العسكرية على مراكز صنع القرار كبيروقراطية مؤثرة إذا اشـتركت مع رئيس الدولة في الخلفية العسكرية، بحيث تتوافق المصالح و يجد العسكريون مجالا للتـاثير على قرارات الدولة الخارجية بحكم علاقتهم الجيدة مع الرئيس، و خاصة فـي الـنظم الغيـر

1) لويد جنسن، **تفسير السياسه الخارجيه** مرجع سبق ذكره ص ص 134-135.
2) المرجع نفسه، ص ص 135-136.
3) ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره،ص 204.

ديمقراطية. بحيث تزداد سيطرة المؤسسة العسكرية في الحالات التي تتسم بمحدودية المــشاركة الشعبية في العملية السياسية، و قد مثل الاتحاد السوفييتي سابقا نموذج واضح لارتباط السياسية الخارجية السوفييتية بتأثير العسكريين داخل الدولة.

بينما تبقى العلاقة بين المدنيين و العسكريين في جدلية متواصلة، في النظم الديمقراطية، حيــث تسعى هذه النظم باستمرار لضمان سيطرة المدنيين على العــسكريين، و يــتم وضــع القــادة العسكريين تحت سلطة وزراء الدفاع المدنيين,كإجراء لفرض هيمنة المؤسسة المدنية.

لكــن يبقى أثر المؤسسة العسكرية على السلوك الخارجي مرهون بطبيعة العلاقــة مــع بــاقي المؤسسات و خاصة مؤسسة الرئاسة، بحث أن توجه الدولة نحو انتهاج ســلوكات تعاونيــة لا يبرره عم تواجد مؤسسة عسكرية قوية بل إن الذي يبرره هو ان المصلحة الوطنية الخارجيــة تتحدد و تتحقق بعدم تدخل المؤسسة العسكرية في القرار الخارجي,خاصة في ظل التوجه نحــو مزيد من التعاون ة الاندماج الدوليين.

المبحث الثاني:
مكانة و أهمية المتغيرات الداخلية في نظريات السياسة الخارجية.

نجد أن المقاربات التي حاولت تفسير سلوك الدول تبقى حبيسة النظرة الأحادية بتركيزها على مستوى تحليلي دون آخر و ما يشتمل عليه كل مستوى من متغيرات داخلية و أخرى خارجية، فنظريات السياسة الخارجية تختلف حول كيفية تصور الفواعل والدوافع الأساسية basic motivation. بالإضافة إلى ذلك ، فهي تدرس السياسة الخارجية للدول من زوايا مختلفة (هوليس وسميث 1990)[1].

ففي حين يذهب فريق من الباحثين إلى القول بأن فهم السياسة الخارجية يتحقق من خلال التركيز على خصائص و محددات الدولة الداخلية على وجه الحصر ، يذهب فريق آخر إلى القول بأن فهم السياسة الخارجية يكون من خلال التركيز على الخصائص البنيوية الخارجية للنظام الدولي.

لذا سنعرض في هذا المبحث النقاش النظري من خلال محاولة الإجابة على السؤال المحوري : **ما هو المستوى المعتمد في التحليل، هل مستوى بنية النظام الدولي النسقي ، أم المستوى الداخلي الذي يركز على البنية الداخلية للدول؟**

و هذا بهدف الوصول إلى استنتاج قيمة و مكانة متغيرات البيئة الداخلية في فهم السياسة الخارجية للدول إلى جانب المتغيرات الدولية، بما يتناسب و طبيعة موضوع الدراسة.

و لتحقيق هذا الهدف، حاولنا قياس اثر المتغيرات الداخلية على السلوك الخارجي و تحديد مقاربات دراسة السياسة الخارجية لهذا التاثير، و لذلك وجدنا انه من الضروري لإبراز اهمية هذه المتغيرات ان ناخذ بعين الاعتبار المواقف النظرية ،التي تخلت عن هذه المتغيرات ثم نبين كيف ان المتغيرات الداخلية فرضت نفسها على التحليل حتى بالنسبة للمواقف الرافضة لها، لذا سنبدا بعرض المواقف النظرية التي ينفي هذا التاثير و صولا إلى المواقف المؤيدة لذلك. و ذلك على النحو التالي:

---

1) Volker Rittberger. "**Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories**", In site internet: **http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.**

المطلب الأول- المنظور الواقعي و نموذج التفسير النسقي للسياسة الخارجية.و الذي يتضمن موقفين:

- واقعية "كينيث والتز" البنيوية و نموذج الفصل الصلب بين البيئة الداخلية و الخارجية.
- أهمية العوامل الداخلية عند الواقعية التقليدية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية.

المطلب الثاني- التفسيرات الداخلية للسياسية الخارجية. و الذي نتناول فيه:

- المنطلقات الرئيسية للتفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية:
- نظريات و نماذج التفسير الداخلي لسلوك الدول الخارجي:و يشتمل على ثلاثة مواقف نظرية:
  - مقاربة الربط لجيمس روزنو.
  - الليبرالية النفعية الجديدة و أثر المصالح المجتمعية على أولويات السياسة الخارجية.
  - النظرية البنائية وأثر المتغيرات المجتمعية و الثقافية على السلوك الخارجي للدول.

المطلب الأول: المنظور الواقعي و نموذج التفسير النسقي للسياسة الخارجية.

عرفت الواقعية منذ ظهورها مسار تطوري أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهامات Morgenthau فيما عرفت بالواقعية التقليدية ، ثم عدلت الواقعية التقليدية لاحقا نتيجة تحولات عرفتها بنية البيئة الدولية ، و اضيفت إليها قطع نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة البنيوية مع Kenneth Waltz ، و إحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي تمثلت في ظهور التوجهين الهجومي-الدفاعي في إطار ما عرفت بالواقعية النيوكلاسيكية.

حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها (تقليدية، جديدة/بنيوية، نيوكلاسيكية)، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية، و نقطة الاشتراك بينهم هي القول بتاثير معطيات البيئة الدولية على سلوكات الفواعل الخارجية، غير ان ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية و الخارجية هو اختلاف حدة هذا الفصل، بحيث نجده صلبا مطلقا عند انصار الواقعية التقليدية و كذلك الجديدة البنيوية مع Kenneth Waltz ، في حين يذهب انصار الواقعية النيوكلاسيكية إلى تخفيف حدة هذا الفصل، و القول بتاثير المحددات الداخلية للدولة و اهميتها في فهم السلوك الخارجي إلى جانب المحددات الخارجية.

لذا سنحاول من خلال هذا العنصر تبيين هذا الاختلاف في مواقف الواقعيين من قضية الفصل أو الربط بين البيئتين الداخلية و الخارجية .

أولا- واقعية "كينيث والتز" البنيوية و نموذج الفصل الصلب بين البيئة الداخلية و الخارجية:

ينطلق أنصار هذا الاتجاه التنظيري في حقل السياسة الخارجية لتحريك التساؤل الذي يقول: **لماذا دول متشابهة المكانة في النظام الدولي تسلك سلوكات متشابهة بالرغم من اختلافاتها الداخلية؟**"[1] .

و كذلك الاستفسار حول: **ما الذي يبرر الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية و الاجتماعية السائدة؟**

تصنف الواقعية في دراستها للسلوك الخارجي للدول نحو بعضها البعض من المقاربات الفوقية" top-down approaches " ، أي أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول ، ووفقا لهذه النظرية الحوافز والقيود ، أو معايير السلوك هي خارجة عن أي فاعل، وبالتالي هي في الأصل نسقية[2].

يعتبر موقف K.Waltz حول قضية الفصل بين الداخل و الخارج امتداد لما ساد قبله عند الواقعيين التقليدين، لذا سنعرج على عرض اهم المنطلقات للنظرية الواقعية التقليدية حتى يتسنى لنا فهم مقترحات الواقية الجديدة لاحقا.

ظهرت الواقعية في البداية من خلال شكلها التقليدي مع إسهامات Morgenthau و Carr ، Niebuhr ، و غيرهم من المفكرين الواقعيين الاوائل الذين حاولوا التكيف بفكرهم مع احداث القرن العشرين التي صاحبتها الكثير من مظاهر الاضطراب و اللاامن و تفاقم حدة الصراعات والحروب، فجاءت كتاباتهم لتعبر عن ذلك و قد هيمن هذا المنظور على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة.

1) James D.fearon, **Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations**, In site internet: http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf. p 12.

2) Volker Rittberger**. Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories**,op cit.

و تفترض الواقعية أن **الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القـوة بـين دول تـسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد**[1].

عموما يمكن تلخيص مرتكزات **الواقعية الكلاسيكية** و تصوراتها حول السياسة الدولية في هـذه النقاط[2]:

1- استقيت الرؤى الواقعية من الكتابات القديمة لمفكرين مثل: سان تسو، ثوسيديديس، و هوبز.

2- الواقعية صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.

3- تعتبر الدول، من المنظور الواقعي، أهم الفاعلين على الإطلاق.

4- تحتاج الدول للأمن (القومي) لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطـار سـعيها لاكتساب القوة.

5- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها.

6- تعتبر الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية، حيث تواجه الدولة العالم الخـارجي كوحـدة مندمجة. **كرات البليارد**" (**Billiard-ball**) أي أن دول في تصادم دائم.

اعتمدت **الواقعية الكلاسيكية** على مفاهيم خاصة لفهم و تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، و تعتبر مفهوم القوة، المـصلحة الوطنيـة، تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية، الفوضى الدولية...من المفاهيم المفتاحيـة التـي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول.

فمنهاج التحليل الذي اعتمده مورغنتو Morgenthau ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على انها - باستمرار - عملية ترشيدية (عقلانية) Rational، بمعنى انها لا تخرج عن كونهـا عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الاهداف التي هي ثابتة[3]، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القـوة و المصلحة الوطنية.

و حينما يتم الاعتماد على مفهوم " المصلحة القومية " القائل بان تحقيق المصلحة القوميـة للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسـة القوميـة تكـون هـي محور الارتكاز، او القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لاي دولة من الدول، مما يضمن عددا من المزايا:

---

1) ستيفن وولت ,"**العلاقات الدوليه: عالم واحد، نظريات متعددة**"،ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، مرجـع سـبق ذكره.

2) تاكايوكي ياماموار, "**مفهـوم الامـن فـي العلاقـات الدوليـه**", ترجمـة: عـادل زقـاغ، نقـلا عـن موقـع: **http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html**

3) جهاد عودة، **النظام الدولي.. نظريات و إشكاليات** , (دار الهدى للنشر و التوزيع، مصر، ط1،2005)، ص 30 .

أولا: يجرد اعتمادنا على مفهوم "المصلحة القومية" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، أو غير الواقعية.

ثانيا: إن مفهوم "المصلحة القومية" يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية و الاجتماعية السائدة[1].

و في الإجابة عن السؤال : **كيف تدير الدولة شؤونها في علاقاتها مع الأمم التي تنافسها؟** يرى بعض الواقعيين أمثال "**مورغنتو**" أنه على المستوى الدولي، و في ثنايا النظام بين الدول، لن تعثر على قوة أو قانون يضمن النظام و يصون الأخلاق، و أن ما يقع من مظالم للدولة في علاقتها مع غيرها، لن يزال إلا بالقوة، و في ظل النظام الدولي لا يمكن لغير الدولة أن تفعل ذلك، و طالما أن حالة النظام الدولي هي حالة الفوضى و الحرب، فإنه يجب على الدولة أن تتكيف مع معطيات ذلك النظام [2].

فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد مستوى التحليل الداخلي بما فيه العوامل المجتمعية و العوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع، فهي تحاول إعطاءنا تفسير لسلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي و السياسة الدولية ، و ليس اعتماد سلوكاتها كوحدة منفردة [3].

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل و الوحدات على انها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية و نمط التفاعل و شكل العلاقات فيها، و هي بذلك تنطلق من مبدا التكافؤ و التشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة او حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير و التباين في المكونات الداخلية لهذه الدول ، و هذا ما لا يترك مجال امام التفسيرات الجزئية او الداخلية[4]. و يؤكد هذا الفصل التام بين البيئة الداخلية و الخارجية ما ذهب إليه H.Kissinger حينما قال:" **تبدا السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية**"[5]

1) المرجع نفسه، ص ص 31- 32.

2) المرجع نفسه، ص 40

3) جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سبق ذكره،ص 245.

4) James D . fearon, **Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations,** Op.cit, p 297.

5) James N.Rosenau, **International politics and foreign policy** , the free press, New-York, 1969,p 261.

في السبعينيات انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية، بسبب منهجيتهـا الـسلوكية، التـي تمحورت حول سلوك الدولة -العنصر الأساسي في تقديرها- في السياسة الدولية، و أخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه 'نظام" له بنيته أو كيانـه المميـز، و بالغـت فـي تفـسيرها للمصلحة، و مفـــهوم القوة، و أغفلت سلوك المؤسسات الدولية، و أطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية[1].

و بغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية،ظهرت **الواقعية الجديدة** و هي اتجاه داخل الواقعية طوره K.Waltz و أطلق عليه اسم الواقعية البنيوية، أثار فيه العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها[2].

لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية في خصوص اعتبار العوامل النابعـة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، و ذلك انطلاقا من الأســاس الــذي يؤكد ندرة الأمن و فوضوية النظام الدولي، و من هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها.

إذا، والتز يدافع عن منظور منظومي systémique، بعبارة أخرى، عن رؤيـة تنطلـق مـن منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة علـى شـكل وحـدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة. إذا، فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها[3]. يقول والتز بان: **"بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة"**[4]

و يتطلع K.Waltz إلى بناء نظريته على افتراض ان الواقعيين التقليديين حددوا مـوطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، او كلاهما، و هما الفرد، و المجتمع او الدولة، و الـصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام و وحداته، و يرى K.Waltz ان تاريخ العلاقات، مـن الحروب الدينية إلى الحرب الباردة، يكشف ان ثمة انماط و تكرار و انتظام في هذه التفاعلات. و يشير إلى ظاهرة علاقة الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفييتي فـي نظـام تـوازن القوى، كما عرفته الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للـدولتين، و عـدم

1) جهاد عودة، **النظام الدولي. نظريات و إشكاليات** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 43- 44.
2) المرجع نفسه، ص 44
3) اكزافييه غيّوم ،ترجمة: قاسم المقداد ،'**العلاقات الدوليه**' ،مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب العدد 11-12 مزدوج، دمشق سنة 2003. نقلا عن موقع: **http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm**
4) مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدوليه**, شركة باتنيت للمعلومات و الخدمات المكتبية، باتنة، الجزائر، ص 327.

تطابق الإيديولوجيتين، سلكت القوتان وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ و تأثير و بسط هيمنة و تحقيق مكاسب، فما هو السر في ذلك؟

و يجيب من خلال دراسته للبنية النظامية على المستوى الدولي، حيث يرى وجود تغييرات على أفعال القوى أشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية[1].

و على هذا الأساس يمكن تلخيص أهم مبادئ و مرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

أ- **الدولة كفاعل أساسي، وحدوي و عقلاني**: فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. خاصة و أن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية و ليس الداخلية. و هذا ما أشار إليه H.Kissinger حينما قال:" تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية"[2]. أيضا تعتبر الدول حسب هذا الاتجاه مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية، فالواقعية الجديدة تعتبر من المقاربات التي تعتمد على ***نموذج الرجل الاقتصادي*** ***the model of homo oeconomicus***، في تحديد أهداف الدولة العقلانية، فهي تتصور و تفهم الفواعل كفواعل انانية (أو بشكل أعم ، هادفه موجهة الأهداف -goal-oriented) الأفراد او المنظمات سلوكاتهم ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد. تتابع الفواعل بوعي و إدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بادنى حد من التكاليف. من بين الخيارات السلوكيه فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج والعقبات التي يواجهونها. فالواقعية الجديدة تحاول عادة تفسير و توضيح اهداف الفواعل و رغباتها على انها خارجية بدلا من كونها ذاتية النشوء[3].

ب- **الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل**:

تنطلق الواقعية الجديدة من القول بان بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدول نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية و اللاامن، و الدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي[4].

---

1) جهاد عودة، **النظام الدولي.. نظريات و إشكاليات** , مرجع سبق ذكره ، ص 44.

2) James N.Rosenau, **International politics and foreign policy** , op.cit,p261.

3) Volker Rittberger, **Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories** , **op.cit**.

4) السعيد ملاح، **تاثير الازمه الداخليه على السياسه الخارجيه الجزائريه**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2005، ص 25.

و تعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة "غياب الحكومة" على المستوى الدولي. و بـ المعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية. و بهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سـمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي/ السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية. و من حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم, فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة.لذا نجد أن الواقعية الجديدة تسعى للعمل ضمن حدود الفوضوية البنيوية[1].

و التي تظل الدول فيها عاجزة على الثقة في الدول الأخرى، و يبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات Self-preservation ، و هذا ما يصيغه K.Waltz ، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلـى الاهتمـام بحفظ البقاء، و هذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة و القوة و الهدوء[2].

ج- **العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية**: يتمسك الواقعيون الجدد بطـرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية و نفي أية علاقة بينهما، و هذا مـا دافع عنه K.Waltz بقوله:

"**نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفـسيرية للسلوك الخارجي**"[3].

لذا ينفون أية أهمية أو قيمة للعوامل الداخلية في تفسير و فهم السلوك الخارجي للدول، بحيـث تختصر السياسة الخارجية ضمن الطروحات النسقية الدولية، باعتبار ان النسق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية.

إذا يبدو ان الواقعيين و خصوصا واقعية والتز البنيوية تفصل و تنفي اي تاثير و اهميـة للسياسة الداخلية في تقديم اطر تفسيرية للسلوكات الخارجية للفواعل,ما دفع الـبعض لوصـفها بـ"**النظرية النيواقعية النسقية الصرفة Purely systemic neorealist Theory**"، و ذلـك بسبب نفيها لاي تاثير للعوامل الداخلية على صنع السياسة الخارجية.

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،"**الفوضى**", **قاموس بنغوين للعلاقات الدوليه**، نقلا عن موقع: **http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_8.htm**

2) James D.Fearon, **Domestic Politics. Foreign Policy and Theories o f International Relations**, op.cit, p 294.

3) Ibid.p 160.

غير أن هذه الطروحات الصلبة داخل الواقعية، لم تلقى قبولا من كل الواقعيين، وخاصـــة أنصار الواقعية النيوكلاسيكية في شقها المتعلق بتصورات الواقعية الدفاعية حول مدى صحة و انحصار تفسير السلوكات الخارجية للدولة في حدود معطيات البيئة الدولية و بنيتها الفوضـــوية. و هذا ما أدى بالنتيجة إلى انقسام أنصار هذا النموذج التفسيري إلى موقفين وفق معيار تأثير أو عدم تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية. و هذا ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

ثانيا- أهمية العوامل الداخلية عند الواقعية التقليدية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية:

بعد النفي التام لتدخل العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي، حاولـــت "**الواقعيـــة التقليدية الجديدة**" "**Neo-Classical Realism**" تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخليـــة و الخارجية، بحيث قدمت مواقف وصفت بالمعتدلة. لتشكل بذلك مبادرة إيجابية لإعادة النظر فـــي مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي و إعطاء أهمية للمحددات الداخلية إلـــى جانب المحددات النسقية.

و تنقسم الواقعية النيوكلاسيكية بدورها إلى ما يعرف **بالواقعية الدفاعية** و **الواقعية الهجوميـــة**. فكلاهما يعترف و يقر بدور وتأثير البنية الداخلية و إدراكات صانع القرار علـــى توجهـــات و أهداف السياسة الخارجية، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما، سنحاول تبيينهـــا فيمـــا يلي:

1- **الواقعية الدفاعية**: **The Defensive Theory** اهم روادها : Stephen Van Evara/ Joseph Grieco /Robert Jervis

تفترض الواقعية الدفاعية ان فوضوية النسق الدولي اقل خطورة، و بان الأمن متوفر اكثر مـــن كونه مفقودا، و هي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، و جعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول، إنها بدات تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، و بالتالي الاعتـــراف بالاثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجية[1].

بعندما تكون القدرات الدفاعية اكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الامن وتزول حوافز النزعة التوسعية. و عندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول مـــن التمييـــز بـــين الاســـلحة الدفاعية والاسلحة ذات الطابع الهجومي، انئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عـــن نفسها دون تهديد الاخرين، وهي بذلك تقلص من اثار الطابع الفوضوي للساحـ ـ ـة الدولية[2]،

1) Giden Rose, "**Neoclassical realism and theories of foreign policy**" , World politics, vol 51,1998,p p146-149.

2) ستيفن وولت ،**العلاقات الدوليه: عالم واحد، نظريات متعددة**،مرجع سبق ذكره.

و بالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكات الفواعل. فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة و إستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، و بالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى إتباع هذه السياسات العنيفة[1].

و عليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين من خلالها آثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، الدولة تجند مجموع القدرات العسكرية، الاقتصادية و البشرية، و **إدراك هذا الخطر مرتبط بذاتية القادة السياسيين،** الذين يحدون من الوسائل المستعملة إلى الدفاع عن المصالح الحيوية فقط، و أكبر مصلحة حيوية هي الأمن.

إذا يبدو واضحا **أن** الحديث عن **إدراكات صناع القرار،** طرح جديد للواقعية الدفاعية، على عكس ما تم تداوله سابقا لدى الواقعية البنيوية لوالتز،فتوزيع القوى و التحولات الدولية مرتبط أساسا بإدراكات القادة الوطنيين، و يؤكدون ذلك انطلاقا من تشبيهات تاريخية و أخرى إدراكية، فدور إدراك الأخطار عند القادة السياسيين هو المؤدي إلى الاستقرار المنتظر حسب الواقعية الدفاعية.

و لقد اتت الواقعية الدفاعية بمصطلح " الواقعية التعاونية Cooperative Realism "المشجع و المؤكد على فوضى ناضجة عوض فوضى مطلقة، و هذا من اجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك[2]. و مع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك اهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية والتز و نتجه أكثر فأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي (إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية).

ب- الواقعية الهجومية: The Offensive Theory اهم روادها: John J.Mearsheimer/ Stephen Walt/ Farid Zakaria

ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الاساسي لها في ان الدولة و في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن امنها، حيث ترى عكس ذلك بان الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم و زيادة القوة[3]، لذا يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة اخرى بسهولة[4]، و بالتالي

1) Jean- Jack Roche**. Theories des Relation Internationles** .5 eme Edition (Editions motchrestien,Paris, 2004)p 62.

2) عبد السلام يخلف، محاضرة: التبويب النظري للعلاقات الدولية عند "ستيفن وولت"، (قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2004).

3) المرجع نفسه.

4) ستيفن وولت ،"**العلاقات الدوليه: عالم واحد، نظريات متعددة**"،مرجع سبق ذكره.

استمرار حالة الفوضى المطلقة.غير أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية والتز هو عدم الإقــرار بأن تفسير السياسات الخارجية و المخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيــا علــى فكــرة الفوضى، و هذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد، فكما يؤكد "**فريد زكرياء**"مــن أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يــضم المتغيــرات الداخلـــــية و النــسقية و التأثيرات الأخرى مخصصة و محددة مظاهر السياسة الدوليــة التــي يمكــن تفــسيرها بهــذه المتغيرات[1].

شكلت هذه المواقف الجديدة بالنسبة للواقعية النيوكلاسيكية، تحولا عميقا لــدى المدرســة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي و ما هو خارجي. لتفــتح المجــال أمــام ضرورة إعادة النظر حول تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، و إزالة ذلــك الفصل الصلب بينهما.

بالإضافة لهذا فقد شكلت التطورات الجديدة على مستوى التفــاعلات الدوليــة و التطــور العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، كذلك زيادة الاهتمام الشعبي و الرأي العام بقضايا العلاقــات الدولية، و زيادة عدد الدول المستقلة، حيث أدى تنوع هذه الدول الجديدة و اختلاف تركيبتهــا و بالتالي سلوكياتها إلى فتح مجال الاهتمام لدرس و مراقبة علاقاتها ببعضها الــبعض[2]، وفــق مقاربات جديدة قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجيــة خــارج إطار المتغيرات النسقية. إذا و نتيجة لهذه المستجدات لم تعد العلاقات بين الــدول، و بالتــالي التاثير المتبادل حكرا على المستوى الحكومي، بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات و التاثير المتبادل على المستوى المجتمعي و لو بدرجات متفاوتة حسب بنية الدول المعنية. ساهم هذا كلــه فــي زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية و بالتالي السياسة الخارجية بعد ان كانت وقفا من حيث الاهتمام على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة[3].

كل هذا طرح إشكالية القدرة التفسيرية للمقاربات التي حاولت تفسير الــسلوك الخــارجي بالعودة إلى البنية النسقية للنظام الدولي، حتى من حتى من قبل العديد مــن الــواقعيين و علــى راسهم Christensen الذي قال بان: "**الموروث الواقعي يمكن ان يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما، و لكن مع ذلك فإن بعض التوجهات الجديدة يمكــن تفــسيرها بنظريــات الــسياسة**

1) John- Mearsheimer. **Realism.The Real World And Academia** . (University Of Chicago, 2000)p 01.

2) ناصيف يوسف حتى,**النظريه في العلاقات الدوليه** ,مرجع سبق ذكره ص 192.

3) نفس المرجع،ص193.

الداخلية، مثل الاختلافات الإيديولوجية، الضغوطات السياسية الداخلية، أو حتى الجانب السيكولوجي للقيادات المختلفة"[1].

و أدى هذا إلى بروز نماذج نظرية تأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الداخلية في فهم و تفسير السلوك الخارجي، و هذا ما سنعرج على ذكره و التفصيل في جوانبه فيما تبقى من هذا المدخل النظري للدراسة.

المطلب الثاني: التفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية.

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق لتوضيح المنطلقات الرئيسية لهذه النظرية من خلال مواقف أصحاب نظرية السياسة الداخلية و ذكر أهم الإسهامات لبعض المفكرين البارزين في هذا السياق مثل James D.Fearon/ Giden Rose/ Colin Elman

أولا- المنطلقات الرئيسية للتفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية:

نظرا لفشل نظريات السياسة الدولية في التنبؤ بما يحدث في النسق الدولي بدأت العديد من الاعترافات بمكانة التفسيرات الداخلية في التفسير، و بدأ البعض يتحدث عن **نظرية السياسة الداخلية** Domestic Politics Theories في تفسير السياسة الخارجية. و قد أدرك Richard Snyder و Brohk، و Spain، و غيرهم من الدارسين قصور النموذج النسقي و قدموا نموذجا بديلا لفهم صنع القرار في السياسة الخارجية، و تجاوزوا مفهوم '**الصندوق الأسود**'، و ذلك بتقديمهم لمجوعة العوامل الداخلية، التي تؤثر مباشرة على خيارات السياسة الخارجية إلى جانب العوامل الخارجية.

تنطلق التفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية من بديهية قديمة تؤكد ان **السياسة جسم موحد**، و بالتالي ليس هناك مجال للتمييز بين السياسة الداخلية و الخارجية، و المعطيات الداخلية تحدد بصفة كبيرة المقدرات الخارجية[2]، لذا تفترض ان الدول تعتبر فواعل غير وحدوية Non Unitary Actor، لذلك تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي. و هذا ما يؤكده James D.Fearon في قوله:

---

1) Giden Rose, "**Neoclassical realism and theories of foreign policy**" , op.cit, P 156.

2) ملاح السعيد، **تاثير الازمه الداخليه على السياسه الخارجيه الجزائريه**. مرجع سبق ذكره، ص 32.

" إذا قدمت دولة أو عدة دول أو عدة دول على أنها فواعل غير وحدوية، و إذا اتبعت كل دولة سياسة خارجية متميزة Suboptimal Foreign Poilicy تتناسب مع نماذج التفاعلات بين الفاعلين داخل الدولة، و كذا طبيعة الرغبات الفكرية و الإيديولوجية لصناع القرار نكون بصدد التفسيرات الداخلية"[1].

و في هذا السياق يذهب البعض مثل Giden Rose إلى القول بأن هذا المقترب (السياسة الداخلية)، يفترض بأن السياسة الخارجية لها مصدرها في السياسة الداخلـ ـ ـ ـية بحيــث أن الإيديولوجية السياسية و الإقتصادية، و المميزات الوطنية، و الــسياسات الحزبيــة، و البنيــات السوسيو-اقتصادية، هي التي تحدد كيف تتصرف الدول تجاه العالم الذي يقع خارج حدودها، و **هذا يعني بأن السياسة الخارجية تفهم بشكل جيد إذا أخذت على أنها نتاج الحركيــة الداخليــة للدولة**[2].

و هذا الرأي دافع عنه العديد من الباحثين خاصة Stephen Peter, Rosen, Kenneth M.Pollack، أثناء دراستهم عن المنطقة العربية و الهند، بحيث قالوا بأن المؤسسات الثقافيــة تساهم بشكل حاسم في رسم توجهات هذه الدول الخارجية[3].

قدم Rogoweski عام 1998 مقترحا لخص فيه كيفية تأثير المؤسسات السياسية الداخلية على السياسة الخارجية، و توصل إلى تحديد اربعة ابعاد اساسية:

1- التاثير على ميول و توجهات الــسياسة الخارجيــة The Bias of Foreign Policy، بحيث ان طبيعة البنيات الداخلية قد تساهم بشكل حاسم في تحديد الميول نحو الحرب او السلم، تحرير التجارة او الحماية.

2- التاثير على استقرار و تجانس السياسة الخارجية للدول، و قد اشار في هذا السياق مــن قبل الباحث Krasner سنة 1976، دراسة بين فيها كيف ان فتور المؤسسات الداخليــة لكل الو.م.ا و بريطانيا منعتاهما من اختيار سياسات مالية و تجارية جيدة، غيرت مــن وضعية قوتيهما الدولية خلال الفترة من 1900-1913، و كذا في فترة ما بين الحربين العالميتين على التوالي.

3- التاثير على مصداقية التزامات و عهود السياسة الخارجية.

---

1) James D.Fearon, **Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of Inter national Relations**, op.cit, p 299.

2)Giden Rose, "**Neoclassical realism and theories of foreign policy**" , op.cit, p 169

3) ملاح السعيد، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية** مرجع سبق ذكره ص 32.

4- قدرة تحريك و إبراز القوة و الموارد، و كذا استراتيجيات الفاعلين الداخليين للتأثير في السياسة الخارجية[1].

ثانيا- **نظريات و نماذج التفسير الداخلي لسلوك الدول الخارجي**:

سنتطرق لعرض ثلاثة مقاربات أساسية قدمت نماذج و أطر نظرية، توضح من خلالها الترابط و التأثير الداخلي في السياسة الخارجية:

1- نموذج الربط لجيمس روزنو.

2- الليبرالية النفعية و أثر المصالح المجتمعية على أولويات السياسة الخارجية

3- البنائية وأثر المتغيرات المجتمعية و الثقافية على السلوك الخارجي للدول.

1- نموذج الربط لجيمس روزنو:

كان جيمس روزناو (James Rosenau) أول من طرح أفكار الربط بطريقة ذات معنى في ستينيات القرن العشرين. فهي تشكل جزءا من المنظور التعددي الذي يشكك بصلاحية النماذج التقليدية للسياسة التي تقوم على أساس الدولة[2].

تندرج دراسة جيمس روزنو حول العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية في إطار الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية، و كان روزنو اول من قدم في مطلع السبعينيات مدخلا نظريا للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية.

إذا تبرز اهمية الدراسة المقارنة من خلال نموذج **روزنو** على انها تزيد من فهمنا و استيعابنا للسياسة الخارجية لدولة معينة بحيث تساعد مثلا في تحديد الحالات الاستثنائية التي تحكم بها عناصر معينة سياسة خارجية، و ندرك معه حالات تاثير عامل معين وحالات انعدام تاثيره (داخلي كان ام خارجي) و تسقط كذلك التفسيرات الاحادية و العقائدية للسياسة الخارجية ، وايضا تحديد القضايا التي ترتبط في تاثيرها عامل محدد وهذا برصد تفاعل **القضية-المجال** **Issue- Area** ، وإجمالا هدف روزنو مساهمته في تقديم إطار نظري لترتيب عناصر التاثير حسب وزنها و في حالات مختلفة[3].

مفهوم الربط عند روزنو:

---

1) James D.Fearon, , **Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations**, op.cit p303

2) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "**الربط**"**, قاموس بنغوين للعلاقات الدوليه**، نقلا عن موقع: **http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page htm**

3) ناصيف يوسف حتى، **النظريه في العلاقات الدوليه** , مرجع سبق ذكره، ص 193.

عرف Rosenau مفهوم الربط Linkage بين النظام الوطني أو مجتمع الدولة و النظام الدولي، كأي سلوكية معينة متكررة تنشأ في نظام و تؤدي إلى ردة فعل في نظام آخر.فالسياسة الخارجية تنشأ في دولة معينة و تؤدي إلى ردة فعل في نظم أخرى (نظام دولي أو نظم وطنية).

و تجادل نظرية الربط بأنه لا يمكن رسم حدود واضحة وثابتة بين السياسة المحلية والسياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية تمثل مشكلة 'حدود" بمعنى أنه لا يوجد وضوح بشأن مكان الحدود. فعبر ما يدعوه مُنظرو الاتصال حلقة تغذية رجعية (feedback loop) نجد أن الأحداث الداخلية تؤثر في الأحداث الخارجية والعكس بالعكس[1].

من خلال هذا المفهوم الجديد قدم روزنو تفسيرا يستند فيه إلى تبيين حجم الترابط بين المتغيرات الداخلية و السياسة الخارجية بحيث قدم مجموعة المتغيرات المؤثرة في تحديد السلوك الخارجي، و حصرها في خمس فئات:

- النظام الدولي.
- العوامل المجتمعية.
- العوامل الحكومية.
- العوامل المتعلقة بالدور.
- العوامل الفردية لصانع القرار.

يبدو ان روزنو اعطى اهمية و وزن كبير للمتغيرات الداخلية ، حيث جعل اربع فئات داخلية، بينما الخامس كان المتغير النسقي، و هذا ما يبرز اهمية الوزن النسبي لمتغيرات السياسة الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدول.

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "**الربط**"**, قاموس بنغوين للعلاقات الدوليه**، مرجع سبق ذكره.

2- الليبرالية النفعية و أثر المصالح المجتمعية على أولويات السياسة الخارجية:

ظهرت المدرسة الليبرالية و قد وصفت بأنها أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاء لقيم التعاون الدولي، حيث تنظر إلى ذلك التعاون على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، و إلى النزاعات -لاسيما المسلحة- على أنها الاستثناء[1] لتأكد من جديد على أهمية الفرد و المجتمع في دراسة العلاقات الدولية، و مثل جوهر تفكيرها مسألة السلام، و دافع ستانلي **هوفمان** عن هذا الرأي من خلال قوله:" **إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط و السلام**[2].

فيما يتعلق بنظرتها حول تفسير السلوك الخارجي للدول، فالليبراليون الجدد ينطلقون في فهم السياسة الخارجية من منطلقات داخلية عكس ما ساد لدى الواقعية البنيوية التي اعتمد منهج تحليل تنازلي فوقي top-down approaches "، عبر إعطاء الأولوية في التحليل للمستوى النسقي الكلي.

كما رأينا بالنسبة للواقعية، فالليبرالية كنظرية أيضا متنوعة و مختلفة، فبالرغم من أن كل نظريات الليبرالية تتقاسم مرجعية مشتركة في خصوص الفرضيات الأساسية، إلا انها تختلف في بعض النقاط و منها ما يهمنا في هذا الصدد قضية نظرتها حول الأثر النسبي للمتغيرات المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية بين المحددات الداخلة و الخارجية،حيث تفترق - كما راينا بالنسبة للمدرسة الواقعية-، بين نظريات تفسير داخلي صرفة للسياسة الخارجية مثل (نظريات السلم الديمقراطي)، و بين اخرى تؤكد التاثير الداخلي على السياسة الخارجية دون ان تنفي اثر العوامل و الضغوطات الخارجية المفروضة من بنية النظام الخارجي (الليبرالية النفعية). لكن المهم في كلا التصورين هو إدخالهما للتفسيرات الداخلية بشكل واضح في تفسير السلوك الخارجي.

تعتمد الليبرالية النفعية **Utilitarian Liberalism**، تعتمد في التحليل مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من اسفل نحو الاعلى" "**bottom-up approaches**"، لذا فهي تندرج في إطار المستوى الفرعي sub- systemic level للتحليل. حيث تسعى لشرح السياسة الخارجية

---

1) جهاد عودة، **النظام الدولي.. نظريات و إشكاليات** ، مرجع سبق ذكره، ص 54.

2) جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سبق ذكره ص 314.

للدول 'من الاسفل". وتفترض هذه النظريات أن السياسة الخارجية للدول يتم تحديـــدها أساســا بالتقاء **عوامل داخلية**[1].

في معارضتها لنهج التنازلي للتحليل عند K.Waltz ، لم تنفي بصفة مطلقة تأثر سلوكات الدول بمعطيات الخارجية المفروضة من بنية النظام الدولي ، لكن في المقابل يؤكد الليبراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية هي أساسا تعتبر وظيـ ـ ـفة لدولـــة، و الأولويـــات بالنـــسبة للسياسة الخارجية مصادرها الرئيسية تكمن في البيئة الداخلية للدول ، وتبرير الواقـــع يـــستلزم النهج التصاعدي لدراسة السياسة الخارجية. و بصفة أدق , تؤكد بأن السياسة الخارجية لدولـــة ما هي الأهداف التي تحددها مصالح الفواعل المجتمعيه المهيمنة , أي الدولة ستواصـــل هـــذه السياسة التي تخدم مصالح هذه الأطراف الفاعلة أكثر و باستمرار[2] ,لذا تفتـــرض علـــى هـــذا الأساس أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية Non Unitary Actor، بحيث تنفرد كـــل دولـــة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلـــي يعكـــس مصالح كل مجتمع، و التي تجسد لاحقا في سلوكات دولها الخارجية.

وفي هذا السياق تضيف هذه النظرية بأن السياسة الخارجية للفواعل تكون عقلانية مـــن حيث الأهداف، و تعتمد في هذا على نمـــوذج الرجـــل الاقتـــصادي the model of homo oeconomicus ، لذا تصنف في فئة النظريات العقلانية في السياسة rationalist theories of politics[3].

بحيث تعاملت مع السياسة الخارجية باعتبارها "سياسة البحث عن الـــربح الـــصافي" net gains-seeking foreign policy (متغير تابع) كما تحددها مـــصالح مجتمعاتهـــا (المتغيـــر المستقل). فالفواعل من افراد, جماعات و مختلف الفئات الاجتماعية سلوكاتهم تفهم كـــفواعل موجهة الاهداف (goal-oriented) ناتجة عن حسابات عقلانية للتكـــاليف والفوائـــد. و تتـابع الفواعل بوعي و إدراك الاهداف التي تسعى الى تحقيقها بادنى حد من التكاليف , لذلك فالمنطق المعتمد هن هو منطق نتائجي " logic of consequentiality. لسلوك الفواعل. لذلك عنـــدما يواجه الرجل الاقتصادي عدة خيارات ، يسال نفسه الاسئلة التالية :

(1) ما هي خياراتي؟

(2) ما هي اهدافي؟

---

1)Volker Rittberger, **Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories**, **op.cit**.

2) Ibid.

3) Ibid

(3) ما هي النتائج المحتملة لكل خيار من خياراتي؟

(4) وما هو الخيار الأفضل بالنسبة لي ، في ضوء أهدافي ، بمعنى ماهو الخيار الذي يضاعف منفعتي الصافية my net benefit (أخذا في الاعتبار مختلف الاحتمالات من النتائج المحتملة المرتبطه بأي خيار معين)؟

و كنتيجه للتفاعل بين الأطراف المحلية الفاعله في عملية الوساطة للمصلحة المجتمعية the process of interest intermediation ، فهي تخلق شبكات سياسة في شكل نظام معين، و قدرة كل فاعل لتأكيد أولوياته في عملية صنع السياسة الخارجية و هذا يتحدد بالنظر لنسبة الهيمنة في الشبكه السياسة الداخلية[1].

مصطلح الجماعات و الفئات الاجتماعية يشمل جميع فئات الفواعل الاجتماعية المنظمة المشاركة في عملية صنع قرار السياسة الخارجية ؛ أي ليس فقط الفواعل الاجتماعية و الاقتصادية بالمعنى الضيق ، مثل فواعل القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات التجارية و العماليه وجماعات المصالح ، الخ) ولكن أيضا الفواعل الاجتماعية في مفهومها الواسع ، مثل الفواعل السياسية و الاداريه PSA Actors[2]. كل واحد من هذه الفواعل يتحرك بدافع مصلحة أساسية للبقاء الذي يقوده إلى الحصول على كل من "السلطة" و "الوفرة" في الدخل المالي[3].التي تساعده على استصدار قرارات خارجية تخدم مصالح الفئة التي يمثلها داخليا.

فالسياسة الخارجية بالنتيجة تعبر عن مصالح قطاعات المجتمع الذين هم في موقع لفرض اهدافهم على وكلاء يمثلون الدولة في الساحة الدولية ، وهذه المصالح المجتمعيه. تنبثق من شبكات السياسات التي تشمل كلا من الفعاليات التي تنتمي الى النظام الحكومي - الإداري PSA ، و الفواعل من القطاع الخاص (الشركات ،جماعات الضغط الاقتصادية و يقصد الصناعة ورابطات الفلاحين والنقابات) الذين لديهم مصلحة في القضايا المطروحة[4].

إذا فالنموذج التفسيري الذي تقترحه الليبراليه النفعيه لتحليل السياسة الخارجية للدول يستند على النقاط التالية[5]:

1) حساب المصالح الاساسية للفواعل المجتمعيه الاكثر تدخلا بشكل مباشر في عمليات الوساطة المصلحة المجتمعية processes of societal interest intermediation.

---

1) Andrea Ribeiro Hoffmann , "**A synthetic approach to foreign policy**", in site: **http://www.isanet.org/noarchive/h offmann.html**

2) Ibid.

3) Volker Rittberger, " **Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories". op.cit**.

4) Ibid.

5) Ibid.

2) حساب لتكوين و بنية الشبكات الوثيقة الصلة بالسياسة الخارجية.

3) تقرير حول العوامل التي تحدد الجهة التي يرجح ان تهيمن على سياسة معينة ، وبالتالي شبكة المصالح الاساسية التي من المحتمل ان تنعكس في السياسة الخارجية للدولة وفيما يتعلق بالقضية المعنية.

و عليه يمكننا استنتاج ما يلي:

- حسب نظرة الليبرالية النفعية، فالسياسة الخارجية تتحدد بالمصالح التي تقررها الجماعات المجتمعيه الذين لديهم القدرة للسيطرة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية، التغييرات في السياسة الخارجية بناءا على ذلك تكون مرتبطة بوظيفة التغييرات في أولويات الفواعل المهيمنة ، او بالتغيرات في تركيبة مجموعة الفواعل المهيمنة في كل قضية-مجال داخل الشبكة الاجتماعية [1].
- كذلك و من خلال مستوى أكثر تجريدا، السعي للمكاسب يشكل الحافز الأساسي المشترك بين جميع قطاعات المجتمع. الليبراليه النفعية تدعي أن الأهداف التي تسعى إليها أكثر والفواعل الاجتماعية سوف تتحول إلى أهداف الدولة في تعاملها مع دول ومجتمعات أخرى[2].

- بالإضافة للطرح السابق لليبرالية النفعية نجد داخل هذا المنظور طرح اخر يؤكد فكرة تاثير شكل البنية الداخلية للنظام السياسي للدول على توجهاتها الخارجية، وهذا من خلال **نظرية السلام الديمقراطي في تحليل السياسة الخارجية Democratic Peace Theory:**

جاء انصار الليبرالية الجديدة من خلال الطرح **المتعلق بفكرة "السلام الديمقراطي"**، مؤكدين حجم التداخل الكبير بين طبيعة النظم السياسية للدول و سلوكها الخارجي، فرغم ان اخر حلقة من النقاش حول 'السلام الديمقراطي'، كانت قد ابتدات فعليا قبل سقوط الاتحاد السوفييتي، غير ان هذا المفهوم اصبح اكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام[3].

و قد حاولت كل الجهود من طرف الليبراليين إرجاع الاختلافات الموجودة بين السياسات الخارجية الموجدة في البنيات السياسية الداخلية، و هذا ما دافع عنه Ray من خلال تمييزه بين السياسات الخارجية للفواعل الديمقراطية و السياسات الخارجية للفواعل غير الديمقراطية، و

---

1) Ibid.

2) Volker Rittberger,“ **Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories**“ .op.cit.

3) ستيفن وولت ، "**العلاقات الدوليه: عالم واحد، نظريات متعددة**"،مرجع سبق ذكره.

نفس الشيء فعله Geomans عام 1995 الذي ميز بين حكم القلة و حكم الفرد المطلق المستبد [(1)].

3- النظرية البنائية وأثر المتغيرات المجتمعية و الثقافية على السلوك الخارجي للدول:

ظهرت البنائية Constructuvism * في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، كان **Nicholas Onuf** أول من استعمل المصطلح في كتابه (world of our making) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية **[(2)].

شهدت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بتصور الثقافة و مختلف المتغيرات القمية و الاجتماعية الموجودة داخل البنى الداخلية للدول، وقد برز الاتجاه البنائي مركزا على أهمية الأفكار والضوابط، لفهم و تفسير سلوك الدول الخارجي الذي يعتبر حسب منظري هذا الاتجاه امتداد لما يسود المجتمع من قيم و أفكار و خطابات اجتماعية معينة. فقد استعمل كل من "**توماس بيرقر**" و "**بيتر كاتزنشتاين**" المتغيرات الثقافية لتفسير نزوع ألمانيا واليابان بعيدا عن السياسات العسكرية التي تعتمد على الذات. كما قدمت "**إليزابيث كير**" تفسيرات ثقافية للعقائد العسكرية التي سادت بريطانيا وفرنسا، في فترة ما بين الحربين. اما "**لين جونستون**" فقد قامت بتقصي حالات الاستمرارية في السياسة الخارجية الصينية فيما تعتبره "واقعية ثقافية" متجذرة [(3)].

---

1) James D.Fearon, **Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations**, op.cit. p 303 .

*)اول من استعمل مصطلح البنائية كان "**نيكولاس انوف**" في كتابه world of our making)) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية. كما كان للمقال المرجع لألكسندر وانت الملقب بأبي البنائية ، الصادر سنة 1992 و المعنون بـ (Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics) .الأثر الكبير في إثراء و تطوير التفكير البنائي ،و البنائية متعددة حتى داخل المنظور الواحد، و يوجد هناك أكثر من اتجاه داخل هذا "البراديم".بحيث أن العامل الابستومولوجي هو المؤشر الرئيسي للتمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة. و هنا قد نجد البنائيين الوضعيين أو كما يسمون " البنائيون الحداثيون Constructuvist Modernists" أمثال Alexandr Wendt ، و "البنائيين النيوكلاسيين"، أمثال F. Kratochwill ،N.Oneuf ،E.Adler إلى جانب Peter Katzenstein . و معظم هؤلاء يميلون إلى تبني ابستومولوجية وضعية. أما "البنائيون بعد الحداثيون" أو "بعد-البنيويون"، أمثال: Rechard Ashley، David Campbell، J. Der Darian إلى جانب R B. J Walker فهم يتبنون ابستومولوجية بعد وضعية

2) حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ،دورة2005، ص 34.

**) تزامن ظهورا لبنائية مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة فشل امام العديد من النظريات وخاصة النظرية الواقعية باتجاهيها، في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية،كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي احدثها ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه افكارا و قيما جديدة "كالامن المشترك".

3) ستيفن وولت ، "**العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**"، مرجع سبق ذكره.

إذا فهذا الاتجاه التفسيري ينطلق من الاعتقاد بأن الواقعة الدولية هي اجتماعية البنـــاء فـــي الأساس[1]، لهذا فقد بدأت الدراسات الحديثة و خاصة الاتجاهات النقدية الاجتماعية و البنائية في دراسة السياسة الخارجية للدول، مراعاة التداخل بين البيئة الاجتماعية Intr-Societal، و البيئة الاجتماعية الخارجية Extra-Societal[2].

وصفت النظرية البنائية - و هنـــا نتحـــدث عـــن البنـــائيون الحـــداثيون **Constructuvist Modernists ، Alexandr Wendt** ، كمحاولة تركيب أكثر من أنها شكلت تحدي أو انتقاد لأبحاث الواقعية الجديدة والليبرالية [3]. لذا يعتقد البعض أن الأهميـــة النظريـــة للبرنـــامج البنـــائي تكمن في مــــــواقفه الإبستمـــــولوجية و الأنطولوجية و المعيارية الوسطية[4]، إذ تمثل البنائية تصورا وسطيا.و على هذا الأساس فالبنائيون في محاولـــة تفـــسيرهم للـــسلوك الخارجي للدول اعتمدوا مستوى **تحليل وسط** بين المستوى الكلي أو النسقي الذي يعتمد نظـــرة فوقية لسلوك الدولtop-down approaches' كما هو حال الواقعية الجديدة، و بين المـــستوى الثاني المعتمد على مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلـــى" " bottom-up approaches,'عند الليبرالية النفعية.أما البنائية ، في المقابل ، تتخذ كلا مستويات التحليـــل - المجتمع الدولي والمجتمع المحلي - في الحسبان[5]* بحيث ترى أن كلا المجتمعين المحلـــي و الدولي تحتوي على قيم مشتركة، تمثل محدد مهم لسلوك الدول الخارجي، لـــذلك لفهـــم ســـلوك السياسة الخارجية لدولة بعينها ، هناك نظامين اجتماعيين مختلفين يمثلان مرجعيـــة مـــشتركة بالنسبة لهؤلاء الوكلاء أو العملاء ، أي صناع القرار سياستها الخارجية الذين يمثلون دولتهم و قيم مجتمعهم: المستوى الدولي وكذلك المجتمع المحلي.

اثر المعايير الاجتماعية على سلوك السياسة الخارجية لدولة يرجع إلى عمليـــات التنـــشئة الاجتماعية process of socialization التي يخضع لها صناع القرار. بالنسبة لعملاء الدولة هناك تحليلين متميزين للتنشئة الاجتماعية يحدثان في نفس الوقت. لانهم في تفاعل بين نظـــامين اجتماعيين مختلفين في المجتمع الدولي والمحلي لكل مجتمع يواجهوه عمليات تنشئة اجتماعيـــة مختلفة. فكما تؤثر القيم الداخلية على سلوك الفواعل، كذلك تلعب القـــيم الدوليـــة مـــن خـــلال

---

1) Giden Rose , Op.Cit, p 152.

2) مارسيل ميرل،**سوسيولوجيا العلاقات الدوليـــه**، (ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القـــاهرة، 1986)، ص ص 145- 146.

3) Toru Oga, '**From Constructivism to Deconstructivism theorising the Construction and Culmination of identities", in site: http://www.w3.org/TR/REC-htm.**

4) عمار حجار. **السياسه الامنيه الاوروبيه تجاه جنوبها المتوسط**. مذكرة لنيل شهادة الماجـــستير فـــي العلاقـــات الدولية. جامعة باتنة. دورة جوان 2002 ،ص 45.

5) Volker Rittberger, **"Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories", Op.Cit**.

المؤسسات الدولية و الإقليمية دروا مؤثرا في توجيه سلوك الفواعل، و يحدث أن تلاؤم الـدول سلوكاتها بما يتناسب و بنية القيم الداخلية و كذلك الدولية، فكل دولة ترغب في تمرير قيمها للخارج لكن عبر التقيد بالإملاءات و القيم الدولية، كعدم شرعية الحرب كأداة لإثبات الهوية الخارجية. فالوكلاء الداخليون الممثلون لدولهم، يشبعون إلى جانب قيم مجتمعاته، بالقيم النابعة من الثقافة العالمية (ثقافة الأمن و السلم).

لكن هذا الموقف الوسط في خصوص مستوى التحليل المعتمد يتناسب أكثر مع غاية النظرية التركيبية، حيث أن المستوى المحلي و القيم السائدة داخل المجتمع تأخذ نسبة كبيرة في تحليل السلوك الخارجي ،إذا ما قورنت بمدى تأثير بنية النظام الدولي، و هذا ما سنلاحظه من **خلال** عرض للفرضيات و الأسس الرئيسية للنظرية في دراسة السلوك الخارجي للدول.و بحكم أن داستنا هذه تنصب على دراسة أثر المتغيرات الداخلية على السلوك الخارجي للدول، سنعمد إلى التركيز على إبراز التصور البنائي الذي يجعل من السلوك الخارجي امتداد للقيم المجتمعية الداخلية للدولة.

اعتمادا على تصور و إدراك **Alexandr Wendt** فإن البنائية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك اكثر عمقا للسياسة الدولية، و تتمثل هذه الافتراضات في[1]:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل 'تذاتاني" Intersubjective.
- هويات و مصالح الدول، تتشكل في معظم اجزائها بفعل البنى الاجتماعية، اكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

عموما النظرية البنائية حسب Alexandr Wendt تطرح مجموعة اقتراحات اساسية لدراسة السلوك الخارجي، على النحو التالي[2]:

1- العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل :

ا- دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.

اهمية الافكار و المعرفة في إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.

2- دور الهويات و تاثيرها على سلوكات الوحدات و مصالحها.

1) عمار حجار، **السياسه الامنيه الاوروبيه تجاه جنوبها المتوسط**, مرجع سبق ذكره ،ص 40.

2) Toru Oga," **From Constructivism to Deconstructivism theorising the Construction and Culmination of identities",** Op.Cit.

1- العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل:

أ- دور التنشئة الاجتماعية للوكلاء في تشكيل السلوك الخارجي للدول:

ينطلق البنائيون في تبرير هذا الطرح حول علاقة التنشئة الاجتماعية للـــوكلاء الممثلـــين للدولة بالسلوك الخارجي من طرح تساؤل حول مدى صحة التفسيرات العقلانية التي تنطلق من نموذج الرجل الاقتصادي لتحدد طبيعة أهداف السلوك الخارجي.

حيث يظهـــر الاختلاف الأكثر أهمية عند البنائيين في فهم محددات الـــسلوك الخـــارجي و الذي يفرقهم عن المقاربات العقلانية (الليبرالية و الواقعية) ،هو طبيعة تركيبة النموذج الفاعل و المنطق المفترض للسلوك، الواقعيون الجدد و الليبراليون النفعيـــون -كمـــا رأينـــا- تـــصنفان باعتبارهما نظريات عقلانية في دراسة السياسة الخارجية اعتمادهما علـــى نمـــوذج الرجـــل الاقتصادي the model of homo oeconomicus *، لكن في المقابل ، نجـــد أن البنـــائيين يبنون حسابهم في السياسة الخارجية على فكرة الرجـــل الاجتمـــاعي the notion of homo sociologicus [(1)] . حسب البنائيين إذا النظريات العقلانية التي تفترض أن الفواعل أنانيـــة و مصلحية في تحقيق أقصى المنافع يجب أن تتناول مسألة الأهداف التي تسعى إليها الفواعل قيـــد الدراسة. فكما رأينا ، الإجابات التي قدمتها الواقعية الجديدة و الليبرالية النفعية هي الأمن مـــن حيث "الاستقلالية" و"النفوذ" و "السلطة و "الوفرة ،" على التوالي. في المقابل ، النظرية البنائيـــة تفترض ان الأطراف الفاعله لها دور موجه ويحاول التصرف وفقا لتذاتانية مشتركة ، توقعـــات أساس قيمة لسلوك المناسب الصادر من المجتمعات ذات الصلة الوثيقة بهم ، يجب أن يفسر هذه الأدوار والتوقعات التي يمكن ان يعبر عنها في أولويات و ضرورات مثل "المانيا لا يجب ابـــدا ان تصبح ثانية مصدرا للصراع العسكري فـــي اوروبـــا ، وبالتـــالي يجـــب دعـــم التكامـــل الأوروبي"[(2)].

لذا يرفضون وصف الفواعل الاجتماعية كوحدات حسابية و تفاؤلية تستند فـــي ســـلوكها لحسابات المنفعة و تحقيق الارباح. وهم يؤكدون ان الفواعل دائما منضمون و متواجـــدين فـــي السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشدة في سلوكهم. لذا فمن المناسب الإشارة إلى النموذج الفاعـــل كرجل اجتماعي .

1) Volker Rittberger, **"Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories", op.cit**.

2) Ibid.

و نتيجة لذلك، ما الذي يدفع الفاعل إلى تبني سلوك لا تكون نتائجه المحتملة لمختلف طرق الفعل من اجل تحقيق أهداف معينة ؟ على الأصح ، المسار اليقيني و المؤكد للسلوك متبنى لأنه متوافق مع التذاتانية المشتركة، و القيم المبنية على توقعات السلوك المناسب الذي يصدر من البيئة الاجتماعية للفاعل ، أي معايير و قيم اجتماعية ، للقواسم المشتركة الكافية و الخاصة. ومن هنا ، يمكن للمرء ان يشير إلى سلوكيه المنطق الكامن في المقاربة البنائية في تحليل السياسة الخارجية بأنه 'منطق ملائمة'" "logic of appropriateness" ، وليس منطق نتائجي " "logic of consequentiality".

نستنتج أن النظرية البنائية للسياسة الخارجية تلجأ إلى نموذج فاعل يختلف اختلافا ملحوظا عن النموذج الفاعل في النظريات العقلانية. الرجل الاجتماعي لا يتحرك لتأمين مجموعة من أهداف آنانية، بل إتباع **منطق ملاءمة** ، فهو يسعى إلى مطابقة التذاتانية المشتركة intersubjectively shared مع السلوك المتبنى. وبالتالي فان نظرية السياسة الخارجية التي تبنى على نموذج الفاعل هذا يجب أن تعين هوية معايير السلوك الذي تعترف به الدولة و تعتبره ملزما لها[1].

إذا يمكن القول بأن ،الفواعل المجتمعية من وجهة نظر البنائية تتبع المعايير الاجتماعية التي تقبلتها خلال عملية التنشئة الاجتماعية process of socialization في النظام الاجتماعي المتعلق بها . هذه المعايير الاجتماعية متميزة غالبا عن غيرها من المتغيرات التصورية التي تظهر بشكل بارز في بناء السياسة العامة - مثل الأفكار والمعتقدات و نظرة العالم، الهوية، او الثقافة -، استنادا إلى السمات التي يحملها الافراد في المجموعة :

(1) التوجه المباشر للسلوك (اي المعايير الاجتماعية يمكن ترجمتها لأوامر و قواعد للسلوك).

(2) التذاتانية (اي المعايير الاجتماعية هي التي لا يمكن اختزالها إلى المعتقدات الفردية، بحيث تخلق قيم جماعية مشتركة تعبر عن ذات المجموعة).

وتؤثر التوقعات المجتمعيه للسلوك المناسب على سلوك صانعي قرار السياسة الخارجية، في الحالات التالية[2]:

اولا : يكون عندهم قبول وثيق الصلة بالمعايير الاجتماعية كمواطنين في الدولة.

ثانيا : اما السياسيون بعد ان مروا الوظائف وطنية السياسية يكونون اكثر تقبلا و تخصصا تحديدا لتوقعات المجتمعيه للسلوك المناسب.

---

1)Ibid.

2) Ibid

ثالثا : انهم يتصرفون بطرق تتسق مع المعايير الاجتماعية نظرا للامتثال و الإذعان المتأصل لدى صانعي قرارات السياسة الخارجية لتمثيل دولتهم بشكل شرعي و مقبول في تعاملها مـع البيئة الدولية.

هذا ما يبرر التمايز بين سياسة خارجية لدولة عن أخرى، و يجعلنا نفهم أن كل سياسة خارجية هي متميزة و منفردة، فمثلا دول مثل فرنسا، أمريكا، و زيمبابوي، تحمل في داخلها تكوينة و تنشئة اجتماعية ما، يفعل فيها الأفراد ما يريدون، وفق ما يجب أن يقوموا به، و كما تخبرهم تصوراتهم الاجتماعية. فالدولة في سلوكها الخارجي من خلال الحكومة هي تعبير عن أفراد في بناء اجتماعي محدد، وفق مفهوم '**الوكالة**'، فالوكلاء هم من يمثلون الدولة خارجيا، بحيث يتحركون من أجل تحقيق أهداف تلبي احتياجات و أمنيات الأفراد، في ظل الظروف المادية القائمة، و لكل مجتمع قواعده التي تملي على الوكلاء الهداف ذات الأولوية[1]، وهنا يظهر اثر عمليات التنشئة الاجتماعية التي تبث المعايير و المبادئ الاجتماعية في وكلاء الدولة الذين يصنعون قرارات السياسة الخارجية للدولة.

ب- دور الأفكار و المعرفة في تشكيل سلوكات الفواعل الخارجية:

يعتقد البنائيون ان العالم وما فيه نتاج لتصوراتنا ومعرفتنا الخاصة و الذاتية لشكل هذا العالم او ما يجب أن يكون عليه لنغيره.و هذا ما قدمه **Nicholas Onuf** في كتابه **world of our- making.**

يبرز في هذه النقطة الاختلاف في النظرة الانطولوجية للبنائية مقارنة بالواقعية من حيث تصورها لمفاهيم البنية و المصالح او السلوك، فعكس العقلانيين ،فإن البنائيون يعتقدون ان **الواقع هو ذو طبيعة تذاتانية** و موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات و القيم. اي ان الواقع المادي و ا الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى و الوظائف التي يعطيها له الفاعلون. فالإدراك او الفهم الجماعي و المعايير تمنح الاشياء المادية معنا يساعد على تكوين الواقع[2].

من اجل تحليل سلوك الخارجي للفواعل ، المتغير النسقي 'توزيع المعرفة' تحول إلى 'وضعية و مكانة المعرفة' في النظام الدولي. وضعية المعرفة The knowledge position لفاعل في النظام الدولي يتحدد بالاستناد إلى وضعية دوره . و وضعية الدور role position

1) جهاد عودة، **النظام الدولي.. نظريات و إشكاليات**، مرجع سبق ذكره، ص ص 163- 164.
2) عمار حجار، **السياسة الأمنيه الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**، مرجع سبق ذكره ،ص 43.

يمكن أن تكون "عدو" enemy ، 'منافس" rival أو "صديق" friend ، وفقا لنوع الثقافة التـــي ينتمي إليها الفاعل ،مؤشرات المتغير المستقل "وضعية الدور' هي التالية[1]:

1) العدو : لا احترام السيادة، ومحاولات تدمير أو هزيمة العدو.

2) المنافس: احترام السيادة وتسوية المنازعات ربما مع استخدام العنف.

(3) صديق : احترام السيادة وتسوية المنازعات دون اللجوء إلى العنف والقتال معا كفريـــق إذا هددوا من جانب أطراف ثالثة.

حسب البنائية ، التغير البنيوي ، أو التغير الثقافي ، يحدث عندما يقوم الفواعـــل بإعـــادة تعريف من هم و ماذا يريدون. التغييرات في السياسات الخارجية تحدث مع تغيرات في وضعية و مكانة الدور للدولة المستهدفة المتغير المستقل). السياسة الخارجية التعاونيه سوف تتطور ، و ذلك عندما يكون التغيير في الدور من منافس إلى صديق ، و هذا ما يحدث في عملية تـشكيل الهوية الجماعية[2].في الاتحاد الأوربي مثلا العلاقات الفرنـــسية الألمانيـــة تجـــاوزت الخلفيـــة التاريخية في علاقتهما، و تحولت بتحول الأفكار و المعرفة الداخلية من العداوة التاريخية إلـــى الصداقة و المشاركة، كذلك الأمر في تفسير التغير السلمي داخل الإتحاد السوفيتي بفعل تغيـــر الأفكار و قيم النخب الحاكمة، لذا يرى البنائيين أن الحرب الباردة هي تذاتانية أكثر منها مادية، وذلك عندما غير افكاره و تصوره حول و.م.ا و الغرب من عدو إلى منافس ثم صديق و هـــذا التحول كان ناجما عن التحول في معرفة الاتحاد السوفييتي لـدوره و مكانته بالنـــسبة للـــدول الأخرى داخل البيئة الدولية.كذلك الأمر بالنسبة للقدرة النووية لكل مـــن الـــو.م.ا و الاتحـــاد السوفييتي كانت تطرح بشكل مختلف بالنسبة لأوروبا الغربية[3].

فلا وجود لحتمية الفوضى - كون الدول و الفوضى هي معطى مسبق يتشكل بمعزل عن الفواعل بداخله و يفرض عليها- ، فالترتيب و التوزيع المادي للعالم يـــشكل بفعـــل الأفكـــار و المعتقدات، فالفوضى إذا هي **نتاج ما تصنعه الدول** و ليست **قانون** مسبق، فحسب **A.Wendt**: Anarchy is what state make it الفوضى هي ما تصنعه الدول، و يؤكد بانـــه لا يوجـــد 'منطق" متاصل للفوضوية. فالمفاهيم التي تبدو منحدرة منها - المساعدة الذاتية، سياسة القـــوة، السيادة - هي في واقع الامر مؤسسات منشاة اجتماعيا وليست ســـمات اساســـية للفوضـــوية. فالفوضوية هي، في واقع الامر، "ما تفهمه منها الدول" (Wendt, 1992) [4]. فالنظام الـــدولي

---

1) Andrea Ribeiro Hoffmann, **A synthetic approach to foreign policy** , op.cit.

2)Ibid.

3) Toru Oga, **From Constructivism to Deconstructivism theorising the Construction and Culmination of identities**, op.cit.

4) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "**الفوضى**"،**قاموس بنغوين للعلاقات الدوليه**، مرجع سبق ذكره.

السائد خلال الحرب الباردة ميزته الفوضوية بفعل تصور و إدراك الأطراف لها (تذاتانية) و بمجرد تحول هذا التصور بفعل أفكار جديدة زالت بنية الفوضى داخل النظام -كما أسلفنا الذكر- ، لذا يؤكد البنائيون على أنه حتى في ظل فوضى النظام فإننا نحن الذين نتبع قواعدنا و منظومتنا و نحن الذين نغير في ممارسات من سبقنا أو نتبع خطابهم.

و خلاصة القول:**الفوضى هي بنى اجتماعية و ليست طبيعة للنظام الدولي.**

2 - دور الهويات و تأثيرها على سلوكات الوحدات و مصالحها:

يرى **A.Wendt** أن الهوية هي أساس و قاعدة المصالح [1] ، يرى **البنائيون**: أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويَشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول[2] على المستوى الخارجي.

و يصبح السؤال المحوري هنا هو كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها.

لذا ترفض المفهوم الكلاسيكي **للمصلحة** interest ،فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي بل ومن طبيعة البناء القيمي و الاجتماعي للوحدات السياسية[3]، **فالمصلحة** لم تعد - حسب البنائيين- تتحد خارج السياق الاجتماعي للفواعل و بمعزل ضمن النظام الدولي أي باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي.

و يشير البنائيون **ان الهوية** لا تتحدد فقط بناءا على دور البنية * ذات البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات ، معايير و ثقافات، و بالتالي فإن المسار Process و ليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول[4].

---

1) Toru Oga,_Op.Cit.

2) ستيفن وولت ،"**العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**"،مرجع سبق ذكره.

3) حمايدي عز الدين،**دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مرجع سبق ذكره،ص 34.

*) مفهوم البنية لدى البنائيين: تعتبر مفهوم متميز فعكس الواقعية البنيوية التي ترى أن البنية تتحدد وفق بيئة مادية جامدة ضمنها يتكون و يتخذ الفعل مكانا، و هذا ما يعطي مفهوما تموضعيا Positional للبنية، فإن البنائية الاجتماعية حسب Alexandr Wendt تقدم نموذجا تحوليا Transformational ينظر إلى البنية كأفكار ، خطابات و كمصادر مادية، و خاصة كممارسات العناصر المكونة لهاو تحولاتهم المحتملة

بالإضافة إلى المكونات المادية (القوة العسكرية الجغرافية السكانية...) مكونات ذات طبيعة معنوية من خطابات و افكار.

و عليه، فالبنية حسب النظرة البنائية الاجتماعية، تتضمن العناصر التالية :

- مجموعة القواعد، المعارف، الطموحات /الآمال ذات الطبيعة التذاتانية (اي تعبر عن وضعية مشتركة من قبل مجموعة الفاعلين) و هي ضرورية لفاعلاتهم.- المصادر المادية و التي تحضى بمكانة ثانوية، و لا تتخذ معنى أو لا تبرز قيمتها الفعلية، إلا في سياق اجتماعي تذاتاني.- ممارسات (و افعال) الفاعلين بناء على العنصرين السابقين.

4) عمار حجار **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**. مرجع سبق ذكره ،ص 45.

يرى 'هنتغتون 'أن الثقافة هي المصدر الجديد للنزاعات على المستوى الدولي ويقول في هــذا الصدد:« غالبا ما تحدث نزاعات جديدة هي في الحقيقة نزاعات قديمة مع أطراف جدد هم فـــي حقيقة الأمر أطراف قدامى، تحمل آلاما جديدة هي في حقيقة الأمر أعلام قديمة». يعني هذا أن التراكمات الحضارية الثقافية تكون خزان يغذي النزاعات بين الدول[1] .

فقد أكد 'هنتغتون' أن: إن فرضيتي هي أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لــن يكون ايديولوجيا في المقام الأول أو اقتصاديا في المقام الأول. فسوف تكون الانقسامات الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للصراع ثقافية (الهوية). وستبقى الدول الوطنية أقــوى العناصــر الفاعلة في الشؤون العالمية، لكن الصراعات الرئيسية لسياسة العالمية سوف تحدث بين الأمــم وجماعات من حضارات مختلفة. وسوف يكون صدام الحضارات خطوط معارك المستقبل."[2].

من خلال كل ما سبق يبدو أن نظرية السياسة الداخــلية ، تعمل من أجل التميز بقــدرات لتفسير السلوك الخارجي[3]، فبالرغم من إمكانية الدفاع عن مصداقية التجربـ ـ ـة الاجتماعية، و التاريخية، و كذا القيم المشتركة كإحدى العوامل القادرة على تفسير السلوك الخارجي للــدول وأهمية البنية الداخلية، لأن مستقبل السياسة الدولية مرهون بها[4]يبقى هذا المــدخل التفــسيري للسلوك الخارجي على قدر من المحدودية حال المقترب النسقي,و لكن على الأقل اثبت انــصار التفسير الداخلي قدرتهم على تقديم تحليلات مقبولة خاصة بعد فترة الحرب الباردة.

---

1) حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرفيه**, مرجع سبق ذكره،ص 23.

2) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، '**صــدام الحــضارات**'، **قــاموس بنغــوين للعلاقــات الدوليــه**, نقــلا عــن: **http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_3_3.htm**

3) السعيد ملاح , **تاثير الازمه الداخليه على السياسه الخارجيه الجزائريه**,مرجع سبق ذكره،ص 31.

4) James Rosenau, **International politics and foreign policy** , Op.Cit, p p 261-274.

الفصل الثاني

مكونات البيئة الداخلية المؤثرة

في صنع السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لعرض العلاقات الروسية الأوربيـــة فـــي شـــقها التعـــــــاوني أو الصراعي على ضوء مكونات البيئة الداخلية الروسية ، مبينين كيفية تـــأثير هذه الأخيرة على مسار العلاقة مع الاتحاد الأوربي. لكن قبل التطرق لمكونات البيئة الداخليـــة الروسية نلقي نظرة حول المبادئ الجديدة في السياسة الخارجية الروسية التي تم إعادة هيكلتهـــا بشكل جديد، الأمر الذي مهد لدخول مرحلة مختلفة في علاقة الطرفين بعـــد انهيـــار الاتحـــاد السوفييتي في ظل التحولات الجديدة و الانتقال لنظام دولي جديد بمعطيات مختلفة.

المبحث الأول: إعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية والانتقال نحو إطار جديد للعلاقات مع الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة.

قبل التطرق لعرض المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية الروسية نحو الإتحــاد الأوربـــي، نحاول أولا تحديد الإطار العام للعلاقة الطرفين خلال الحرب الباردة و ما عرفته من صراع ذو طابع إيديولوجي، حتى يمكننا ذلك من التعرف على حجم التحول الكبير في علاقة الطرفين بعد نهاية الـ ـحرب الباردة و الانتقال لمرحلة جديدة تحكم العلاقة فيها متغيرات أخرى غيرت من طبيعة و شكل العلاقة بينهما.

المطلب الأول: الصراع الإيديولوجي كإطار للعلاقات السوفييتية الأوربية خـــلال الحــرب الباردة.

سنحاول من خلال هذا المدخل فحص البعد التاريخي في العلاقات الروسية الأوربية خلال فترة الحرب البــــاردة، و التطرق بالأخص لمحددات سلوك الطرف السوفيتي نحو دول أوربا الغربية. يذهب الكثير من الملاحظين و الدارسين إلى اختزال اطراف الــصراع فـــي الحـــرب الباردة و القول بأنها حرب بين دولتين أكثر مما هي بـــين معـــسكرين، و يحـــصرون نطـــاق الأطراف بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي، أما دول أوربـــا الغربيـــة فهـــي مدرجة تحت غطاء الطرف الأمريكي ،**لكن ما يهمنا في هذا الجانب التاريخي هو التركيز على اهم مظاهر و مؤشرات و قضايا الصراع الذي ميز العلاقات السوفييتية مع دول اوربا الغربية في حدود ما يقتضيه مجال الدراسة.**

وصفت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي و الغرب (اوربا الغربية و الولايـات المتحـــدة الامريكية)، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بانها علاقات توتر طبعهـــا الـــصراع و التنـــاقض الإيديولوجي في المصالح ، وهذا راجع إلى الاستراتيجيات التي اعتمدها كلا الطرفين و التـــي عكست تنافسا حادا، لكن في غياب اي مظهر للمواجهة العسكرية المباشرة بينهما. و قد اصطلح الدارسون على هذا الوضع من العلاقات بـــ"**الحرب الباردة**".

أولا: مظاهر الصراع بين الاتحاد السوفييتي و دول أوربا الغربية خلال الحرب الباردة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قطع الاتحاد السوفييتي تقريبا جميع الاتصالات بـــين الغرب و بين المناطق التي سيطر عليها في شرق أوربا، و هنا ظهرت النوايا الـــسوفييتية فـــي النزعة للتوسع نحو أوربا[1]:

1- أن الاتحاد السوفيتي وسع حدوده غربا حتى ضمت بلادا يسكنها 21 مليون نسمة، لم يكونوا تابعين للاتحاد السوفيتي قبل عام 1939.

2- عزم الاتحاد السوفيتي على تأمين حدوده الغربية بالسيطرة الكاملة على دول شرق أوروبا، التي تقع على تلك الحدود، والتي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من مائة مليون نسمة. و تم احتلال تلك الدول على التوالي:رومانيا، وبلغاريا، ويوغسلافيا وألبانيا. المجر وبولندا، تشيكوسلوفاكيا.

3- العمل على الحصول على أكبر قدر من التعويضات من ألمانيا، لإصلاح الدمار الذي نـــتج عن عدوان هتلر على الأراضي الروسية.

و تم تقسم ألمانيا لاحقا إلى أربعة مناطق محتلة بحسب اتفاقية يالطا، كانت الدول المحتلـــة هي الولايات الأمريكية المتحدة، الاتحاد السوفييتي، المملكة المتحدة وفرنسا، وكانت هذه الـــدول المتحكمة والمديرة للمناطق المحتلة من ألمانيا، وتبعا لذلك، قسمت العاصـــمة الـــسابقة للـــرايخ الألماني إلى أربعة مناطق أيضا، وفي ذات الحقبة بدأت الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي الشرقي والغرب الراسمالي، ومثلت برلين مسرحا للمعارك الاستخباراتية بينهم[2].

بدا الحلفاء السابقون يتناقشون في مستقبل توحيد المانيا ، و اقتـــرح الـــسوفييت علـــى الحلفاء تاسيس نظام الماني جديد صاحب سلطة مركزية قوية، ففي حين سعن كل من بريطانيـــا و الولايات المتحدة لتاسيس نظام فدرالي، عمل الاتحاد السوفييتي على إبقاء حـــدوده الـــشرقية لالمانيا على ما عدلت عليه بعد الحرب. ظل هذا الملف عالقا بين الغرب و الـــسوفييت ليـــشكل بدايـــة ازمة و توتر لعلاقة الطرفين الذين لم يتفقا على كيفية توحيد المانيا النظام المستقبلي لها، قام عندها الغرب بتوحيد المناطق الثلاث الخاضعة له و سموها بالمانيا الغربية، و على ضـــوء ما قامت به هذه الدول الثلاث، اعلن الاتحاد السوفييتي استقلال المانيا الشرقية، و اغلق جيـــشه في يونيو/حزيران 1948 الطريق الذي يؤدي لبرلين من المانيا الغربية[3]،فشل الغربيـــون فـــي

1) موسوعة مقاتل الصحراء،" **الحرب الباردة**"، موضوعات سياسية، نقلا عن موقع:
http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbBareda/index.htm

2) **ويكيبيديا الموسوعه الحرة** , "سور برلين"، نقلا عن موقع:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D8%B1_%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86

3) مفيد الزيدي، **موسوعه تاريخ اوربا الحديث و المعاصر**, (دار اسامة للنشر و التوزيع، ج 3 – 4، عمان، الاردن، 2004)، ص ص 1157- 1158.

إقناع السوفييت بفك الحصـار طيلة الـ ـ ـسنة تقريبا و استطاعوا خلالها تأمين الاتصال عن طريق مد جسر جوي ببرلين الغربية، و أدت هذه الحالة إلى قيام العديـد مـن اللقـاءات بـين الطرفين في الأمم المتحدة و التي أسفرت عن عقد مجموعة من الاتفاقيـات بـين الأطـراف المتنازعة في باريس بتاريخ 23 مايو 1949، فك بعده السوفييت الحصار كليا عن برلين فـي جوان 1949[1]، ليعلن بعدها قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربيـة) فـي المنـاطق المحتلة من قبل الولايات الأمريكية المتحدة ، المملكة المتحدة وفرنسا ، وقيام جمهورية ألمانيـا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) بعد ذلك في المنطقة المحتلة من قبل السوفييت ، بدأ العمل علـى قدم وساق على حدود كلا البلدين لتأمين الحدود ، وبقيام كيانين ، دَعم التقسيم السياسي لألمانيا ، بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية.

و مع زيادة حدّة الحرب الباردة التي من جملة ما أدّت إليه تقييد في الحركة التجارية مع المعسكر الشرقي خلقت معارك ديبلوماسية صغيرة مستمرة بالإضافة لسباق في التـسلح ، بـدء أيضا تعزيز الحدود ، وحدود جمهورية ألمانيا الديمقراطية لم تعد حدود بين أقسام ألمانيا ، بـل أصبحت الحدود بين المعسكر الشرقي والغربي ، بين حلف وارسو وحلـف النـاتو، إي بـين إيديولوجيتين سياسيتين مختلفتين ، بين قطبين اقتصاديين وثقافيين كبيرين.

حمل هذا الانقسـ ـام و سلسلة الأحداث التي واكبته مؤشرات لبداية مرحلة جديدة مـن الصراع و تناقض المصالح بين السوفيـ ـ ـيت و دول أوربا الغربية، و بداية لظهور سياسـة الأحلاف في الكتلة الغربية و الشرقية خلال هذه الفترة. عمل المعسكر الغربـي حينهـا علـى احتواء و محاصرة خطر المد الشيوعي في العالم عبر سياسات ملء الفراغ. فبادرت واشنطن و حلفاؤها الغربيون بتاسيس حلف شمال الاطلسي، في الرابع من افريل 1949، و ضم حينهـا 12 دولة غربية، و هي الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، النرويج، الدنمارك، و لكسمبورغ، و ايسلندا، و إيطاليـ ـا، و البرتغـال و كندا) و انضم للحلف عام 1952 اليونان و تركيا، و في عام 1955 انضمت المانيا الغربية، و تاسس للحلف جـ ـ ـيش اوربي مختلط، و استمرت الولايات المتحدة في تطبيق سياسـة الكبح للمـد الشيوعي، و واصلت مـسيرتها في تشكيل الاحلاف في كل المناطق التي عرفت امتدادا للشيوعية كالصين و كوبا و كوريـا و دول شرق اوربا، و كان رد فعل السوفييت على قيام كل تلك الاحـلاف الامريكيـة ان اسـس حلـ ـف وارسـ ـو في مايو 1955، و ضـ ـ ـم ثماني دول شـيوعية، و هـي (الاتحـاد

---

1) مبروك غضبان، **المجتمع الدولي: الاصول و التطور و الاشخاص** (القسم الاول)،(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994)، ص ص 216-217.

السوفييتي، و بولندا، و بلغاريا، و هنغاريا، و تشيكوسلـوفاكيا، و ألبانـ ـ ـيا و ألمانيا الشرقية و رومانيا)[1].

ثانيا: الإيديولوجية[*] كمصدر للصراع بين لاتحاد الـسوفييتي و دول أوربـا الغربيـة خـلال الحرب الباردة.

فسر الدارسون أسباب الصراع بين الشـ ـ ـرق الشيوعي و الغرب الليبرالي فـي تلـك المرحلة ببروز الإيديولوجية بشكل واضح في مضمون سياسات الدول، فقد ذهب العديـد مـن الكتاب إلى القول بأن السياسة الخارجية للدول في تلك المـرحلة كانت نتـاج لخـبرات الدولة السابقة و للمعتقدات السياسية و الإيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن، كذلك أكدوا بأننـا نعيش عصر الإيديولوجيات، التي أصبحت تحدد طبيعة السلوك الخارجي للدول بشكل كبير.

و في هذا الإطار نطرح التساؤل التالي: كيف شكلت الإيديولوجية مصدر للـسلوك الـصراعي بين الطرفين في مرحلة الحرب لباردة، و ما مدى أهمية الإيديولوجية فـي صـنع الـسياسة الخارجية السوفييتية ؟

يمكـ ـن تعريف **العقيدة الايديولوجية** بأنها: "مجموعة من الافتراضات العقائدية بـشأن الأوضاع الماضية والراهنة المستقبلية في الأنظمة السياسية، بما في ذلك النظام الدولي والنظام العالمي". و تتضمن جميع الإيديولوجيات مكوّنات تحاول وصف وشرح كيف جاءت حالة معينة إلى الوجود. واحيانا تحاول إيديولوجية سياسية ما تحديد ما يسميه محللو الـسياسة الخارجيـة اهدافا للمستقبل . فبهذا المعنى تعـد الإيـديولوجيات الـسياسية تنبؤيـة توجيهيـة[2]. تـؤدي الإيديولوجيات عددا من الوظائف التي برز من خلالها تاثيرها على واقع العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة بين الاتحـاد السوفييتي و الغرب:

- الايديولوجيات مصدر للصراع في العلاقات الدولية*. و تنطوي الصراعات الايديولوجية على حدّة شديدة بين الأطراف وعدم الاستعداد لقبول الحل الوسط وميلا واضحا إلى ان تكون كليـة. وهذا ما عرفه الطرفان السوفييتي و الغرب في صراعهما خلال الحرب الباردة، بحيث عمل كل

---

1) مفيد الزيدي، **موسوعة تاريخ اوربا الحديث و المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 1152–1162.

*) يمكن النظر إلى الإيديولوجية كرؤية واسعة الإدراك، و طريقة للنظر إلى الأشياء من منظور شامل، أو –كما يرى "ماركس"– هي مجموعة من الأفكار الموضوعة بواسطة فئة معينة من الأشخاص المهيمنين أو ذوي السلطة في المجتمع ليسير عليها باقي الافراد في هذا المجتمع .و الإيديولوجية السياسية هي الإيديولوجية التي يلتزم ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون السياسيون إلى درجة كبيرة بحيث تؤثر على كلامهم وسلوكهم السياسي وتحدد إطار علاقتهم السياسية بالفئات والعناصر الأخرى.

2) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "**الإيديولوجيه**"، **قاموس بنغوين للعلاقات الدوليه**، مرجع سبق ذكره. **نقلا عن موقع**: **http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_9_0.htm**

*) وجد روزكرانس (Rosecrance) (1963)، في دراسته لتسعة انظمة اوروبية منذ 1740، ان اربعة، بما فيها احدث اثنين، تنطوي على عناصر صراع إيديولوجي.

طرف على تحقيق أقصى الأهداف على حساب الطرف الآخر بدافع المصلحة التي حددتها المتغيرات الإيديولوجية.

- كما شكلت الايديولوجيات مصدر للقوة في العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة [**]. وتساهم الايديولوجية فيما سمّاه شبيغل (Speigel) قوة حافزة. كما أن الايديولوجية مصدر قدرة ضمن الدولة ويمكن لهذا البعد الداخلي أن يتعدى حدوده وينتقل إلى البيئة الخارجية. فتصبح الدول تمثل إيديولوجية معينة ضمن النظام الدولي كانعكاس لمعتقداتها وقيمها. و كان هذا هو حال الكتلتين الشرقية و الغربية التي اعتمدتا فكرة تصدير القيم الايديولوجية لباقي الدول في العالم.

- كما يظهر تأثير الايديولوجيات على رسم السياسة. بحيث ذهب دارسوا السياسة الخارجية السوفياتية إلى افتراض **أن السياسة الخارجية السوفييتية تستمد جذورها من الإيديولوجية الماركسية-اللينينية** [***]، و في هذا الاستعمال للايديولوجية يصبح المفهوم ذاتيا بدرجة أكبر. فتصبح الايديولوجية نوعا من العدسة التي يرى صانعو السياسة من خلالها مختلف بيئاتهم ويتصرفون إزاءها من ذلك المنطلق و التي يتم من خلالها تحديد أهداف السياسة الخارجية، لا سيما على الأمد الطويل. وتكون هذه التأثيرات الايديولوجية معممة وليس محددة. و من هذا المنطلق حدد السوفييت نظرته للغرب باعتباره العدو و تبنى "حتمية الحرب" ضد العالم الرأسمالي، و عمل على تسخير كل ما لديه من موارد لصد هذا العدو و القضاء عليه[1].

كذلك، اثرت الحتمية التاريخية، التي تؤمن بها الإيديولوجية الماركسية، على طريقة تصرف الاتحاد السوفييتي إزاء العالم، فالإيمان بالتسلسل التاريخي الحتمي للإقطاع، و الراسمالية، و الاشتراكية، و الشيوعية، اثر على التنبؤ بمكان حدوث الثورة الاشتراكية، و ازداد امل الماركسيين في نجاح ثورات اوربا الغربية، لذا عملوا على تفعيل مبدا تصدير الثورة الذي وضعه لينين، لذا فإن الإيمان بديمومة الصراع بين الطبقات في الفكر الماركسي-

[**]) لقد كان التقليد الواقعي الذي يفصل بين القوة و الايديولوجيات يميل إلى حجب إمكانية ان تكون الايديولوجية مصدراً لقوة مفترضة.

[***]) **تتمثل العناصر الأساسية للماركسية بما يلي:**

- التاريخ كله هو تاريخ الصراع الطبقي بين جماعة حاكمة وجماعة معارضة. و ينطبق الأمر نفسه على مستوى على مستوى النظام الدولي. و هذا ما يفسر و يبرر حتمية الثورة ضد النظم الرأسمالية العالمية.
- تستخدم الرأسمالية الحرب لتحقيق أغراضها.داخليا و دوليا كذلك.
- يتعين على الاشتراكية، التي تدمر الطبقات، أن تدمر الحرب.
- بعد تلاشي الدولة يجب أن تتلاشى السياسة الدولية أيضاً.

من هذا المنطلق تعد الظواهر السياسية كافة إسقاطات لقوى اقتصادية كامنة وراءها. لذا في حين أن النظريات الليبرالية الواقعية (علاقات بين الدول) أفقية، فإن النظرة الماركسية/ اللينينية عبارة عن (علاقات بين الطبقات) رأسية.يعد لينين بإسهاماته (1870 – 1924) شخصاً رئيسياً في تطوير الماركسية لدرجة أن المبدأ التقليدي الرسمي يعرف الان باسم الماركسية/ اللينينة بدلاً من مجرد الماركسية. يمثل تحليل لينين للعلاقات الدولية العمود الفقري للنظرية الشيوعية المتعلقة بالعلاقات الدولية.

1) المرجع نفسه.

اللينيني، يؤكد استمـــــرار الصراع بين الغرب و الاتحاد السوفييتي بالنظر لاعتبارات الانتماء الإيديولوجي، و هذا ما يجل الشيوعيون يؤكدون دائما أن القضاء على الرأسمالية الغربية ليس مرغوبا فيه فحسب و إنما هو ضرورة للبقاء[1].

يبدو واضحا كيف شكلت الإيديولوجية مصدرا للـصراع خـلال الحـرب البـاردة، فقـد استخدمت الإيديولوجية الماركسية-اللينينية كأداة للتأثير النفسي و الدعائي، و كإطـار لتبريـر سياسات الاتحاد السوفييتي و الدفاع عنها من خلال إضـفاء الـصبغة الإيديولوجيـة عليهـا و تصويرها على أنها موجهة أساسا لتدعيم السلام العالمي و الوقوف ضد الضغوط الاسـتعمارية في مختلف العالم، لذا فقد نظرت الشيوعية إلى الرأسمالية على أنها إيديولوجيـة تتغـذى مـن الحروب و الصراعات الدولية، و تهتم فقط بمصالح الدول الرأسمالية، بينما الـشيوعية محبـة للسلام و العدالة و تعمل ضد سيطرة المصالح الأنانية الاستعمارية. من جهتهـا الإيديولوجيـة الرأسمالية ترى بأنها ترتفع فوق دعامات الديمقراطية، و الحرية الفردية، و تـشجيع التعـاون الدولي، و في ذات الوقت ينظر دعاتها إلى الشيوعية على أنهـا إيديولوجيـة عدوانيـة غيـر ديمقراطية، و لا تنمو إلا في مناخ من العنف و عدم الاستقرار.

إذن، الإيديولوجيات تكتسب مضامين و تفسـيرات مختلفة حسـب وجهات نظر المـدافعين عنها أو المعادين لها[2].

ظلت الإيديولوجية هي الغطاء العام الذي طبع سلوك الاتحاد السوفييتي تجاه دول اوربـ ـا الغربية و الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. و مصدر لتفسر و فهم العديد من مظـاهر و جوانب العداء و الصراع بين الكتلتين، و لا تزال الماركـسية-اللينينـة حتـى فـي الوقـت الراهـ ـن بمثابة الإرث و التقليد التاريخي و رمـز العدالـة الاجتماعيـة داخـل الـ ـ ـدول الاشتراكية, و حتى مع انهيار المعسكر الشرقي نتيجة العديد من العوامل الداخلية و الخارجيـة، ظل الغرب الراسمالي يتعامل مع روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي بنمط مـن الحـساسية التـي لازالت تطبع العلاقات الروسية الغربية.

نستنتج في ختام هذا العنصر بان **العلاقات الروسية الاوربية** طبعـت بالعديـــــد مـن مظاهر الصراع و العداء خاصة خلال القرن العشرين اين وصلت حدة الصراع ذروتها، سواء خلال الحرب العالمية الاولي و الثانية، او بشكل خاص خلال الحرب البـاردة، هـذا الوضـع التاريخي الذي طبع العلاقـات الـسوفييتية مـع دول اوربـا الغربيـة، جعـل الكثيـر مـن

1) جنسن لويد ، **تفسير السياسه الخارجيه**، مرجع سبق ذكره، ص 88.
2) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات الدولية: دراسة في الأصول و النظريات**،(المكتبة الاكاديمية، القاهرة)، 1991، ص 73.

الدارسيـ ـ ـ ـن يعتقد بأن العلاقة بين الطرفين بعد نهايـة الحرب الباردة سيكتنفها الكثير من الغموض بين اتجاه استمرار الصراع أو التحول إلى مسار شراكة و تعاون ؟ و يـشككون في قدرة الطرفين على تجاوز هذه الترسبات التاريخية، للدخول في مرحلة جديدة من العلاقات في إطار شراكة و تعاون استراتيجي تفرضه متغيرات و مستجدات النظام الـدولي الجديد على العلاقات الروسية الأوربية؟

هذا ما سنحاول التطرق للإجابة عليه في المبحث الموالي من الدراسة، و التعرف على التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوربي، لفترة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للسياسية الخارجية الروسية الجديدة نحو الإتحاد الأوربي.

يعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي بمثابة الحدث و المنعطف المهم الذي أدى إلى ظهور العديد من التحولات مست الوضع الداخلي للاتحاد السوفييتي و كان لها انعكاس واضح على مستوى سياسته و علاقاته الخارجـ ـ ـية الدوليـ ـ ـة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة. و بالخصوص في إطار علاقاته مع دول أوربا الغربية.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى بداية العقد الأخير من القرن الماضي انقسم العالم إلى كتلتين اتسمت العلاقة بينهما بالمواجهة العقائدية ، التي حكمتها المتغيرات الإيديولوجية بين الراسمالية و الاشتراكية، و ذلك في ظل دبلوماسية مرنة تدعمها القوة العسكرية. ثم جاء العقد الأخير من القرن الماضي ليسجل قدوم فجر مرحلة جديدة حاملة معها ثورة تكنولوجية هائلة و تصاعد العولمة، و هي مرحلة ادت إلى تراجع ثم إلغاء القطبية الثنائية و ما لازمها من مواجهة عقائدية إيديولوجية[1].

و هنا ياتي التساؤل التالي:

ما هي ابرز التحولات و السمات التي ميزت السياسة الخارجية الجديدة لروسيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة التي عقبت انهيار الاتحاد السوفييتي؟ و كيف اثر هذا الانهيار على ظهور مضمون جديد للسياسية الخارجية الروسية؟ و إلى اي مدى تمكنت من إعادة هيكلة سياستها الخارجية بما يتماشى و تحقيق مصالحها الوطنية و استعادة مكانتها الدولية؟ و ما هو الشكل الجديد للعلاقات الروسية - الاوربية في ظل هذه التحولات ؟

---

1) نبية الاصفهاني، ' **المبادئ الاساسيه للسياسه الخارجيه الروسيه**'، في :<u>السياسة الدولية</u>، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد ، السنة . ص 171.

سنحاول من خلال هذا العنصر التركيز على أهم تداعيات و نتائج انهيار الاتحاد السوفييتي على ظهور الشكل الجديد لسياسة روسيا الخارجية التي تعتبر الوريث السياسي للاتحاد السوفييت، و كيفية تعامل هذه الأخيرة في توجيه سياستها الخارجية نحو دول الاتحاد الأوربي بعد مرحلة مضت من العداء و الصراع الإيديولوجي.

أولا: تداعيات انهيار الاتحاد السوفييتي على ظهور سياسة خارجية جديدة لروسيا الاتحادية.

برز الاتحاد السوفييتي[*] منذ قيامه سنة 1922 بعد الثورة البلشفية على أراضي روسيا القيصرية روسيا كفاعل مؤثر في مسار السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية و بشكل أبرز خلال حقبة الحرب الباردة حيث برز كقطب دولي اعتبر من أكبر قوتين عالميتين ساهم في تحقيق توازن القوى داخل النظام الدولي إلى جانب الولايات المتحدة حتى نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات.

هناك مجموعة من التحولات الجديدة طرأت و بدلت من توازن النظام الدولي، حيث عجلت في سقوط الاتحاد السوفييتي و انهيار النظام الاشتراكي، و قد اجتمعت العديد من الأسباب والظروف الداخلية منها و الخارجية التي أدت إلى خلق هذا الوضع الجديد للإتحاد السوفييتي، و يكاد يجمع الدارسون أن الأزمات البنيوية التي عرفتها التركيبة الداخلية للإتحاد السوفييتي هي من الأسباب المباشرة التي ادت إلى انهياره، و ما تبعه من فقدان الاتحاد السوفييتي لسياسة خارجية فعالة و هادفة في ظل التحديات التي طرحها النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة. ما استدعى ضرورة إعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية في ظل المستجدات الداخلية التي يعيشها الاتحاد السوفييتي، **<u>لذا فالدعوة لإعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية و تحديد موقفها من الغرب لم يتم التفكير فيها فور انهيار الاتحاد السوفييتي و منظومته الاشتراكية، بل انه تم بمجرد وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة</u>**، بحيث راى ان هناك مجموعة من المشاكل و التحديات الحقيقية، و اصبح من الضروري

*) عرف الاتحاد السوفييتي او اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية Union of the Soviet Socialist Republics حتى عام 1991 كأكبر دولة في القرن العشرين وفي التاريخ، تنبسط أراضيها على قارتي آسيا وأوربا على مساحة من الأرض تعادل 22402000كم2 أي ما يساوي نحو 15٪ من مساحة اليابسة. قامت هذه الدولة التي كانت تعد واحدة من أكبر قوتين عالميتين (والثانية هي الولايات المتحدة الامريكية) على أراضي روسية القيصرية ومستعمراتها في تركستان وباقي أنحاء آسيا وفي القفقاس وما وراء القفقاس وأجزاء من أوربة الشرقية، بعد نجاح الثورة الاشتراكية (البلشفية) عام 1917 ، تم تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية: في المدة بين عامي 1920 و1922، توصلت الحكومة البلشفية إلى حل مسألة القوميات بعقد تحالفات ثنائية اقتصادية وعسكرية تربط جمهورية روسية الاتحادية الاشتراكية بكل جمهورية من الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الأخرى بوصفها دولاً ذات سيادة (بحسب دستور 1918) وفي 30 كانون الأول 1922 أعلن عن قيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بقرار من مجلس السوفييت.

مواجهتها و التوصل إلى حلول بشأنها فقام بطرح برنامج متكامل للإصلاح الـــداخلي و إعـــادة هيكلة السياسة الخارجية بهدف تجاوز الأزمات و مواجهة تلك التحديات، و في هــذا الإطـــار تحددت معالم سياسة سوفييتية جديدة نحو الغرب[1]. بحيث بدأ '**الفكـــر الجديـــد**' لجورباتـــشوف بتحويل نظرة العداء المطلق للغرب بدافع الإيديولوجية إلى نظرة قابلة للمراجعة و إمكانية دخول مرحلة جديدة في العلاقات السوفييتية و الاقتناع بعدم جدوى استمرار الصراع الإيديولوجي مع الغرب نظرا لانعكاساته السلبية على الأوضاع الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي,و قد عبر مضمون **سياسات الإصلاح** (البريسترويكا/ الغلاسنوست) **عــن هــذا التحــول فـــي الـــسياسة الخارجية السوفييتية في عهد جورباتشوف نحو أوربا الغربية.**

في هذه المرحلة شهدت الساحة السوفييتية دعوات للمراجعة و التصحيح، و كان طبيعيـــا أن تتعالى تدريجيا أصوات معادية للنظام الاشتراكي و تطـــالب بتصفيته جـــذريا. و ازدحمـــت الساحة الفكرية و السياسية بدعوات تتراوح ما بين الإصلاح و الديمقراطية في إطار نفس النظام و ما بين إلغاء الدور المركزي للحكومة و الحزب باعتبارهما المسئولين بصفة أساســـية عمـــا حدث بالأعوام الماضية من تردي للأوضاع [2].

و في سياق تطبيق مبادئ البيرسترويكا أصدرت الحكومة السوفييتية مجموعة من القوانين منها: قانون الإيجار، قانون القطاع التعاوني، قانون الاستثمارات الأجنبية، و ســـمح لأول مـــرة للمواطنين بالمتاجرة و تبديل العملة. و كثف جورباتشوف زياراته الداخلية و اللقاء المباشر مـــع الجماهير، و عمل على تغيير أكثر من 70% من قيـــادة الحـــزب و كـــوادره لـــصالح نهـــج البيرسترويكا. و قد ظهرت تنظيمات سياسية جديدة [3].

هذا بالنسبة لاهم التحولات الداخلية التي شهدتها الساحة السياسة و الاقتصادية و الاجتماعية للاتحاد السوفييتي، **فماذا عن التاثيرات الخارجية لهذه السياسات الإصلاحية الجديدة، و نطرح على هذا المستوى التساؤل التالي**: كيف اثرت هذه السياسات على توجه العلاقة مع الغرب، و هل ادى فشل هذه السياسات الإصلاحية داخليا عكس فشل على مـــستوى الـــسياسة الخارجيـــة السوفييتية في تحقيق اهدافها؟ ما هي اهم التحولات في هذه المرحلة و كيـــف اثـــرت الافكـــار الجديدة في توجيه العلاقة مع الغرب؟

1) علي عبد الصادق ،**روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسه الخارجيه الروسيه**، (مركز زايد للتنـــسيق و المتابعة،شركة أبو ظبي للطباعة و النشر –بن دسمال– ، الإمارات العربية المتحدة، 2003).ص 13.

2) بهى الدين الرشدي، "**المأزق الداخلي في الاتحاد السوفييتي**"،(في: السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 105،المجلد27، 1991).ص 207.

3) نجيم عبد المحسن، "**روسيا: نظرة من الداخل: التحولات السياسيه و الاقتصاديه :- الاجتماعيه للفترة 1985- 1995**"،(في: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 203،1996)،ص 45.

في مجال السياسة الخارجية، تنطلق البيريسترويكا من مبدأ التحرر من التصورات القطعية والاعتراف بأولوية المصالح والقيم البشرية العامة، والقيم الأخلاقية العامة لتكون معيارا إلزاميا لكل سياسة، وكذلك الاعتراف بحرية الاختيار الجماعي التي تستبعد التدخل في شؤون الدول وبضرورة تخليص العلاقات بين الدول من المجابهة الأيديولوجية[1].

كان لسياسة الإصلاح التي تبناها جورباتشوف أثر واضحا برز على مستوى السياسة الخارجية للاتحاد خاصة نحو الغرب، و بالخصوص نحو دول أوربا الغربية، التي كانت مجالا للصراع خلال الحرب الباردة، فعلى غرار الإصلاحات الداخلية نهج جورباتشوف نهجا جديدا في إطار التقارب و التعاون مع أوربا، و ظهرت هناك العديد من الأصوات الداخلية جماهير أو نخب فكرية و سياسية نادت بضرورة اللحاق و الاندماج بالركب الأوربي و انتهاج اقتصاديات السوق الحر كسبيل للخروج من الأوضاع المتردية التي شهدها السوفييت في تلك الفترة.

و من هذا المنطلق طرح جورباتشوف **فكرة البيت الأوربي الموحد** كمبدأ جديد لتوجه السياسة الخارجية السوفييتية نحو الغرب و بالخصوص دول أوربا ،كما حملت هذه السياسة دعوة للتعايش و الانفتاح على الغرب و المشاركة في حل النزاعات و القضايا الخلافية بالطرق السلمية.

و قد أيقن جورباتشوف هذه القضية المتعلقة بأن قدرة الاتحاد السوفييتي الداخلية هي التي تحدد مدى و مصداقية سياسته الخارجية، و ان رجلا قويا واحدة - و هي القوة العسكرية- لا يكفي للتحرك في العالم الذي نعيش فيه"[2].

و في هذا السياق قدم "جوزيف ناي" نظرة تحليلية حاول من خلالها تقييم هذا المسار و التحولات داخل الاتحاد السوفييتي، مشيرا للنتائج السلبية لهذه السياسات الإصلاحية و تاثيرها على انهيار الاتحاد السوفييتي بقوله: "يبدو ان محاولة ميخائيل جورباتشوف ان يهذب من سلوكيات الشعب السوفييتي ويعيد إليه الانضباط كوسيلة للتغلب على الركود الاقتصادي. وحين فشلت محاولات التهذيب في حل المشكلة، اطلق ما اسماه **البريسترويكا** (الإصلاح وإعادة البناء). وحين عارض البيروقراطيين اوامره على نحو لا ينقطع، استخدم ما اسماه **بالجلاسنوست**، او الحوار المفتوح والتوجه نحو الديمقراطية. لكن بمجرد ان سمحت

---

1) الموسوعة العربية، "**الاتحاد السوفييتي، تاريخيا**" المجلد الاول ، العلوم الإنسانية، التاريخ و الجغرافية و الاثار ، نقلا عن موقع: http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14669

2) علي عبد الصادق ، "**روسيا والبحث عن دور جديد: العرب في السياسه الخارجيه الروسيه**"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الجلاسنوست للناس بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم، سارع العديد من الناس قائلين: **"نريد الخروج من هذا"**. وبحلول شهر ديسمبر 1991 كان الاتحاد السوفييتي قد زال من الوجود[1].

إذا يبدو أن نتائج سياسة جورباتشوف الإصلاحية داخل الاتحـــاد الـــسوفييتي أو علـــى مستوى سياسته الخارجية قد عجزت على تحقيق أهدافها الإصلاحية داخليـــا أو خارجيـــا فـــي الحفاظ على مكانة الاتحاد السوفييتي كقوة دولية،و دفعت إلى نتائج عكسية لم تخـــدم مـــصالح الاتحاد و يمكن تلخيصها في التالي[2]:

- انهيار الاتحاد السوفييتي و بلدان أوربا الشرقية، و تم تصفية المنجزات الاشتراكية، حل مجلس التعاضد الاشتراكي و حلف وارسو، و أضعفت القدرة العسكرية لهذه البلدان.
- اختفاء أكبر حزب سياسي في العالم الذي ضم في صفوفه ما يقارب 18 مليون عضو.
- اندلاع الحروب الداخلية في جمهوريات الاتحاد السوفييتي.

فنتيجة احتكاك و انفتاح المجتمع السوفييتي على الغرب، اســتطاعت أوروبـــا فـــي هـــذه المرحلة الأخيرة قبيل التفكك، تصعيد النزعة الديمقراطية والقومية داخل دول أوروبا الـــشرقية وهو أمر عجّل بسقوط الشيوعية داخلها, هذا بالإضافة إلى أن إعلان جورباتشوف فـــي مطلـــع 1987 التخلي عن مذهب برجنيف حول السيادة المحدودة(*) , كان عاملا أساســـيا فـــي تفكـــك المنظومة الاشتراكية، فقد رأى أنه من الضروري أن تجد كل دولة الحلول التي تلائمها ،و هذا ما تاكد في يوليو 1989، حين تم إعلان البيان الختامي لحلف وارسو ان من حق كـــل شـــعب اختيار النظام الذي يريده على كافـ ـ ـة الأصعدة، و أنه ليس هناك نمـــوذج موحـــد لتنظـــيم المجتمع و لا نموذج عالمي للاشتـراكية، لِشكل هذا بداية لتفكك دول المنظومة الاشتراكية، في ظل اوضـ ـاع واجهت فيهـ ـ ـا دول اوربا الشرقية معاناة اقتصادية و اجتماعية نفسها، مثل الاتحاد السوفييتي[3].

ومن هنا يمكن القول ان بريسترويكا جورباتشوف كانت تمثل رياحا عاتية ازالت الرماد واظهرت جمرات النار التي تكمن تحت السطح، فاشتعلت عديد من بؤر التوتر في العديد مـــن

1) جوزيف س. ناي، **'خطوات أوروبا التاليه'**، نقلا عن موقع: **http://www.project-syndicate.org/commentary/nye23/Arabic**

2) نجيم عبد المحسن،"**روسيا: نظرة من الداخل: التحولات السياسيه و الاقتصاديه - الاجتماعيه للفترة 1985-1995**"، مرجع سبق ذكره، ص 47.

*) اكد برجنيف من خلال هذا المبدا ن لـــ 'الكومنولث الاشتراكي في مجموعه' الحق في التدخل في اراضي اي من اعضائه كلما تعرّض انحيازه الايديولوجي إلى الخطر من قبل قوى معادية. اعتبر ما أصبح يعرف بمبدأ بريجنيف ، بيانا مدروسا من القيادة السوفياتية اكد على أن وحدة الكتلة الشيوعية لها الاولوية على مبادئ مثل حق الدولة ذات السيادة في الحكم ومبدأ المساواة بين الدول.

3) مفيد الزيدي، **موسوعة تاريخ اوربا الحديث و المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 1166.

الجمهوريات السوفياتية التي حملت مطالب انفصالية استقلالية[1]، و رأت معظم الجمهوريات أن استقلالها قد يسمح لها بمعالجة أفضل للأزمات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و بـدأت الدعوة للاستقلال من قبل دول البلطيق استونيا ليتوانيا و لاتفيا،لتشمل باقي الجمهوريات لاحقا، و قد ظهر أن عزلة السوفييت هي التي شجعت الجمهوريات الأخرى على الاستقلال لاحقا في عهد يلتسين[2].

كل هذه الظروف مهدت و شكلت أسبابا مباشرة لتفكك و انهيار الاتحاد السوفييتي ، و يمكن القول أن الوجود السياسي للإتحاد السوفييتي قد انتهى رسميا حينما اتفق رؤساء إحدى عشر جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي هي(روسيا و روسيا البيضاء، أوكرانيا، أرمينيا، مولدافيا، أذربجان، طاجكستان، أوزبكستان، كيرغينيا، و كازاخستان)، على إلغاء الاتحاد السوفييتي و تكوين رابطة الدول المستقلة* في مؤتمر "**ألما اتا**" المنعقد يوم 20 ديسمبر عام 1991. و تم الاعتراف بأن الجمهوريات المشاركة على قدم المساواة باعتبارها أعضاء مؤسسة في الرابطة. وتم الاعتراف باستقلال هذه الجمهوريات في إطار حدودها الحالية.

يبدو واضحا إذا أن مكانة المتغيرات الداخلية في فهم بوادر التحول و التغيير على مستوى السياسة الخارجية الروسية تجاه الغرب الأوربي ظهرت قيمتها و قدرتها التفسيرية منذ عهد "جورباتشوف"، فسياسات الإصلاح و إعادة البناء ظهرت على مستوى السياسة الداخلية و نتيجة التحولات التي عرفتها بنية النظام السياسي و الاقتصادي، و كان لها انعكاس مباشر على توجهات السياسة الخارجية السوفييتية نحو أوربا التي جاءت نتاج "الفكر الجديد" لجورباتشوف و مبداه في تحويل مسار الصراع إلى ضرورة التقارب و الاندماج مع الغرب الاوربي ، و استمر تاثير هذه المتغيرات الداخلية - كما سنرى - في عهد "يلتسين" و كذلك "بوتين". و التي يظهر تاثيرها على ظهور السياسة الخارجية الروسية الجديدة نحو دول الاتحاد الأوربي لما بعد الحرب الباردة.

1) موسوعة مقاتل الصحراء، موضوعات سياسية، " **انهيار الاتحاد السوفييتي** "، نقلا عن موقع:
http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Soviet-cra/index.htm

2) مفيد الزيدي، **موسوعه تاريخ اوربا الحديث و المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

*) منظمة دولية مكونة من اثنتي عشرة جمهورية سابقة للاتحاد السوفياتي. وقد تاسس عام 1991 وكثيرا ما يشار إليه بوصفه "الخارج القريب" من روسيا ويتكون من ارمينيا واذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا وكزاخستان وكيرغيزستان و مولدوفا وروسيا وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزباكستان. وقد اشترط الاتفاق قيادة موحدة للقوات العسكرية للاتحاد السوفياتي سابقا، والتزاما بتطوير سوق مشتركة أوراسية والاعتراف بالحدود وإقرار الحقوق الثقافية والسياسية لجميع المواطنين.

الواقع أن هذه معطيات أو المستجدات التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي أدت إلى ظهور تداعيات و نتائج على مستوى النظام الدولي و التي أثرت على مكانة روسيا الدولية، مما دفعها إلى ضرورة وضع أطار و مضمون جديد لسياستها الخارجية في ظل معطيات النظام الدولي الجديد.

و كان من أهم ما شكله انهيار الاتحاد السوفييتي من تداعيات ما يلي:

1- تراجع الصراع الإيديولوجي:

أدت التحولات الثورية التي وقعت في شرق و وسط أوربا بدءا من عام 1989، و عبرت عن نفسها في تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية عندما ترك الاتحاد السوفييتي الحكومة الشيوعية تسقط في بولندا دون تدخل، ثم ما أعقبها بسقوط حلف وارسو و تفكك الاتحاد السوفييتي نفسه أدت إلى تراجع الشيوعية، و العقيدة الماركسية اللينينة كإيديولوجية و كقوة سياسية مثلت المحرك الأساسي للسياسة الخارجية السوفييتية في النظام العالمي الذي استقر منذ عام 1945[1]. غير أن التحولات التي عرفها الاتحاد السوفييتي بمجرد وصول جورباتشوف للسلطة، قلبت الموازين، و أبدى استعداده للتخلي عن العقيدة الإيديولوجية كمحرك و مصدر للسلوك الداخلي و الخارجي للاتحاد السوفييتي، قد اثرت هذه النظرة حول مستقبل الصراع مع الغرب، من خلال التغيرات الجذرية الذي أدخلها "ميخائيل غورباتشوف" , **بحيث بدأت ملامح التغير في الصراع و مستقبله**، و اقتنع السوفييت بعدم جدوى استمرارية الصراع و كذلك بقاء الاتحاد الاشتراكي المناهض للراسمالية العربية، بسب النتائج السلبية لهذا الصراع على واقع الاتحاد السوفييتي داخليا و خارجيا. و جاءت سياسة إعادة البناء الداخلي (البيرسترويكا)، لتؤكد هذا التوجه و تقر بضرورة التخلي عن الإيديولوجية الماركسية اللينينية كمصدر وحيد و مطلق للتنظيم الداخلي و الخارجي.

و قد استمر الزعماء الروس من بعده على هذا النهج خاصة في عهد 'بوريس يلتسين'، و خليفته 'فلاديمير بوتين'، حيث تختفي الإيديولوجية التي لم تعد سوى تراث قومي في تاريخ الدولة الروسية التي تبنت نموذج الدولة الغربية الراسمالية إلى ابعد الحدود.في تنظيمها الداخلي او على مستوى سياستها الخارجية التي انهت عصر الصراع الإيديولوجي و ادرك صانعو القرار ضرورة التخطيط الواقعي البراغماتي في علاقاتها الخارجية مع الغرب و اوربا خاصة بحكم القرب الجغرافي و المصالح المشتركة.

[1]) عبد الصادق علي،**روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسه الخارجيه الروسيه**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2- نهاية عصر الاستقطاب و تراجع مكانة روسيا في النظام الدولي الجديد(*):

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى نهايــة عصر الاستقطاب و تغير هيكل النظام الدولي، فقد قام النظام الدولي(**) لما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى انهيار الاتحاد السوفييتي علـــى القطبية الثنائية(***) و وجود قوتين عظيمتين الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحـــدة يتركـــز فيهما النفوذ الدولي، و بسقوط الاتحاد السوفييتي انهار أحد قطبي النظـــام العـــالمي و بـــرزت الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الوحيـــدة في إطـــار ما عـــرف بالنظـــام الدولي الجديد الذي وصفه البعض بنظام الأحادية القطبية الذي تمثله الولايات المتحدة[1]،فحسب نموذج كابلان فأهم سمات هذا النظام وجود ترتيب تدريجي في النظام الدولي مع وجود قواعد معينة يحددها القطب المسيطر على قمة النـ ـظام، و أشار إلى أنه نظام يتسم بالاستقرار إذ أنه بمجرد نشأته يصعب تغييره، و يعرف هامش القطبية الحادية بأنها: نظام يتميز بامتلاك فاعل دولي واحد، أو ائتلاف من الفاعلين حوالي 40% من القدرات الكلية المتاحة في النظام، بـــشرط أن لا تمتلـــك وحـــدة أخرى نسبة أخرى مكافئة[2].

إلى جانب هذا الطرح حول هيكل النظام الدولي الجديد ظهر تصور يشير إلى أن هيكل النظـــام يتجه نحو التعددية القطبية أكثر من اتجاهه نحو الأحادية، فمع ظهور بعض الفواعـــل الجديـــدة على الساحة الدولية مثل الإتحاد الأوربي إضافة إلى بروز اليابان وألمانيـــا كقـــوى اقتـــصادية منافسة وسعي الصين الدؤوب إلى زعامة العالم الثالث والعمل على تاكيد اهميتها كقطب ثالـــث

---

*) تقترن هذه العبارة في استعمالها المعاصر بالرئيس جورج بوش الذي أشاعه عشية اجتياح الكويت من قبل العـــراق في 2 أغسطس 1990. و يتضمن المصطلح عودة مفهوم الأمن الجماعي إلى الظهور في فترة ما بعد الحرب البـــاردة. اوضح الرئيس بوش خمسة "مبادئ بسيطة" ينبغي ان تشكل الإطار لنظام دولي اخذ في الظهور:نظام عالمي جديـــد: ان ينبثق عهد جديد – أكثر تحرراً من تهديد الرعب، أقوى في سعيه لإحقاق العدل وأكثر أماناً في سعيه لتحقيـــق الـــسلام، عهد يمكن فيه لامم العالم، في الشرق والغرب، في الشمال والجنوب، ان تزدهر وتعيش في انسجاما ، اشـــار اكثريـــة المحللين ، إلى مزيد من تعاون القوى العظمى، وإلى تعزيز الأمم المتحدة وإلى إسناد دور أكثر قوة للقانون الدولي. وقد اعتقد الكثيرون في الغرب المتبجح بالانتصار بأنه يمكن من خلال زعامة الولايات المتحدة الإيجابية لنظام دولي جديـــد أكثر استقراراً وأكثر عدالة أن يبرز من رَحِمِ منافسة وعدائية الحرب الباردة.

**) يعرف كينث والتز (Kenneth Waltz) النظام الدولي بأنه مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معاً،

وعليه فإن النظام الدولي يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1–وجود **هيكل** أو بنيان ينظم قواعد التفاعلات بين الفاعلين الدوليين كالقانون والأعراف الدولية/ 2–**الفاعلون الدوليون**، ويقصد به الدول والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والأشخاص الذين يقومون بأدوار ما فوق القومية، مثل تجارة السلاح والتوسط بين الدول والقيام بمهام الطرف الثالث في بعض القضايا/ 3–**التفاعلات** التي تتم بـــين الفـــاعلين الدوليين وتكون في جميع المجالات.

***) اتسمت هذه المرحلة التي بدات في أعقاب الحرب العالمية الثانية بخروج القوى الوربية التقليدية وتربع كل مـــن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على قمة الهرم السياسي للنظام الدولي، وبذلك أصبح النظام الدولي نظامـــاً ثنـــائي القوى قد تأرجحت العلاقات بين القوتين الرئيسيتين بين التوتر والانفراج في إطار الحرب الباردة، و سعى كـــل منهمـــا إلى التغلب على الاخر من خلال زيادة قدراته و إمكاناته و السباق نحو التسلح

1) علي عبد الصادق ،**روسيا والبحث عن دور جديد**:**العرب في السياسة الخارجيه الروسيه**، ص 12.

2) جهاد عودة، **النظام الدولي**...**نظريات و إشكاليات** ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

في العلاقات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وكانت المؤشرات توحي بتحـول النظـام الدولي من الثنائية القطبية إلى تعدد القوى، لكن ما يهمنا على هذا المستوى سواء كـان هيكـل النظام أحدي أو تعددي هو **مكانة روسيا في ظل هذه التحولات، فالمعروف كما سلف الذكر أن روسيا تعرضت للعديد من الاضطرابات الداخـلية و التي انعكست على مـضمون سياسـتها الخارجية**

فبعدما شكل الاتحاد السوفيتي السابق القطب المنافس على الـساحة العالميـة، للولايـات المتحدة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الأوراسيا هي الـساحة الكبـرى لهـذا التنافس والصراع. ولما كان السلاح النووي يشكل خطرا متبادلا على كلا القطبين، فقد استمرت الحروب والنزاعات بالأسلحة التقليدية، تحت سقف هذا الخطر، وبواسطة وكلائهمـا، واغلـب الحروب كانت في منطقة الطوق، كوريا، مصر و إسرائيل وسوريا، فيتنام وأفغانستان والخلـيج العربي. وهدف كل قطب كان محاولة اكتساب مواقع جديدة، أو منع الآخر من تحقيق مكاسـب لصالحه تهدد مصالح الآخر.

أدارت الولايات المتحدة لعبة الشطرنج هذه بكثير من المهـارة والـذكاء و الإمكانـات و الأفكار، والنفس الطويل، وكانت الحرب سجالا بين القطبين، إلا انه بعـد اسـتدراج الاتحـاد السوفياتي الى الدخول الى افغانستان العام 1979، واستنزافه هناك طوال عشر سنوات، امكـن اسقاطه بالضربة القاضية اعتبارا من العام 1989 وانتهاءً بالعام 1991 حـين اعلـن نهايتـه وتفكيكه، وقيام روسيا ومجموعة الجمهوريات المستقلة في شرق أوروبا وشمالها ووسط اسـيا؛ وهللت الولايات المتحدة لانتصارها، واطمانت الى سيادتها المطلقة في العالم بعد سقوط خصمها اللدود، وسارعت الى محاولة كسب دول الاتحاد السوفيتي السابق من خلال سلة من الإغراءات المادية والدعم الاقتصادي وتسويق وجودها العسكري و تسويغه، سواء ببناء قواعـد عـسكرية جديدة او بتوسيع حلف الناتو، وهدفها تطويق روسيا وحرمانها من إمكان العودة لتشكيل قطـب منافس لها؛ كذلك الوجود المباشر على حدود الصين والهند و إيران، لاستباق ما هو قـادم، اي تطويق «الاقطاب الجديدة» في الاوراسيا، وفي منطقة سميت ملتقـى طـرق (Cross Roads) تضم الصين وروسيا وعدة دول اخرى في اوروبا الشرقية واسيا الوسطى[1].

1) احمد علو ، "**روسيا "قلب العالم" يخفق من جديد**"، في: مجلة الجيش، العدد 262، 2007، لبنان، نقلا عن موقع المجلة في: **http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=13966**

و نتيجة لهذا بدأت السياسة الخارجية الروسية، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في التخلي عن عدد من المواقع التي كان يمثل وجودها فيه تحديا للغرب، في فترة الحرب الباردة. و ما صاحب هذا من تراجع مناطق النفوذ ، و التأثير على المستوى الإقليمي أو العالمي[1].

و قد شهدت روسيا في هذه المرحلة تقهقر جيو-سياسي، لتقلص حدودها لدرجة شبيهة بحدودها الإقليمية في القرن السابع عشر، بالإضافة عن تنازلها عن دول البلطيق، أوكرانيا و ما وراء القوقاز، و استقلال روسيا البيضاء[2]

لكن السؤال الذي يطرح، هل استمر هذا الوضع في سياسة روسيا الخارجية في ظل الأحادية أم أن روسيا عملت على إيجاد الطرق و الحلول المناسبة التي حاولت من خلالها التكيف الإيجابي مع هـ ـ ـذه التحولات و إعادة توجيه سياستها الخارجية لاستعادة المكانة المفقودة في النظام الدولي الجديد؟

3- بروز روسيا كوريث للإتحاد السوفييتي:

ظهرت جمهورية روسيا الاتحادية على أنقاض الاتحاد السوفييتي باعتبارها الاستمرار الشرعي للاتحاد السوفييتي من الناحية القانونية، فهي تعد اكبر الجمهوريات من حيث المساحة و عدد السـ ـكان و الناتج القومي و القوة العسكرية. لذلك لم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة في الاتفاق على إعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن، و ان ترث روسيا معظم المؤسسات الاقتصادية و السياسية السوفييتية. و مع التراجع التحولات التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفييتي برزت روسيا على الخريطة السياسية للعالم في وضع مختلف تمام عما كان عليه الحال قبل انهيار الاتحاد السوفييتي سواء من حيث الشكل القانوني و السياسي للاتحاد و وحداته المكونة له، او من حيث مضمون و شكل السياسة الخارجية. فبتراجع دور روسيا كما سلف الذكر اصبحت تعمل على وضع صيغة جديدة للبقاء و الاستمرارية و استعادة دورها الحيوي إقليميا و البحث عن دور عالمي جديد بسياسة خارجية مختلفة في توجهاتها و ابعادها و اهدافها في عالم ما بعد الحرب الباردة[3].

---

1) المرجع نفسه.

2) بول ماري دو لاغوس، "**المتغيرات الدوليه في العلاقات الدوليه**"، ترجمة: بوراوي الملوح، **(**في: دراسات دولية، جمعية الدراسات الدولية ،تونس ، العدد 65، أفريل 1997**)**، ص 5.

3) علي عبد الصادق ،**روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسة الخارجية الروسية**، مرجع سبق ذكره، ص 13

و فيما يلي نظرة عامة حول روسيا الاتحادية من حيث بناء الدولة القانوني و التركيبة الداخلية للنظام السياسي الجديد و مختلف مكوناته مصحوبة ببعض الإحصائيات[1]:

- روسيا (روسيا الاتحادية) دولة تحتضن الكثير من الشعوب والقوميات و تعتمد النظام الفيدرالي[*] و هي جمهورية رئاسية. و تم إعلان الاستقلال بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ف 24 آب / أغسطس ، 1991

- تحتل روسيا المرتبة الأولى بين بلدان العالم من حيث المساحة التي تبلغ 17 مليونا و75 ألف كيلومتر مربع، وتحتل المرتبة السابعة في عدد السكان نحو 142 مليون نسمة (في منتصف عام 2007) يعيش 11 مليونا منهم في العاصمة موسكو.

تتكون روسيا الاتحادية من 85 وحدة إدارية فيدرالية متساوية الحقوق. وهى عبارة عن إحدى وعشرين جمهورية، وست دوائر ذاتية الحكم، وإقليم واحد ذو حكم ذاتي. و سبع وأربعين محافظة. كما توجد مدينتان فيدراليتان وهما العاصمة موسكو ومدينة سانت بطرسبرغ. وهناك أيضا ثمانية أقاليم[2].

- و تحتضن روسيا الكثير من الطوائف الدينية وتعد الطائفة المسيحية الأرثوذكسية والإسلام واليهودية والبوذية والكاثوليكية طوائف رئيسية[*].

- وفقا للدستور الصادر في عام 1993 تعتبر روسيا دولة يرأسها رئيس منتخب. وأعيد انتخاب فلاديمير بوتين رئيسا للدولة في 14 مارس 2004. وحاز بوتين في تلك الانتخابات على نسبة 71.31% من أصوات الناخبين.

- وتعد الحكومة الفيدرالية أعلى سلطة تنفيذية في الدولة.

---

1) "**روسيا الاتحاديه: البيانات الإحصائيه ليوم 16 يناير 2008**"، وكالة انباء نوفوستي الرسمية الروسية، نقلا عن موقع: **http://ar.rian.ru/analytics/articles/20080116/96950796.html**

*) النظام الفدرالي هو نظام سياسي تكون فيه السلطة النهائية مقسمة بين المركز والاطراف. وبخلاف النظام المركزي تنقسم السيادة دستوريا بين منطقتين (ولايتين) أو أكثر بحيث يستطيع أي من هذه المناطق أن يمارس السلطة لوحده دون تدخل الولايات الاخرى، وبالتالي يترتب على المواطنين ان يقوموا بواجباتهم تجاه سلطتين اثنتين هما الحكومة المركزية والحكومة المحلية التابعة للولاية. أي أن الاتحاد الفيدرالي ينظر له دولة واحدة خارجيا ، وهو مجموعة دول متحدة داخليا و له سياسة خارجية موحدة تمثلها الحكومة المركزية.

2) قناة روسيا اليوم، "**معلومات عامة عن روسيا**"، نقلا عن موقع القناة: **http://www.rtarabic.com/russia/10426**

) بالنسبة التقسيمات العرقية: يتحدر معظم السكّان من اصلٍ روسي، وهو عِرقٌ ينتمي إلى الشعوب السّلافيّة. ويعيش في روسيا أكثر من مائة قوميّة مختلفة، أهمها: مجموعات التّتر Tatar، والأوكرانيّون Ukrainian، والبشكيريّين Bashkir، والرّوس البيض، والمولدافيّين Moldavian، والشّيشان. ويعيش معظمهم في أقاليم ذات حكم ذاتي. كما توجد جماعات عرقية صغيرة، في سيبيريا، مثل الإسكيمو. ويُشكّل الروس 81.5 %، من إجمالي عدد السكّان؛ والتّتر، 3.8 %؛ والأكرانيّون، 3 %؛ والشوفاش، 1.2%، والبشكير، 0.9%؛ والرّوس البيض، 0.8%؛ والمولداف، 0.7%؛ بينما تشكل العرقيات الاخرى، نسبة 8.1%.

إذا فقد كان لهذا التحول النمطي في الشكل الهيكلي الدولة الروسية و الانتقال مـــن شـــكل الاتحاد السوفييتي إلى شكل الدولة القومية الروسية الجديدة، اثر مباشر على إحـــداث تحـــولات جذرية على مستوى سياستها الداخلية و كذلك الخارجية التي شهدت تحـــول فـــي مـــسارها، و معايير قياس المصلحة الوطنية الذي تقلص في لحدود مصلحة دولة روسيا الاتحاديـــة و لـــيس مصلحة إتحاد الدول الاشتراكية، هذه الأخيرة التي تخلت على تبني الاشتراكية و انتقلت شأنها شأن روسيا إلى تبني نظم ليبرالية ديمقراطية، خاصة في ظل اختفاء الإيديولوجيـــة الـــشيوعية كعامل ساهم في توحيد السياسة الخارجية للدول الاشتراكية سابقا، و تقريب اتجاهـــات الـــدول الاشتراكية الخارجية.

إذن: بالنتيجة فقد أدت هذه التداعيات و النتائج التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفييت على كافة الأصعدة بدولة روسيا الجديدة إلى ضرورة إعادة هيكلة و تركيبة سياستها الداخلية و كذلك الخارجية، و سيكون محور اهتمامنا في العنصر الموالي حول الـــسياسة الخارجيـــة الروســـية الجديدة و أهـــم مبادئها و أولوياتها في عالم ما بعد الحرب الباردة.

ثانيا: **المبادئ و الأولويات الأساسية للسياسة الخارجية الروسية الجديدة.**

دخلت روسيا مرحلة جديدة في ظل ظروف دولية مغايرة تماما لما عرفته خلال الحرب الباردة، فبالإضافة للمعضلة الداخلية التي عاشتها روسيا بعد تفكك الاتحاد الـــسوفييتي، انعكـــست تلـــك الأوضاع الداخلية على مستوى سياستها الخارجية، و كانت أهم معضلة خارجية واجهتها حينئذ بعد تفكك الاتحاد السوفييتي هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة، في ظل حالـــة الانهيـــار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، و في ظل النظام العالمي الجديـــد الـــذي تـــسيـــــطر عليـــه الولايـــــات المتحدة من ناحية اخرى، و بمعطياته التي شكلت تحدي كبير لاستعادة روســـــيا لمكانتها و إعادة هيـــــكلة بنـــــــاءها الداخلي و الخارجي[1]. فبتفكـــك الاتحـــاد الـــسوفييتي و مؤسساته، او على الاقل دخلت هذه الاخيرة في حالة سيولة شاملـــــة و اختراق خـــارجي و اصبـــــح من المتعين بناء اجهزة صنع سياسة خارجية جديدة، و صياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي، و ذلك كله في ظل الظروف و الازمة العامة التي شهدها المجتمـــع الروســـي بسب التفكك. فقد تراجع الاداء الاقتصادي، و ظهرت قوى سياسية تطالب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة، و حدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي. و تزايد الحركات المطالبـــة بالانفصال و من ثم واجهت روسيا مشكلة "**إعادة هيكلة السياسة الخارجية**" في ظروف التفكك

1) محمد السيد سليم، "**التحولات الكبرى في السياسه الخارجيه الروسيه**"،(في: السياسة الدولية، ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007). ص 40.

المحيط بها، و الأزمة العامة. من ناحية ثانية، فقد ورثت روسيا -كما رأينا- التركــة الدوليــة للاتحاد السوفييتي، بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن و سفاراته في الخارج، و ورثت أيــضا ترسانته النووية، و من هنا طرحت المعضلة الثانية، و هي كيف يمكن صياغة مركــز دولــي جديد لروسيا يتفق مع مقدرتها العسكرية، و يعترف بضعف اقتصادها و تركيبة نظامه الداخلية، فكيف يمكن التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا، و الالتزامات الضخمة لتلك العظمة، و التي لا تستطيع روسيا الوفاء بها؟ من ناحية ثالثة، فقد تزامن مع استقلال روسيا صعود قــوى دوليــة جديدة، كالاتحاد الأوربي، و الصين، و بالتالي صار على روسيا أن تصوغ سياسات خارجيــة للتعامل مع القوى الصاعدة الجديدة[1].

و هنا يأتي التساؤل الآتي: **ما هي الأسس و المبادئ الرئيسية التــي أقامــت عليهــا روســيا سياستها الخارجية و حددت أولوياتها مع الخارج؟ و ما هي الأدوات المناسبة لتنفيذها ؟**

كانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية هي أول من تأثر بنهاية الحــرب الباردة، إذا هيمنت عليها أولويات جديدة أدخلتها العولمة و الانفتاح لفترة و إن كانت أبقت على الأولويات التقليدية و النابعة من حرص الدولة الجديدة على عدم التخلي على المصالح القوميــة الروسية، بمعنى اخر فإن ما حدث هو إعادة ترتيب هذه الأولويات لكي تبدو أكثر توافقــا مــع متطلبات المرحلة الجديدة[2].

عرفت السياسة الخارجية الروسية الجديدة نتيجة هذه التحولات، الــدخول فــي مرحلــة تطوير العلاقات الدولية مع العــالم بتراجع دور الإيديولوجية -كمــا أوضــحنا ســابقا- في توجـــيه علاقاتها الخارجية، و العمل بإتباع فلسفة براغماتية - واقعية - جديدة ، بحيث يركز هذا التوجه البراغماتي الجديد على:

- الناحيــة الجيوسياسية.
- و على حماية الحقوق الروسية خارج حدودها.
- و بذل الجهود لاستخدام القوى التكتيكية في المجالات الاقتصادية، السياسية و العسكرية[3].

1) المرجع نفسه.
2) نبية الأصفهاني، " **المبادئ الاساسيه للسياسه الخارجيه الروسيه**"، مرجع سبق ذكره، ص 172.
3) Sergei Kortunov and Andrei Kortunov," **From Moralism to Pragmatism** ", V:°13, N:°03 (July-September 1994), p 261.

و بصفة عامة يمكن تحديد أهم الأولويات[**] التي تمسكت بها روسيا الاتحادية و جعلت منهـا الصرح المعماري لسياستها الخارجية بأنها كانت أولويات تعكس متطلبات مرحلـة متحركـة و عصيبـة للغاية و هي مرحلة انتقالية استهدفت إحداث تغيير شبه كامل و لكن مـع ضـمان استمرارية فعالة على الصعيدين السياسي و الاقتصادي و في الوقت نفسه ضرورة الحفاظ على كامل الوحدة الإقليمية التي ورثتها من الماضي السوفييتي.و قد عمل صناع القرار الروس عنـد صياغة أولويات السياسة الخارجية على طرح عدد من الشروط لابد منها لضمان أية مـشاركة إيجابية روسية في أية صورة من 'أمن أوربي مشترك"[1].

<u>يمكن تلخيص أهم هذه الأولويات فيما يلي</u>:

- الاعتماد على طرح مفهوم "**الجوار القريب**"و المقصود هنا هو عدم التدخل فـي تحركـات روسيا داخل الناطق الوسيطة التي تفصل بين روسيا الاتحادية و الـدول التـي كانـت تابعـة لهـا في الماضي[2] ,و هذا المبدأ القائل بأن روسيا يجب ان تكون قائد الأمن والاسـتقرار على كامل اراضي الاتحاد السوفياتي السابق ليس جديد من حيث المبدأ ،فقد ظهر مع يلتـسين، مهد هذا الطرح لظهور حالة طبيعية من العلاقات بين روسيا و دول الجوار، على سبيل المثال ، في ايار / مايو 1997 تم عقد معاهدة مع اوكرانيا ، و حق هؤلاء الجيران للتقرب الى منظمة حلف شمال الأطلسي (ولكن ليس للانضمام إليه) ، و العمل علـى إشـراك القـوى الخارجيـة والهيئات الإقليمية في الترتيبات الأمنية (على سبيل المثال ، بين الولايات المتحـدة وروسـيا - اوكرانيا الاتفاق الثلاثي[3].

و يذهب البعض إلى ان بروز سياسة روسية اكثر صرامة ، و اكثر عدوانيه لم تكن موجها نحو تكامل روسيا مع الجيران ، بل بالأحرى إخضاعها في ثلاثة قضايا تراهـ اساسـية بالنـسبة لمصالح السياسة الخارجية الروسية: الامن ومكافحة 'التطرف" و 'الاستغلال الرشـيد للمـوارد الطبيعيه "و" حقوق ومصالح المواطنين الروس و ابناء الامة"[4].

**) لكن ما يمكن ملاحظته هو عدم تجانس شكل و مضمون و اهداف السياسة الخارجية الروسية خلال فترتين متباينتين، تميزت كل مرحلة بخصائص معينة للسياسة الخارجية فمباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ظهرت أولويات سياسة خارجية تدعم و تتبع الغرب، لكن سرعان ما تحولت هذه الأخيرة مع وصول بوتين للحكم.و سنتطرق لهذا التأثير في المبحث التالي عند الحديث عن تأثير دور المؤسسة الرئاسية على توجهات و أولويات السياسة الخارجية و عقد مقارنة بين يلتسين و بوتين.

1) نبية الأصفهاني، " **المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية**"، مرجع سبق ذكره، ص 172.

2) المرجع نفسه.

3) U.S. Government. Working paper, "Russia in the International System", June 2001,in: **http://www.ciaonet.org/wps/dod119/index.html**

4) Ibid.

لذا فقد عملت روسيا على التعامل مع المناطق المجاورة لها بحساسية كبيرة خاصة إذا شكلت السياسات الغربية الأوربية أو الأمريكية محاولة لاستغلال هذه المناطق كمنافذ للضغط أو محاصرة روسيا اقتصاديا أو عسكريا، كقضية توسيع حلف الناتو ليشمل عدد من الدول التي شكلت سابقا جمهوريات تابعة للإتحاد السوفييتي. لذا لم تقبل روسيا العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطي، لصالح أي من هذه القوى الكبرى، فهي تعتبر هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها، ترتبط ارتباطا وثيقا بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، ولعل وجود الملايين من المواطنين الروس على أراضي هذه الجمهوريات، فضلا عن الاعتماد الاقتصادي الكبير للجمهوريات السوفيتية السابقة على روسيا كأكبر شريك تجاري لها، يؤكد استمرار الدور والنفوذ الروسي القوي بهذه الجمهوريات لسنوات قادمة[1].

- توجه روسيا سياستها الخارجية الحالية بأهداف جديدة محاولة من خلالها استرجاع مكانتها كقوة عظمى في النظام الدولي، و لعب دور أساسي في القضايا الدولية ،و قد تبلور هذا الهدف بشكل واضح خاصة في مرحلة التي تولى فيها الرئيس بوتين مقاليد الحكم، بحيث أعلن فيما عرف بـ"**مبدا بوتين في السياسة الخارجية**" ضرورة استعادة روسيا لدورها في النظام الدولي على كافة الأصعدة بما يتناسب و الحفاظ على مصالحها القومية في الخارج القريب و البعيد.

فقد ساد روسيا خلال الفترة التي اعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي، حالة من الفوضى الكبيرة على الأصعدة المختلفة، خصوصا الاقتصاد (التجارة، الصناعة والطاقة)، واوقعتها السلطة السياسية في عهد يلتسين في شبكة من العلاقات مع الغرب، ادت الى رزوحها تحت ضغط ديون كثيرة نتجت عن انتقالها من النظام الاشتراكي الصارم الممسوك من قبل الدولة، الى اقتصاد السوق المفتوح والحر والليبرالية الحديثة، والفساد الذي ساد القطاعات المختلفة. بعد سقوط الاتحاد السوفياتي تخلت روسيا عن عدد من المواقع التي كان يمثل وجودها فيه تحديا للغرب، في فترة الحرب الباردة. ولكن لم يمضِ وقت طويل حتى تخلت روسيا عن سياستها الخارجية القائمة على التطبيع و التبعية للغرب،و مع استعادة روسيا قوتها الاقتصادية واستخدامها سلاح النفط، باتت تشكل تهديدا وتثير مخاوف اوروبا والولايات المتحدة من عودتها الى اللعب بقوة

1) عبدالله صالح، "**مستقبل السياسه الخارجيه الروسيه**"، موقع مجلة العصر، نقلا عن موقع:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6708

على مسرح الصراع في الأوراسيا، وتحوّلها الى لاعب جيوستراتيجي كبيـــر علـــى المـــسرح العالمي[1].

- العمل الجاد من أجل إقامة تكتلات إستراتيجية و دعم قدرتها على الوقوف على قدم المساواة بجوار القطب الأوحد، و الحد من هيمنته على العالم، و الدعوة لعالم متعدد الأقطاب[2]، وهذا ما جعلها تعيد تقييم إستراتيجيتها السياسية والعسكرية، لتتواءم مع عالم اليـــوم، حيـــث المنافـــسة وصراع مصالح الدول الكبرى يهيمنان على العالم، و تسعى الإدارة الروسية الى الانفتاح علـــى دول العالم المختلفة، ولا سيما دول الشرق، وإعادة الاعتبار لنظرية المحور الثلاثـــي (روســـيا، الصين، الهند) ، لتجاوز عالـــم الأحادية و العمل على خلق توازنات إستراتيجية لـــدعم عـــالم متعدد الأقطاب يضمن لها مصالحها القومية ، كما نجد اَن التوجه الأوراسى الجديد في السياسة الخارجية الروسية يعمد إلى التحالف مع الدول الإسلامية و خاصة إيران نظرا للتوافـــق بـــين مصالح طرفي الحلف في مواجهة الغرب. هذا إلى جانب إتباع دبلوماسية جديـــدة تقـــوم علـــى تعزيز دورها كوسيط مقبول من كل الأطراف في حل النزاعات والأزمات الدولية والإقليميـــة، وهذا ما سعت إليه روسيا (كما يرى بعض المحللين الاستراتيجيين) في ملفات مثـــل العـــراق، إيران، سوريا ولبنان وفلسطين، وغيرها من الأزمات خلال السنوات الأخيرة[3].

ان هذا البريق الروسي الجديد الداعي الى التخلي عن المواجهـــة وســـباق التـــسلح، والمؤكـــد للمسؤولية الدولية المشتركة، يشير الى جانب الصعود المتزن للصين اقتـــصاديا و سياسـيا، ان السنين القليلة القادمة ستشهد مناخا سياسيا و اقتصاديا دوليا مختلفا، تترسخ فيه تعـــدد القطبيـــة الدولية، وتلعب فيه روسيا الى جانب الصين و القوى الاخرى دورا متميزا في خلق اسس جديدة لنظامٍ عالمي تنحسر فيه سياسات الهيمنة والقوة العسكرية لنهج الإدارة الأمريكية[4].

- حرصت روسيا على طرح الوضع الجيوسياسي الذي تتمتع به و الفريد من نوعه، فهي دولة كبرى تنتمي في ان واحد إلى اوربا غربا، إذا تمثل الجزء الشرقي من هذه القارة و إلى اسـيا شرقا إذا تمتد بمساحات شاسعة في عمق القارة الاسيوية لتصل إلى اليابان. لذا تـــصف نفـــسها بأنها "دولة اورو-اسيوية" ذات ميزات متنوعة و خاصة جدا، و بالتالي فإنها حرصت علـــى ان

1) احمد علّو ، " **روسيا "قلب العالم" يخفق من جديد** "، مرجع سبق ذكره.
2) نبية الاصفهاني،" **المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية**"،مرجع سبق ذكره، ص 175.
3) أحمد علّو ، "**السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية**"، مرجع سبق ذكره.
4) كاظم محمد، " **البريق الروسي الجديد**"، نقلا عن موقع:
http://www.arabrenewal.org/articles/3787/1/CaENiP-CaNaeOi-CaIIiI/OYIE1.html

تكون لها دبلوماسية مميزة في علاقاتها مع الآخرين[1]،و قد شهدت روسيا بع الاستقلال إعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية، فقد تراوحت بين توجهين: توجه أوربي-أطلنطي، و الثاني أرواسي جديد[2]. و يؤكد في هذا الصدد "نيكولايفيتش سافيتسكي"* الذي تتلخص فكرته الأساسية في كون روسيا تمثل تكوينا حضاريا مميزا تحدده خاصية "التوسط" و تبدأ إحدى مقالاته و هي"الأسس الجغرافية و الجيوبوليتيكية للأوراسيا"(1933) بهذه الكلمات: " لروسيا عدد من الأسباب يفوق بكثير ما لدى الصين من الأسباب التي تسمح بتسميتها " دولة متوسطة"[3]، سمة التوسط هذه أدت إلى ظهور اتجاهين في توجهات و أولويات سياستها الخارجية ما بين الاتجاه الأورو-أطلني و الأسيوي نحو الشرق.

- الاستفادة السليمة من الانتماء للعرقية السلافية، و ذلك بتولي القيام بدور الوسيط الفعال الذي يضع خبرت العرقية لصالح تسوية صراع عرقي قائم بين إثنية سلافية أخرى مثل الشعب الصربي الذي تسبب في اندلاع صراعين بينه و بين البوسنيين و الكوسوفا[4]

- الاعتماد على **البراغماتية** بدلا من الإيديولوجية في توجيه أهداف سياستها الخارجية و الاستفادة من عوائد هذه السياسة في تحقيق الإصلاحات الداخلية و المصلحة القومية للدولة الروسية بدلا من السعي وراء تحقيق الأهداف الإيديولوجية و قد برز الاتجاه البراغماتي بالأخص مع عهدة الرئيس بوتين، بحيث أصبحت تركز السياسة الخارجية الروسية اهتمامها على هدفين إستراتيجيين، العمل على إخراج روسيا من ازمتها الاقتصادية الداخلية، و بناء دور و مكانة مهمة خاصة لروسيا في النظام الدولي الجديد[5].إي الاستفادة في علاقاتها الخارجية مع الغرب و التعامل مع الاتحاد الأوربي ليس كعدو إيديولوجي بل كشريك استراتيجي لتطوير روسيا داخليا لكن مع الحفاظ على مكانة لروسيا المستقل عن الكيان و السياسة من خلال التوجه بالتوازي نحو الشرق الاسيوي.

---

1) نبية الاصفهاني، " **المبادئ الاساسيه للسياسه الخارجيه الروسيه**"، مرجع سبق ذكره، ص 172.

2) محمد السيد سليم، "**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**"، مرجع سبق ذكره،ص 40.

*) نيكولايفيتش سافيتسكي(1895–1968): يعتبر الكاتب الروسي الأول الذي يمكن وصفه بالعالم الجيوبوليتيكي.

3) ألكسندر دوغين، **أسس الجيبولتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، (دار الكتاب الجديد المتحدة،إفرنجي، ط1،2004)،ص 128.

4) نبية الأصفهاني،" **المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية**"، مرجع سبق ذكره، ص 175.

5) "**العلاقات الروسية الأوربية**"، نقلا عن موقع:
http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=317

من هنا، فإن عودة روسيا الى المسرح العالمي في ظل معطيات جديدة و بأهداف و أولويات سياسة خارجية جديدة ،وهي تحلم بدولة «القيصر» لم تنسَ أنها تحمل إرث الاتحاد السوفياتي السابق، وتريد لنفسها أن تكون دولة عظمى، محترمة ولها مكانتها في العالم، وهي لا تملك طموحات السيادة العالمية أو منازعة الولايات المتحدة على ذلك، ولكنها تريد عالما متعدد الأقطاب، متوازنا، ويعمل بعدل لحل مشاكله.

كما ان روسيا لا تريد أن يعتدي عليها أحد أو يهدد مجالها خاصة في حدود ما عرف بـ' الجوار القريب ، مهما كانت الأسباب، لذلك بدأت بتطوير، وإعادة الاعتبار لصناعتها العسكرية، الصاروخية والنووية، بالتوازي مع عملها الدبلوماسي الناعم وذلك لحماية مصالحها الاقتصادية والمعنوية عبر العالم[1].

ثالثا: **الإطار الجديد للعلاقات الروسية الأوربية بعد الحرب الباردة.**

تزامن ظهور روسيا كوريث للاتحاد السوفييتي ظهور شكل جديد للتنظيم الأوربي بحيث شهدت هذه المرحلة الجديدة تحول في شكل التكامل الأوربي و اكتماله نحو مرحلة جديدة بعد توقيع معاهدة ماستريخت - التي تعرف بوصفها المعاهدة الخاصة بالاتحاد الأوروبي - في 1992 ودخلت حيّز التنفيذ عام 1993. وقد أصبحت تسمية "الاتحاد الأوروبي" الآن الاسم المقبول للطرف الفاعل بعد ماستريخت المعروف سابقا باسم الجماعة الأوروبية. تتضمن معاهدة الاتحاد الاوروبي ثلاثة مكونات او 'اعمدة': الجماعة الاوروبية، السياسة الخارجية الامنية المشتركة والشؤون العدلية والداخلية[2]. و قد حرص الاتحاد الأوربي منذ ذلك الحين على التعامل مع الخارج كوحدة حرص الاتحاد الأوربي على التعامل مع روسيا كوحدة موحدة.

1) احمد علو،'**السياسه الخارجيه الروسيه في علاقاتها الدوليه**', في :مجلة الجيش، نقلا عن موقع المجلة في: **http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=14388**

2) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،' **الاتحاد الاوربي**'،مرجع سبق ذكره.

- نظرة عامة حول التجربة التكاملية للاتحاد الأوربي:

لم يدل الواقع الذي انطلقت منه تجربة الوحـ ـدة الأوروبية على إنها قادرة على بناء اتحاد اقتصادي وتكتل سياسي يضم 25 دولة[*]، فقد نجحت هذه التجربة في صناعة مسيرة للتراكم الوحدوي عبر رحلة طويلة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية. و تبقى عملية التطور البناء من أبرز سمات التجربة الأوروبية، والتي تحولت فيها من سوق تجارية إلى مجموعة اقتصادية سياسية ثم إلى اتحاد. إذ كان من الصعب على أكثر المتفائلين أن يتصور أن التوقيع على اتفاق لتأسيس سوق اقتصادية تضم ست دول أوروبية فقط في عام 1957، يمكن أن يصل إلى الصورة الاتحادية الحالية التي شرعت في بناء دستور أوروبي موحد يراعي خصوصيات كل دولة ولا يلغيها[1]و أصبحت دول الإتحاد تؤكد في مرحلة متقدمة من هذه المسيرة على ضرورة الوصول إلى صياغة سياسة خارجية موحدة و العمل على إيجاد الآليات الكفيلة بتنفيذها عبر مسار تفاعلي و عملي داخل النظام الدولي القائم، و التي تسعى دول الاتحاد من خلال هذه الخطوة إلى احتلال مكانة القطب المنافس في هيكلة النظام لفترة ما بعد الحرب البادرة.

و يرجع الكثير من المحللين و الدارسين هذا النجاح المتواصل في التجربة الأوربية، كون هـذه الأخيرة اعتمدت في مسارها التكاملي على النهج الوظيفي الجديد[*]، **عبر الية التـدرج و مبـدأ الانتشار.**

*) تميزت تجربة الاتحاد الاوروبي بالحيوية والتجديد منذ انطلاق مشروع الوحدة الاوروبية في سنة 1957 وحتى الآن. كانت البداية في روما وتحديدا في 25 مارس سنة 1957 حين وقعت ست دول أوربية، هي : فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا و لوكسمبورج ، معاهدة لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة.انضم إلى هذا البناء الجديد في سنة 1972 ثلاث دول أوروبية جديدة هي بريطانيا وأيرلندا و الدانمارك، تلتها اليونان في سنة 1981، ثم أسبانيا والبرتغال في يناير سنة 1986، وأخيرا جاء دور السويد والنمسا وفنلندا لينضموا في سنة 1993 إلى القافلة الأوروبية التي تحولت من جماعة إلى اتحاد، ليرتفع عدد الدول المشاركة من اثنتي عشرة دولة إلى خمس عشرة. وجاءت سنة 2004 لتمثل منعطفا جديدا في تاريخ الاتحاد الأوروبي حين ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى خمس وعشرين دولة بانضمام كل من أستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر ومالطة وقبرص.

1) عمرو الشوبكي، "**أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،نقلا عن موقع: **http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K25.HTM**

*) الوظيفية الجديدة تعد من أبرز نظريات التكامل و الاندماج و قد ظهرت كامتداد للوظيفية التقليدية و أهم روادها دافيد متراني، حيث يشير إلى أن عملية التكامل تتم من خلال مفهوم التعميم، بينما الوظيفية الجديدة و أهم منظريها إرنست هاس و إيتزيوني، تركز على طرح مفهوم الانشار الذي يعتبر أساس عملية التكامل من خلال الانتقال عبر القطاعات المختلفة ، بدايات بالقطاعات السياسة الدنيا الاقتصادية و الاجتماعية وصولا لقطاعات السياسة العليا السياسية و ا لأمنية العسكرية أي الانطلاق من القضايا الصغرى والجزئية إلى القضايا الكبرى والإستراتيجية.

بناءا على هذا الطرح فالحديث عن سياسة خارجية و أمنية مشتركة لم يطرح في بـــدايات التجربة التكاملية كضرورة لضمان الوحدة الأوربية، بل تم التعامل مع هــذا المجــال بطريقــة تدرجية و عقلانية متوازنة.

أدت التحولات التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب الباردة و سقوط المعسكر الــشيوعي، إلى جعل الأوربيون يراجعون حساباتهم و أثير النقاش داخل الإتحاد حول مكانة و دور الاتحاد الأوربي في هذه المرحلة المقبلة، **لذا برزت هذه الإرادة الأوربية و تجسدت عبر عقد اتفاقيــة ماستريخت سنة 1992 التي نصت على ضرورة** البدء في تطوير سياســة خارجيــة ودفاعيــة أوروبية واحدة، وذلك على طريق إقامة وحدة فيدرالية بين معظم دول الاتحاد[1]. لتدمج آلية

صنع القرار السياسي الخارجي في صلب مؤسسات الجماعة الأوروبية[**]، و كذلك لتحدد أطرا قانونية اكثر دقة من خلال التمييز بين المواقـ ـف المــشتركة و الإجــراءات المــشتركة، و التصريحات المشتركة من جهة ثانية[2].

وقد وقعت دول الاتحاد على معاهدتين جديدتين عمقتا ما جاء في اتفاقية ماســتريخت للوحــدة الأوروبية، وهما معاهدة أمستردام في 17 يونيو 1997، ومعاهدة نيس فـــي ديــسمبر 2000، حيث اتضح فيهما حرص دول الاتحاد على تطوير البناء الأوروبي من الداخل من أجل تفعيــل سياساته في الخارج على طريق بناء كيان اوروبي موحد[3].

إذا يبدو أن دول الإتحاد الأوربي حرصت على الرغم من العراقيل التي واجهتاها على تحقيق وحدة على مستوى سياستها الخارجية، خاصة في التعامل مـــع الـــدول المجـــاورة ذات الحساسية و المؤثرة على امن و استقرار الاوربي، و تعتبر روسيا في هذا الإطار مـــن الـــدول ذات الخصوصية في العلاقة مع الغرب الأوربي، نظـــرا للاعتبـــارات التاريخيـــة و الخلفيـــة

1) عمرو الشوبكي، "**أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة**"،مرجع سبق ذكره.

**)بدأت محاولات تنظيم إطار جماعي بشأن السياسة الخارجية منذ1969، حيث انبثقت آلية " التعاون السياسي الأوربي" من القمم و المؤتمرات التي جمعت رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الجماعة الأوربية، في لاهاي (1969) و كوبنهاجـــن (1973) و باريس (1974) و لندن (1981). و أسفرت هذه القمم عن قرارات مشتركة حول كيفية التنسيق الدبلوماسي بين هـــــذه الدول غير أن هذا "التعاون السياسي" لم يتجاوز تبادل المعلومات و الخبرات و التشاور. و قد ظلت هذه الهياكل التنظيمية و المؤسسية للتجربة التكاملية الأوربية غير قادرة على بلورة إطار قانوني يمكن من خلاله اتخاذ مواقف مشتركة أو خلق آلية لتنفيذ و متابعة هذه المواقف لفترة طويلة.و هكذا تعين الانتظار حتى صدور القانون الاوربي الموحد سنة 1987 كي نعثر على نص يشير إلى ضرورة " التزام الدول الاعضاء ببذل كل جهد ممكن لبلورة و تنفيذ سياسة أوربية خارجية، و بصفة خاصة في مجال تبادل المعلومات و التشاور حول قضايا السياسة الخارجية... إلخ"

2) محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الاوربي و العلاقات العربيه : الاوربيه**،ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس 2001،ص 131.

3) عمرو الشوبكي، '**أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعه وحدة**'،مرجع سبق ذكره.

الصراعية التي طبعت العلاقات الروسية الأوربية خلال الخرب الباردة، لذا يطرح السؤال في هذا الصدد:

- ما هو الشكل الجديد الذي طبع العلاقات الروسية الأوربية؟ و كيف تعاملت روسيا مع الاتحاد الأوربي مع هل من منطلق اعتباره كمصدر تهديد مستمر لمصالحها القومية ؟ أم ان هذا الإدراك تغير بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، و تحولت أوربا إلى شريك استراتيجي بنظر صناع القرار الروس؟ و نفس الإشكال بالنسبة للإتحاد الأوربي، كيف أثرت التحولات الدولية الجديدة على النظرة الأوربية لروسيا الجديدة؟

ظلت إشكالية العلاقة بين روسيا و ما عرف بالغرب منذ العهد القيصري و حتى العهد السوفييتي و وصولا إلى المرحلة الجديدة مع روسيا الاتحادية، موضع نقاش و جدل على المستويين الفكري و الفلسفي بين تيارات روسيا الثقافية و السياسية و تبلورت بالأساس حول النزعتيـن السلافية و الغربية، التي أثرت على توجهات و علاقة روسيا بالغرب الأوربي، و طرح السؤال هل روسيا جزء ن أوربا أن أنها أوراسية الهوية و الانتماء؟

و إذا كان بروز روسيا من أنقاض الاتحاد السوفييتي عام 1991 أثار للوهلة الأولى تفاؤلا في الغرب بأن روسيا جديدة ستبني مجتمعها و مؤسساتها السياسية و الاقتصادية على النموذج الغربي، إلا أن هذا التوقع لم يدم طويلا و سرعان ما بدا أنه لم يكن في موضعه، ليؤكد مخاوف القلة من الخبراء ذوي المعرفة الحميمة بالواقع و التاريخ الروسيين،/و تحذيرهم بان طبيعة التاريخ و التكوين الروسي لا توحي بان روسيا ستستوعب و تتحول إلى النموذج الغربي الليبرالي، و هذا راجع حسبهم إلى اعتبارات متعلقة بالتركيبة الداخلية الروسية[1].

اما على المستوى الدولي و علاقات روسيا الخارجية مع الغرب فمنذ العام 1992 و على مدى عامين تقريبا، ابدت السياسة الخارجية الروسية توافقا و استجابة مع المواقف الغربية، و هذا التوافق أو ما وصف بالتبعية للغرب تبناه يلتسين في سياساته الموالية للغرب،و قد وقع مع قادة الاتحاد الاوروبي عام 1994 على اتفاق الشراكة والتعاون لمدة عشرة اعوام الذي بدا تطبيقه في الاول من ديسمبر عام 1997. ويكون توقيع اتفاق جديد بدلا من القديم موضوعا هاما للعلاقات الروسية الاوروبية التي دخلت مرحلة جديدة و بعطيات مغايرة تمام لما ساد في تلك المرحلة السابقة[2]. و كذلك وزير خارجيته انذاك كوزيريف الذي صمم على إزالة كل اثار الصراع الإيديولوجي و دخول مرحلة جديدة مـ ـن التعاون و تطبيع العلاقات مع الغرب و

1) السيد امين شلبي، **التسعينات اسئله ما بعد الحرب الباردة** ،(عالم الكتاب، القاهرة، 2001)،ص 137.
2) "**العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي تسير على طريق الأشواك**"،نقلا عن موقع:
http://arabic.cri.cn/189/2007/05/18/83@76638.htm

خصوصا دول الاتحاد الأوربي، لكن سرعان ما تعرضت هذه النزعة إلى نقد العديد من التيارات داخل روسيا، اتهمتها بالخضوع للغرب على حساب المصالح القومية الروسية.

إذا يبدو أن المتغيرات الداخلية قد فرضت نفسها بقوة للتحكم بشكل كبير في توجهات السياسة الخارجية الروسية نحو دول الإتحاد الأوربي، ما بين التيارات الداخلية الموالية لنسج علاقات غير مشروطة مع الغرب، و بين التيارات المعارضة لهذا التوجه و التي تحاول إعادة الاعتبار للمصالح القومية الروسية في علاقاتها الخارجية.

على أساس هذه الخلفية جاءت أزمة كوسوفو لتمثل قمة الاختلاف بين روسيا و الغرب ابتداء من الحرب في البوسنة،و الأزمة العراقية، إلى توسيع حلف الأطلسي، كما جاءت أزمة كوسوفو لتمثل عند الغرب المعضلة التي تواجهها

و مع دخول روسيا مرحلة جديدة في عهد بوتين، اتسمت سياسة روسية الخارجية في هذه المرحلة بضرورة إعادة تقويم الحسابات و الأولويات عبر العمل على الحفاظ على مصالح روسيا لقومية دون إعلان العداء المباشر للغرب بل التعامل معه ببراغماتية و استغلال العلاقة في تطوير الاقتصاد الروسي و كذا حماية المجال الحيوي عبر التعامل مع دول التحاد الأوربي كشريك استراتيجي في حدود المصالح القومية الروسية.

لذا فقد ظلت العلاقات بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي ذات طابع استراتيجي. و رغم جهود كبار السياسيين الأوروبيين في المحافظة على علاقة صداقة ودية مع روسيا، إلا ان هذه العلاقة تتسم بالصعوبة[1]، وبقدر كبير من الحساسية خاصة مع تجدد العديد من نقاط الاختلاف سواء الاقتصادية منها او الأمنية العسكرية. و هذا ما يضع العلاقة في ظل مفارقة حاولت روسيا التوفيق بين طرفيها، فخلال السنوات الأخيرة يرصد المتابع تناقضا غريبا في علاقات روسيا مع اوروبا. وفي الوقت الذي تتوطد فيه صلات موسكو مع باريس وبرلين، وتقترب من مراحل الشراكة الاستراتيجية، تشهد علاقات روسيا مع المؤسسات الاوروبية ازمات متعاقبة.

حيث جمدت روسيا مشاركتها في معاهدة الحد من الاسلحة التقليدية في اوروبا إلى حين مصادقة دول حلف الناتو على الاتفاقية التي تم التوصل إليها منذ عدة سنوات، والتي تقضي بتعديل المعاهدة، بعد تغير موازين القوى وانهيار حلف وارسو، وتوسعه عبر انضمام ٥ دول اعضاء حلف وارسو السابق.

يرى الكثير من المحللين انه من الصعب القول بان العلاقات الروسية الاوربية تتجه نحو مزيد من التعاون خصوصا مع تبني روسيا نظام اقتصادي و كذلك سياسي -و لو نسبيا- مشابها

1) دويتشه فوليبه،'**روسيا والاتحاد الاوروبي ــ مصالح إستراتيجيه وعلاقه صعبه**'، نقلا عن موقع::
http://www.dw-world.de/dw/article/0,,2516875,00.html?maca=ara-aa-gesamt-670-rdf

للنظم الغربية، فبالرغم من توفر بعض مظاهر التعاون و الشراكة فلا يمكن تجاوز بعض نقـــاط الخلاف التي قد تؤثر على طبيعة و مستقبل هذه العلاقة، و يمكن ذكر هذه الخلافات فيما يلي[1]:

أولا، هناك نزاعات تجارية بين روسيا والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. مثلا، صوتت بولندا ضد توقيع الاتفاق الجديد مع روسيا لمنع روسيا من استيراد اللحوم منهـــا. ووفقـــا لنـــصوص قوانين الاتحاد الأوروبي، فإنه إذا عارض أي عضو الاتحاد هذا الاتفاق، فلن يـــسمح للاتحـــاد الأوروبي بتوقيعه. وحتى الآن لم تقدم روسيا أو بولندا التنازلات في هذا الصدد.

ثانيا، ظلت العلاقات متدهورة بين روسيا والدول التي انفصلت عن الاتحـــاد الـــسوفيتي ســـابقا وانضمت إلى الاتحاد الأوروبي. فقد أزالت أستونيا في شهر إبريل الماضي النصب التـــذكاري الخاص بتحرير القوات السوفيتية تالين عاصمة أستونيا، وهذا أوتر العلاقات الثنائية بيهما إلـــى أبعد الحدود. إضافة إلى ذلك، أعلنت ليتوانيا معارضتها لتوقيع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة والتعاون الجديد مع روسيا.

ثالثا، لا تزال روسيا والاتحاد الأوروبي تتنافسان على وضع أقـــدامهما فـــي منطقـــة أوروبـــا الشرقية. وكانت بولندا والتشيك قد وافقتا على نشر الولايات المتحدة وحلف الناتو نظام الـــدفاع ضد الصواريخ الباليستية في أراضيهما. كما توجد خلافات بين روسيا والاتحاد الأوروبي حول مكانتهما في كوسوفا ومشاكل بشأن انابيب نقل النفط والغاز الطبيعي من روسيا إلى اوروبا. كل هذه الأشياء اثرت بصورة سلبية على العلاقات الروسية الأوروبية.

هذا ما سنحاول التطرق له بمزيد من التفصيل و التوضيح في ما تبقى من مستويات هذه الدراسة، حيث سنركز على إبراز اثر العوامل الداخلية المتعددة بروسيا على توجهاتها الخارجية نحو دول الإتحاد الاوربي ما بين علاقات التعاون و الشراكة ام الصراع و التصادم.

---

1) "**العلاقات بين روسيا والاتحاد الاوروبي تسير على طريق الاشواك**"، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: الإطار العام لبيئة صنع القرار الداخلية بروسيا الاتحادية.

عرفت السياسة الخارجية الروسية سلسلة من التحولات الجذرية أعادت على إثرها صياغة سياستها الخارجية في مرحلة جديدة للقدرة على التكيف و على وضـــــع أولويات جديـــدة فـــي توجهاتها و أهداف واقعية تتناسب وطبيعة هذه التحولات الجديدة التي مست بنــــية و هيكــل النظام الدولي الجديد.

و قد أثيرت العديد من التساؤلات التي طرحت جانبا كبيرا من الغموض في أسباب هــذا التحول في شكل و مضمون السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كمـــا أنها لم تعرف تجانسا و توافقا حتى في نفس هذه المرحلة التـــي تلـــت الانهيار،بحيــث لاحــظ الدارسون تحول كبير في مسار السياسة الخارجية الروسية نحو أوربا و الغرب عموما ما بـــين الفترة التي تولى فيها الحكم يلتسين و المرحلة التي تلتها مع حكم بوتين.

المطلب الأول:أهمية المتغيرات الداخلية في تفسير تحولات السياسة الخارجية الروســية بعد الحرب الباردة.

من الضروري ان ندرك انه منذ انفجار الاتحاد السوفيتي ، والسياسة الخارجية الروســية قد مرت بالعديد من التغيرات والتحولات الجديدة , كدولة انتقالية. مثلما يمكن للمرء ان يقول ان اقتصاد روسيا في عام 2006 يختلف كثيرا عما كان عليه في عام 1991 ,و يمكن للمرء ان يقول ايضا ان السياسة الخارجية لروسيا تتفاوت بشكل كبير بين تلك السنوات نفسها. اساســا ، في عام 1991 ، روسيا لا يبدو ان لهـا اهــداف الــسياسة الخارجيــة. **Nodari A. Simonia** نوداري سيمونيا"بحق تستخدم في مقالها حول" اولويات السياسة الخارجية لروسيا وطريقة عملها" عبارة "الفوضى الكاملة" لوصف حالة السياسة الخارجية الروسية ما بعد الاتحاد السوفيتي في السنوات التالية مباشرة لانهيار النظام السوفيتي[1].

يتكهن المحللون اليوم عن نوع جديد من السياسة الخارجيـــة الروســـيه. "بوبـــو لـــو" Bobo.Lo تؤكد في كتابها "**فلاديمير بوتين وتطور السياسة الخارجية الروسيه**" انه :" لاول

1) Marissa Payne, **Behind the Enigma: Changing Internal Factors and Putin's Foreign Policy**, Boston University, November 20, 2006.p01, in site: **http://www.bu.edu/ir/graduate/current/papers/samples/Sample_research_paper.pdf** .

مرة منذ سنوات هناك أمل في ان السياسة الخارجية نخرج من دوامة الركـود والتقلـب التـي ميزت سلوكها تحت حكم **يلتسين**. "[1]

في هذا المستوى بدأ المفكرون و الدارسون الإشارة إلى أهمية العوامل والتحولات الداخلية التي شهدتها روسيا في فهم تحولات سياستها الخارجية ,**فالسياسة الخارجية الروسية لم تتبلور أهدافها المستقلة** خلال السنوات الأولى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بل ظهرت مع التحولات و النهضة التي أحدثها بوتين داخليا و التي انعكست على مضمون التوجه الخارجي.

لذا تم طرح السؤال: ما هي الأحداث و التحولات الداخلية التي سمحت للسياسة الخارجية لروسيا ان تتطور من فوضى يلتسين إلى النظام الجديد لبوتين[2].

قدم الدارسون طرح جديد و مغاير لفهم هذه التحولات، مركزين على **عمليـة التغييـر الداخلي. لاستكشاف هذه الفرضيه التي تؤكد الربط بين التحولات الداخلية في روسيا والتغيير في مسار سياستها الخارجية على نحو مقبول ، كل من الوسائل والتغيـرات المعياريـه فـي روسيا ستدرس في إطار**:

- بناء الاستقرار الداخلي.
- وظهور قوى داخلية جديدة.

و قد اشار المحاضر المستشرق الروسي 'فيتالي ناؤومكين " في محاضرة حملت عنـوان: الدور الجديد لروسيا في العلاقات الدولية، ألقاها في مركز الملك فيصل للدراسـات الإسـلامية والعربية بتاريخ 2007/01/05 ، إلى إدراك القيادة الروسية واقع روسيا الداخلي الاقتـصادي والاجتماعي والصناعي والتقني والالتفاتة الواضحة والقوية التي لهذا الشان. **فالبناء الداخلي هو اساس التحرك الفاعل على المستوى الدولي وهو اساس القوة التي تتحقق لاي مجتمع علـى الارض**. والصين قبل سنين عدة وكذا اليابان لم يكن لهما اي اعتبار يذكر لكن بالاهتمام بالداخل وبناء عناصر القوة الداخلية البشرية من خلال العلم والثقافة المستنيرة وتاهيل الكفاءات الوطنية في المجالات كافة استطاعت الدولتان ان توجدا لهما مراكز قوية على الصعيد العالمي[3].

كما يؤكد في هذا الصدد بول-ماري دو لاغورس Paul Marie De La Gorce بـ ـان مستقبل السياسة الخارجية الروسية سيقرر في الداخل اكثر منه في الخارج[4]، فالمـشاكل التـي

---

1)Ibid.p02

2) Ibid.

3) محمد بوبوش، '**العلاقات الروسيه الدوليه: مناقشه هادئه**'،نقلا عن موقع:
http://boubouche.maktoobblog.com

4) بول-ماري دو لاغورس، **روسيا تبحث عن دور جديد**، نقلا عن موقع:
http://www.mondiploar.com/mai01/articles/gorce.htm

تعانيها روسيا داخليا ستمثل مصدر لفشل سياساتها الخارجية، لذا يجب التخلص مـن الاعتمـاد على الخارج في تنمية الاقتصاد و الأوضاع الاجتماعية الروسية، و تسوية المشاكل و النزاعت في الشيشـ ـان و كوسـوفو و باقي المناطق بحذر و عقلانية من طرف صانع القرار.

المطلب الثاني:العوامل الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار بروسيا.

تتم عملية صنع القرار في روسيا في إطار بيئة عامة تتضمن العديد من العوامل المـؤثرة في عملية صنع القرار، و تتضمن كل القوى الداخلية المؤثرة في الساحة السياسية الروسـية و أهمها: شكل النظام السياسي الذي يضم الجهاز التنفيذي المعاون للرئيس(الحكومة)، و البرلمان، و كذلك دور النخبة السياسية و الفكرية، و الأحزاب، السياسية، و جماعات المصالح، و الـرأي العام، هذا إلى جانب الصحافة و الكنيسة[1].

لكن ما يمكن ملاحظته هو تفـاوت الأثر النسبي لتأثير هذه الفواعل في عملية صـنع القرار الداخلي أو الخارجي. بحيث يبرز أثر متغير بوزن كبير مـع غيـاب أثـر المتغيـرات الأخرى نسبيا أو بشكل مطلق خاصة على مستوى صنع القرارات الخارجية.و هذا ما سنوضحه بتفصيل في العناصر الموالية.

اولا: بنية النظام السياسي الروسي و مكانة منصب الرئيس في عملية اتخاذ القرارات:

ظلت روسيا محكومة بدستور 12 نيسان/أبريل لعام 1978 حتى بعـد انهيـار الاتحـاد السوفييتي إلى ان تم تبني الدستور الجديد في 12 كانون الأول/ديسمبر عام 1993 بعد إجـراء الاستفـ ـتاء عليه، و وفقا له فإن روسيا دولة فيدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهوري رئاسي، و يتكون نظام الحكم في روسيا من سلطتين: السلطة التنفيذية (الحكومة) و السلطة التشريعية.

بالنسبة إلى **الحكومة** فإنها تتالف من رئيس الـوزراء و نوابـه و الـوزراء، و يقـوم رئـيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء - ويشترط في هذا موافقة الدوما (مجلس الدولة) - كما انـه ينفرد بعزل الوزراء و تعيينهم. و مهمة الحكومة تنفيذية بالاساس، حيث تمثل اهم اختصاصاتها في تقديم الميزانية الفيدرالية للدوما، و العمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية و الائتمانيـة، و كذلك السياسات الموضوعة في مجالات الثقافة و العلوم و التعليم و الـصحة و غيرهـا مـن المجالات، هذا إلى جانب السياسة الخارجية للدولة، فالحكومة **هي مجرد معاون للرئيس و ليس**

1) نورهان الشيخ،"**عمليه صنع القرار في روسيا والعلاقات العربيه الروسيه**"، (في: المستقبل العربي، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد230، افريل1998)، ص111-112.

لها أي سلطات في مواجهته، و تأثيرها يقتصر على مجرد إبداء رأي و المشورة التي قد يأخذ بها الرئيس أو لا يأخذ.

أما **السلطة التشريعية (البرلمان)** فتتألف من مجلسين: مجلس الفدرالية، و هو المجلس الأعلى و يتكون من 178 عضوا، عن كل وحدة من الوحدات الـــ 85 المكونـــة للدولـــة[*]. و مجلـــس (الدوما) و هو المجلس الأدنى و يتكون من 450 عضوا، يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات نصفهم (225 عضوا) عن طريق الانتخاب الفردي في الدوائر الانتخابية، و النصف الآخر عن طريق التمثيل النسبي و الانتخابات بالقائمة الحزبية بحد أدنى 5 % لكي يتم تمثيل الحزب في البرلمان. و يتولى المجلس الأعلى كل الأمور المتعلقة بالفدرالية، و منها حدود الدولة و استخدام القـــوات المسلحة خارج روسيا، أما المجلس الأدنى فهو الجهاز التشريعي الأساسي الذي يتـــولى عمليـــة صنع القوانين[1].

- **علاقة الرئيس بالبرلمان و مكانته في عملية اتخاذ القرارات:**

النظام المعمول به إذا في روسيا في ظل دستور 1993 هو نظام رئاسي، فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، تبرز محدودية دور البرلمان و تأثيره في عملية صنع القرار بالنظر إلى السلطات الواسعة التي منحها الدستور للرئيس في مواجهة الدوما،فللرئيس حق حـــل مجلـــس الـــدوما و الدعوة إجراء انتخابات جديدة. و على حين تلزم موافقة الدوما على ترشيح الـــرئيس لمنـــصب رئيس الوزراء، فإن الدستور يعطي للرئيس الحق في حالة رفض الدوما ترشيح الرئيس للمـــرة الثالثة بأن يقوم بتعيين رئيس الوزراء و حل الدوما و الدعوة لانتخابات جديدة[2].

فمنصب رئيس الجمهورية الذي شغله يلتسين مباشرة بعد انهيار الاتحـــاد الـــسوفييتي، اصـــبح تدريجيا هو المؤسسة المهيمنة لدرجة ان البعض تخوف من ان يلتسين قد جمع بين يديه سلطات كبيرة بحيث لا يمكن السيطرة عليه[3]،و قد ادت الظروف و الأحداث التي مرت بها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى ضرورة تقوية السلطة التنفيذية و الاتـــساع التـــدريجي لـــسلطات الرئيس الذي منحه البرلمان (مجلس نواب الشعب) سلطات واسعة في تشرين الثـــاني/نـــوفمبر 1991 لمساعدته على تنفيذ برنامجه الإصلاحي[4].

---

*) يضم مجلس الفدرالية في عضويته 178 شخصا يمثلون جميع الوحدات الإدارية الفدرالية الاساسية بواقع ممثلين عن كل وحدة (احدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية وثانيهما يمثل السلطة التنفيذية المحلية).

1) المرجع نفسه،ص 112.

2) المرجع نفسه.

3) غابرييل الموند و اخرون، **السياسه المقارنه-إطار نظري**، ترجمة: محمد راهي بشير المغربي، (منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ط 1، 1996) ، ص 39.

4) نورهان الشيخ ،"**عمليه صنع القرار في روسيا والعلاقات العربيه الروسيه**"، مرجع سبق ذكره، ص 112.

وصف نظام الحكم الروسي بـ"السلطة العامودية" و هو مصطلح ابتكرته النخبة الروسية لوصف نظام الحكم الدكتاتوري المرتكز على الخضوع و على هيمنة السلطة التنفيذية[1].

تصف الدارسة المتخصصة في الشؤون الروسية "**ليليا شيفتسوفا**"[*] شكل النظام الروسي و هيمنة الرئيس، في هذا الصدد بقولها:" إن النظام الروسي هو نموذج مميز من أنظمة الحكم تشتمل مواصفاته على مبدأ الرعاية الأبوية، و هيمنة الدولة على الفرد، و الانعزال على العالم الخارجي، مع الطموح بأن تكون دولة عظمى. و في قلب هذا النظام يقبع الزعيم الكلي للسلطة، الذي يعلو فوق القانون، و الذي يحتكر كل السلطات، بدون أي محاسبة، و الذي يهمش كل المؤسسات الأخرى و يحولها إلى مجرد وظائف إدارية ثانوية"[2].

و يمكن تلخيص الصلاحيات التي كفلها دستور 1993، للرئيس و التي مثلت أدوات فعالة بيده لمواجهة الدوما و الهيمنة على قراراته، في النقاط التالية:

- تمتع الرئيس في النظام الروسي بصلاحيات واسعة النطاق، فهو الذي يمثل الدولة في الداخل و الخارج. و هو الذي يحدد الخطوط العريضة و اتجاهات السياسة الداخلية و الخارجية.
- له حق تعيين رئيس الوزراء، و تعيين و عزل نواب رئيس الوزراء و الوزراء. و من حقه كذلك حل الحكومة ككل إذا رأى ذلك ضروريا.
- له حق تعيين رئيس البنك المركزي و قضاة المحاكم العليا. و منها المحكمة الدستورية، و كذلك ممثليه في انحاء الدولة.
- يقوم بتشكيل و رئاسة مجلس الأمن القومي، و يقر السياسة الدفاعية للدولة، و هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية.
- له الحق في الدعوة إلى إجراء انتخابات او استفتاء عام، و كذلك اقتراح تعديل الدستور و اقتراح القوانين، و يقوم كذلك بإعلان الاحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للعدوان او اي تهديد مفاجئ. و له كذلك حق إعلان حالة الطوارئ في البلاد.

---

1) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ترجمة: بسام شيحا،(الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005)، ص 18.

*)ليليا شيفتسوفا: عضو بارز في البرنامج الروسي الأوربي الآسيوي في مؤسسة كارنيجي إندومينت للسلام العالمي، و هي واحدة من ألمع المحللين السياسيين في روسيا، و صحفية بارزة، ألفت العديد من الكتب حول الشؤون الروسية ابرزها :روسيا يلتسين: الخرافات و الحقيقة) و شاركت في إعداد كتاب (غورباتشيف، يلتسين، بوتين: القيادة السياسية في الفترة الانتقالية لروسيا).

2) المرجع نفسه، ص 29.

ثانيا: **القوى السياسية الأخرى المؤثرة في عملية صنع القرار في روسيا**، و تضم[1]:
الأحزاب السياسية و جماعات المصالح و الرأي العام و الصحافة و الكنيسة.

- **فالأحزاب السياسية**: في روسيا محدودة العضوية حيث وصلت في بعض الأحيان كما هو الحال في الحزب الديمقراطي الدستوري إلى 300عضو ،كما أن معظمها ليس له فروع أو وجود في كافة أنحاء روسيا، ولا يوجد حزب يعتبر ذا قاعدة شعبية عريضة , وقد وضح ذلك في الانتخابات التشريعية لعام 1993 حيث أخفق كثير من الأحزاب في جمع الحد الأدنى من التوقيعات اللازمة لاشتراكها في الانتخابات، ومن ثم فإنه في ظل هذا التشتت و العدد الهائل من الأحزاب يصعب القول بأن هناك نظاما حزبيا بالمعنى الواضح في روسيا. غير أن حزب روسيا الموحدة أصبح اليوم حزب يحظى بشعبية كبيرة خاصة و ان الرئيس بوتين يشكل له دعما مستمرا.ما عدا حزب روسيا الموحدة الذي يدعمه الرئيس بوتين. و يمكن تصنيف هذه الأحزاب إلى مجموعتين وفقا لتأييدها لسياسة الرئيس أو معارضتها لهذه السياسة.

و قد سجل أكثر من 150 حزبا وتكتلا وحركة سياسية، لدى وزارة العدل الروسية، بدءا من 19 ديسمبر 1998. من أهم التنظيمات الحزبية في روسيا[2]:

ظل الحزب الشيوعي، هو الحزب الوَحيد في الاتحاد السوفيتي السابق، حتى مارس 1990، حين ألغيت المادة السادسة من الدستور، التي كانت تمنح الحزب الشيوعي السّلطة؛ وبدأ تشكيل تجمع الأحزاب الديمقراطية، الذي عُرِف بالحركة الديمقراطية الرّوسيّة. وقد بدات الحركة بإجراء الإصلاحات، كما ضمِنت نجاح الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، في انتخابات يونيه 1991. و بانهيار الاتحاد السوفيتي، انقسمَت الحركة، وتشكلت مكانها احزاب ديمقراطية منفصلة. ومن اهم الأحزاب الروسية الحالية:

ا. الحزب الزراعي ــ الصناعي.

ب. الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية، ويتزعمه جينادي زيوجانوف.

ج. حزب الوطن الام لعموم روسيا OVR.

د. الحزب الروسي الليبرالي الديموقراطي LDPR.

هــ اتحاد القوى اليمينية.

و. كتلة يابولكو.

---

1) نورهان الشيخ،'**عمليه صنع القرار في روسيا والعلاقات العربيه الروسيه**'، مرجع سبق ذكره، ص 114-116.

2) موسوعة مقاتل الصحراء، قسم دول و مدن و أماكن مشهورة، ' **روسيا**'، نقلا عن موقع:
http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/RUSSIA/Sec04.doc_cvt.htm

ز. تكتل الوحدة Jedinstvo.

ح. كتلة الوطن الأم

ط. روسيا الموحدة.

- من ناحية أخرى، **فإن جماعات المصالح**: في روسيا لا تمثل قوة مؤثرة أو ضاغطة على صانعي القرار.فأكثر هذه الجماعات تأثيرا و نشاطا، وهم العمال الذين ينتظمون في 'اتحاد النقابات المستقلة" و يضم 50 مليون عضو، هي في حقيقتها منظمات ضعيفة حيث كانت تابعة للحزب الشيوعي ولم تعتد الحركة باستقلالية.

- كما أنه و لأول مرة في روسيا يبدأ تبلور **رأي عام** يأخذه صانع القرار في الحسبان عند اتخاذ القرارات ،حيث بدأ الاهتمام باستطلاعات الرأي العام ،و ظهر العديد من مؤسسات استطلاع الرأي العام و التي عادة ما تنشر استطلاعاتها على نطاق واسع في الأزفيستيا و البرافدا وغيرهما من الصحف و المجلات الروسية ،إل أن الرأي العام كقوة تاثيرية لها دور محدود و خصوصا في ظل تردي مستويات المعيشة و تدهور الأوضاع الاقتصادية للمواطنين و انشغالهم بقضاء لوازمهم المعيشية اليومية. فالشعب الروسي بمعاناته الطويلة في ظل القيصرية ثم الشيوعية وفي ظل ظروفه الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة لم يستطع بعد بلورة رأي عام مؤثر و قوي، وإن كان دوره قد أخذ في الزيادة التدريجية فمما لاشك فيه أن دور الرأي العام في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في حزيران/يونيو-تموز/يوليو 1996 كان اكثر بروزا وفعالية منه في الانتخابات التشريعية و خصوصا تلك التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 1993.

- **اما بالنسبة للصحافة الروسية** فقد حصلت على قدر كبير من الحرية منذ قدوم غورباتشوف إلى السلطة و بدء إصلاحاته.وفي منتصف عام1993 اصدر البرلمان الروسي قانونا للصحافة يكفل لها الحماية والعمل بحرية،إلا انه من الناحية العملية ما زالت الصحافة الروسية تعاني العديد من القيود وقدرا من التبعية، فهي تعتمد إما على الدعم الحكومي لها او ان رجال المال و الشركات الكبرى بداوا يتدخلون في سياساتها. وتجدر الإشارة إلى نشاط راس المال اليهـ ـودي في هذا المجال و سيطرته على عدد من الصحف المهمة،بل وعلى قنوات تلفزيونية منها اكبر شركة تلفزيون اهلية'إن.تي.في'التي يمتلكها '**فلاديمير جوسينكسي**' رئيس المؤتمر القومي اليهودي الروسي.إلا ان الصعوبة الحقيقية التي تواجه الصحافة الروسية بصفة عامة هي فقدان الثقة من جانب الجماهير بالصحافة.

- من ناحية اخرى بدات **الكنيسة** باستعادة دورها الروحي و ممارسة دور سياسي نشط منذ عام1987 واصبحت مصدرا للشرعية السياسية.وقد ظهر هذا في مناسبات عديدة منها حضور

البطريرك أليكسي الثاني رئيس الكنيسة الأرثوذكسية مراسم تولي يلتسين السلطة عام1990 كما أن هناك بعض الحركات المسيحية التي تعمل في السياسة لعل أبرزهــا الحركــة الديمقراطيــة المسيحية الروسية.هذا فضلا عن أن بعض أساقفة الكنيسة علــى علاقــة قويــة بــالقوميين و المحافظين و لكن تظل هناك انقسامات داخل الكنيسة ضعيفة نسبيا من الناحية التنظيمية وهو ما يقلل من تأثيرها و فعاليتـ ـ ـ ـها على المستويين السياسي و الشعبي.

لكن يبقى أهم ما يلاحظ في هذا الإطار محدودية تأثير و دور هذه القوى فــي مجملهــا. خاصة مع مرحلة حكم بوتين، الذي حاول تركيز كل سلطات اتخاذ القرار فــي يــده، لتجــاوز الأزمات التي تعيشها روسيا، و التي تتطلب سرعة في اتخاذ القرارات السريعة و المناسبة.

- **أما بالنسبة للجيش** و دوره في عملية صنع القرار، فيتحدد ربمــا هنــا بمقولــة 'صــمويل هانتنغتون في كتابه"soldiers and state" حينما كان يتحدث عن تدخل العسكريين في السياسة، فهو يرى أنه حينما يوجد فراغ سياسي ، و بخاصة في فترات الانتقال أو التحديث تزداد فرصة الجيش للتدخل في العمل السياسي،وإذا طبقنا هذه المقولة على الحالة الروسية نجــد أنــه علــى الرغم من كل محاولات يلتسين ملء كل الفراغات في النظام الــسياسي الروســي ،إلا أن هــذا النظام بحكم انه يهمش البرلمان و القوى الحزبية فهو يعاني -بالفعل- فراغا سياسـ ـيا ما ،هذا في الوقت الذي تمر فيه روسيا بعملية انتقال أو تحول أو تحديث...الخ،ومن هنا -واتساقا مع ما ذهب إليه هانتنغتون-كان من المفروض ان تزداد فرصة تدخل الجيش الروســي فــي الحيــاة السياسية الروسية،بيد ان اللافت للنظر ان هذا الجيش -ولا سيما في ظــل تــردي الأوضــاع الاقتصادية-يعاني نقصا شديدا في إمكاناته ، إذ يتم فقط تدبير 19بالمئة من احتياجاته الغذائية و النسبة الباقية يدبرها كل فرد بمعرفته.

و من هنا السؤال فإن المطروح هو: هل سيكون الجيش الروسي بحكــم الإحبــاط قــوة سياسية ام انه لن يكون كذلك؟يبقى في التقدير ان الجيش الروسي لن يمثل صانع قرار سياســي مهم على الرغم من كل الإحباطات التي يعانيها ،فقد تردد هذا الجيش كثيرا في مساعدة يلتسين في تشرين الاول/اكتوبر 1993 عندما تم اقتحام مبنى البرلمان،وكان موقف الجيش من قــضية الشيشان يميل إلى عدم التدخل، بل كان هناك ثمة انقسام داخل الجيش بصدد هذه القضية بــين وزير الدفاع و رئيس هيئة الاركان[1].

---

1)مداخلة إبراهيم عرفات، في : الحلقة النقاشية، لورقة عمل: نورهان الشيخ،'**عمليه صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**'،مرجع سبق ذكره ، ص ص 134-135.

نستنتج في الأخير بأن الوزن النسبي للتأثير مختلف بين مكونات البيئة الداخلية على صنع السياسية الخارجية الروسية:

إذا: و بالنظر إلى حجم هذه الصلاحيات الواسع الممنوحة للرئيس في النظام الروسي، يبدو أن هذا الأخير يمثل أهم و أبرز قوة سياسية داخلية مؤثرة في عمليـ ـ ـ ـ ـة صنع و اتخاذ القارات الداخلية و الخارجية. هذا ما دفع الدارسين إلى وصف حجم النفوذ الذي يتمتع به الرئيس بوصفه بأنه "قيصر بالدستور[1]، إلى جانب هذا المتغير و العامل المحدد نجد باقي المتغيرات و القوى الداخلية الأخرى من أحزاب و رأي عام و إعلام، و جماعات ضغط...، لكن يبدو أن هذه الأطراف لا تتمتع بقدر كبير من التأثير في عملية صنع القرارات في ظل الهيمنة الشبه مطلقة على أجهزة اتخاذ القرارات خاصة على مستوى القرارات المتعلقة بالشؤون و القضايا الخارجية، فحسب إبراهيم عرفات يشير إلى أن طبيعة النظام السياسي الروسي الذي يصفه بأنه مزيج غريب من النظم التي يطلق عليها " الرئاسية الفوضوية" Anarco Presidentil، و هي نظم غريبة في نوعها، حيث تتمتع بوجود مركز واضح للسلطة، فهناك رئيس للجمهورية يمنحه الدستور صلاحيات واسعة النطاق، و يمثل نقطة جذب للعديد من القوى السياسية، فكل القوى السياسية في روسيا تحاول ان تنسج علاقة مباشرة لها مع الرئيس[2]، **مما** يؤدي إلى ضعف تأثيرها كقوى مستقلة في الساحة الداخلية الروسية. و هذا ما سنوضحه أكثر عند التطرق للعنصر المتعلق باثر هذه العوامل في توجيه السلوك الخارجي الروسي نحو الاتحاد الاوربي.

---

1) المرجع نفسه ، ص 132.

2) المرجع نفسه، ص 133.

المبحث الثالث: آثر المدارس و الاتجاهات الفكرية الروسية على توجهات روسيا الخارجية نحو الاتحاد الأوربي.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي و ايديولجيته الماركسية، و ظهور روسيا كدولة منفصلة مستقلة، وتحديات ما بعد الحرب الباردة، فرضت على روسيا إعادة تعريف مصلحتها الوطنية و إقامة تعديلات جوهرية حول مفهومها للإستراتجية الدولية و من ثم تحديد أولويات سياستها الخارجية، وكان من شأن ذلك أن قاد إلى نقاش حول أولويات السياسة الخارجية بين المنظرين، الخبراء، والممارسين الروس، والذي تجسد في شكل حوار بين مدارس نظرية تختلف في أسسها المفاهمية ومقاربتها للقضايا الدولية، وتقريبا فإننا نجد أغلب منظورات العلاقات الدولية الكلاسيكية(الواقعية، الليبرالية، الماركسية)، و التي يمكن تحديدها في مدرسة روسية للأفكار: (الأطلسيون، الأوراسيون، القوميون)[1].

و نشير في هذا الإطار إلى أهمية مفهوم النخبة في تفسير السلوك الخارجي الروسي بحيث تمثل النخبة المصدر الأساسي لتجنيد المناصب العليا و الحساسة في الدولة، و قد تؤثر في عملية اتخاذ القرار، و بخاصة إذا لاقت هذه الآراء و الانتقادات صدى لدى الشارع الروسي[2]، كما أنها تعتبر الإطار العام الذي يشمل مختلف مكونات البيئة الداخلية الروسية بما فيها منصب الرئيس و معاونيه و كذلك الأحزاب السياسية و كذلك معظم مكونات البيئة الداخلية حيث نجد ان كل جزء منها يحمل قناعات و انتماءات و ولاء لأحد هذه المدارس الفكرية.

يفرق الدارسون في هذا الصدد بين ثلاثة اتجاهات رئيسية تمثل المدارس التي تستند إلها النخب الروسية في تعاملها مع الغرب الاوربي , و هي:

1- المدرسة الليبرالية واولوية الغرب (الاطلسيون).

2- المدرسة الجيوبوليتيكية واولوية اوراسيا (السلافيون ،الشيوعيون,القوميون المحافظون).

3- المدرسة الواقعية الروسية (اتجاه الوسط البراغماتي).

---

1) Alexander A. Sergunin," **Russian Post-Communist Foreign Policy Thinking at the Cross-Roads: Changing Paradigms**", Journal of International Relations and Development, Volume 3, No. 3 (September 2000) , In site , **http://www.ciaonet.org/olj/jird/jird_sept00sea01.html.**

2) نورهان الشيخ، '**عمليه صنع القرار في روسيا والعلاقات العربيه الروسيه**'، مرجع سبق ذكره ص 114.

و يظهر تأثير هذه الاتجاهات بشكل واضح في توجيه علاقات روسيا الخارجية مع دول المكونة للإتحاد الأوربي، في الحالات التي تهيمن فيها نخبة معينة على عملية اتخاذ القـــرارات الخارجية التي تحكم العلاقة مع الاتحاد الأوربي، و يظـ ـهر هنا اتجاهان رئيسين في هـ ـذه العلاقة: اتجاه التعاون المطلق و المرن أو الشـراكة مع الإتحاد الأوربي و اتجـــاه الـــصراع و العزلة، كما أنه لا تعدو السياسة كونها مسألة وجهات نظر هذه النخب الحاكمة أو المؤثرة فـــي القرارات، وعليه فإن تفحص مدارس الفكر الاستراتيجى المتنوعة الموجودة فى روسيا اليوم قد يساعدنا فى تفسير بعض العوامل المهمة التى تسهم فى تشكيل السياسة الخارجية للبلاد وتوضيح التطور الراهن الذى يمر به السلوك الدولي لروسيا.ففي الواقع منذ إعادة انتخاب فلاديمير بوتين رئيسًا للبلاد عام 2004, بات واضحًا أن الكرملين يتبع نمطا جديدا من السياسة الخارجية يتسم بقدر أكبر من التصلب فى الرأى والقوة على غرار التعاون و التطبيع الذي عرفته العلاقة فـــي عهد يلتسين, و قد تبلور هذا التحول خاصة تجاه الدول المستقلة حديثا عن الاتحـــاد الـــسوفيتي السابق. **أما بالنسبة للغرب, فقد بات التوجه الروسي يقوم على قدر أقل من التعاون, وإن لـــم يكن يبدى عداءً كاملا. وكما هو الحال مع التحولات السابقة التى شـــهدها مـــسار الـــسياسة الخارجية الروسية, فإن هذا التحول الأخير صاحبه, بل وربما تسبب فى ظهوره, حدوث تغير فى الفكر الاستراتيجى للصفوة الروسية, كان من شانه ظهـــور توجهـــات مختلفـــة لـــصانعى السياسة الروس إزاء المستجدات على الساحة الدولية والعناصر الرئيسية للسياسة الخارجية للبلاد. وتختلف تلك التوجهات فيما بينها فى رؤيتها للمصالح القوميـــة والقـــدرات الروســـية والأخطار التى تهدد امن البلاد**[1].

لذا نعتمد في هذا السياق على فرضية مفادها انه: كلما تحولت إدراكات النخبة الروســـية حـــول العلاقة مع الغرب الأوربي كلما تبعها تحولات في مسار السياسة الخارجية الروسية بين اتجـــاه التعاون و الصراع او العداء.

و فيما يلي عرض لهذه المدارس التي تتبنى افكارها النخب الروسية الداخليـــة المـــؤثرة علـــى توجهات روسيا الخارجية نحو الاتحاد الاوربي:

1) مروى صبرى إمام، قراءة في كتاب (**التوجهات المختلفه فى الفكر الاستراتيجى الروسى**، للمؤلف Yury E. Fedcrov، مارس 2003)، نقلا عن موقع الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية في :
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE1D43.HTM

المطلب الأول:المدرسة الليبرالية وأولوية التعاون مع الغرب (الأطلسيون).

و تتضمن هذه المدرسة النخب الفكرية و السياسية التي تؤيد فكـــرة الاتجـــاه و التحـــول السريع إلى اقتصاد السوق دفعة واحدة ، أو ما عرف بـــ "العلاج بالصدمة" كوسيلة لذلك و التي تقتضي الخصخصة السريعة للتجارة و الخدمات، و تحرير الأسعار، و فتـح الاقتــصـ ـ ـاد للاستثمار المحلي و الأجنبي، و من أبرز قيادات هذا الاتجاه الرئيس الأسبق لروســيا بـــوريس يلتسن، و كذلك وزير خارجيته كوزيريف، و أناتولي تشوبابس، مدير الديوان الرئاسي السابق و النائب الأول لرئيس الوزراء منذ آذار 1997[1]. وأهم ما يميز سياسة هذا الاتجاه نحو الغـــرب عموما و الاتحاد الأوربي خصوصا هو ضرورة التطبيع والغير مشروط معهم كوسيلة للخروج بروسيا من بوتقة الفوضى و دخول مرحلة جديدة من التطور و الازدهار.

لم تخرج المدرسة الليبرالية الروسية عن الإطار العام الذي رسمه الليبراليون و الليبراليون المؤسساتيون لسلوك للدولة في علاقاتها الخارجية ويبرز ذلك من خلال ما يلي:

- ركزت في تحديد أولويات السياسة الخارجية الروسية على عولمة الاقتصاد، الذي عزز التوجه نحو إدارة عالمية للإصلاحات السياسية و الاقتصادية، وزادت أهمية الأطر القانونية الدولية بفضل **مؤسسات ومنظومات دولية** تضمن استقرار النظام الدولي و تقلل من فوضويته.

- تعتقد ان مستقبل النظام الدولي لم يعد محدد بالتنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى، بل بديناميكية التعاون الاقتصادي المشترك و الاعتماد المتبادل، لذا يقللون من أهمية التفكير الجيوبولتيكي ويقترحون استبداله **بالتفكير الجيواقتصادي** From Geopolitic To Geoeconomic.

- يعطون الأولوية لقضايا السياسة الدنيا "الاقتصاد" على حساب السياسة العليا "الأمن العسكري"؛ لأن المشاكل التي يثيرها الانحراف الاقتصادي اخطر من توسيع الناتو. و من ثم فهم يتبنون مفهوما للمصلحة الوطنية يرتكز على **توازن المصالح** لا توازن القوى. و هنا نبين كيف ان المخاطر الامنية هي في الحقيقة عبارة عن إدراكات صانع القرار، فبغض النظر عن الوجود الموضوعي للخطر (توسيع الحلف) نجد ان إدراك صانع القرار الذاتي المرتبط بالخلفيات و **الافكار** الليبرالية، تجعله ينمط الخطر وفق إدراكاته الخاصة. و لا يجعل منه مصدر تهديد على الامن القومي الروسي بل ضمانا له.و بفعل الافكار يتم إدراك الطرف الاوربي بان صديق و ليس عدو حسب ما يزودنا به التحليل البنائي.

---

1) نورهان الشيخ،"**عمليه صنع القرار في روسيا والعلاقات العربيه الروسيه**"، مرجع سبق ذكره ص 113.

- يعتقدون أن مؤسسات الغرب هي تجمع لدول ديمقراطية، ووفقا لنظرية **السلام الديمقراطي** الليبرالية، فإن النزاعات لا يمكن أن تندلع بين الديمقراطيات.

ويبررُ الليبراليون هذا التوجه بأنه لا يعني الالتحاق بالمؤسسات الغربيـــة، لكــن اســتخدام التعاون معها لتسهيل اندماج روسيا في الاقتصاد العالمي و مجموعة الدول الديمقراطية.

في الحقيقة، لقد شكلت هذه الأطروحات الخلفية النظرية لمدرسة الأفكار الروسية الموالية للغرب "**Westernisers** " "**Atlanticists** "، التي كان لها وجود بارز في الدوائر الاكادمية ، وبين شرائح المثقفين و رجال الأعمال[1]، بل وشغلت مناصب عليا في أجهزة صنع القرار(الرئيس يلتسين، مستشاره ألكسندر ريسكوي ، وزير الخارجية أندري كوزيراف)، والاقتصـاديين الإصلاحيين(إيجور جيدار،أناتولي شوبايس، سيرجي كيرنكو).[2]

هذا التوجه يجد جذوره الأولى في سياسة التفكير الجديد New Thinking التي جاء بها الرئيس غورباتشوف (توازن المصالح بدل توازن القوى، مبدأ الأمن الجماعي، الاعتماد المتبادل) [3]

يرى الأطلسيون مستقبل روسيا في الانضمام إلى حلف امن وجار قوي؛ فالخيار الأكثر أمنا لروسيا هو التحالف الوثيق مع الاتحاد الأوربي و حلف الناتو ودخول الاقتصاد الغربي، و مؤسساته المالية، التجارية، العسكرية..، وتحديد مسافات متقاربة مع واشنطن و دول الاتحاد الأوربي؛ فهذا الخيار يحميها من اي خطر قد ياتي من الشرق ، ويسمح لها بإيلاء اهتمام اكثر بالمشاكل الداخلية ، ويعزز موقعها الدولي في نفس الوقت[4]. فروسيا تاريخيا تنتمي إلى الحضارة الغربية " المسيحية"لذا فهم يدعمون الانتماء الغربي الأوربي للهوية الروسية، ما يساعد على تحقيق و زيادة قدرة اندماج روسيا مع الغرب الأوربي,و هذا ما يعارضه الاتجاه الثاني القومي المحافظ عندما يركز على تعريف الهوية الروسية بانتمائها للحضارة المسيحية الارثوذوكسية ذات العرق السلافي.

1) سهيل فرح,"**الجيوبولتيك الروسي:ملامح القوة والضعف**",(في:شؤون الاوسط ، ،مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد112، خريف2003)،ص 30.
2) علي عبد الصادق ،**روسيا والبحث عن دور جديد**:**العرب في السياسه الخارجيه الروسيه**، مرجع سبق ذكره، ص32.
3) المرجع نفسه ،ص32.
4) سهيل فرح ،"**الجيوبولتيك الروسي ملامح القوة والضعف**"،مرجع سبق ذكره ،ص33.

يرى الأطلسيون أن عقيدة السياسة الخارجية الروسية يجب أن تخفض النشاطات العالمية للاتحاد السوفييتي، و أن ترفض السياسة الامبريالية و الأيديولوجية؛ لأن ذلك سيفتح مجالا رحبا أمام الإصلاحات الداخلية و الانبعاث الوطني، وفي نفس الوقت عدم الانعزال الدولي[1].

و لأن أفكار هذه المدرسة هيمنت على دوائر صنع القرار الروسي، إضافة للنقاشات الأكاديمية حول السياسة الخارجية الروسية في فترة الرئيس يلتسين، خاصة الأولى منها؛ فإن توجهات السياسة الخارجية كانت متجهة بشكل واضح نحو الغرب.

المطلب الثاني:المدرسة الجيوبوليتيكية وأولوية أوراسيا (السلافيون ،الشيوعيون،القوميون المحافظون).

ظهرت مدرسة التقليديون المتشددون فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى بفترة قصيرة وتعد بمثابة الوريث الفكرى للتوجه المحافظ للاتحاد السوفيتى, وشكلت الأساس الأيديولوجى للمعارضة المتشددة للإصلاحات التى اقرها جورباتشوف والتحولات الديمقراطية التى شهدها الاتحاد السوفيتى السابق. وتنظر تلك المدرسة إلى إحياء كيان اشبه بالاتحاد السوفيتى باعتباره الرسالة والمسئولية التاريخية الكبرى على عاتق روسيا. وتعمد هذه المدرسة إلى إعادة تقديم بعض الأفكار الأساسية المميزة للحقبة السوفيتية بالاعتماد على اسس نظرية مختلفة. فبينما اعتمد الفكر السوفيتى على مبدأ وجود صراع بين نظامين اجتماعيين واقتصاديين يعادى كل منهما الآخر, فإن فكر مدرسة التقليديين المتشددين يستمد جذوره بصورة اساسية من النظرية الجيوسياسية التقليدية للقرن التاسع عشر[2].

كما ان سياسة يلتسين-كوزيراف الخارجية الموالية للغرب اثارت ردود افعال معارضة من عدة سياسيين ومفكرين روس، ولهذا حاولوا تطوير مفهوم بديل للسياسة الخارجية.و منذ 1992 اصبح تيار الاوراسية بديل حقيقي لنظريات المتغربة، التي هيمنت على مجالي التنظير وصنع القرار في السياسة الخارجية الروسية منذ 1989. هذا التيار الذي اصبح مشهور بين اوساط المفكرين وبعض صناع القرار يجد جذوره في:

- مدرسة فلسفية روسية تاسست في 1920، تؤكد على تفرد موقع روسيا Uniqueness.

---

1) Alexander A. Sergunin," **Russian Post-Communist Foreign Policy Thinking a t the Cross-Roads: Changing Paradigms** " ,Op, Cit.

2) مروى صبرى إمام، قراءة في كتاب (**التوجهات المختلفه فى الفكر الاستراتيجى الروسى**، للمؤلف Yury E. Fedorov، مارس 2003)، مرجع سبق ذكره.

- نظرية "**ماكيندر**" عن "**أوراسيا قلب العالم Heart Land Theory**".و كذلك نظرية "**الأوراسيا-الأرض المتوسطة**" لعالم الجيبوليتيك الروسي "**نيكولايفيتش سافيتسكي**".

لذا يعتقد الأوراسيون أن الحكومة أولت أهمية أكبر للغرب في سياستها الخارجية، بينما أهم احتياجات روسيا هي في الشرق و الجنوب، فأوراسيا هي المخرج الأقل صعوبة لكي تستقر روسيا على هوية حضارية، وهي التي تستطيع من خلالها التحرك بأكثر مرونة وقدرة على التأثير[1].

اكتسبت النظرية الجيوبوليتيكية شعبية عريضة فى بداية القرن العشرين على يد عالم جغرافي بريطاني هـو "**هالفورد ماكيندر**"* وقد افترض ماكندر أن الأرض سوف تنقسم إلى الأبد إلى مجالين متواجهين طبيعيا هما اليابسة والبحر، أما الممثل الطبيعي للقوة الأرضية في العالم فهي منطقة قلب اليابسة الأوروآسيوية ، أو المنطقة التي شغلتها قديما الإمبراطورية الروسية. وذكر ماكندر أن من يملك السيطرة على اليابسة سوف يسعي حتما وإلى الأبد للسيطرة على اليابسة الأوروآسيوية ككل، وفي النهاية سيسيطر على العالم.

يؤكد ماكيندر في هذا السياق على أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركز.و المركزية مفهوم نسبي و يمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد، إلا ان القارة الأوراسية، من وجهة النظر الكونية، تقع في مركز العالم - ويقع في مركزها - "قلب العالم" أو الـ" Heartland". فالـ " Heartland"- هو تجمع الكتل القارية للاوراسيا . و هذا هو راس الجسر الجغرافي الاكثر ملاءمة للسيادة على العالم[2].

و قد اكد ماكيندر على الأفضلية الاستراتيجية " للمحور الجغرافي للتاريخ" في السياسة العالمية باسرها و قدم قانونه الجيبوليتيك الاهم في الصيغة التالية"

" إن من يسيطر على اوربا الشرقية و من يسيطر على الـ" Heartland" يسيطر على الجزيرة العالمية، و من يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم".

1) سهيل فرح ، "**الجيوبولتيك الروسي:ملامح القوة والضعف**"،مرجع سبق ذكره ،ص34.
*) السير هلفورد ج.ماكيندر (1861–1947) الشخصية الأوفر تألقا بين علماء الجيبوليتيكيا، بعد أن أنهى علومه الجغرافية اخذ منذ عام 1987 يعمل في التدريس في أوكسفورد إلى ان عين مديرا للمدرسة الاقتصادية في لندن، شغل بين 1919–1920 منصب الموفد البريطاني إلى روسيا الجنوبية، واشتهر بالمخطط الأجرأ و الأكثر ثورية بين مخططات التأويل السياسي لتاريخ العالم.حاول تكريس الجيبوليتيكيا كمادة علمية مستقلة مستقل، و أهم أعماله هو تقريره حول "المحور الجغرافي للتاريخ" و الذي نشر عام 1904 في "المجلة الجغرافية" و فيه عرض أساس رؤيته للجغرافيا و التاريخ، ليبين من خلاله على أهمية الجيبوليتيكيا في تطور التاريخ البشري و العالمي.
2) ألكسندر دوغين، **أسس الجيبولتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ص 86.

و كان هذا القانون من الناحية السياسية متضمنا في محتواه الاعتـراف بموقـع روسيـا القيادي في المفهوم الاستراتيجي، فروسيا حسب ماكيندر تحتـل هـذا الموقـع الاسـتراتيجي المركزي الذي يمنحها القدرة لإحياء دور محوري على المستوى الإقليمي و العالمي[1].

إلى جانب ماكيندر نجد أن الأوراسيون الجدد يستندون في تصورهم حـول مكانـة روسـيا و وضعها المتفرد إلى نظريـة "**الأوراسـيا-الأرض المتوسـطة**" عـالم الجيبوليتيـك الروسـي "**نيكولايفيتش سافيتسكي**" الذي يبين تفرد روسيا بهذا الموقع، فإذا كان 'توسط' ألمانيـا يتحـدد بالقارة الأوربية، و كانت أوربا لا تزيد عن كونها 'الرأس الغربي" للأوراسيا، فإن روسيا تحتل الموقع المركزي في إطار القارة ككل،

والمثير أن نظرية ماكيندر حول "المحور الجغرافي للتاريخ' ، أو نظريـة "الأوراسـيا-الأرض المتوسطة" لـ سافيتسكي"، تم فهمها و إدراكها من قبل صناع القرار الروس ، حيـث يـشهد الكرملين اليوم - فى خضم ما يموج به - نموا ملحوظا فى عدد المتعصبين والمتشيعين لهـذه النظرية من المفكرين الروس ممن سبق وأن تعصبوا لفكرة الانتصار الحتمي لبلادهم على العالم كنتيجة تاريخية حتمية ، الكثير من هؤلاء اليوم يبقون امالهم على عودة روسيا لمكانتها اسـتنادا على هذه النظرية النى تعد نقيضا للمادية الديالكتيكية. والنصر - من وجهة نظر هؤلاء - سوف يبني على الجغرافيا وليس التاريخ، أي بالمكان وليس بالزمان[2].

ويفسر التقليديون المتشددون اسباب الصراع فى حقبة ما بعد الحرب الباردة فى إطار سعى الدول وراء الهيمنة الإقليمية والعالمية. أما التوسع السياسي و العسكري بهدف بسط السيطرة على الموارد الطبيعية ووسائل الاتصال الدولية والعناصر الأخرى ذات الهيمنة الإستراتيجية، فيجرى النظر إليه باعتباره دافعا وراء وجزءا لا يتجزا من السلوك الدولى. ويجرى تدعيم وجهة النظر تلك من خلال عدد من النظريات المستقاة من المدارس الفلسفية الروسية ذات الطابع السلافى و الاوراسى المعتمدة **على فرضية وجود عداء دائم بين الحضارتين الروسية والغربية**, وعزم الاخيرة على تدمير الهوية الروسية,و قد تمت ترجمة هذه الفلسفة المعادية للغرب إلى نظريات إستراتيجية, المستندة في توجهها على فرضية **ان التهديد الرئيسي الذى يواجه روسيا صادر عن الغرب**, وعلى راسه الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو الذى يجرى النظر إليه باعتباره اداة لفرض الهيمنة الامريكية على اوروبا ومحاصرة روسيا بسلسلة من القواعد العسكرية. و تفترض هذه المدرسة الفكرية احتمالية اندلاع حرب فى اوروبا من

---

1) المرجع نفسه، ص 89.

2) مروى صبرى إمام، قراءة في كتاب (**التوجهات المختلفه فى الفكر الاستراتيجى الروسى**، للمؤلف Yury E. Fedorov، مارس 2003)، مرجع سبق ذكره.

جراء سعى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الدءوب للحد من مكانة روسيا على الصعيد الدولى وقوتها العسكرية وتدمير وحدتها السياسية وإقرار نظام دمية موال للغرب بها يمكن من خلاله الاستيلاء على مواردها الطبيعية[1].

يضم هذا الاتجاه العديد من التصورات التي تتفق في هدفها النهائي المتمثل في تقليل الاعتماد على الغرب، و التأكيد على انفراد روسيا الجغرافي و الحضاري المستقل عن الحضارة الغربية الأوربية، لكنها تختلف في طرق و الوسائل التعامل مع الغرب و كذلك درجة و حدة العداء للغرب.

بحيث نجد 'السلافيين'، 'الشيوعيين' و كذلك ما أصبح يعرف 'بالأوراسيون الروس الجدد'.

1) **السلافيون**: و يحددون أولويات السياسة الخارجية كما يلي:

- زيادة على الوضعية الجيوبولتكية الفريدة يؤكدون على الاختلاف الحضاري بين الشرق والغرب كما يشير Elgiz Pozdnyakov:

" ليس الموقع الجيوبولتكي لروسيا وحيدا من نوعه فقط، حقا إنه مصيري للعالم.إن من أهم جوانب هذا الموقع أن جعل من روسيا تقع بين حضارتين وجعلها حامي طبيعي للتوازن الحضاري وكدا لميزان القوى العالمي "

- يدعون إلى تاسيس سلطة مركزية قوية، ولا يخشون إحياء الإمبراطورية الروسية.

- يعارضون المساعدات الغربية، ويقترحون اعتماد روسيا على نفسها. ويعارضون الانـــضمام إلى مؤسسات الغرب الاقتصادية، السياسية، العسكرية. من اجل تفادى تلك الأخطار,يؤمن اتباع مدرسة التقليديين المتشددين بضرورة احتفاظ روسيا على قوة نووية هائلـــة رادعـــة واســـتعادة قواتها التقليدية, بحيث يصبح بمقدورها شن حرب واسعة فى اوروبا, بالإضافة إلى بناء تحالف عسكري و سياسي وثيق مع الدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفيتى السابق. كما يعتقدون ان الإصلاح العسكري لا بد وان يرمى لإعادة بناء جيش قوى وصناعة عسكرية حديثة. اما حلفاء روسيا الطبيعيون، فيتمثلون فى دول مثل كوريا الشمالية وإيران وكوبا. وبصورة عامة يتعـــين الإبقاء على الالة العسكرية والإستراتيجية السوفيتية السابقة[2].

- اولوية السياسة الخارجية يجب ان توجه إلى حماية الاقليات في الجمهوريات السابقة.

---

1) المرجع نفسه.

2) المرجع نفسه.

- يقترحون تغيير الأولويات الجيوبولتكية الحالية، من خلال توثيق العلاقات الاقتصادية و السياسية مع رابطة الدول المستقلة، ثم تأتي أوربا الشرقية في المرتبة الثانية، يليها التعامل مع قوس الأزمات جنوبا مع الأقليات الإسلامية، واعتماد الدول الأسيوية كشركاء اقتصاديين وتجاريين واعدين ومصدر استثمار للاقتصاد الروسي، والتعاون مع الصين والهند كركيزة للأمن الجماعي الأوراسي، وأخيرا يقترحون الإبقاء على مستوى منخفض نسبيا في التعامل مع الغرب.

لكن تأثير هؤلاء في أجهزة صنع القرار كان ضعيفا؛ بسبب نفوذ الليبراليين في المرحلة التي تلت الانهيار مباشرة.

2) الشيوعيون:

ومن أبرز أتباع هذا الخط المتشدد فى روسيا اليوم الحزب الشيوعي، والذي يعد أضخم مؤسسة سياسية فى روسيا اليوم، وقد نشر زعيمه جينادي زيجانوف مانيفستو جيوبوليتيكا بعنوان جغرافيا النصر، أطاح فيه بكل ما تمثله التقاليد العقائدية الشيوعية حيث أعلن فيه أن الروس يعيشون فى عصر تسيطر عليه اعتبارات الجغرافيا السياسية وأن تجاهلها لن يكون مجرد خطأ ولكن جريمة. والإشارة الوحيدة لكارل ماركس فى الكتاب كانت فى اقتباس الهدف منه التأكيد على أن ماركس نفسه كان من أنصار الجغرافيا السياسية[1].

ويمثلهم الحزب الشيوعي الفدرالي الروسي وزعيمه Gennady Zyuganov، وهم يؤكدون ان المصلحة الوطنية الحقيقية لروسيا مستمدة من تاريخها، ويتألف من الحفاظ على الدولة ووحدتها الترابية و الروحية، ودولة قوية قائمة على التعددية العرقية و الدينية من اجل مواجهة التحديات الخارجية التي تضاعفت مع نهاية الحرب الباردة، والتي حددها الشيوعيون فبما يلي:

- القوى الجديدة التي يمكن ان تحاول تغيير وضعيتها الإقليمية إلى عالمية، وبالتالي يمكن ان تغير ميزان القوى العالمي (اليابان، المانيا، الصين، الهند)

- تزايد الإقليمية في العالم مثل الاتحاد الاوربي EU و النافتا NAFTA و الاسيانASEAN...

- تراجع اهمية قدرة الردع النووية.

و لتجنب مزيد من الضعف في مكانة روسيا الدولية اقترحوا ما يلي:

- عدم توسيع عضوية مجلس الامن؛ لتبقى روسيا ضمن الخمس الكبار في العالم.

- تعزيز دور مجلس الامن في حفظ السلم وتسوية النزاعات.

---

1) مركز الاهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،' **الاحلام الاورواسيويه** '، قراءات إستراتيجية، نقلا عن موقع: **http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ81.HTM**

- تحسين نظام عدم الانتشار النووي.

- رفض تحويل الناتو إلى المنظمة الرئيسة للأمن في القارة بدل منظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE [1].

وبالنسبة للأولويات الجيوبولتكية فيحددونها كالآتي:

1- في المرتبة الأولى رابطة الدول المستقلة؛ فهم يعتقدون أن الاتحاد السوفييتي حُل بطريقة غير مشروعة، وهم يحاولون تعزيز إعادة توحيده، لكن مع استبعاد خيار القوة.

2- تكثيف التعاون مع دول العالم الثالث بدل الغرب، لأنها تعاملها من منطلق متساوٍ، لا متعال مثل الغرب، لذا يدعون إلى استعادة العلاقات التقليدية مع الأصدقاء و الحلفاء(العراق، كوريا الشمالية،كوبا، ليبيا)، لأنها تقدم خدمة للصناعة العسكرية الروسية.

3- القبول بالانفراج في العلاقات مع الصين، والاستفادة من النموذج الصيني في الإصلاح.

لكن خلافا للمحيط الداخلي، لم يقدم الشيوعيون أفكارا متماسكة، بل مجرد بيانات و ملاحظات داخل البرلمان، جعلت من الصعب بناء عقيدة شيوعية للسياسة الخارجية؛ لهذا لم يستطيعوا التأثير في الخطاب الدبلوماسي الروسي الفكري والعملي.لكن هذا لا ينفي مطلقا تأثيرهم النسبي على توجهات السياسة الخارجية الروسية على الأقل من حيث المبدأ ليس الإيديولوجي بل الوقوف بالند للغرب .

3) الأوراسيون الروس الجدد:

تتضمن الأوراسية الجديدة عدة صيغ:

الاولى (وهي الاشد رسوخا و تطورا) و تمثل الإيديولوجيا الجاهزة التي صاغتها بعض الأوساط السياسية من المعارضة الوطنية التي وقفت في وجه الإصلاحات الليبرالية خلال سنتي 1990-1992.

تعتمد هذه الاوراسية الجديدة على افكار ب.سافيتسكي، غ. فيرنادسكي المير ن. تروبتسكوي، بالإضافة إلى منظر الناسيونال-بلشفية الروسي نيكولاي اوستربالوف.

على المستوى الاجتماعي-السياسي يميل هذا التوجه نحو الاشتراكية الاوراسية، معتبرا الاقتصاد الليبرالي السمة المميزة للمعسكر الاطلسي، و يتم النظر إلى المرحلة السوفيتية من التاريخ الروسي من خلال رؤية السمينوفيخوفيين- اي على انها صيغة حداثية من التطلع

1) Alexander A. Sergunin," **Russian Post-Communist Foreign Policy Thinking at the Cross - Roads: Changing Paradigms** ", Op. Cit.

الروسي القومي التقليدي نحو التوسع العالمي و نحو 'الشمولية الأوراسية المعادية للأطلسية". و هذا هو مصدر الميل 'المؤيد للشيوعية" لدى هذه الصيغة من الأوراسية الجديدة.

و يقر الأوراسيون الجدد بالأهمية الاستراتيجية لأوربا بالنسبة للاكتمال الجيوبوليتيكي و اكتمال " المجال الكبير" الأوراسي، واضعة في الاعتبار التقسيم المتذبذب للخارطة الجيوبوليتيكية لأوربا و هو بالذات الذي أدى إلى هزيمة الاتحاد السوفييت في 'الحرب الباردة"[1].

و الخاصية الأخرى للأوراسية الجديدة هي اختيار الدول الإسلامية (و بخاصة إيران القارية) على أنها الحليف الاستراتيجي الأهم. و تكون فكرة الحلف الروسي-الإسلامي في أساس الاستراتيجية المعادية للأطلسية على الساحل الجنوبي الغربي من اليابسة الأوراسية. و على مستوى العقيدة يتسم هذا الحلف بالطابع التقليدي للحضارتين الروسية و الإسلامية- و هو ما يوحدهما في مواجهة الغرب العلماني النفعي. و في هذا التوجه التي تتخذه الأوراسية الجديدة يتم اكتمال المشاريع الجيوبوليتيكية مطبقة على الوضع الحيوي - ذلك أن المشروع الأوراسي الجديد يمثل- من جوانبـــه الإيديولوجية و السياسيــــة و الموقفية أيضا، النقيض الثابت، الأكمل، و الأتم - والمؤسس تاريخيا - بالنسبة لكافة المشاريع الجيوبوليتيكية الغربية [2].

حيث يشعر غالبية البيروقراطيين وكبار رجال الأعمال بالسخط تجاه الجمود الذى يتسم به التقليديون المتشددون وعجزهم عن الالتفات إلى التغييرات العميقة التى طرأت على النظام العالمي[3].

إذن يبدو واضحا ان النظرية الأوروآسيوية تؤكد على التفرد الروسي وان روسيا لا تحتاج لان تصبح غربية لكي تتحول لدولة حديثة ، اما فى الجانب المتشدد للنظرية فإن الحركة ترى اتخاذ قلب اليابسة الأوروآسيوى كنقطة انطلاق جغرافية لحركة عالمية معادية للغرب هدفها النهائي هو طرد النفوذ الاطلنطي وتحديدا الامريكي من اوروآسيا[4].

و **<u>عموما فيمكن اعتبار الاوراسيه الجديدة تعبيرا عن وجهه النظر الجذريه المعاديه للغـ ـرب</u>**، اما في صيغتها المعتدلة فيعتبرها البعض الاخر بمثابة طريق ثالث لروسيا في التعامل مع العالم الخارجي. حيث اثبتت قدرتا على الجمع بين التيارات اليمينية و اليسارية

1) الكسندر دوغين، **اسس الجيبولتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، مرجع سبق ذكره،ص ص 199-200.
2) المرجع نفسه،ص 200.
3) مروى صبرى إمام، قراءة في كتاب (**التوجهات المختلفة فى الفكر الاستراتيجى الروسى**، للمؤلف Yury E. Fedorov، مارس 2003)، مرجع سبق ذكره.
4) مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،" **الاحلام الاوروآسيويه** "، قراءات إستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

بشكل غير مسبوق بحيث إن انتشار النظرية الأوروآسيوية على نطاق واسع يعود إلى ملامحها الهجينية ، فالأوروآسيوية نجحت بفضل مفكريها المهرة الذين نجحوا فى تجاوز التعارض الفلسفي الشائع بين الشيوعية والأصولية والقومية والأرثوذكسية الدينية. حيث نجحت الأوروآسيوية فى آن تصبح فلسفة جامعة تمتص كل عناصر الراديكالية فى آتون الفكر السياسي ما بعد السوفيتي.

ويمكن النظر للأوروآسيوية من هذه الوجهة كتعبير عن الطريق الثالث لروسيا، أو أنها نقطة وسط بين الجناح اليساري المتشدد و اليميني المتشدد وأن ظلت بعيدة عن المركز.

كما تمكن محرر جريدة الغد الكسندر بروكانوف ونائبه السابق الكسندر دوجين* فى تحويل الأوروآسيوية إلى نقطة التقاء بين اليمين واليسار الروسيين .

حيث تجاوز الأوروآسيويون التعارض بين اليمين المحافظ واليسار المتشدد من أجل مشروع حضاري أهم على حد قول دوجين ومن وجهة نظره فإنه لا يوجد من يستطيع أن يقدم هذا المشروع اليوم غير الأوروآسيويين، وهذا المشروع الذي طرح فى العشرينيات من هذا القرن وأعيد بعثه اليوم. أما السلافيون وذوو التوجه الغربي أو اليساريون أو اليمينيون كل هؤلاء فقد انتهوا من وجهة نظر دوجين[1].

فى الواقع يأتي العرض العام لوجهات النظر تلك أشبه بمسرحيات الكوميديا السوداء التى يجرى تقديمها من قبل اشخاص يمكن وصفهم بأنهم لم يتعلموا شيئا ولم ينسوا شيئا من الماضي. بيد انه وراء الكواليس تقف العديد من مجموعات المصالح التى تدعم هذه الفلسفة باعتبارها مستفيدة من حدوث مواجهة بين روسيا والغرب, من بينها عناصر داخل القيادة العسكرية عاجزة عن التكيف مع البيئة الإستراتيجية الجديدة، وتخشى من ان يسفر إقرار تحول راديكالي بالقوات المسلحة الروسية عن تقويض مكانتها ونفوذها الشخصي. وتتمثل مجموعة اخرى فى عدد من موظفي الدولة ممن يتولون مناصب عليا داخل المؤسسة البيروقراطية وقطاع الامن ويجدون فى الحديث عن وجود تهديد من جانب الغرب ذريعة للتصدي للإصلاحات الليبرالية. علاوة على ذلك، فإنه بالنسبة لبعض مسؤولي صناعة الدفاع الروسية يشكل مثل هذا التهديد

*) عمل كمستشار للبرلمان الروسي خلال سنوات 1998-2003، و يشغل منصب رئيس خبراء الجيوبوليتيكيا التابع للمجلس الاستشاري المتخصص بشؤون الأمن القومي التابع لرئاسة مجلس النواب الروسي. اهم مؤلفاته كتاب: أسس الجيوبوليتيكيا،مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي.

1) المرجع نفسه.

الغربي المزعوم حجة قوية لصالح تحويل جزء ضخم من الموارد الوطنية من الأغراض المدنية إلى العسكرية[1].

المطلب الثالث:المدرسة الواقعية الروسية (اتجاه الوسط البراغماتي).

يمكن وصف التيار الفكرى الاستراتيجى الآخر الذى ظهر فى بداية عقد التسعينيات بالتيار الواقعي أو البراغماتي، ويقوم على فكرة أن الديمقراطيات المتقدمة الآخذة فى الانـدماج باتـت تمثل المحور الاقتصادي و العسكري لعالمنا المتعولم ومـصدرا هـائلا للابتكـارات التقنيـة والاجتماعية. ويؤمن أنصار هذا التيار أن روسيا بغض النظر عن جميع خصائصها المميـزة، تقف أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الانضمام إلى مجتمع الأنظمة الديمقراطية، أو عزلها عـن النظام العالمي[2].

- و يؤكد أنصار هذا التيار على ضرورة ربط السياسة الخارجية **بالمصلحة الوطنيـة** والتـي يحددها Stankovich في الاعتماد على النفس، منع مزيد من الانهيار، إنشاء نظام ديمقراطي، كبح الامبريالية و الدكتاتورية، ضمانات فعالة للأقليات الروسية في دول الجوار، و بناء دولـة قوية مع سياسة خارجية ثابتة.

- يعطي الواقعيون الأولوية لقضايا "السياسة العليا" **الأمن العسكري**، والذي يجـب ان يتـضمن التهديدات الموجودة و الممكنة على الأمن الروسي ومن ثم توظيف اليات داخلية و خارجية للحد منها، فهم يعتبرون ان **الأمن القومي** اولى من الأمن الجماعي[3]. و يرون ان التحديات الأمنيـة التى تواجه روسيا تنشا عن القلاقل الداخلية والصراعات الـدائرة داخـل الاقـاليم الحدوديـة الروسية، وعلى راسها تلك الواقعة بمنطقة شمال القوقاز, وكذلك داخل الدول المجاورة لروسيا, إلى جانب انتشار اسلحة الدمار الشامل و تنامي الإرهاب وعدد مما يطلق عليه اسم التهديـدات الناعمة مثل الاتجار غير المشروع فى المخدرات والاسلحة. وعليـه يعتقـد البرجمـاتيون ان روسيا توجد فى نفس القارب مع الغرب، شاءت ذلك ام ابت. لذا فإنهم على قناعـة بـضرورة تنمية روسيا لمؤسسات فعالة والية للتعاون مع الغرب فى مجال محاربة الإرهـاب الإسـلامي، وتسوية الخلافات بينها وبين اوروبا والولايات المتحدة فيما يتصل بالدول المستقلة حـديثا مـن اجل تعزيز الاستقرار السـياسي و الاقتصادي بها. وبناء على اعتقادهم بعدم احتمـال انـدلاع

---

1) مروى صبرى إمام، قراءة في كتاب **(التوجهات المختلفه فى الفكر الاستراتيجى الروسى**، للمؤلف Yury E. Fedcrov، مارس 2003)، مرجع سبق ذكره.

2) المرجع نفسه.

3) Alexander A. Sergunin," **Russian Post-Communist Foreign Policy Thinking at the Cross - Roads: Changing Paradigms** ", Op. Cit.

حـ ـرب كبرى مع حلف الناتو فى أوروبا أو الدخول فى مواجهة عسكرية مــع أمريكــا فـــي المناطق الحدودية, يدعو أنصار هذا التيار إلى إعادة هيكلة برجماتية للآلـــة العــسكرية التـــي ورثتها البلاد عن الاتحاد السوفيتي[1].

- السياسة الخارجية لروسيا يجب أن توجه من خلال مبدأي التقييد الذاتي و الاكتفاء الذاتي, أي الاعتماد **على النفس** Self-Help بتعبير الواقعية الكلاسيكية.

- ضرورة تبني المنطق أو الإيديولوجية **الدولتية** Statist، لــضمان الــسيادة، إنقــاذ الخيــار الديمقراطي، و مواجهة المتطرفين.

- يرفضون الاختيار بين الشرق و الغرب، ويعتقدون أن روسيا هي أوربية و أسيوية في نفــس الوقت، لذا يجب أن تختار طريقا ثالثا بين الشرق و الغرب Third Way وأن يكــون جــسرا رابطا بينهما. وبهذا الصدد اقترح Abratov أنه لتفادي الصراع بين الشرق و الغــرب، فــإن منظمة الأمن والتعاون في أوربا يجب أن تصبح بدل الناتو أهم منظمة للأمــن الجمــاعي فـــي القارة، أو على الأقل توسيع الحلف على فترات دون أن يشمل دول البلطيق, فروسيا يجــب أن تعارض تحويل أوربا إلى نظام سياسي-عسكري مغلق، كما يجب أن تعارض ظهور قوة إقليمية مهيمنة، ومن الأفضل الحفاظ على الطابع المتعدد الأقطاب في أوربا ؛ إنه إذا **توازن القوى بدل توازن المصالح**[2].

يعتقد هؤلاء ان موسكو عليها ان لاتسع إلى تاسيس الإمبراطورية الروسية، والا تنافس على النفوذ العالمي؛ فهذه الخطوة قد تقودها نحو العزلة، وفي نفس الوقت يشككون في رغبة وقدرة الغرب على مساعدة روسيا على تحقيق الاصطلاح ويتهمونه بمحاولة تطبيق سياسة احتواء جديدةNew Containment Policy.

اما التركيز على الجوانب الداخلية فلا ينبغي ان يمنع من إتباع سياسة خارجية نشطة نحو مختلف انحاء العالم، دون الاختيار بين الشرق والغرب في توجيهها بل وجوب نهج الطريق الاوراسي الذي يتبنونه لثلاثة اعتبارات:

- كإستراتجية لمواجهة العودة القوية للقوميين و الشيوعيين.
- كرد فعل على تباطؤ الغرب في قبول روسيا ضمن مؤسساته.
- إدراكهم لموقع روسيا المتميز، والحاجة إلى إبقاء التوازن بين الشرق والغرب.

---

1) مروى صبرى إمام، قراءة في كتاب (**التوجهات المختلفه فى الفكر الاستراتيجى الروسى**، للمؤلف Yury E. Fedorov، مارس 2003)، مرجع سبق ذكره.

2) Alexander A. Sergunin," **Russian Post-Communist Foreign Policy Thinking at the Cross - Roads: Changing Paradigms** ", Op. Cit.

وبالنسبة للأولويات الجيوبولتكية فيحددها Rogov في ثلاثة دوائر بالترتيب كما يلي:

1/ **رابطة الدول المستقلة**: أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المنطقة تتمحور حول منع ظهور أنظمة معادية، أو ظهور نزاعات عرقية-دينية، تأسيس علاقات جيدة مع الجيران، حماية المواطنين الروس.وكل هذا دون التموقع العسكري، و إنما باعتماد الوسائل الدبلوماسية، وذلك لا يتم إلا إذا أصبحت روسيا جذابة لجيرانها.[1]

2/ **أوربا الشرقية، الشرق الأوسط، الشرق الأقصى**:بالنسبة للأولى، مصلحة روسيا تكمن في منعها من التوجه غربا، لذا يجب النظر إليها من خلال مبادرات ذكية في جميع الميادين . أما سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط، فيجب أن تحددها مصالحها في القوقاز و آسيا الوسطى ؛التي تهدد وحدة وأمن روسيا (الأصولية الإسلامية)، ومع ذلك يجب تجنب المواجهة مع الدول الإسلامية، وتطوير علاقات المنفعة المتبادلة معها. أما مصلحة موسكو في الشرق الأقصى، فتتحقق ببقاء دور سياسـ ـي و عسكري أمريكي محدود في المنطقة, لأن انسحاب أمريكي قد يؤدي إلى إعادة عسكرة اليابان في ضوء النمو الاقتصادي والعسكري الصيني، والصراع بين اليابان و الصين يمكن أن ينتقل إلى روسيا، لذا مصلحة روسيا هي في بقاء نظام أمني متعدد في المنطقة.

3/ **الغرب(الولايات المتحدة و أوربا)**: يعتقد الواقعيون أن نظرة روسيا إلى الغرب يجب ان تنطلق من مصالحها الاكثر حيوية مثلا(الحفاظ على نظام الأمن الأوربي المشترك،مراقبة التسلح، منع أي تحالفات أو حشود عسكرية في الدول المجاورة لها)، كما يجب على موسكو تجنب الخلاف مع واشنطن بشأن خلافات ثانوية[2](حول إيران، تحويل التكنولوجيا النووية إلى الصين و الهند).اما عن توسيع الاتحاد الاوربي و حلف الناتو، فلا يعارضون الاول ويرون الثاني محددا لنظام الأمن الأوربي، لذا لا يقترحون إلغائه و يعتقدون ان توسيعه لا يجب ان يكون على حساب الامن الروسي، ولا على حساب دور موسكو كقوة كبرى مستقلة في محيط نفوذهاSpheres Of Influence

وفي اجهزة صنع القرار، فإن هذا التيار تكون اساسا من ثلاثة قوى رئيسة هي: اللوبي الصناعي، العسكريين الفدراليين، والبيروقراطيات المدنية، وقد نشا لتجاوز الازمة في التفكير حول اولويات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، والتي تولدت عن الصراع بين الاطلسيين و الاوراسيين. وقد زاد دوره بعد انتخابات 1993 التي توجت Vladimir

1) Ibid.
2) Ibid.

Zhirinoskiy رئيسا للوزراء، ووزير الخارجية Yevgeny Primakov الذي عوض كوزيراف منذ 1996.

وقد كان لأفكار هذا التيار دورا كبيرا في تبني مفهوم " **الأمن الوطني الروسي الجديد** " في 1997 التي عدلها الرئيس فلاديمير بوتين في 2000، وتضمنت التأكيد على مسألة تأمين الأمن القومي، والحفاظ على سيادة البلاد ووحدة أراضيها وتلخصت توجهاتها في : **أوراسيا،** فالتركيز يبقى منصبا أساسا على المجال السوفييتي السابق، ويرسم لنفسه أولويات تحددها روابط المصلحة و التاريخ و الثقافة... ، **نحو الشرق،** التركيز على الصين و كوريا الشمالية و فيتنام و النمور الأسيوية. **جنوبا،** التركيز على إيران و إسرائيل و التعامل بحذر مع تركيا؛ لأنها حاضرة عبر إرثها التاريخي في روسيا. **أما الغرب،** فالتركيز ينصب نحو ألمانيا، مرورا بفرنسا، لتأتي بريطانيا في المرتبة الأخيرة ضمن سلم أولويات روسيا في أوربا.أما عن العلاقة مع الولايات المتحدة، فهي كما وصفها مايكل فاكفول بأن موسكو " تسعى إلى إتباع نهج وسط بين الإفراط بالترابط و بين فك الارتباط الفعلي "[1]. ومن خلال مقارنة ما جاء في هذه الوثيقة التي تبناها بوتين كعقيدة للسياسة الخارجية مع أطروحات الواقعين، يتضح أن الرئيس الحالي لروسيا ينتمي إلى هذه المدرسة الفكرية ويسعى إلى تجسيد افكارها في الممارسة العملية.

من الواضح إذا أن توجه السياسة الخارجية الروسية قـد يتأثر بطبيعة هـذه الاعتبارات و الخلفيات المرتبطة بالتصورات المختلفة للنخب الفكرية الداخلية التي تستند إلى احد هذه المدارس الفكرية الروسية الداخلية. و لكن مدى تاثيرها مرتبط بمدى قدرتها على اعتلاء المناصب الحساسة المؤثرة على صناعة و تنفيذ القرارات الخارجية، و لكن الأهم هو ان يكون رئيس الدولة ينتمي لأحد هذه المدارس الفكرية ، عندها يصبح شكل السياسية الخارجية مرتبط بشكل كبير بتصور رئيس الدولة نتيجة الصلاحيات التي يتمتع بها و التي تمكنه من مواجهة باقي المتغيرات الداخلية الأخرى كالأحزاب الممثلة في البرلمان، لتجعل بذلك شكل السياسة الخارجية نحو الاتحاد الاوربي إمـا اتجاه تعـاون و تطبيع (يلتسين الليبرالي) او صراع و عداء(الاحزاب القومية المتشددة)، ام شراكة إستراتيجية براغماتية توازن بين الصـراع و التعاون حسب المصالح القومية الروسية (بوتين).

1) سهيل فرح، "**الجيوبولتيك الروسي ملامح القوة والضعف**"، مرجع سبق ذكره،ص35.

المبحث الرابع: دور الهوية في توجيه السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي.

شهدت روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991، إعادة انبعاث الجـدل التـاريخي حول هوية روسيا، هل هي دولة أوربية أم دولة أسيوية؟ و هنا ينبغي أن نذكر بالشعار الرسمي لروسيا القيصرية و الذي كان يمثل نسرا ذا رأسين، واحد ينظر في اتجـاه الـشرق (آسـيا) و الآخر في اتجاه الغرب (أوربا)[1].

و منذ أربعة قرون يتجادل الروس في هوية دولتهم. فمنهم من يرى أنها أوروبية المنحـى والذهنية، وثمة من يعتقد أنها أسيوية الطباع، وبين هؤلاء وأولئك تيار يبشر بـ أورو- أسيوية كنزعة جغرافية - سياسية تلبي مصالح الدولة الروسية وتستجيب لمواقعها وطبيعة سكانها،ومن هذا التيار انشق فرع عكس المعادلة ليقول أن روسيا بلد اسيو-أوروبي استنادا إلي تقسيم اخـر للأولويات.

وفي محاولة للتوفيق بين الآراء اتخذ قياصرة روسيا شعارا لدولتهم نسرا ذا رأسين يتطلع احدهما إلي الغرب الأوروبي وينظر الثاني إلي الشرق الآسيوي ابتداء بشعار الدولة البيزنطيـة التي حاولت روسيا دوما وراثة دورها وعقيدتها. وفي العهد السوفيتي ألغي هذا الرمز باعتبـار أن الكرملين هو الجهة التي يجب أن تشخص إليها الأبصار. وقد أعاد بوريس يلتسين النـسر، لكنه افرغ الرمز من محتواه وبدا ان الراس المتطلع الى الشرق معصوب العينين بينما الثـاني يرنو إلي الغرب بنظرات متزلفة ذليلة[2].

من هذا المنطلق تنبع اهمية و دور الهوية باعتبارها مكون داخلي اساسي في تحديد طبيعة التوجهات الروسية نحو اوربا، بين اتجاه التعاون و الشراكة من ناحيـة. و اتجـاه المنافـسة و الصراع من ناحية ثانية. فإذا ادركت روسيا نفسها بانها اوربية سيكون هدف سياستها الخارجية هـــو الاندماج و الالتحـاق باوربا، و يعتبر يلتسين من مثل هذا التوجه، بينما تكون الهوية عائقا في تحقيق التكامـــل و التعاون مع الغرب الاوربي إذا ادركت روسيا نفسها بانها دولـة اسيويـ ـة ذات تركيبة هوياتية و حضارية مختلفة عن الحضارة الغربية الاوربية.

1) محمد السيد سليم، "**التحولات الكبرى في السياسه الخارجيه الروسيه**"، مرجع سبق ذكره، ص 40.
2) أحمد دياب ،"**روسيا و الاتجاه غربا**". مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،نقلا عن موقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/WEEK201.HTM

و يتحدد فهم سلوك روسيا نحو التحاد الأوربي ضمن هذا المقترب البنائي من خلال:

- التركيز على كيفية إدراك الهوية الروسية. أو بمعنى آخر كيف تدرك روسيا لهويتها هل هي أوربية أم آسيوية و على هذا الأساس يتحدد طبيعة توجهها نحو الغرب الأوربي، هذا من ناحية و من ناحية أخرى ، كيفية إدراك روسيا لنفسها و تركيبتها الهوياتية، من حيث دورها الذي يجب ان تلعبه خارجيا،فإذا ما حددت روسيا نفسها بأنها 'قوة عظمى" فإنها ستتصرف على أساس هذا الإدراك لإعادة تشكيل ذاتها وفق المعايير السائدة التي تحكم سلوك القوى العظمى[1].

- التركيز على الممارسات السياسية و الاجتماعية التي يتم من خلالها التعبير عن هذه الهوية. كيف تفهم أو تنظر روسيا إلى الإطار الدولي و إلى هوية و مصالح الدول الأخرى، و يتحدد على هذا الأساس - كما ذكرنا في الإطار النظري- شكل الدول الأخرى (صديقة/عدوة/منافسة).

- التركيز على المعايير الشخصية التي ترسم مسار الدولة في السياسة الخارجية في فترة معينة[2].

و كل هذه النقاط ينظر لها على أنها قابلة للتغيير، فلكل من هذه التوجهات المحددة لشكل الهوية الروسية افتراضاته و مقولاته و مناصربه في النخبة السياسية الروسية، حيث يمكن للنخب السياسية الروسية المؤثرة ان تتبنى عدة هويات على المستوى الدولي، حسب انتماءاتها العقدية و الفكرية.

حسب البنائية فإننا لا نركز فقط عند محاولة فهمنا لسلوك روسيا الخارجي نحو الاتحاد الأوربي على تشكيل النخب السياسية "لهوية" الدولة و تشكيل المصالح الوطنية، و لكن نركز من خلالها على " التفسير الذاتي" للفرد للهوية السياسية. فهوية روسيا كدولة لم تتشكل بمعزل عن بقية العالم، فقد تشكلت و تمت صياغتها بالتفاعل مع هويات اخرى. و مع المعايير الدولية و الضوابط التذاتانية التي حددت مفاهيم مثل: ما الذي يبني 'امة'، ما الذي يبني قوة عظمى، او دولة " اوربية" او " غربية"[3].

عموما فمفاهيم الهوية و القيم و الانتماء الحضاري ستساعدنا في تفسير اسباب تقارب او تباعد روسيا عن الاتحاد الاوربي، لفترة ما بعد الحرب الباردة. التي شهدت كما ذكرنا إعادة لانبعاث الجدل التاريخي لهوية روسيا و انتماءها ما بين الغرب الاوربي او الشرق الاسيوي.

1) William D. Jackson, " **Imagining Russia in Western Internatio nal Relations Theory**", p8 p 11, in site : **http://casnov1.cas.muohio.edu/havighurstcenter/papers/Jackson.pdf.**
2) Ibid..
3) Ibid.p 11

المطلب الأول: هوية روسيا الأوربية و اتجاه التقارب مع الاتحاد الأوربي.

ينطلق أنصار هذا الاتجاه من إدارك هوية روسيا باعتبارها جزء تابع لأوربا حضاريا، و بالتالي روسيا تنتمي للهوية الأوربية أكثر من أي انتماء آخر،و يعود ظهور هذا التوجه تاريخيا إلى المرحلة التي حكم فيها **'بطرس الأكبر**"(1689-1725) الإمبراطورية الروسية، فقد شكلت روسيا باستمرار مجتمعا و ثقافة قليلة الشبه بتلك التي أنشأت في أوربا الغربية، و نهاية القرن 17، أدرك بطرس الأكبر خلال جولته الأوربية (1697-1698) اختلاف بلاده عن أوربا، و عقد العزم على القـ ـيام بتحديث و تغريب بلده، التي أدت في النهاية إلى جعل روسيا جزءا من أوربا، لتصبح بذلك مقبولة كشريك رئيسي و شرعي في النظام الأوربي و كان ذلك بسبب جملة من الإصلاحات[1].

كان المغتربين يؤمنون بالمثل القائل 'الشمس هي شمس الغرب'و على روسيا استخدام هذا الضوء لتنوير و تغيير مؤسساتها الموروثة[2]. و ظهر هذا الاتجاه داخل المجتمع الروسي في القرن الـ19، و كان يدعو إلى تطور روسيا وفقا للطريق الأوربي الغربي، و من أهم ممثليه ب.أنينكوف، ف.بوتكين، ت.غرانوفسكي.

و قد شهدت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي إعادة بعث هذا الاعتقاد باعتبار روسيا جزء من اوربا روسيا منذ عام 1992 بدى ان السياسة الخارجية الروسية تعكس توافقا و انسجاما مع الغرب الأوربي ،و يعتبر يلتسين و وزير خارجيته 'أندريه كوزيريف' من أهم ممثلي هذا التوجه، حيث استعاد كوزيريف فلسفيا مقولة الكاتب الروسي في القرن 19 'الكسندر بوشكين'، و هي ان " الكراهية المعلنة للغرب هي كراهية لمجمل التطور البشري'، و على اساس هذا التصور صمم كوزيريف و ادار سياسات روسيا الخارجية و بتصميم على إزالة كل اثار الحرب الباردة و إقناع الغرب بان روسيا يمكن الاعتماد عليها و يوثق بها كشريك حقيقي[3]. لذا فقد انطلق هذا التوجه بزعامة كوزيريف من اهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، و بالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الاطلنطي، باعتبار ان هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من تعويض ما خسرته جراء الصراع الإيديولوجي مع الغرب.

1) صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، شركة سطور للنشر، القاهرة، ط 2 ، 1999)، ص 227-230.
2) المرجع نفسه
3) السيد أمين شلبي، **التسعينات اسئله ما بعد الحرب الباردة** ، مرجع سبق ذكره، ،ص 138.

و قد كان إدراك الرئيس يلتسين لهوية روسيا عاملا أساسيا في تحديد شكل و مضمون السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي و باقي دول العالم، فيلتسن انطلق من اعتبار روسيا مجرد دولة عادية و بالتالي فإن أدوارها الخارجية تتحدد بحدود إدراك هويتها ليس كدولة عظمى بل يجب أن تكون مجرد دولة عادية يجب أن تلتحق بالحضارة الغربية و تحقق أهدافها في جلب الأمن و الاستقرار الداخلي و الخارجي.

غير أن هذا التوجه في التعامل مع الهوية الروسية لقي معارضة داخلية منذ بدايات ظهوره خلال القرن الـ19، انقسم و اختلف أنصار السلافية و المغتربين حول ما إذا كان من الضروري أن يصبحوا أوربيين أو إزالة المؤثرات الأوربية و العودة إلى الروح الحقيقية لروسيا.، و في العشرينيات اتهم الأوراسيون بطرس الأكبر بالخيانة و رحبوا بالبلشفيك لرفضهم التغريب و تحديهم أوربا و إعادة العاصمة موسكو[1]،و نفس المشهد تكرر مع يلتسين الذي لقي معارضة داخلية واسعة من طرف التيارات المحافظة و المتشددة السلافية و الشيوعية التي أبدت رفضها المطلق لسياسات يلتسين المخزية و المذلة لروسيا، و أكدوا أن لروسيا الهوية مستقلة عن أي كيان اخر غربي,و يجب أن يعاد بناء روسيا بالانطلاق من هذا المنظور و ليس من خلال دمجها في حضارة أخرى.

المطلب الثاني:مكونات الهوية الروسية المستقلة (السلافية الأرثودوكسية) و اثرها على العلاقة مع الاتحاد الاوروبي.

في مقابل الاتجاه الأول الذي يجعل من روسيا جزء من اوربا، هناك اتجاه معارض يرى بان لروسيا هوية مستقلة تجعلها تتمتع بمكونات حضارية و قومية منفردة، و يضم هذا الاتجاه العديد من التصورات لهوية روسيا و التي يتحدد على اساسها طبيعة العلاقة مع الاتحاد الاوربي، بالبرعم من تاكيد كل التصورات ضمن هذا الاتجاه على استقلالية روسيا بهوية خاصة تميزها عن الحضارة الغربية، إلا انهم يختلفون في النظرة إلى طبيعة الطرف الاوربي و هويته ما بين اتجاه متطرف يقر بالعداوة للغرب، و بين اتجاه يقر بالاختلاف الحضاري بين روسيا و الغرب لكن ذلك لا يترتب عنه مواجهة او عداوة او صراع مستمرة، بل يتم التهامل مع اوربا في حدود رعاية المصالح التي تحددها المكونات الهوية الروسية المستقلة.

يضم هذا الاتجاه العديد من التصورات التي تتفق في هدفها النهائي المتمثل في تقليل الاعتماد على الغرب، و التاكيد على انفراد روسيا الجغرافي و الحضاري المستقل عن الحضارة

---

1) صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، مرجع سبق ذكره.

الغربية الأوربية، لكنها تختلف في طرق و الوسائل التعامل مع الغرب و كذلك درجة و حدة العداء للغرب،بحيث نجد 'السلافيون"، "الشيوعيون" و كذلك ما أصبح يعرف 'بالأوراسيون الروس الجدد".

و يجد هذا الاتجاه أصوله في العديد من المدارس الفلسفية الروسـ ـية ذات الطابـ ـ ـع السلافى و الأوراسى المعتمدة **على فرضية وجود عداء دائم بين الحضارتين الروسية والغربية**, وعزم الأخيرة على تدمير الهوية الروسية,و قد تمت ترجمة هذه الفلسفة المعادية للغرب إلى نظريات إستراتيجية, المستندة في توجهها على فرضية **أن التهديد الرئيسي الذى يواجه روسيا صادر عن الغرب**, وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو الذى يجرى النظر إليه باعتباره أداة لفرض الهيمنة الأمريكية على أوروبا ومحاصرة روسيا بسلسلة من القواعد العسكرية[1].

فالسلافيون يؤكدون على خصوصية و تفرد العرق والأصل الروسي و اختلافه عن أصول الشعوب الأوربية, فالأصول العرقية الروسية تنحدر من الجنس السلافي[*]، لذا فقد شكل الشعور المشترك بالانتماء الروسي للعرق السلافي أحد المكونات الرئيسية للهـ ـوية الروسية، و عندما تترجم هذه المشتركات في بناء سياسي له طموحات و تنافسات مع الأمم المجاورة، يتحول مفهوم الأمة nation إلى الأممية أو القومية nationalism بمعنى الانتقال من جسم ساكن إلى قوة متحركة متمددة[2].

كما نجد ان النظرية الأوروسيوية تؤكد على التفرد الروسي و ان روسيا لا تحتاج لأن تصبح غربية لكي تتحول لدولة حديثة ، اما فى الجانب المتشدد للنظرية فإن الحركة ترى اتخاذ قلب اليابسة الأوروسيوى كنقطة انطلاق جغرافية لحركة عالمية معادية للغرب هدفها النهائي هو طرد النفوذ الاطلنطي وتحديدا الامريكي من اوروسيا[3].

---

1) مروى صبرى إمام، قراءة في كتاب (**التوجهات المختلفه فى الفكر الاستراتيجى الروسى**، للمؤلف Yury E. Fedorov، مارس 2003)، مرجع سبق ذكره

*) الأصول العرقية الروسية تنحدر من الجنس السلافي، الذي كان يعيش في شرقي أوروبا قبل عدة آلاف من السنين. ومع الزمن قسّمت الهجرات السلافيين إلى ثلاث جماعات هي: السلاف الشرقيون والسلاف الغربيون والسلاف الجنوبيون، ويرجع الروس أصولهم إلى دولة السلاف الشرقيين وهم روس كييف الذين ظهروا في القرن التاسع الميلادي.

2) عاطف عبد الحميد، ' **القوميات المتدينه والفردوس المفقود**', المعرفة، نقلا عن موقع الجزيرة في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/30D1B71B-3F48-4575-BBAB-936B04842ADA.htm

3) احمد دياب ،'**روسيا و الاتجاه غربا**'. مركز الاهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،مرجع سبق ذكره.

و **عموما فيمكن اعتبار الأوراسية الجديدة تعبيرا عن وجهة النظر الجذرية المعادية للغــــرب**، أما في صيغتها المعتدلة فيعتبرها البعض الآخر بمثابة طريق ثالث لروسيا في التعامل مع العالم الخارجي(1).

ينطلق أنصار هذا التوجه من ضرورة إدراك هوية روسيا كدولة كبرى يجب أن تواصل العمل لإعادة مجد روسيا القيصرية و تجاوز كل العقبات لتكوين الإمبراطورية الروسية من جديد. فروسيا بلد أورو-آسيوي، يتجسد فيه مفهوم الأرض المتوسطة ذات الخصوصية المنفردة. بحيث نجد أن الأوراسيون الجدد يستندون في تصورهم حول مكانة روسيا و وضعها المتفرد إلى نظرية '**الأوراسيا-الأرض المتوسطة**' لـ"**سافيتسكي**' الذي يبين تفرد روسيا بهذا الموقع المتوسط.

و يبدي الكثير من الروس القوميين آمالهم في عودة روسيا لمكانتها استنادا على هذه النظريـــة التي تعد نقيضا للمادية الديالكتيكية. والنصر - من وجهة نظر هؤلاء - ســـوف يبنـــي علـــى الجغرافيا وليس التاريخ، أي بالمكان وليس بالزمان(2).

علاقة روسيا بالحضارات القارية المجاورة الرومانو-جرمانية في **الغرب** و الحـــضارات التقليدية الثلاث في **الشرق** (الإسلامية- الهندوسية و الصينية)- تتسم على الأقل بمـــستويين لا ينبغي الخلط بينهما، **المستوى الأول**: الجوهر الثقافي-التاريخي لروسيا، تعرف دون شرط فـــي إطار صيغة " **لا الشرق** و لا **الغرب**' او "لا اوربا و لا اسيا بـــل الأوراســـيا'،و **المـــستـــوى الثاني**: يتعلق بخصوصيتها الروحية و '**هويتها الذاتية**". فروسيا من الناحية الروحية شيء اخر، مستقل و خاص، لا تعبير عنه في مصطلحات الشرق و لا في مصطلحات الغرب. **و على هذا المستوى فإن المصلحة العليا لروسيا تتمثل في الحفاظ على فرادتها، الدفاع عن خـــصوصيتها اما تحدي الغرب و تقاليد الشرق**. و هذا لا يعني الانعزالية التامة، غير ان الواقعية التاريخيـــة تطالبنا بالاعتراف بان التاكيد على 'ما هو خاص بنا، هوا ما لنا"يسير دوما متوازنا مع رفـــض 'ما هو غريب'، " ما هو ليس لنا'، و التاكيد و الرفض يمثلان العناصر الاساســـية للاســـتقلالية القومية الثقافية، التاريخية و السياسية للشعب و الدولة.و لهذا فإن رفض الغرب و الشرق فـــي المخطط الثقافي يمثل العنصر التاريخي الثابت لاستقلالية روسيا(3).

---

1) المرجع نفسه.

2) مروى صبرى إمام، قراءة في كتاب (**التوجهات المختلفه فى الفكر الاستراتيجى الروسى**، للمؤلف Yury E. Fedorov، مارس 2003)، مرجع سبق ذكره.

3) الكسندر دوغين، **اسس الجيبولتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، مرجع سبق ذكره،ص 209.

من هذا المنطلق يتحدد طبيعة السلوك الخارجي لروسيا بحيث أن روسيا تتحـدد هويتها باعتبارها دولة عظمى على نهج الإمبراطورية السابقة. لذا فالأهداف القومية الروسية حسب هذا التوجه يمكن النظر إليها على مستويات عدة -على المستوى الكوني- على المستوى العام للكرة الأرضية، المستوى الجيوبوليتيكي، و الحضاري، و على المستوى القومي الـضيق، المـستوى الاجتماعي- السياسي، و الثقافي. لذا فالمصطلحات التي تحدد حجم هذه الأهداف يعبر عنها بـ" التوجه نحو بناء الإمبراطورية"،"القاري"،"الأوراسية". و كلها تستند إلى رمزية التاريخ الروسي و التوجهات التاريخية للأمة، لذا فإن خصيصة القومية الروسية تكمن بالذات في **كونيتها**- فهي لا ترتبط بالدم بقدر ما ترتبط بالمدى، بالتراب و الأرض[1].

لذا يرى الأوراسيون الجدد أنه لا معنى لروسيا دون إمبراطورية، و ينطلقون في تصورهم هذا من اعتبارات الخصوصية الثقافية و القومية لروسيا بالإضافة إلى الاعتبارات الجيوبوليتيكية التي يجب ان تتمتع بها روسيا باعتبارها تمثل الأرض المتوسطة، و لحماية مصالحها لا بد من أن تعمل على تحقيق كأهداف جيوبوليتيكة قارية تضمن بقائها في مواجهـة العدو المتمثـل في الحلف الأطلسي و الغرب. و تبقى أحد المطالب الأكثر إلحاحا بالنسبة لروسيا هو " **تجميـع الإمبراطورية**". لذا فمن وجهة النظر هذه كان وجود المعسكر الشرقي يحمـل دلالات إيجابيـة لاحتمال قيام الوحدة الأوراسية من اجل التكامل القاري و اسـتقلالية المـدى المكـاني الكبيـر لروسيا، فالمعسكر الشرقي كان وحده قابلا ليكون الأساس لتوحد الأوراسيا في إمبراطوريـة، و مثلت نهاية العالم الثنائي القطبين ضربة إستراتيجية للأوراسيا، ضـربة للاسـتقلال القـاري و للاستقلال المحتمل لجميع دول الأوراسيا[2].

لذا يجب على روسيـا العمل على حماية الجوار القريب و إقامة تحالفات مع دول اوربـا الشرقية و كذلك دول اسيا الهند و إيران و الصين لحماية مصالحها الاستراتيجية و إقامة مجال يضمن لها النفوذ الحيوي في مواجهة الحلف الغربي الاطلسي.

و على هذا الاساس يرى انصار هذا الاتجاه ان هوية روسيا لم تتحدد من قبل بانها 'دولـة امة' على غرار الدول الاوربية في العصر الحديث. فهذا الشكل من الدول لم يطهر في التاريخ الروسي. و مع بدايات تحذر هذا النموذج 'الدولة الامة' في اوربا، جاهدت روسيا لمناهضته من طرف النظام القيصري الذي حاول الحفاظ إلى اقصى الحدود على البنية الإمبراطورية بالذات، على الرغم من ان بعض التنازلات للانموذج الاوربي بقيت تقدم بصورة مـستمرة، و بغـض

---

1) المرجع نفسه، ص 297.

2 المرجع نفسه،ص ص 212-213.

النظر عن إصلاحات بطرس الموالية لأوربا، فإن الإمبراطورية الروسية بقيت محافظة على مميزاتها كدولة كبرى.

فقط مع بدايات القرن العشرين اقتربت روسيا من تحقيق " الدولة الأمة" وفق النموذج الأوربي، إلا أنه تم توقيف ذلك عبر دفقة ثورية حملت في أعماقها الاحتجاج الوطني ضد هذا النمط من بناء الدولة، و ثورة البلشفيين تم إنشاء الدولة السوفييتية كبناء "للإمبراطورية الجديدة"، ليشكل بذلك قيام الاتحاد السوفييتي استمرارا للتقاليد الإمبراطورية الوطنية[1]، غير أن انهيار هذه الاتحاد السوفييتي شكل تهديدا مباشرا لبقاء مصالح روسيا المرتبطة ببقاء بناءها الإمبراطوري لذا يسعى هؤلاء إلى إعادة بناء الدولة الروسية كإمبراطورية و ليس كدولة أمة على غرار سياسات الليبراليين الذي مثلهم يلتسين و أدى بالنتيجة سياساته إلى إلحاق ضرر كبير بروسيا و مصالحها القريبة أو البعيدة.

كما ينطلق هذا الاتجاه في تصور هوية روسيا بأنها ليست دولة وحيدة الإثنية و لا دولة أمة، فمنذ البدايات الأولى كانت صورة الدولة الإمبراطورية تكمن في طيات روسيا و بداية بتوحد القبائل السلافية الأوغرو -فنلندية، و حتى الأبعاد المهولة للاتحاد السوفييتي و الراضي الخاضعة لتاثيره، كان الشعب الروسي يسير دون توقف عبر طريق التكامل السياسي و المكاني، نحو بناء الإمبراطورية و التوسع الحضاري.و تجدر الإشارة إلى ان التوسع الروسي كان يحمل معنى حضاريا بالذات. يعبر عن توسع الروس كحاملي رسالة خاصة شكل التمهيد الجيوبوليتيكي لما يتجسد في الوعي العميق لضرورة توحد اراض هائلة المساحات في الأوراسية القارية[2].

إلا ان تحقيق هذه الخطة الاوراسية و استعادة مجد الإمبراطورية لا يجب ان يدي إلى التحريف الإثني للروس كإثنية 'محورية" " للإمبراطورية"و الروس يحتاجون إلى التمسك بهويتهم الإثنية و التي يفقد مركز القارة بدونها تحديده الحضاري و الثقافي و بمعنى اخر يجب ان تتوفر في إطار الإمبراطورية الجيوبوليتيكية فوق القومية نفسها معايير خاصة (بما في ذلك المعيار الحقوقي)، تضمن للروس الحفاظ على هويتهم الإثنية. و ينبغي ان تتجسد خاصية الإمبراطورية الجديدة في الا يترافق الدور المركزي للروس في قضية التكامل الجيوبولتيكي بـ"روسنة" الاراضي غير الروسية، ما دامت نلك "الروسنة" ستسيء من جهة إلى معنى الإمبراطورية إذ تهبط بها إلى مستوى الدولة الامة الهائلة الحجم، و تذيب جماعات الروسية في

1) المرجع نفسه، ص ص 236- 238.
2) المرجع نفسه، ص 239.

وسط قومي آخر من جهة أخرى، لذا فقيام الإمبراطورية الجديدة سيراعي التعدد القومي داخلها لكن مع بقاء الروس مركز تلك الإمبراطورية[1].

- هوية روسيا الأرثذوكسية مقابل مسيحية أوربا الغربية (الكاثوليكية و البروتستانتية)[**].

من بين أهم القضايا التي تثار في هذا الإطار حول تحديد مكونـــات الهويـــة الروســـية و تأثيرها على العلاقة مع أوربا أو الغرب عموما، عندما يتعلق الحديث بدور الكنيسة في عمليـــة إعادة بناء الدولة الروسية و إحياء شعور قومي روسي يفرقه عن باقي الأمم. و ترتكز عمليـــة بناء روسيا على دور مهم للكنيسة الأرثذوكسية الروسية. و يتلخص دور بناة الأمة في المبـــدأ القائل بأنـ ـ ـ ـه لا هوية لروسيا أو روسي دون المسيحية الأرثذوكسية الروســـية، و تتبنـــى الكنيسة الرأي نفسه، فهي لا ترى لروسيا هوية أخرى منفصلة عن الكنيسة. و قد لعبت الكنيسة دورا و إن محدود على العموم في دعم التوجهات السياسة التي تحاول إعادة المجـــد لروســـيا، بحيث قوبل نشاطها هذا بحملات التبشير السياسي و الديني الزاحف من الغرب باتهام الكنيـــسة بأنها تشجع "سلطوية" أي نظام حكم مستبد في روسيا، باعتبار ألنها تفضل "استبداد متدينا" على "ديمقراطية الملحدين" أو المناهضين للكنيسة. و يرد قادة الكنيسة بان الكنيسة في روسيا ظاهرة ثقافية راسخة في المجتمع الروسي، و أن دورهـــــا متصاعد، و بخاصة في السياسة مـــن دون ان تتدخل، و يوافق الغربيون على هذا التصور، و لكنهم يحذرون من ان دور الكنيسة لو استمر على هذا المنوال فسوف يفاجأ العالم لاحقا بنخبة روسية حاكمة تضم فـــي معظمهـــا خرجـــي الكنيسة، و لا تخفي الكنيسة الروسية شكوكها في نيات الغرب، و بخاصة مـــن الجهـــات التـــي تسعى لتحريض الروس علت تغيير "ديانتهم" إلى الديانة البروتستانتية ، و من ناجيتهم لا يخفـــي

1)المرجع نفسه، ص 298.

**)البروتستانتية حركة إصلاحية بدأت في الكنيسة الكاثوليكية في القرن السادس عشر متأثرة بدعوات الإصلاح السابقة لها، ومن ثمَّ تحولت من حركة إصلاحية داخل الكنيسة إلى حركة عقائدية مستقلة ومناهضة لها، ومن أبرز المؤسسين:• مارتن لوثر: ولد لوثر سنة 1483م في ألمانيا، وعاش في بيئة نصرانية تشيع فيها الخرافات والمعتقدات الزائفة.

تؤمن الكنائس البروتستانتية بنفس أصول المعتقدات التي تؤمن بها الكنيسة الكاثوليكية، ولكنها تخالفها في بعض الأمور، ومنها ما يلي:

الخضوع لنصوص الكتاب المقدس وحده /كما لا تؤمن الكنائس البروتستانتية بعصمة البابا او رجال الدين، وتهاجم بيع صكوك الغفران/إن القديسيين لقب يمكن أن يوصف به كل إنسان نصراني حيث إن القداسة في فهمهم ليست في ذات الشخص ولكنها مقام يصل إليه/ترفض البروتستانتية مرتبة الكهنوت حيث إن جميع المؤمنين بها كهنة/ وليس هناك وسيط ولا شفيع بين الله والإنسان سوى شخص المسيح لانه جاء في معتقدهم رئيساً للكهنة، كما لا تؤمن بالبخور والهيكل. لا تؤمن الكنيسة البروتستانتية بنظام الرهبنة.

الناشطون من العربيين في روسيا أنهم يعتبرون الأرثدوكسية حائلا دون تقــد الديمقراطيـــة و اقتصاد السوق في روسيا[1].

و يزاوج التيار القومي الروسي بين العرق السلافي و"رسالية" الكنيسة الأرثوذكسية. وهـــو تيار يعاني الخروج من مرحلة التجمد التي عاشها قسرا خلال القرن العشرين.

كانت روسيا ما قبل الشيوعية في أوج قمتها تزاوج بين السلافية وكنيستها المسماة "**رومـــا الثالثة**". و لقد عرف التاريخ مصطلح روما الثالثة منذ سقوط القسطنطينية في أيدي العثمـــانيين في القرن الخامس عشر الميلادي. واستمرت الكنيسة الروسية تحتل مكانة بالغة الأهميـــة فـــي العالم حتى عطلتها الشيوعية مطلع القرن العشرين.

الآن تجري المحاولات الجادة لإعادة الكنيسة الروسية إلى مكانتها السابقة كمميـــز ثقـــافي للشعب السلافي. و تتنوع أساليب إعادة هذه الكنيسة ومزاوجتها بالفكر القومي، تارة بـــالظهور في الاحتفالات القومية والمناسبات الرسمية وتارة بإقرار نظام تعليمي جديد يعيـــد المقـــررات المسيحية إلى طلاب المدارس، وتارة ثالثة بالخدمات الاجتماعية التي لولا الحـــصة الـــضعيفة للكنيسة في ميزانية الدولة لحققت نتائج متقدمة[2].

و سيصبح بوسع الكنيسة الروسية الأرثوذكسية -حين تحصل على حصة من الميزانية- أن تتمكن من مواجهة نشاط الكنيسة الإنجيلية (البروتستانتية) التي تعمل بحريـــة فـــي الأراضـــي الروسية، وبصفة خاصة في منطقة سيبيريا متوغلة بين ابناء القرية ومغريـــة إيـــاهم بـــسطوة الدولار.

إذا يبدو ان الانتماء الديني لروسيا لما يعرف بالكنيسة الشرقية يجعلها تبتعد حضاريا عن الغرب عموما، و يشيـــر الدارسون ان الكنيسة الشرقية تختلف عن الكنيسة الغربيـــة التـــي تضم دول اوربا و الغرب عموما. و يشيرون في هذا الصدد انه يمكن التماس حدود بين المدى الجيوبوليتيكي الارثوذكسي الروسي، و الكاثوليكي (البروتستانتي) الغربي، و هـــذا التقـــسيم لا يمثل حسب اعتقادهم صدفة تاريخية، فالعالم الارثوذكسي يقترب نوعيا مـــن الـــشرق، بينمـــا الكاثوليكية، ظاهرة غربية صرفة[3].

---

1)جميل مطر، "**تطويع الخصم:الضغوط الغربيه على روسيا**"، (في: <u>المستقبل العربي</u>، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 323، يناير 2006). ص 48.

2) عاطف عبد الحميد، " **القوميات المتدينة والفردوس المفقود**"، مرجع سبق ذكره.

3) الكسندر دوغين، **أسس الجيبولتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، مرجع سبق ذكره ،ص 445.

و قد أشار "صامويل هنتنغتون"في أطروحته حول 'صدام الحضارات"(*)إلى هذا الاختلاف بين روسيا و أوربا الغربية كمؤشر على اختلاف الهوية الحضارية، مما قد يشكل مصدرا للصراع بين الطرفين. حسب فرضيات هنتنغتون حول الصراع الحضاري فروسيا تمثل الحضارة السلافية الأرثدوكسية بينما تشكل أوربا الحضارة الغربية,و هذا سبب كاف حسب هذا المنظور لقيام العديد من نقاط الاختلاف بين الحضارتين التي قد تشكل مصدرا لقيام صراعات أساسها حضاري. و يقول مؤكدا 'إن فرضيتي هي أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول. فسوف تكون الانقسامات الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للصراع ثقافية. وستبقى الدول الوطنية أقوى العناصر الفاعلة في الشؤون العالمية، لكن الصراعات الرئيسية لسياسة العالمية سوف تحدث بين الأمم وجماعات من حضارات مختلفة. وسوف يكون صدام الحضارات خطوط معارك المستقبل."[1].

و في هذا الصدد يلاحظ 'كولوزيمو J. Colosimo' أن تاريخ روسيا له بعض الخصوصيات التي تجعله متميزا عن التاريخ الغربي، إنه تاريخ الأرثودوكسية الذي يقف عائقا أمام الاندماج في الذهنية والحضارة الغربية. و"الكنيسة الأرثودوكسية في بلاد الروس كانت بمثابة المحرك الثقافي والسياسي الذي سمح بتوحيد هذه الأخيرة إبان سقوط القسطنطينية؛ وهي التي دعمت فكرة إحياء روما في الشرق وكذا فكرة وجود شرق مسيحي"[2].

والفرق بين المسيحية الأرثودوكسية والمسيحية الكاثوليكية ليس فرقا مذهبيا بسيطا، بل هو فرق حضاري وذهني. لنتذكر فقط أن توينبي 'Toynbee' في تصنيفه لشعوب وحضارات العالم،جعل من الأرثودوكسية حضارة مستقلة إلى جانبي الكاثوليكية التي تمثل حضارة مستقلة اخرى. وما زاد من تصلب الذهنية الارثودوكسية هو تزاوجها مع الحكم التتاري، عندما خضعت روسيا لحكم جنكيزخان ابتداء من القرن الحادي عشر. من اجتماع هذه العناصر التاريخية، تشكل الزمن الروسي الذي يجنح لنوع من الرتابة والثبات وترسيخ سلطة النظام الكلياني، والنفور من التغيير والتطور اي رفض زمن الحداثة الذي دخلته اوروبا المجاورة. و'قد استشعر البعض ضرورة إدماج روسيا في التاريخ العالمي، لذا كان من اللازم ان يفرض

---

*) مفهوم اقترن بشكل خاص بعالم السياسة الامريكي البارز ومستشار السياسة الخارجية صاموئيل هانتغتون (Samuel Huntington). ففي مقال مثير للجدل في مجلة "الشؤون الخارجية" (Foreign Affairs, 1993) واسعة النفوذ حذر هانتنغتون من أن نهاية الحرب الباردة قد أوجدت الظروف لنشوء شكل جديد وبالغ الخطورة للصراع الدولي – ذلك المقترن بالهويات الضيقة والثقافية التي تقوم على اساس الولاءات الإثنية والدينية.

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "**صدام الحضارات**"، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،مرجع سبق ذكره.

2) J. Colosimo, " Lénine**, reviens! Ils sont devnus orthodoxes"** . in: Autrement: Qulle Russie, 1993, p.201.

عليها ذلك بالعنف من القمة، كما فعل بعض القادة الإصلاحيين مثل بيير الأكبر أو غورباتشوف في الوقت الحاضر"[1].

مع بداية هذا القرن استيقظت لدى الروس فكرة قديمة، تتعلق بدورهم في حمل لواء المسيحية الشرقية،و رأى البلاشفة أن ديكتاتورية البروليتاريا هي المؤهلة تاريخيا لإنجاح التغيير المطلوب. وبما أن النظام الكلياني ينسجم تماما مع الروح السلافية -الروسية القائمة على الأرثودوكسية، فقد وجدت الفكرة مجال تحققها في الاتجاه الذي تزعمه لينين[2].

و حسب العقيدة الأرثدوكسية فهناك علاقة متبادلة ومتكاملة بين اللاهوت و السياسة، و هذا ما جعل روسيا للوقوف على الطريق الذي تسير عليه منذ القرن الـ15، و الذي يرتبط أوثق الارتباط بنظرية 'موسكو-روما الثالثة'، و روسيا و الكنيسة الروسية الأرثوذوكسية- هما القطاع الثاني في المسيحية الشرقية ما بعد لبيزنطية الذي يتسم بطبيعة جيوبوليتيكة بل و حتى روحية مختلفة كل الاختلاف. و لإقامة البطريركية على الأرض الروسية و إعلان موسكو 'روما الثالثة" علاقة مباشرة بالمصير الغيبي الأرثدوكسية على نحو ما هو عليه. فبعد سقوط القسطنطينية بقيت روسيا 'المجال الكبير" الجيوبوليتيكي الوحيد الذي توجد فيه السياسة الأرثوذوكسية و الكنيسة الأرثدوكسية,و تغدو روسيا وريثة بيزنطة بدفع الدوافع اللاهوتية و على المستوى الجيوبوليتيكي. فمنها فقط تم الحفاظ على جميع المعايير الأساسية الثلاثة التي جعلت الأرثوذوكسية ما كانت عليه خلافا للغرب اللاتيني و للسيطرة السياسية للنظم الغير المسيحية. و مهما يكن من امر فمنذ القرن الـ15 صار مصطلح 'جيوبوليتيكا الأرثوذكسية" يتطابق تقريبا مع مصطلح " جيوبوليتيكا روسيا"[3]ليعكس بذلك التقسيم الذي يفصل بين روسيا كحضارة ارثوذوكسية و بين الغرب كحضارة كاثوليكية بروتستانتية.

- **"بوتين' و التصور الجديد لهوية روسيا :**

حولت روسيا تحت حكم بوتين تعريف هويتها الجديدة دوليا و محليا، لكن في ظل غموض يكتنف تلك المحاولات غموض انتقالي. فمن جهة يساعد هذا الغموض في المحافظة على استمرارية عهد يلتسين و ما قبل يلتسين، و يلعب دور المسترضي لاولئك الذين يرغبون للعيش في الماضي، و على هذا الاساس اصبح عاملا اساسيا في المحافظة على التوازن، اما من جهة اخرى، فهو يمنع روسيا من القيام بعملية تحول اكثر قوة، مع كل ما يرافقها من توترات حتمية.

1) I. Hausser," **Le temps russe: invraisemblance et hasard** ". In:Autrement, p.170.
2) محمد مزوز، **الفراغ الإيديولوجي**، نقلا عن موقع:**http://awraq-com.maktoobblog.com**
3) ألكسندر دوغين، **أسس الجيبولتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**, مرجع سبق ذكره ،ص 449-451.

في الفترة الثانية من رئاسته، يبدو أن فلاديمير بوتين قد بدأ بتقليص التناقض المتعلـق بمسلكه بالذات، و ذلك بانتقاله من سياسة تحاكي سياسات الغرب إلى أساليب أكثر سـلطوية، و إبـداء تشكك أكبر تجاه شركائه الغربيين[1]. و بدأت تظهر ملامح سياسة جديدة الهادفة علـى تقويـة مكانة روسيا في النظام الدولي و استعادة مجدها الضائع، و شكل هذا مؤشر على عودة الهويـة الروسية الخاصة و المتفردة التي تحدد مصالحها في علاقاتها الخارجية.

و قدم بوتين لتعريف هوية روسيا الجديدة ما أسماه **بالأفكار الروسية** وعرف بلغة واضحة أن الأفكار الروسية تشتمل على الوطنية (وهو ما يعنى الإحساس بالفخر بوطن الإنسان وبتاريخه وإنجازاته).

كما تعنى الأفكار الروسية عقلية الأمة القوية (بمعنى ان روسيا كانت وسوف تكون أيضا دولة عظيمة فى المستقبل الأمر الذى يحدده موقعها الجغرافي وأبعاده السياسية، واقتصادها وثقافتها، فقوة العالم المعاصر تتضح فى البحث عن واستخدام التكنولوجيا المتقدمة ، تحسين مستوى معيشة الشعوب، ضمان أمن قومي وحماية المصالح القومية فى الساحة الدولية عنه فى المجال العسكرى[2]، و كافة المجالات الأخرى.

و قد أحدث بوتين تحولا داخليا في إدراكه لهوية الدولة الروسية، من حيـث أنهـا دولـة عظمى، و على هذا الأساس يتحدد طبيعة سلوكاتها الخارجية، كقوة عظمى و ليس مجرد دولـة عادية كما اقر بذلك يلتسين من قبله. و في احد خطاباته للشعب الروسي ، تحدث الرئيس بوتين عن انهيار الاتحاد السوفيتي باعتباره كارثة كبرى، ادت إلـى تراجـع روسـيا عـن دورهـا والتزاماتها تجاه الدول السوفيتية السابقة على نحو اتاح الفرصة للغـرب وللولايـات المتحـدة للتدخل في الشئون الداخلية لها. وقال: 'إن التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسـية يهـدد مصالح روسيا وامنها القومي'، و حرصت روسيا على تعزيـز وجودهـا ومكانتهـا الإقليميـة والدولية، ومواجهة التغلغل الامريكي المتزايد في منطقة اسيا الوسطي والقوقـاز، مـن خـلال تدعيم علاقاتها بالعديد من الدول الكبرى المرشحة لكي تكون قوى عظمى على الساحة الدوليـة مثل الصين والهند وبعض دول الاتحاد لاوربي[3].

1) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**. مرجع سبق ذكره ،ص 14.
2) **العلاقات الروسية الأوربية**، مرجع سبق ذكره.
3) عبدالله صالح،'**مستقبل السياسة الخارجية الروسية**'،مرجع سبق ذكره

الفصل الثالث

أثر المتغيرات الداخلية على تحولات السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بين عهدي يلتسين و بوتين

من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على أهم و أبرز التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة، بحيث يبدو جليا أن سمات هذه السياسة قد تحولت بشكل كبير عما عرفته خلال الحرب الباردة، كما أن شكلها لم يعرف تجانسا طيلة الفترة التي تلت سقوط الاتحاد السوفييتي و حتى يومنا الحالي، فقد عرفت السياسة الخارجية في علاقاتها مع الغرب العديد من التقلبات يرجعه الكثير من الدارسين الأسباب المباشرة في ذلك إلى طبيعة و حجم التسرع الذي عرفته روسيا على مستوى بنية مكوناتها الداخلية على كافة الأصعدة و خاصة على الصعيد التحولات الاقتصادية و السياسية، و تحول شكل القيادات و المؤسسة الرئاسية بشكل أكبر.لذا فقد تراوحت توجهات السياسة الخارجية الروسية خلال الفترة الممتدة من ظهور روسيا الاتحادية و حتى المرحلة الحالية، توجهان رئيسيين هما التوجه أورو-أطلنطي، و آخر أوراسي جديد.

لذا سنحاول تحليل اثر هذه التحولات على مضمون التوجه الروسي الجديد نحو دول الإتحاد الأوربي، مبنين الأثر النسبي للمتغيرات الداخلية مع التركيز على اثر الرئيس نظرا لما يتمتع به من صلاحيات واسعة النطاق على غرار باقي المكونات الأخرى داخل روسيا في التأثير على صنع و تنفيد القرارات الخارجية.

و ذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

كيف اثرت التحولات الداخلية التي شهدتها روسيا بعد نهاية الحرب الباردة بين عهدة يلتسن و بوتين على اولويات السياسة الخارجية الروسية نحو دول الاتحاد الأوربي؟

و ننطلق في ذلك من فرضيتين مفادهما:

-ان عوامل عدم الاستقرار الداخلي التي ميزت مرحلة حكم 'يلتسن' اسفرت عن ظهور سياسة خارجية ضعيفة و تابعة (غير مستقلة)، بينما ادت ظهور التحولات الداخلية و مصادر الاستقرار الاقتصادي و السياسي في مرحلة "بوتين" ،إلى بروز سياسة خارجية قوية و فعالة تعكس استقلاليتها و فعاليتها في تجسيد المصالح القومية الروسية.

- اثرت التحولات الداخلية و مؤشرات الاستقرار و النمو الداخلي في عهد بوتين على طبيعة توجه روسيا نحو الاتحاد الاوربي، من سياسة خارجية متعاونة تعتمد على التطبيع الغير مشروط مع الغرب، إلى سياسة خارجية تجاوزت هذه العلاقة التعاونية لتدخل مرحلة علاقات إستراتيجية تجمع بين

التعاون و الشراكة من جهة و الصراع و التنافس و استعادة مكانة روسيا المستقلة عن الكيـــان الأوربي من جهة أخرى.

- يعتبر الرئيس بانتماءاته الفكرية (أورو أطلنطي أو أوراسي) ابرز و أهم قوة سياسية داخليـــة مؤثرة على طبيعة العلاقة الخارجية مع الاتحاد الأوربي، مقابــل بــاقي المتغيــرات الداخليـــة الأخرى.

عموما يفرق الدارسون بين توجهان عرفتهما السياسة الخارجية الروسية نحو الغــرب ، لكل من التوجهين افتراضاته و مقولاته، و سياساته و مناصروه في النخبة السياسية الروسية:

1- **الاتجاه الأول**: ساد المرحلة التي امتدت من 1991- و حتى نهاية 1995. مرحلة حكــم يلتسين و سيطرة النخبة الليبرالية الموالية للغــرب.و يمكــن وصــف هــذه المرحلـــة بـ(مرحلة التطبـ ـيع و الاندماج الغـ ـير مشروط و التبعيـــة للغــرب)، و عــرف بالاتجاه الأورو-أطلني.

2- **الاتجاه الثاني**: ساد من 1996- و حتى يومنا هذا ،و أهم ما يميزه هو التحول في مسار سياسة روسيا الخارجية، و دخول مرحلة علاقات جديدة تميزت بالخروج مـــن دائـــرة التطبيـع و إعادة ترتيب اولويات السياسة الخارجية الروسية في خلق دوائـــر اخـــرى للتخلـ ـ ـ ـص من التبعية و الخضوع للغرب الأوروبي أو الأمريكي، و السعي وراء استعادة دور روسيا وفي النظام العالمي و تحقيق مصالحها القومية.

و كانت بدايات التحول بظهور تيارات داخلية معارضة للسياسات الخارجيـــة اليلتـــسينة و تجسدت من خلال ما عرف بـــ "مبدأ بريماكوف" وزير الخارجية الروسي بعد 1996.الذي بين تحولا نحو الاتجاه الثاني الأوراسي.و من 2000- و حتى 2008، عرفت هذه الفتـــرة تبلور سياسة خارجية روسية براغماتية حاولت تحقيق الاســتقلال مـــن التبعيـــة للاتحـــاد الاوربي و تنفيذ اهداف قومية روسية مع العهد الذي حكم فيه "**بوتين**"، و اهم ما وصفت به هذه الفترة بانها محاولة من روسيا لاستعادة مكانتها الدولية و لعب دور مستقل فـــي اتجـــاه إقرار مبدا تعدد الاقطاب بدل الاحادية الامريكية المفروضة.

المبحث الأول: روسيا بين ملامح عدم الاستقرار الداخلي و ضعف السياسة الخارجية تجاه الاتحاد الأوربي في عهد الرئيس يلتسين.

عاشت روسيا الاتحادية بعيد انهيار الاتحاد السوفييت بوادر أزمة سياسية خانقة ،ففي 19 آب عام 1991 شهدت البلاد انقلابا عسكريا على جورباتشوف ،و أعلن الانقلابيون تأليف حكومة خلاص لمدة ستة أشهر. لكن رئيس جمهورية روسية الاتحادية بوريس يلتسن شجب الانقلاب وقاومه علانية ،في مساعيه فاستسلم الانقلابيون بعد ثلاثة أيام وأعيد غورباتشوف رئيسا للدولة. وفي 24 آب عام 1991 استقال غورباتشوف من رئاسة الحزب الشيوعي وأوصى بحل اللجنة المركزية للحزب، وأعلنت جمهوريات الاتحاد السابقة استقلالها عن الاتحاد[1].

كان الانقلاب العسكري الذي قام به المحافظون في اب 1991 بمثابة الصحوة الأخيرة قبل موت الاتحاد السوفياتي، بعدما انتقلت كل الدول الدائرة في فلكه (المعسكر الاشتراكي الأوروبي السابق) إلى المعسكر الغربي المنافس، عقب انهيار جدار برلين في تشرين الثاني 1989. هذا الانقلاب وضع النهاية الفعلية لسنوات حكم ميخائيل غورباتشيف ليحل محله بطل مقاومة هذا الانقلاب بوريس يلتسين،احد رجال الجهاز السابقين الذي انتخب على راس البرلمان (الدوما) الروسي في حزيران 1990 ثم على راس الفدراليّة الروسيّة بعد ذلك بسنة واحدة تماما[2]،بعد انتخابات1991 الرئاسية التي حضي فيها بفوز نسبته 59.4% من اصوات المقترعين، لتدخل روسيا بعدها مرحلة جديدة وصت بانها انتقالية بما تحمله الكلمة من دلالات نظرا لحجم التحول الذي ستعرفه البلاد من نمط حكم اشتراكي إلى نمط و نظام اخر مغاير تماما اي النهج الليبرالي الغربي..، فكيف اثرت التحولات الداخلية التي عرفتها روسيا في عهد يلتسن على اولويات السياسة الخارجية الروسية،نحو دول الاتحاد الأوربي، و ماهي ابرز سمات هذه السايسة في هذه المرحلة الجديدة ؟

سنلقي الضوء على اهم التحولات الداخلية في مرحلة حكم يلتسن و الاضطرابات التي انعكاساتها على شكل السياسة الخارجية الروسية نحو الغرب الاوربي، من خلال التطرق للحديث عن النقاط التالية:

1) الموسوعة العربية، "**الاتحاد السوفييتي، تاريخيا**"، مرجع سبق ذكره.
2) غسان العزي ، "**روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينية" إلى "البوتينيه"**"، في: مجلة الجيش اللبناني، العدد 33، 2000، لبنان، نقلا عن موقع المجلة في: **http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=1322**

1- فشل سياسات إصلاح يلتسين الداخلية و انعكاساتها السلبية على ضعف السياسة الخارجية الروسية:

- مظاهر و مؤشرات عدم الاستقرار السياسية.
- مظاهر و مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي و المالي..

2- السمات الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوربي في مرحلة حكم يلتسين.

المطلب الأول: فشل سياسات إصلاح يلتسين الداخلية و انعكاساتها السلبية على ضعف السياسة الخارجية الروسية.

شهدت روسيا الاتحادية تحولات جذرية منذ بداية التسعينيات، على صعيد مقومات القوة الشاملة، بما يشمله ذلك من التماسك السياسى الداخلي والقدرة العسكرية والأداء الاقتصادي والمكانة الدولية. وكانت هذه التحولات من الكثافة والتسارع بصورة يندر حدوثها فى العلاقات الدولية الحديثة. ففي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى، ورثت روسيا الاتحادية أغلب التركة السوفيتية، ولكنها عانت من ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية حادة. ومما زاد من حدة هذه الأزمات تلك الاختلالات التى شابت أداء نظام الرئيس بوريس يلتسين، التى اتسمت بارتباك سياسى كبير وهيمنة اقلية محدودة واسعة الثراء على شئون السياسة والاقتصاد فى ان واحد، بالإضافة إلى انفلات المشكلات الإثنية وتفشى الفساد والجريمة المنظمة[1].

فعلى **المستوى السياسي** للازمة التي عاشتها روسيا خلال مرحلة حكم يلتسين، يظهر بان مخطط يلتسين للتعامل مع الأزمات السياسية التي عاشتها روسيا قد كانت عنصر اساسي في تفاقم هـذه الازمة داخليا و خارجيا بدل العمل على وضع حد لها.

بعد حل الحزب الشيوعي الحاكم وإعلان موت الاتحاد السوفياتي والرغبة بالانتقال إلى اقتصاد السوق, كان يجب إيجاد الطريقة الافضل لتحقيق هذا التحوّل الجذري الكبير. لذا فقد تبنى يلتسين ورئيس وزرائه, '**إيغور غيرار**' ابتداء من مطلع العام 1992, برنامج '**العلاج بالصدمة**' الذي يتضمّن إبعاد الدولة كليا عن الساحة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص عبر مجموعة إجراءات' منها التحرير الكامل والسريع للاسعار والخصخصة على نطاق واسع

1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003–2004،" **روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**'، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، نقلا عن موقع في :
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB85.HTM

وتحرير التجارة الخارجية وإغراء الرساميل والاستثمارات الأجنبية... الخ[1]، لتـــدخل روســـيا مرحلة جديدة منذ 1991، انتهج فيها الرئيس الجديد يلتسين النهج الديمقراطي بالمفهوم الغربي و اقتصاد السوق كمحـــاولة للخروج من تبعـــات انهيار الاتحاد السوفييتي على مستوى اختلال التركيبة السياسية و الاقتصادية في هذه المرحلة الانتقالية الحساسة، ليعلن عن تبني مـــا ســـماه بـــخطة العلاج بالصدمة للبدء في الإصلاحات من نقطة الصفر في المجال الاقتصادي و نظـــام الدولة منذ 1992. و تتضمن هذه الخطة بعدا سياسيا يقضي بضرورة التحاق روسيا بالمعـــسكر الغربي المنتصر في الحرب الباردة كخطوة ضرورية للخروج من مخلفات الأزمة الاقتصادية و الظروف المتدهورة التي تعيشها روسيا في تلك المرحلة الانتقالية، لذا تضمنت خطـــة العـــلاج بالصدمة العمل على تطبيق النموذج الغربي الرأسمالي و الإسراع في تطبيقه دفعة واحـــدة دون تدرج، و يظهر على هذا المستوى أن يلتسين كان نتاج النخبة السياسية الروسية التي تستند على المدرسة الليبرالية ذات التوجه الأورو-أطلنطي، و شكل هذا عاملا حاسما في تطبيق سياســـات داخلية و خارجية تتناسب و النموذج الغربي الليبرالي.

لذا فقد أعلن يلتسين انتهاء عهد التقدم بخطوات صغيرة، و أكد أنه لابد من قفزة كبيرة في مجال الإصلاح الاقتصادي موضحا تفاقم الأزمة الغذائية و انهيار النظام المالي و انفلات الـــسعار و مؤكدا أن حوالي 55% من العائلات الروسية أصبحت تعيش تحت خط الفقر، و أن الإنتاج قـــد تدهور في روسيا خلال الشهر التسعة الأولى من عام 1992 بمعدل بلغ نحـــو ضـــعف معـــدل الانخفاض في الاتحاد السوفييتي السابق، و مؤكدا على ضرورة التعلم من الحضارة العالمية، و هو ما نصد به الراسمالية الغربية لذا فقد طرح يلتسين برنامج إصلاحي اقتصادي جذري ينتقل من محاولة إعادة بناء الاشتراكية إلى إقامة بناء جديد راسمالي التوجه[2].

- نتائج و انعكاسات سياسات الإصلاح يلتسين على الاوضاع الداخلية و الخارجية لروسيا:

طوال فترة التسعينيات داب النظام الجديد على القضاء على كل ما يرمز إلى الماضـــي السوفييتي و لهذا كان عدوه الاول هو قيام الاحزاب الشيوعية و القومية اليمينية بمنافسة السلطة السياسية الحاكمة، لذلك و كما يحدث في المراحل الاولى لعملية التراكم الراسمالي فإن الاساليب المتبعة التي لجا إليها النظام لكي يتحقق هذا التراكم كانت تحابي مصالح النخبة الصاعدة علـــى

---

1) غسان العزي ، "**روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيه" إلى "البوتينيه"**"، مرجع سبق ذكره.
2) علي عبد الصادق ،**روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسه الخارجيه الروسية**، مرجع سبق ذكره، ص31.

حساب المجموعات الأخرى، فكانت تخلو من النزاهة بل عقدت من أجل دعم الطبقة الجديدة التي ازداد نفوذها و قويت شوكتها طوال السنوات الأولى لروسيا الاتحادية[1].

- و كان من أهم نتائج و انعكاسات سياسات الإصلاح التي قام بها يلتسن على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية المالية و كذلك الاجتماعية الداخلية، ما يلي:

أولها: الأزمة السياسية بسبب المواجهة و الصراع بين الرئيس و البرلمان:

بمجرد أن شرع يلتسن في تطبيق خططه الإصلاحية ، بدأت ملامح الصراع السياسي بينه و بين باقي التيارات الأخرى المعارضة حول الطريقة المناسبة لتسيير الأوضاع الداخلية لروسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي، و قد عمل يلتسن جاهدا لإقرار سياساته الإصلاحية أو ما عرف بالعلاج بالصدمة الذي تتضمن عملية الانتقال السريع نحو نموذج الليبرالي الرأسمالي كآلية للخروج من حالة الانهيار و التدهور التي تعيشها روسيا في بداية التسعينيات، غير أن هذه السياسة لم تواجه بالقبول على مستوى تيارات الساحة السياسية الروسية، خاصة القومية و الشيوعية منها، نتيجة تحيزها الغير مشروط نحو الغرب الذي مازال يشكك هؤلاء في صدق نيته في التعامل مع روسيا كدولة يراعي استقلاليتها و ليس العمل على إخضاعها.

منذ ان انتخب يلتسن رئيسا لروسيا عام 1991 شهدت فترة حكمه صراعا اتسم احيانا بالمواجهة العنيفة بين انصار الإسراع بدفع الاقتصاد الروسي في النهج الراسمالي و ليبرالية الأسواق، و بين العناصر التي ترفض ما سمي " العلاج بالصدمة" و تقترح التدرج في التحول و تمثلها التيارات القومية و الشيوعية[2].

و قد تاكد حينها ان اساس الخلاف بين الاتجاهين كان لا يختص بالاهداف ، فمنذ ان تاكد انهيار الاتحاد السوفييتي فإن المسئولين الروس يؤمنون بضرورة التغيير. و لكن الخلاف يتعلق بكيفية قياس هذا التغيير. و عليه فإن الخلاف الذي اشتد بين الجانبين ليتحول إلى صراع في اكتوبر 1993، قد نشب و اشتد في الوقت الذي شرعت روسيا في عملية إصلاح واسعة النطاق.

---

1) نبية الاصفهاني،"**تصاعد الليبراليه الروسيه في مطلع القرن العشرين**"، (في :السياسة الدولية، ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ،العدد 140، سنة 2000)، ص144.

2) نبية الأصفهاني:"**مستقبل الحياة السياسية بعد الانتخابات البرلمانية**"، في السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 115، 1994، ص 93.

أفرزت المواجهة عن رؤيتين مختلفتين لبرامج السياسة الاقتصادية، **الرؤية الأولى**: مثلها ما أطلق عليهم **بالليبراليين** يريدون مواصلة عملية إطلاق حرية الأسواق، كما شرعوا في مــد تطبيق التخصيصية على المؤسسات الكبرى بعد ان طبقت على القطاع التجاري مـــع الانفتـــاح الواسع على الخارج و الحد من الدعم الحكومي و إتباع سياسة نقدية صارمة[1]. و كانـــت أول خطوة إصلاحية هي إصلاح القطاع الصناعي عبر خوصصة المؤسسات الكبيرة التابعة للدولـــة و تحرير الأسعار و فتح المجال للاستثمار الأجنبي في عام 1995، باعتبار الـــسيولة الماليـــة ضرورية لإصلاح الدولة و كذلك جلب التكنولوجيا المتقدمة، فبلد كحال روسيا يحتاج في مرحلة انتقالية كالتي عاشها بداية التسعينيات لجلب الاستثمار الأجنبي لتحقيق الإصلاحات، لأن التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد أمر لابد منه، و يمكن تقديم أمثلة على الاستثمار الأجنبي في روسيا: الاستثمار الكندي الذي بلغ في سنة 1995 (179 مليون دولار)، و قبلها سويسرا بـــ(287 مليون دولار) و إيطاليا بـــ(308 مليون دولار)[2].

. **أما الرؤية الثانية**، فإن أنصار هذا الاتجاه يرون أن عملية إنقاذ الاقتصاد تـــستوجب إقـــرار ميزانية موجهة إلى حد ما، مع إقامة حواجز حمائية و التحكم في الأسعار و الأجور، و تتمثـــل الأولوية القصوى في ضرورة إعادة الانطلاق في الإنتاج بعد أن عانى لمدة 3 سنوات من الردة العميقة و هذا يفترض بالضرورة تلقي الدعم اللازم من الدولة حتى ان تـــم ذلـــك دون تحقيـــق مكسب كاف.

لذا قد قام الصراع بين الرئيس 'يلتسن' ممثل السلطة التنفيذية ،و السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان و المحكمة الفدرالية التي يتزعمها "حسب اللاتوف" ، حول الصلاحيات القانونية التـــي تؤول لكل السلطتين[3].

و لقد ادت الأحداث التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تقوية السلطة التنفيذيـــة و الاتساع التدريجي لسلطات الرئيس الذي منحه البرلمان (مجلس نواب الشعب) سلطات واســـعة في نوفمبر 1991، لمساعدته على تنفيذ برنامجه الإصلاحي، لكن ما إن بدات هذه الاثـــار فـــي الظهور حتى بدا موقف البرلمان من يلتسين و سياسته بالتغيير، حيث تصاعدت حدة الانتقادات الموجهة من البرلمان لبرنامج يلتسن الإصلاحي و السياسة الاقتصادية التي اتبعها من ناحية، و لسياسته الخارجية من ناحية اخرى، و التي نظر إليها على انها مذلة و مخزية بالنـــسبة لدولـــة

1) المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

2) L'investissement canadien de haute technologie en Ru ssie, dans site internent: **www.cafe.rapidus.net/sstcyr/liens/project/html**

3) نبية الاصفهاني،'**مستقبل الحياة السياسيه بعد الانتخابات البرلمانية**'، مرجع سبق ذكره، ص 94.

كانت حتى وقت قريب إحدى القوتين العظيمتين, و في مارس 1993 و فـــي الـــدورة الثامنـــة لمجلس نواب الشعب الروسي تم التصويت على الاقتراح بإقصاء يلتسين عن السلطة، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بالأغلبية المطلوبة، و في خطوة اعتبرت رد فعل لمحاولة البرلمان هـــذه قـــام يلتسين بالدعوة إلى إجراء استفتاء عام في 25 أفريل 1993، إلا أن نتائجه لم تكن كافية لحـــل البرلمان، و في سبتمبر من نفس العام كان الصراع بين يلتسن و البرلمـــان قـــد وصـــل إلـــى الذروة، حيث أصدر يلتسين مرسوم " الإصلاح الدستوري التدريجي في روسيا"و الذي تضمن حل البرلمان و الحكم الرئاسي المباشر لمدة ثلاثة أشهر حتى يتم إجراء الانتخابات التـــشريعية الجديدة في ديسمبر، إلا أن بعض نواب البرلمان و على رأسهم رئيس البرلمان 'حسبو اللاتوف" قاوموا هذا المرسوم بشدة[1]، و انتهى الأمر بمواجهة عنيفة في 3-4 من أكتوبر 1993، انتهت لصالح يلتسن و الليبراليين، بفعل تدخل الجيش الذي كان عاملا حاسما في إنهاء المواجهة بـــين الطرفين.

و بعد حسمه معركة البرلمان، تصور يلتسن ان انتصاره في المعركة المقبلة إقـــرارا الدســـتور الجديد من خلال الاستفتاء الشعبي سوف يؤمن له - في الداخل الروســـي- تحقيـــق انتـــصار سياسي على المستوى الجماهيري الشعبي بالطريق الديمقراطي يضع حدا نهائيا لأي تشكيك في مرجعية شرعية سلطاته الدستورية كرئيس للدولة و للنظام الجديد. لذلك قرر التعجيل بـــإجراء الاستفتاء على الدستور الجديد و جعله متزامنا مع موعد الانتخابات النيابية فـــي 12 ديـــسمبر 1993. و قد تم إقرارا الدستور الجديد لصالحه بنسبة موافقة بلغت 62% من اصـــل 95%، و كان الدستور'متضمنا نصوصا استهدفت تخويله مزيدا من الصلاحيات و السلطات، بما في ذلك صلاحية حل البرلمان عند الضرورة",اما من الناحية الأخرى فقد اسفرت الانتخابات البرلمانيـــة عن نتائج لم تخدم مصالح الرئيس و فريقه الليبرالي و لم تكن في حسبان و توقعات حزب 'خيار روسيا" الذي توقع الفوز باغلبية برلمانية على الرغم من كل ما بذل في الحملات الانتخابـــية، و كان يلتسين و الحكومة يعتمدون في ذلك على تطلع الناخبين إلى "مستقبل مـــشرق" و تقـــبلهم "التضحيات اللازمة'، فقد اسفرت النتائج الاولى عن فوز "الحزب الليبرالـــي الـــديمقراطي" ذو التوجهات اليمينية القومية المتشددة بالمرتبة الاولى و الذي يتزعمه 'فلاديمير جيرينوفسكي" بـــ 24.32% من مجموع اصوات الناخبين ثم يليه حزب "اختيار روسيا" الإصلاحي الـــذي يقـــف وراءه يلتسين بحصوله على 14.27%[2]. كذلك فاز الـــشيوعيون و انـــصارهم مـــن حـــزب

1) نورهان الشيخ،'**عمليه صنع القرار في روسيا والعلاقات العربيه الروسيه**'، مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

2) نبية الاصفهاني،'**مستقبل الحياة السياسيه بعد الانتخابات البرلمانيه**'، مرجع سبق ذكره، ص 96.

الزراعيين بنسبة كبيرة من الأصوات و المقاعد في البرلمان الجديد، ففرضوا أنفسهم شـــركاء و لو من صفوف المعارضة في القرار السياسي الروسي[1].

و يمكن تلخيص أهم انعكاسات الانتخابات على الحياة السياسية و النيابية داخل روســيا فــي النقاط التالية:

- أسفرت الانتخابات التشريعية عن قيام معارضة يمينية قوية واجهت سلطة يلتسين و شــككت في شعبيته و مشاريعه الإصلاحية وبهذا تغيرت التركيبة التي تحكم الحياة السباسية و النيابيــة في روسيا الاتحادية لتضيف مزيد من الصعوبات التي تلقاها في سعيها إلى " المستقبل المشرق" الذي وعد به يلتسين مما زاد حجم الضغوطات و الأزمة خاصة مع عودة ظهــور مــا عــرف بـ "**الحرس القديم**" من المتشددين الذي قضى عليهم عند الانقلاب الأول في 1991، الذي شــكلوا عقبة كبيرة أمام مشاريعه الإصلاحية و ضيقوا مجال تطبيقها[2].

- شهدت مرحلة ما بعد الانتخابات حالة من التفكك و عدم الاستقرار داخل تيار الإصــلاحيين، خاصة مع اضطرار زعمائه إلى تقديم استقالاتهم من منصب وزيــري الاقتصاد و المالية في الوزارة الجديدة برئاسة فيكتور تشيرنو ميردين المعروف بميولاتــه المحافظــة و معارضــته لأسلوب العلاج بالصدمات على النحو الذي يحبذه أنصار مدرسة الإصلاح 'جيدار فيودروف'.

و هكذا وجد يلتسين نفسه في وضع لا يقل عن الوضع القديم،بعد انتخابه لعهدة ثانية من 1996-2000 برغم صلاحياته الأوسع، بين شقي رحى القومية اليمينية المتطرفة و تكتل قوى الحرس القديم من الشيوعيين العائدين و انصارهم[3].

و استمر الوضع نحو التازم اكثر، بحيث ان الدوما المنتخب في 1996 لم يكــن فــي صــالح الإصلاحيين بحيث حضيت التيارات المحافظة و القومـية الممثلة فــي قيــــام حــزب شيوعي يتزعمه زيجانوف و استمرار هيمنة الحزب القومي اليميني بزعامة جيرينوفسكي حيث حصلا على الاغلبية في الدوما الروسي.

و استمر يلتسين في العمل على زيادة حجم صلاحياته و طرح الاستفتاء على الدستور الجديــد الذي كان يضخم السلطة الرئاسية على حساب السلطة التشريعية و قد بدت قليلة الحيلــة امــام التحركات الرئاسية، و مع كل هذا فإن المعارضة الشيوعية التي قامت داخل البرلمان (الــدوما)

---

1 خالد محمود الكومي،"**جيرينوفسكي' بين السياسه الروسيه و الدوليه**"، (في السياسة الدولية، ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 116، المجلد 30، أفريل 1994).ص 9.

2) نبية الأصفهاني،'**مستقبل الحياة السياسية بعد الانتخابات البرلمانية**'، مرجع سبق ذكره، ص 96.

3) خالد محمود الكومي،"**جيرينوفسكي' بين السياسة الروسية و الدولية**'، مرجع سبق ذكره، ص9

الروسي تمكنت من استغلال نقاط الضعف التي بدت في النظام على الرغم من القيود المفروضة على مواقفها و تحركاته، و من أهمها: تخبط الليبراليين في تطبيق البرامج الإصلاحية ، بالإضافة إلى عشوائية القرارات و التشكيك في مصداقيتها.و لكن كان أهم ما ركزت عليه المعارضة هو التفشي المريع للفضائح المالية و الفساد داخل الكريملين.

و مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في 19 ديسمبر 1999، كانت سمعة النظام قد بلغت الحضيض خاصة مع تولي الإعلام الغربي فضح الممارسات المالية التي كانت تجري بين المسئولين و بعض البنوك الغربية في الخارج.ما زاد حجم المعارضة الداخلية و السياسية و الجماهيرية نتيجة انعكاس هذا الصراع على الأوضاع المعيشية و الاجتماعية للسكان الروس الذين أبدو معارضة شديدة للأوضاع القائمة. و جاءت نتائج الانتخابات لتؤكد استمرار احتفاظ الشيوعيين بالأغلبية الحزبية بحيث تحصل على 44 مقعد في البرلمان[1].

و لكن أهم تحول سجلته هذه الانتخابات البرلمانية لم يقتصر على لم يقتصر على ضمان تواجد الإصلاحيين داخل البرلمان الجديد بل امتد إلى إمكانية حزب "الوحدة" الموالي لهم بتشكيل أغلبية مريحة من خلال تحالفات مع كافة الأحزاب التي تؤيد الاتجاه الليبرالي في روسيا الاتحادية.

كما ضمن النظام القائم أيضا عدم قدرة حزب الوسط اليساري على معارضة فعالة داخل الدوما الجديدة إذ أصبحت المواجهة تقتصر على الحزب الشيوعي. كما كان الأمر في الماضي خاصة بعد تراجع حزب اليمين المتطرف الممثل في جيرينوفسكي.و بهذا ضمن الرئيس يلتسين بقاء النظام الليبرالي-الإصلاحي الذي اوجده[2].

ثانيها:

عمل يلتسن على إقرار القيم الليبرالية الجديدة في المجتمع الروسي دون ان ينحاز إليها هذا الاخير بشكل كلي، عنده ادرك الراي العام الروسي و ممثليه من الاحزاب و التيارات السياسية المختلفة المعارضة لخطط يلتسين و حكومته الإصلاحية، الفشل الذريع الذي ادت إليه السياسات الليبرالية التي توالت على روسيا منذ 1991، حيث كان من اهم ما اسفر عنه هذا التغيير هو ما حل بالمجتمع الروسي إذا كان موضع الاهتمام الاول من قبل المسئولين هو استحواذ الكوادر العليا على اهم جزء من القطاع العام الذي تاسس في العهد السوفييتي ليكون ملكا للشعب و ذلك بحجة خلق طبقة من الراسماليين اسوة بما هو عليه الحال في الغرب، و بحجة العولمة و تحرير

1) نبية الاصفهاني،"**تصاعد الليبراليه الروسيه في مطلع القرن العشرين**"، مرجع سبق ذكره، ص 144.
2) المرجع نفسه، ص 145.

الأسواق و ذلك بكافة الطرق فكانت النتيجة تخصيص قطاعات عريضة من الاقتصاد العــام و الأكثر إنتاجا لصالح هذه النخبة الرأسمالية على الصعيد الفكري[1].

و من النتائج التي خلفتها سياسات يلتسين الإصلاحية هو أن سياسة المعالجة بالــصدمات التــي اعتمدها يلتسين وحدها كانت لا تجدي، فهي لا تقوم أساسا على إقنــاع المجتمــع نفــسه بهــذا النــــوع من المعالجة[2] ،فقد عمل يلتسين لكي يقضي نهائيا على كل ما يرمز للنظام السوفييتي السابق و إنهاءه من الوجود، لذا دأب في المطالبة بمزيد من السلطات الاستثنائية حتى تمكنه من فرض التضحيات اللازمة على الشعب الروسي و انتهاج 'الطريق المشرق" الذي يتطلع إليه[3]، لكن الأمور لم تسير داخليا وفق ما خطط له يلتسين من حيث توفر قاعدة القبول الجمــاهيري و استغلال شعبيته في تطبيق خططه الإصلاحية و هذا ما شكل نقطة ضعف حيث عجز عن إيجاد الآلية المناسبة لدمج العلاج بالصدمة مع تركيبة الشعب الروسي. هــذا فــضلا عــن التطبيــق الارتجالي و العشوائي الذي صاحب تنفيذ تلك الإصلاحات مع افتقاد الرؤية الواضحة للمــستقبل المنشود، و يصف البعض هذه الحالة بالقول :"ظهر الإصلاحيون الشبان مثل إيجور جيدار، و اناتولي تشوبايس الذي وضع برنامج الخصخصة الروسية، و بوريس نيمتــسوف، و ســيرجي كيرينكو كأنهم أشبه بلاعبين جعلوا من روسيا ذات المساحات الشاسعة و حجم ســكانها الهائــل مجرد رقعة شطرنج تتحرك فيها القطع وفقا لخطط نظرية استهدفت خلــق رأســمالية روســية تستطيع مسايرة العولمة و الانفتاح على السواق..كل هذا دون الوضع في الاعتبار الكافي عقلية الشعب الذي سيخضع لهذا التحول الجذري و مدى استعداده لتقبله عن اقتناع"[4]

و قد دلت نتائج الانتخابات التشريعية في عهد يلتسين و كانت بمثابــة اختبــار لمــدى شــعبية الإصلاحات المنتهجة من طرف الحكومة، فقد جاء تعبير الشعب الروسي معبــرا عــن عــدم استعداده لتقبل النهج الغربي خاصة بعد الماساة و تدهور الظروف المعيشية نتيجــة 'الــصدمة الاقتصادية الاولى".ربما كان هذا هو السبب الذي دفع يلتسين ليحكم بقبضة من حديد كما قال[5].

كما يؤكد في هذا السياق المفكر اليساري و الاكاديمي الروسي "سيرغي كارا -ميرزا' بان نهج الإصلاحات النيوليبرالي في روسيا، امر لا تدعمه المعطيات الواقعية لسير الاحداث، ذلك بسبب وجود عوائق طبيعية و ثقافية من الصعب تخطيها، فنمو الراسمالية في ظروف حيــاة اكثريــة

---

1) المرجع نفسه ص ص 143-144.

2) علي عبد الصادق ، **روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسه الخارجيه الروسيه**، مرجع سبق ذكره، ص 31.

3) نبية الاصفهاني،'**مستقبل الحياة السياسيه بعد الانتخابات البرلمانيه**'، مرجع سبق ذكره ، ص 94.

4 عبد الصادق علي، **روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسة الخارجية الروسية**، مرجع سبق ذكره ،ص 32.

5) نبية الاصفهاني،'**مستقبل الحياة السياسيه بعد الانتخابات البرلمانيه**'، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

الشعب الروسي المعتمدة على نماذج متباعدة الأنماط الاقتصادية، قد لا يستمر، فهو لا يـــتلاءم مع حياة الشعب الروسي و سيتم التخلص منه على قاعدة الوفاق الاجتماعي. فـــوعي المجتمـــع بهذه الأخطاء يعتبر بمثابة الخطوة الأولى للتحرر منها، فالإنسان الروسي بخصوصية تكوينه لا ينحدر إلى مستوى الإنسان الاقتصادي البحت على غـــرار الفـــرد فـــي المجتمعـــات الغربيـــة الرأسمالية، و هذا يعني بأن النظرية النيوليبرالية لا تجد التربة الخصبة لها في روســـيا، نظـــرا لعدم توافقها مع الطبية الثقافية للمجتمع الروسي[1].

ثالـ ـثا: انتشار الأزمة الاقتصادية و المالية في ظل الفشل الذريع لبرنامج العلاج بالصدمة.

أما على مستوى مؤشرات **الأزمة الاقتصادية و المالية** ، فيظهر أن روسيا خطت عتبة القرن الجديد و هي متخمة بالعديد من الصراعات و التناقضات السياسية الداخلية التي انعكست بشكل مباشر على أوضاع الدولة الاقتصادية و المالية، و قد ازدادت وطأتها إلى حد أنـــه ســـاد الاعتقـاد لـ ـدى المراقبين و المحللين السياسيين بأن النظام الذي وضعه منذ 1991 بـــوريس يلتسين قد اقترب من نقطة التفجر إذ أصبح يحتضر بعد أن استشرى فيـــه الفـــساد فـــي كافـــة مستوياته، و اتضح على الملأ عجزه التام عن معالجة أشد الأزمات الاقتـــصادية و الماليـــة و غيرها[2].

عانى الاقتصاد الروسي من حالة تدهور اقتصادي خلال مرحلة حكم يلتسين و شهد العديد مـــن التقلبات متعددة الأبعاد والمستويات، من تفاقم الديون، وعجز الحكومـــة عـــن ســـداد رواتـــب الموظفين والجنود فى مواعيدها، وانتشار الفقر، وهبوط الإنتاج الزراعي و الصناعي، وتفـــشي الفساد والرشوة وسيطرة عصابات المافيا على معظم مجالات النشاط الاقتصادي و المالي فـى الدولة، بحيث كانت صورة روسيا امام العالم الخارجي صورة دولة مافيا، تسيطر فيها عصابات الجريمة المنظمة على مختلف مجالات النشاط السياسى و الاقتصادي. و نتيجة الاعتماد المفرط على المساندة المالية من الخارج كاحد مظاهر الانفتاح المنشود، كانت النتيجة الحتمية ان حركة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على روسيا لازمتها حركة مضادة من هـــروب رؤوس الامـــوال إلى الخارج فاقت في حجمها كل التوقعات، حيث اشارت التقديرات إلى ان ما يقرب مـــن 350 مليار دولار تم تهريبها خارج روسيا خلال فترة حكم يلتسين، ، بينما لم تتجاوز الاســـتثمارات الاجنبية مبلغ الـــ 10 مليارات دولار،نتيجة تخوف المستثمرين من عدم الاستقرار الداخلي، فى

---

1) سيرغي كارا ـميرزا ،"**الإتحاد السوفييتي، الاتحاد الروسي و المستقبل**"، (في:<u>شؤون الاوسط</u>، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت،العدد112،خريف2003)،ص ص 40 - 41.

2) نبية الأصفهاني،"**تصاعد الليبرالية الروسية في مطلع القرن العشرين**"، مرجع سبق ذكره، ص 142.

حين حصلت روسيا على دعم من صندوق النقد والبنك الدوليين مقداره 25 مليار دولار، ولكنها كانت تعجز فى الكثير من الأحيان عن سداد أقساط هذه الديون[1].

كما أنه اتضح بالنتيجة بان خطة يلتسين حول العلاج بالصدمة لم تثمر عن النتائج التي كانت مرجوة منها، في الانتقال إلى اقتصاد السوق،بل ساهمت كعامل أساسي في تكوين الأزمة، فقد حدث تراجع متسارع لسعر الروبل, تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 20 في المئة عام 1992 ثم 22 في المئة عام 1993 و15 في المئة عام 1994 ثم 4 في المئة عام 1995؛ تراجع الناتج الصناعي في هذه السنوات على التوالي بالنسب التالية: 18 في المئة، 4 في المئة،21 في المئة، وتراجع الاستثمارات 40 في المئة،ثم 12 في المئة عام 1995. أما في عام 1996 فقد بلغ تراجع الناتج المحلي ستة في المئة. وبالتالي زاد تراجع الناتج المحلي والإنتاج الصناعي عن 40 في المئة أي بنسبة عشرة في المئة سنويا ما بين 1990 و1995[2].

وفي محاولة لمنع الانهيار, قررت الحكومة الالتفات إلى قطاع الطاقة (إنتاج النفط تراجع إلى النصف في أقل من عشر سنوات) الذي يحتل حيّزا واسعا وفاعلا في الاقتصاد الروسي (البترول وحده يشكل 15 في المئة من صادرات البلد)عبر توجيهه إلى التصدير الخارجي البعيد،بعد اقتصاره على الاستهلاك المحلي والتصدير إلى المحيط القريب والدول الفقيرة،لكن إصلاح هذا القطاع كان لا بدّ أن يتمّ على حساب القطاعات الأخرى مثل البناء والتجهيزات والمجمّع العسكري - الصناعي. وزاد الأمور سوءا انخفاض سعر النفط العالمي، فصارت معظم الشركات عاجزة عن دفع رواتب موظفيها, وتراكمت الديون الداخلية بين الشركات ولم تعد الدولة قادرة لا على دفع رواتب الموظفين والعسكريين ولا على جباية الضرائب[3].

و باختصار شديد ودون التوغل في شرح الإصلاحات الروسيّة, يمكن القول: **إنها لم تحتوي على برنامج عصرنة واضح بل قامت بتنظيم انتقال سريع وعشوائي لاملاك الدولة إلى القطاع الخاص' وذلك على اساس المحسوبيات وعلاقات النفوذ' في غياب اي نظام تشريعي وقضائي مناسب. ومن النتائج الكارثية لذلك فقدان الثقة بالدولة وعجزها الواضح عن السيطرة على الوضع. وهكذا فإن 'العلاج بالصدمة' كان اشبه بحرب شاملة على اقتصاد الدولة الذي صارت تسيطر عليه المافيات وما يسميه الروس بـ "الاوليغاركيين' اي الاثرياء الجدد اصحاب النفوذ والاحتكارات.**

---

1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،" **روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.
2) غسان العزي ، "**روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينية" إلى "البوتينية"**"، مرجع سبق ذكره.
3) المرجع نفسه.

عن إمساك المافيات بأعصاب وشرايين الدولة، يكشف "**ألكسندر كولسينكوف**"، المسؤول عن جهاز مكافحة الجريمة في روسيا في ربيع العام 1998، أن "المافيات الروسية تسيطر على 40 ألف شركة و550 مصرفا منها العشرة الأولى الأهم". وكان وزير الداخلية "**أناتولي كوليكوف**" قد صرّح في خريف العام 1997 بأنّ "ممثلي عالم الجريمة المنظمّة ينسلون إلى كل أجهزة و بنى الدولة ويسيطرون, في الواقع على قطاعات من الإدارة الروسية وميادين واسعة من الاقتصاد"[1].

وارتفعت أرباح هذه العصابات الروسية "المافيا" لما يزيد قدره عن 30 مليار دولار سنويا، مما أدى إلى ظهور ما يطلق عليه اقتصاد الظل في روسيا و هو يتكون أساسا من أرباح المافيا و عمليات الاختلاس[2] .

بهذا فقد تمكن رجال أعمال قلائل من إقامة إمبراطورية اقتصادية ضخمة على أنقاض الاقتصاد السوفيتى المنهار، وكان من الملاحظ ان الكثيرين ممن قاموا بشراء الشركات العامة وأصول الدولة كانوا أصلا من كبار المسئولين فى تلك الشركات، وكانوا بحكم مواقعهم السابقة أقدر من يمكنهم تقدير قيمة تلك الشركات والسيطرة عليها، ثم توظيفها بعد ذلك لتحقيق ثروات طائلة. وكان معظم كبار رجال الأعمال الذين استفادوا من تلك الظروف لتحقيق ثروات طائلة من المليارديرات اليهود، والذين تمكن ثلاثة منهم من السيطرة على الاقتصاد الروسي هم: "بوريس بيرزوفسكي"، و"الكسندر سمولينسكي"، و"فلاديمير جوسنيسكي".

الأكثر من ذلك ان رجال الأعمال امتنعوا بعد السيطرة على الشركات الكبرى عن سداد الضرائب والتامينات الاجتماعية للعاملين، مستفيدين فى ذلك من تواطؤ كبار المسئولين فى عهد يلتسين مع الطغمة التجارية، مما اتاح لهم التهرب من سداد الضرائب، بالإضافة إلى تهريب رؤوس الأموال بكميات كبيرة من روسيا للخارج[3].

مع نهاية التسعينيات، لعبت الاضطرابات الاقتصادية و الاجتماعية و الحمى التي احدثتها بين الجماهير، دورا هاما في تسريع الاحداث في روسيا. في عام 1998، كانت روسيا تتجه نحو انهيار مالي لا مجال لإيقافه، ففي تلك السنة انخفضت الاسهم الروسية بشكل كبير و كانت مستمرة في الانخفاض و بلغت الفائدة على السندات الحكومية ما بين 130 إلى 140 %، في حين كان البنك المركزي الروسي يحاول جاهدا المحافظة على الروبل مستقرا[4]، خاصة مع

---

1) المرجع نفسه.
2) عبد الصادق علي، **روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسه الخارجيه الروسيه**، مرجع سبق ذكره، ص 32.
3) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،" **روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.
4) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

العجز الذي مس سعر الصرف الروبل، حيث بلغ مقــدار انخفاضــه نحـ ـ ـو 40% خـلال أسبوعيـ ـن في أغسطس 1998[1]. و اضطرت وزارة المالية إلى تغطيــة 34 مليــار روبــل (تساوي 5.7 مليار روبل قبل انخفاض قيمة العملة) كانت تستحق الدفع (سندات حكومية قصيرة الأجل). و لم تكن الخزينة تملك هذا القدر من المال، كما أنه لم يكن بإمكانهــا اقتراضـــه، أمـــا القرض الذي منحه صندوق النقد الدولي و الذي بلغ 32 مليار دولار، فقد ذهب إلى جهات غير معروفة[2].

كانت روسيا في هذه المرحلة الانتقالية بقيادتها عاجزة على تقــديم الحلــول المناســبة و المتكيفة مع حجم الاضطرابات، و زادت حدة الأزمة المالية فقبل نهاية عام 1998، كان لزامـــا على مسؤولي المالية إيجاد 113 مليار روبل (18 مليار دولار) لدفع الفائـــدة المترتبـــة علـــى القروض الحكومية، كما كان يتوجب على موسكو أن تدفع رواتب عمال القطاع العام، فالمبـــالغ التي لم تدفع منذ بداية العام. لكن عوائد الضرائب تتجاوز 164.4 مليار روبل (22.5 مليـــار دولار)، حينها كان المراقبون يؤكدون أن هذه المؤشرات تنذر بانهيار النظام المصرفي الروسي مع تعرضه لهذه الهزات المستمرة. و هذا ما أكده سير الأحداث في الواقع، حيث أعلنت حكومـــة "كيرينكو" في 17 أوت 1998، عن إفـ ـ ـلاس روسيا، و قررت عندها اللجوء إلى تخفــيض قيمة العملة و إعلان عدم قدرتها على دفع التزاماتها المالية في ان واحد[3]. و منذ ذلك الحين بدأ سعر الصرف للدولار يرتفع امام العملة الروسية، و خلال نصف سنة ارتفع من 4.6 روبـــلات إلى 20 روبلا، بما يعني خفض قيمة العاملة الروسيـ ـة بنسبة 300% تقريبا، و هو ما ادى إلى تضخم الديون الاجنبية و المقومة بالدولار الامريكي، و كان من تبعات هذه التطورات ان زادت نسبة التضخم لتصل 85% سنويا[4].

و تؤكد "ليليا شيفتسوفا" قائلة: "كانت كل الشروط قد نضجت في روسيا في عهد حكومـــة رئيس الوزراء "فيكتور تشيرنوميردين"... في الواقع الذي قاد روسيا إلى الانهيار المالي هـــو البرلمانية الشعبوية و السلوك الدنيء لرئيس الوزراء، فبدلا من بذل كل جهد ممكن مـــن اجـــل وضع ميزانية عملية و قابلة للنجاح، اختار "تشيرنوميردين" السياسة المالية المـــسماة " هـــرم GKO" - اي اقتراض الاموال بفائدة مرتفعة جدا. اما بالنسبة للبرلمان - الذي وع امورا غيـــر

1) عبد الصادق علي، **روسيا والبحث عن دور جديد العرب في السياسه الخــــــــــارجيه الروسيه**، مرجع سبق ذكره ،ص 43.

2) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

3) المرجع نفسه،ص 23-24.

4) عبد الصادق علي،**روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسه الخارجيه الروسيه**، مرجع سبق ذكره ،ص 32.

مضمونة- فنحن نعرف أن الرضوخ لمطالب الشعب و تهدئته في حال حدوث إهمال مالي يعتبر من المهام الرئيسية و الدائمة للبرلمان، لكن الأمر مختلف في روسيا، ذلك ان الدوما (المجلس الأدنى في البرلمان الروسي) لا يشكل الحكومة و هو بالتالي غير مسؤول عن سلوكها"[1].

عموما يمكن تلخيص أهم مؤشرات التقهقر و التدهور الاقتصادي و المالي الناتج عن الدخول في اقتصاد السوق العشوائي في النقاط التالية[2]:

- زيادة الفقر، ففي عام 1992 كان دخل ما يناهز 17 مليون شخص 11.7% أقل من مستوى الكفاف، و في 1992 ارتفع العدد إلى 44 مليون شخص أي 30%.
- اتساع الهوة بين أصحاب المداخيل العليا و الدنيا في 1992-1993.
- زيادة الأسعار و عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، كالعجز في الميزانية و الهزات المستمرة في سعر الصرف، و أدى ذلك إلى القلق الكبير في أن يؤثر سلبا على التحول الاقتصادي بسبب هروب رؤوس الأموال و تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- عدم نزاهة القوانين و ضعف تنفيذها، و انتشار الفساد و الضرائب المرتفعة و نشاط المافيا الإجرامي.
- انخفاض المؤشرات الاجتماعية و المعيشية (الصحة و التعليم).

هكذا تاكلت الدولة الروسية، و فقدت سلطتها، و معها القدرة على القيام بوظائفها الأساسية، الامر الذي ادى إلى وقوعها في ازمة اقتصادية و اجتماعية خطيرة كانت تزداد عمقا يوما بعد يوم: هبوط متوسط الأعمار، عودة الأمراض المعدية من جديد بعدما استاصلت، تفشي الانحلال الاخلاقي، تشرد مئات الالاف من الاطفال، ملايين المهاجرين، اقتصاد منكمش بحيث تراجع في عهد يلتسين بنسبة 40% عمليا، و اخيرا انتشار الفساد و مخالفة القانون اللذان اصبحا نمط الحياة الطبيعية في روسيا.

يتضح إذا وفي خضم تفاقم حدة الازمة السياسية و استمرارا صراع السلطة بين مؤسسة الرئاسة الروسية من جهة، و مؤسسة البرلمان من جهة ثانية ، نتيجة السعي المستمر ليلتسين لتحقيق عملية التحول من خلال الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي السياسي على النهج الليبرالي.و ظهور معارضة شديدة لهذه الإصلاحات باعتبارها عملية متعارضة فكريا و مصلحيا مع رؤى و مصالح الشعب الروسي و القوى السياسية المحافظة و اليمينية,مما جعل الحياة

1) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، مرجع سبق ذكره ،ص 25.
2)سانجيف غوبتا و روبرت هيجمان، "**الحماية الاجتماعية اثناء مرحله التحول الاجتماعي في روسيا**"، (في: التمويل و التنمية، المجلد 31، منشورات صندوق النقد الدولي، العدد 4، ديسمبر 1994)، ص 15.

السياسية في روسيا عاجزة على خلق بنية سياسية منسجمة و أصبح ما يسود الساحة السياسية هو التطرف و التشدد اللذين يهيمنان على التيار الإصلاحي و على التيار المحافظ. مع غياب تيار وسط يوفق بين مصالح التيارين و مصالح الشعب الروسي المهمش[1]. و انعكست حالة عدم الاستقرار السياسي هذه على الأوضاع الاقتصادية للدولة بحيث شهدت روسيا حالة من الركود و التقهقر اللذان أدى إلى تعرضها لأزمة اقتصادية و مالية عانت منها طيلة فترة حكم الرئيس يلتسن , و بدا عندها أن الأمر لم يكن أكثر من محاولة كل من السلطتين و التيارات السياسية في روسيا ملء الفراغ السياسي الضخم الناجم عن انهيار الحزب الشيوعي السوفييتي[2]،مع عدم قدرتهم على وضع برامج جدية قادرة على التكيف الإيجابي مع الاقتصاد المتحول بشكل عشوائي، هذه الظروف أفقدت السلطة السياسية السيطرة على التسيير و التخطيط في مجتمع ينتقل من نظام إلى نظام مختلف و جعلت روسيا تبلغ أدنى الدرجات التي عرضتها لخطر الانهيار الاقتصادي و المالي خاصة سنة 1998. ليحمل هذا الصراع المستمر حجم الأزمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية الكبيرة التي أفقدت روسيا أدنى مقومات الاستقرار و التماسك في بنية نظامها الداخلي ،مؤكدة على حالة الفوضى العامة التي عاشتها روسيا في هذه المرحلة الانتقالية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، و التي كانت لها اثار سلبية واضحة على شكل و مضمون سياستها الخارجية.

المطلب الثاني: السمات الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوربي في مرحلة حكم يلتسين.

- يلتسين و اتجاه سياسة روسيا الخارجية الأورو-أطلنطي و القبول بفكرة التفوق الغربي:

بالاعتماد على الفرضية التي انطلقنا منها في دراستنا هذه و التي تؤكد ان ضعف او قوة السياسة الخارجية و قدرتها على تحقيق اهداف الدولة، مرتبط اساسا بالاوضاع الداخلية لتلك الدولة، لهذا يرى الدارسون ان تردي الاوضاع الداخلية على كافة المستويات خلال مرحلة حكم يلتسين كان لها تاثير مباشر على مضمون السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة ، فالسياسة الخارجية الروسية ضعيفة تجاه الغرب اساسا بسب عوامل داخلية او نتيجة لها، بمعنى ان روسيا اضعفت نفسها بنفسها[3].

---

1) نبية الاصفهاني،"**مستقبل الحياة السياسيه بعد الانتخابات البرلمانيه**"، مرجع سبق ذكره، ص 97.
2) خالد محمود الكومي،"**جيرينوفسكي بين السياسة الروسية و الدولية**"، مرجع سبق ذكره،ص8.
3) مداخلة إبراهيم عرفات، في : الحلقة النقاشية، لورقة عمل: نورهان الشيخ،"**عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**"،مرجع سبق ذكره،ص 133.

لهذا يؤكد دارسوا السياسة الخارجية الروسية أن الوضع الداخلي في روسيا قد انعكس بلا شك على علاقاتها بالخارج، و على هذا النحو يمكن القول بأن كافة ملامح ضعف السياسة الخارجية كانت انعكاسا للأوضاع المتأزمة اقتصاديا و سياسيا داخل المجتمع و الدولة الروسية[1]و فيما يلي يمكننا تحديد أهم التوجهات العامة لسياسة روسيا الاتحادية نحو الاتحاد الأوربي تحت رئاسة بوريس يلتسين.

يظهر تأثير متغيرات البيئة الداخلية على سياسة روسيا الخارجية من خلال التوجه الليبرالي الذي كان نتيجة انتماء النخبة الحاكمة للمدرسة الليبرالية من جهة، و من جهة أخرى كذلك انعكاس سوء الأوضاع الداخلية على ضعف سياسة روسيا الخارجية في **علاقتها مع** الاتحاد الأوربي.

في ظل الفوضى التي سادت عالم ما بعد الحرب الباردة ركزت الدبلوماسية الروسية مع يلتسين على البعد الأوربي، و ذلك من خلال التطلع إلى المشاركة المميزة في إقامة أمن أوربي أكثر شمولية من الذي قسم القارة إلى كتلتين متصارعتين في مرحلة الحرب الباردة[2].

و على هذا الأساس أعلن يلتسين عشية توليه الرئاسة في روسيا الاتحادية أن بلاده سوف تتبع سياسة خارجية متحررة من القيود الإيديولوجية، و أنها سوف تبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب إعادة بناء روسيا[3]و في إطار هذه السباسة اتجهت روسيا للتحالف مع الغرب باعتبار روسيا جزء من اوربا و يجب عليها الالتحاق بالمعسكر الغربي المتطور للخروج من ازماتها الداخلية و دخول مرحلة جديدة من التطور المشروط بضرورة الاندماج مع الغرب.

فمنذ عام 1992 و على مدى عامين تقريبا، ابدت السياسة الخارجية الروسية توافقا و استجابة مع المواقف الغربية، و هو التوافق الذي تبناه و نفذه ابرز ممثلي هذا الاتجاه وزير الخارجية الليبرالي "**اندريه كوزيريف**"، بدعم من يلتسين، إذ انه بنى دعوته على اسس عملية و فلسفية، معتبرا ان السياسة الخارجية الروسية يجب ان تدعم التحول السياسي و الاقتصادي الداخلي، و ان تساعد في تلبية احتياجات روسيا اليائسة من المساعدات الاقتصادية، الامر الذي اعتبره لا يتوفر إلا في الديمقراطيات الغربية المتقدمة.

و فلسفيا استعاد كوزيريف مقولة الكاتب الروسي في القرن 19 "**الكسندر بوشكين**"، و هي ان " الكراهية المعلنة للغرب هي كراهية لمجمل التطور البشري"، و على اسسا هذا

1) روسيا و البحث عن دور جديد،ص 33.
2) نبية الأصفهاني، " **المبادئ الأساسية للسياسه الخارجيه الروسيه**"، مرجع سبق ذكره، ص 173.
3) علي عبد الصادق ، **روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسة الخارجية الروسية**، مرجع سبق ذكره،ص 34.

التصور و صمم كوزيريف و أدار سياسات روسيا الخارجية و بتصميم على إزالة كـل آثـار الحرب الباردة و إقناع الغرب بأن روسيا يمكن الاعتماد عليها و يوثق بها كشريك حقيقي[1].

انطلق هذا التوجه بزعامة كوزيريف من أهمية اندماج روسيا مع الحـضارة الغربيـة، و بالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلنطي، باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا، و هنا يظهر كيف أن أوضاع روسـيا الداخليـة المتردية دفعتها إلى الاعتقاد بضرورة إتباع سياسة خارجية موالية للغرب لجلـب المـساعدات الكافية لتحقيق النمو الداخلي، مما جعلها سياسة خارجية ضعيفة بشكل كبيـر أمـام المواقـف الغربية، لهذا يرى أنصار هذا التوجه ضرورة الانطلاق بأسرع قوة في طريق "**الاندماج غيـر المشروط**" مع العالم الأوربي الأطلنطي، لأنه وحده العالم القادر على إخراج روسيا من محنتها، كما أن مثل هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة الشيوعية إلى روسـيا مـن ناحيـة ثانية.كما اتبعت روسيا سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول الكومنولث المستقلة إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية[2].

إذا من خلال ما سبق يمكن استنتاج أهم ملامح ضعف السياسة الخارجية في علاقاتهـا مع الاتحاد الأوربي و الغرب عموما في هذه المرحلة من خلال النقاط التالية:

- وصف التوجه الليبرالي الذي سيطر على السياسة الخارجية الروسية بسياسة التطبيـع مـع الاتحاد الأوربي، و تطبيقا له فقد سعت روسيا إلى طمانة الغرب على نياتها من خـلال تقـديم التنازلات المنفردة و النزع المنفرد للسلاح، و التعاون العسكري مع الغرب[3]. و توقيع معاهدة "سالت" 2، و تعاون روسيا في الأمم المتحدة و الامتناع عن استخدام الفيتو، بل إن روسيا رغم كل روابطها مع الصرب، صوتت لمصلحة العقوبات الاقتصادية ضد يوغوسلافيا حـول ازمـة البوسنة، كل هذا كان لإثبات ان روسيا نبذت بشكل حاسم مناورات الحرب الباردة، و انه يمكن الاعتماد عليها في بناء عالم و نظام دولي جديدين[4].

- ملامح ضعف روسيا الداخلية على المستوى الاقتـصادي جعلهـا تـسعى للاعتمـاد علـى المساعدات الغربية، مما وضعها في موضع ضعف امام الدول الاوربية، على مستوى الموقـع

1) السيد امين شلبي، "**التسعينات اسئله ما بعد الحرب الباردة**"، مرجع سبق ذكره،ص ص 137- 138.
2) محمد السيد سليم، "**التحولات الكبرى في السياسة الخارجيه الروسية**"، مرجع سبق ذكره،ص ص 40- 41.
3) المرجع نفسه، ص 41.
4) السيد امين شلبي، "**التسعينات اسئله ما بعد الحرب الباردة**"، مرجع سبق ذكره،ص 138.

التفاوضي -ولم توضع حينها خطط للتنمية الذاتية من الداخل كما طبقت في المرحلة القادمة مع بوتين- مما جعل روسيا توصف بالدولة التابعة الغير مستقلة عن سياسات الاتحاد الأوربي.

- ضعف روسيا في تعاملها مع دول الاتحاد الأوربي كان ناجم عن إدراكها لهويتها و مكانتها من الداخل لدى صانعي القرار الليبراليين الذي قبلوا فكرة الاندماج الغير مشروط مع الغرب، و كذلك القبول بفكرة التفوق الغربي و ان قيمه قد سادت العالم و لابد من التعامل مع هذه التطورات بشكل عقلاني يضمن لروسيا البقاء في عالم متغير.لذلك انطلق هذا الاتجاه من مقولة الاعتراف بأن روسيا قد أصبحت دولة 'عادية'، أي أنها إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي، و ليست أحد ركني النظام، و يتطلب ذلك التخلي عن تطلعات العظمة و الهيمنة، و ان تتبع سياسة تتفق مع هذا الواقع الجديد. لذلك ركزوا على أهمية عدم لجوء روسيا إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية، حتى ولو كان الأمر متعلق بحماية الأقليات الروسية في الدول الجديدة التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي[1].

- على أساس ما سبق أعلنت روسيا حل حلف وارسو الدفاعي عن الجزء الشرقي الأوربي، فكانت النتيجة أن بادرت دول كانت أعضاء في هذا الحلف بطلب الانضمام إلى حلف الناتو، ومع ترحيب الدفاع الغربي بهذه العضوية سارت الأوضاع لتخدم مصالح هذا الأخير، خاصة مع اتساع الخط الفاصل بين الكتلتين لصالح الغرب مقابل تقلصه على الجانب الروسي[2].

- المعارضة الداخلية ليلتسين و بوادر التحول في توجهات السايسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي:

<u>**مع نهاية العام 1993**</u>, بدات السياسة الخارجية الروسية تتعرض لنقد عنيف من جانب تيارات عدة داخل روسيا نفسها، اتهمتها بالخضوع للغرب، و التضحية بالمصالح الروسية[3]و تمثلت هذه المعارضة في الحزب الشيوعي الروسي، و الأحزاب القومية، فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسة يلتسين الخارجية لانها اضعفت مكانة روسيا، و طالبت بإتباع سياسة جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي و حماية الروس المقيمين في تلك الدول، مع إتباع سياسة خارجية استقلالية عن الولايات المتحدة و الغرب عموما، كذلك واجه يلتسين معارضة من احزاب الوسط. فقد طالبت تلك الاحزاب بإتباع سياسة متوازنة تاخذ في

1) محمد السيد سليم، '**التحولات الكبرى في السياسه الخارجيه الروسيه**'، مرجع سبق ذكره ،ص 41.
2) نبية الأصفهاني، ' **المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية**'، مرجع سبق ذكره، ص 173.
3) السيد أمين شلبي،' **التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة** '، مرجع سبق ذكره،ص 138.

اعتبارها مصالح روسيا في 'الشرق'، و تقوية علاقات روسيا مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي، و التي اصطلح على تسميتها باسم 'الخارج القريب" في الأدبيات الروسية[1].

و قد استمر الهجوم على منطق التعاون مع الغرب لاعتبارات اقتصادية، على أساس أنه رغم الوعود الضخمة، لم تتلق روسيا إلا القليل من المساعدات المالية و الاستثمارات، بل إن الاقتصاد الروسي تضرر كثيرا من العقوبات الاقتصادية الغربية ضد دول مثل العراق و ليبيا و صربيا. و ما ضاعف من وقع هذه الانتقادات توافقها مع وضح فشل الإصلاحات الاقتصادية، و تدهور مستويات المعيشة و انتشار الفساد و صور الجريمة، إزاء هذا النقد، و تعرض وضع يلتسين للضغط الداخلي على جبهات عدة بدأ وزير خارجيته كوزيريف يغير من هجته ليبدو أكثر تشددا و تأكيدا للمصالح الوطنية الروسية حتى في بعض المجالات التي تتعارض مع المواقف الغربية.من ناحية أخرى حاول كوزيريف أن يبرر أمام شركائه الأوربيين لهجته الجديدة و حاجة تأكيد السياسة الخارجية الروسية لمصالحها الوطنية، ذلك انه إذا فشل الديمقراطيون الروس في تأكيد ذلك 'فسوف تكتسحهم موجة القومية العدوانية"[2].

كما بدأت روسيا تدرك أن هناك حدودا لمدى رغبة الغرب في إدماجها في حضارته و مساعدتها للخروج من أزمتها، ليتأكد لديهم وهم الاعتماد على الغرب للخروج من الأزمة،كما أن الغرب لن يقيل روسيا من أزمتها لأنه حريص على بقاء روسيا دولة ضعيفة لأطول فترة ممكنة، و الدليل على ذلك ان الغرب لم يقبل بدمج روسيا في مؤسساته، و حرص على إهانة روسيا دوليا بإظهارها في موقف الدولة التابعة، و قد عبر يلتسين عن هذا الشعور بالإهانة في مقولته:'**إن روسيا لا توضع في غرفة الانتظار**"[3].

و في هذا السياق بدا يلتسين في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتبارا من 1994، و بدا تبلور ملامح توجه " اوراسي-جديد' اساسه -كما سلف الذكر-هو ان روسيا دولة اوربية اسيوية، لذا بدات تهتم بضرورة إعادة النظر في اولويات السياسة الروسية، باعتبار ان مصادر التهديد للامن القومي الروسي تنبع من منطقة اسيا، و قد بدا هذا التحول تدريجيا في عهد كوزيريف إذا بدا يتحدث -نتيجة الضغوط الداخلية- عن اهمية التكامل مع دول الكومنولث، و حماية الاقليات الروسية فيها، كذلك زادت روسيا من مبيعات الاسلحة لإيران، و زار يلتسين الهند سنة 1993، و وقع مجموعة اتفاقيات اعادت بناء العلاقات بين الدولتين،، كما

1) محمد السيد سليم، '**التحولات الكبرى في السياسه الخارجيه الروسيه**'، مرجع سبق ذكره ،ص41.
2) السيد أمين شلبي،'**التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة** '، مرجع سبق ذكره ،ص 138.
3) محمد السيد سليم، '**التحولات الكبرى في السياسة الخارجيه الروسية**'، مرجع سبق ذكره ، ص ص 41-42

بدأ الحديث عن لعب روسيا لدور مهم في مناطق الجوار القريب باعتبارها ضامن الأمن و الاستقرار في هذه الدول[1].

سرعان ما زادت وتيرة التوجه الأوراسي الجديد مع حلول عام 1994، فقد بدأت روسيا في تأكيد نفوذها المهيمن في دول الحزام الجنوبي في آسيا الوسطى و القوقاز، فجاع قرارها من طرف واحد بتجميد العمل بـ'معاهدة الأسلحة التقليدية في أوربا'، و التي تضع قيودا على نشر المعدات الحربية جنوبي روسيا، و أصدر يلتسين مرسوما يقضي بأن تسعى روسيا إلى التأكد من أن دول الكومنولث تتبع "سياسة صديقة" لروسيا، و وضع قوات روسية في تلك الدول[2].

- '**مبدأ بريماكوف**" **و التحول في مسار السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي**:

ظلت العلاقة الروسية مع الاتحاد الأوربي و الغرب عموما تتأرجح بين اتجاه التعاون المطلق و اتجاه التعاون المشروط في حدود المصالح القومية الروسية، و نتيجة الضغوط المستمرة اضطر كوزيريف إلى الاستقالة من منصبه عام 1996 و لم يكن خروجه أكثر دلالة من الشخصية التي خلفته **بريماكوف**، فخلفياته و أدواره في العهد السوفياتي جاءت تشير إلى تأكيد أن الهوية و الإرادة و المصالح الروسية ستكون لها الأولوية على ضرورات التعاون مع الغرب[3].

شكل قدوم بريماكوف إلى منصب السياسة الخارجية عام 1996، تحـولا ملموسـا في شكل و مضمون السياسة الخارجية الروسية، ليعتبر المحللون هذا الحدث بمثابة نقطة انعطاف رئيسية في مسار العلاقات الروسية بدول الاتحاد الأوربي، حين بدا الحديث عن ضرورة إعادة ترتيب الاولويات و العمل على تحقيق مكانة مقبولة لروسيا بدول الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة. تضمن لها التحرك المستقل و تخلصها من التبعية التي فرضت عليها في السنوات الاولى بعد نهاية الحرب الباردة.

و قد تزامنت هذه الإعادة في ترتيب الاولويات في السياسة الخارجية الروسية مع النتائج التي اسفرت عليها الانتخابات التشريعية الاولى التي جرت في عام 1996، و التي كانت بمثابة التشريح المقطعي الاول لحقيقة الراي العام الروسي، لذا فقد طالب الراي العام الروسي الممثل في الاغلبية البرلمانية الجديدة التي حصل عليها داخل المجلس البرلماني الجديد 'الدوما" الحزبان الشيوعي الجديد (**زيجانوف**) و القومي المتطرف (**جيرينوفسكي**)

1) المرجع نفسه،ص 42.
2) المرجع نفسه. الصفحة نفسها.
3) السيد أمين شلبي،' **التسعينات اسئله ما بعد الحرب الباردة** '، مرجع سبق ذكره ،ص 139.

المسؤولين الإصلاحيين بمزيد من المراعاة للمصالح القومية الروسية، بضرورة إدخال مزيد من الأولويات و ترجمة هذه الأخيرة بتحركات دبلوماسية على الساحة الدوليـــة، و تركـــزت هـــذه المطالب الصاعدة في شخصية وزير الخارجية الجديد '**يفغيني بريماكوف**'، الـــذي شــــرع فـــي وضع سياسة خارجية أكثر توافقا مع مطالب الرأي العام[1].

فقد أدت هذه التحولات الجديدة على المستوى الداخلي إلى التأكيد على التحـــول نحـــو التوجـــه الجديد، كمحصلة لفترة من التغير البطيء في السياسة الخارجية نحو التحول الثاني الذي كرسه بريماكوف، حيث بلور ما أصبح يدعى بـــ'**مبدأ بريماكوف**" في السياسة الخارجية الروســـية، و تدور ملامح المبدأ حول[2]:

- إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، و اقتـــرح إنشاء تحالـــــف أوراسي بين روسيا و الصين و الهند 'كمثلث استراتيجي' يوازن القوة الأمريكية، و في هذا الإطـــار أسهمت روسيا في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون.
- معارضة توسع حلف الأطلنطي في دول الكتلة السوفييتية المنتهية، و لكنـــه وقـــع مـــع سكرتير عام الحلف "القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة" في مايو 1997، و الذي نص على إنهاء حالة العداء بين روسيا و الحلف، و على مبـــادئ و اليـــات العلاقـــات بينهما.
- الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدا أن دورها يتوارى لحساب حلف الأطلنطي.

بالنتيجة يبدو على هذا النحو تاكد خروج روسيا من "خندق التطبيع" او التبعية إلى مرحلة جديدة قامت على إعادة ترتيب الأولويات و لتضع على قمتها محاولة إحلال التعددية القطبيـــة محـــل هيمنة "القطب الأوحد" الأمريكي و استرجاع روسيا لمكانتها المفقودة في عالم جديد و بمعطيات متغيرة[3]، ليمهد هذا التوجه الذي سيطر على السياسة الخارجية منذ 1996 الطريـــق لظهـــور مرحلة جيدة توجه في السياسة الخارجية الروسية و علاقتها بالاتحاد الاوربي، تكرست خلالهـــا الجهود للاستمرار على نهج بريماكوف و الاتجاه الاوراسي الجديد، لضمان مكانة دولية مهمـــة لروسيا في النظام الدولـ ـي الجديد.و جاءت هذه التحولات مع وصـــول بتـــين عـــام 2000 كرئيس جديد للكرملين و الذي اعلن مؤكدا عن ضرورة إحداث الثورة و التحول على مـــستوى

1) نبية الاصفهاني، ' **المبادئ الاساسيه للسياسه الخارجيه الروسيه**'،ص 173.
2) محمد السيد سليم، '**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**'،ص 42.
3) نبية الأصفهاني، '**المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية**'، مرجع سبق ذكره،ص ص 173- 174.

البيئة الداخلية الروسية و كذلك سياستها الخارجية,بالشكل الذي يضمن بروزها كقوة دولية من جديد.

نستنتج من خلال ما سلف ذكره في هذا العنصر أن أوضاع روسيا الداخلية و ما تضمنته من مؤشرات عدم الاستقرار على كافة المستويات انعكست بشكل واضح على ضعف و تذبذب سياستها الخارجية، بحيث عجز يلتسين عن وضع أسس متينة و قاعدة قوية لإقامة دولة المؤسسات و الديمقراطية و اقتصاد حر، ربما كل هذا تبرره كون روسيا تعيش مرحلة انتقالية صعبة تتطلب التغيير الجذري، و هذا ما يحتاج لعض الوقت، و قد انعكس هذا الوضع الغير مستقر على عدم القدرة لوضع خطة واضحة و محكمة لتعامل يلتسين و حكومته مع الغرب،خاصة في ظل غياب إجماع و توافق و تصور داخلي لما يجب ان تكون عليه السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي و الغرب عموما، فقد وصفت السياسة الخارجية حينها أنها مسيسة و تفتقد إلى القرارات العقلانية التي تخدم مصالح روسيا القومية، خاصة مع سيطرة نخبة قليلة وجهت السياسة الخارجية بما يتماشى و مصالحها الذاتية، دون ان تأخذ في عين الاعتبار مصالح روسيا القومية. و هذا ما أكدته 'بوبو لو" Bobo. Loفي قولها: ، على الرغم من السياسة الداخلية تؤثر على السياسة الخارجية عموما في جميع البلدان ، "الغريب [في روسيا] هو الدرجة التي اصبحت سياسة روسيا الخارجية "مسيسة"- و مشتملة مجموعة اوراق مساومة تم استغلالها تماما احيانا بوقاحة ، لتحقيق منافع سياسية ضيقة"[1].

إذا هذا ما ال إليه وضع روسيا تحت حكم يلتسين فبعدما شكلت القوة العظمى التي عاشت ثلاثة ارباع القرن، اصبحت هيبة تتراجع لصالح الجماعات الخارجة على القانون في غياب إستراتيجية متماسكة ورؤية واضحة لمرحلة ما بعد الشيوعية, وحيث التماسك الوطني والتناغم الاجتماعي مفقودان في مجتمع تسيطر على افراده هموم العيش اللحظوية...؟ هذا دون الكلام عن الجماعات الإثنية والدينية التي تبحث عن استقلالها (الشيشان وداغستان وغيرهما) وعن "رابطة الدول المستقلة" التي بيّنت عن هشاشة بنيوية في اكثر من مناسبة[2].

كل هذه الظروف الصعبة التي مرت بها روسيا في اواخر التسعينيات شكلت عقبة لم يكن حينها يلتسين بعد ان كان جزءا اساسيا في حدوث الازمة من ان يجد الحلول المناسبة لتجاوزها، و

1) Marissa Payne, **Behind the Enigma: Changing Internal Factors and Putin's Foreign Policy**,Op, Cit.p 14

2) غسان العزي ،"**روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينية" إلى "البوتينية"** "، مرجع سبق ذكره.

انتهى به الأمر إلى تقديم استقالته فاتحا المحال لخليفته الجديد فلاديمير بوتين، ليلتحق بالكرملين كرئيس جديد لروسيا الاتحادية، فهل سيعمل بوتين على نهج يلتسين أم ان روسيا ستشهد مرحلة جديدة بمعطيات مغايرة لما عرفته في عهد يلتسين.

المبحث الثاني: روسيا بين إستراتيجية الإصلاح الداخلي و السعي لاستعادة مكانة روسيا الخارجية في العلاقة مع الاتحاد الأوربي في عهد الرئيس بوتين.

في 13 ديسمبر 1999 أصبحت روسيا يلتسين روسيا بوتين، فلقد غادر بوريس يلتسين الكرملين و قد وصف بالسياسي المنشق الذي حاول حتى النهاية لعب الدورين اللذين يمكن الجمع بينهما، و هما الديمقراطي و القيصر،و كانت مغادرته على نحو غير متوقع، حيث سلم السلطة مستقيلا إلى فلاديمير بوتين، و هذا بعدما أيقن بأنه لم يعد باستطاعته -أمام ما حل بروسيا من أزمات متتابعة- الحفاظ على السلطة و التحكم بالوضع أكثر من ذلك، و الأهم من هذا، أنه لم يكن يعرف كيف يتعامل مع التحديات الجديدة التي كانت تواجه روسيا داخليا و خارجيا، بعدما عجز عن بناء دولة المؤسسات و تحقيق الإجماع و الوحدة الوطنية الداخلية[1].و قد أدى هذا التحول في المؤسسة الرئاسية إلى طرح العديد من التساؤلات حول مستقبل روسيا في ظل الحكم الجديد، و إلى أي مدى سيتمكن الزعيم الجديد من تحقيق الاستقرار الداخلي و الخارجي، بعدما أعلن عن برنامج جديد يكفل من خلاله لروسيا الاستقرار و التقدم؟

1) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، مرجع سبق ذكره،ص 12.

المطلب الأول: تحولات البيئة الداخلية الروسية في عهد الرئيس الجديد 'فلاديمير وفيتش بوتين"[*]:

في ظل الأوضاع التي مرت بها روسيا في أواخر عقد التسعينيات و تفاقم حدة الأزمة السياسة و الاقتصادية، شكلت السياسات التى تبناها الرئيس فلاديمير بوتين، منذ توليه رئاسة الحكومة فى عام 1999، ثم توليه رئاسة الدولة فى عام 2000، محاولة إصلاحية شاملة، ليس فقط لمعالجة الاختلالات الضخمة التى نشأت فى فترة حكم بوريس يلتسين، ولكن أيضا محاولة استعادة جزء ولو ضئيل من المكانة الدولية للاتحاد السوفيتى السابق، من خلال العمل على إعادة هيبة الدولة وإصلاح الاقتصاد وقمع الحركات الاستقلالية الداخلية وتطوير القدرة العسكرية وتبنى سياسة خارجية نشطة[1].

كانت الساحة الداخلية مجال التركيز الرئيسي من جانب الرئيس بوتين لبدء تنفيذ جهوده الإصلاحية، بحكم الاختلالات الكبيرة التى كانت موجودة على مستوى النظام السياسى، وأيضا على مستوى الأداء الاقتصادي,لذا سنتناول فيمايلي لأهم التحولات السياسية ثم الاقتصادية التي تبلورت في عهدتي حكم بوتين الأولى (2000-2004) ثم الثانية من (2004-2008) على التوالي.

---

*) **فلاديمير وفيتش بوتين:** ولد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مدينة لينينجراد يوم 7 اكتوبر 1952 . وتخرج في عام 1975 من كلية الحقوق التابعة لجامعة لينينجراد الحكومية. وحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، وارسل بعد تخرجه من الجامعة للعمل في اجهزة امن الدولة.

المهام التي تولاها عبر مسيرته العملية و السياسية في روسيا:

- 1985–1990: عمل في جمهورية ألمانيا الشرقية سابقا في أعمال التجسس.
- تولى منذ عام 1990 :مهام مساعد عميد جامعة لينينجراد الحكومية للشئون الدولية، ثم مستشار رئيس مجلس البلدية في مدينة لينينجراد.
- وعين في يونيو عام 1991 :رئيسا للجنة العلاقات الدولية في ديوان عمدة مدينة بطرسبورغ.
- وتولى في آن واحد منذ عام 1994 منصب النائب الأول لرئيس حكومة مدينة بطرسبورغ.
- ثم انتقل في عام 1996 إلى موسكو حيث شغل منذ أغسطس منصب نائب مدير الأعمال في ديوان الرئاسة.
- وعين في مارس عام 1997 نائبا لرئيس ديوان الكرملين مع تولي رئاسة هيئة الرقابة العامة فيه
- وارتقى في مايو عام 1998 إلى منصب النائب الأول لرئيس ديوان الكرملين.
- ثم عين في يوليو مديرا لجهاز الأمن الفدرالي لروسيا الاتحادية.
- وتولى منذ مارس عام 1999 في آن واحد منصب سكرتير مجلس الأمن القومي لروسيا الاتحادية.
- وعين في اغسطس عام 1999 رئيسا لحكومة روسيا الاتحادية. وقام منذ 31 كانون ديسمبر عام 1999 باعمال رئيس روسيا الاتحادية.
- و في 7 مايو عام 2000 انتخب رئيسا لروسيا الاتحادية في 26 مارس عام 2000 وتسلم منصب الرئاسة.
- أعلنت موسكو مساء الأحد 14 مارس 2004 إعادة انتخاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لولاية ثانية بحصوله على اكثر من 70 % من إجمالي الاصوات.

1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،" **روسيا بوتين .. السعي وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.

أولا: تحولات البيئة الداخلية و مؤشرات الاستقرار السياسي في مرحلة حكم بـــوتين (2000-2008).

تشير الملابسات التى أحاطت بظهور فلاديمير بوتين على المسرح السياسى فـــى روســـيا إلى حجم التدهور الذى ساد الساحة السياسية الروسية فى أواخر فترة حكـــم الـــرئيس الـــسابق بوريس يلتسين. فقد وصل بوتين إلى السلطة من خلال خطط وضعها ونفذها أقطاب نظام حكم سلفه بوريس يلتسين فى أواخر التسعينيات، بعد أن كان الأخير علـــى وشـــك اســـتنفاد فترتـــه الرئاسية الثانية والأخيرة. وكان يلتسين وكبار مساعديه يخشون من انفلات الأمور من أياديهم، ووصول منافسيهم إلى السلطة، بما ينطوي عليه ذلك من فتح ملفات الفساد الهائل الذى اتـــسمت به فترتا حكم يلتسين، كما كانوا يخشون بصفة خاصة من الوزن الـــسياسى المتنـــامي للتيـــار الإصلاحي الذى كان يتزعمه كل من '**يورى لوجكوف**' عمـــدة موســـكو و'**فتـــذاك ويفجينـــى بريماكوف**' رئيس الوزراء السابق، زعيمي تحـ ـالف الوطن - كل روســـيا، و اللـــذان كانـا يوجهان نقدا عنيفا لكافة السياسات التى يتبناها نظام يلتسين، لما سببته من انهيار وفساد وفوضى داخلية، والتراجع الكاسح على الساحة الخارجية. وتمكن تيار لوجكوف ــ بريماكوف وفتـــذاك من استقطاب تأييد متزايد من قطاعات واسعة من الرأى العام الروسي. وكان من المؤكد أن هذا التيار يمكن أن يمثل تهديدا حقيقيا فى الانتخابات البرلمانية فى عام 1999، ثم فـــى انتخابـــات الرئاسة التى كان مقررا لها عام 2000، و التى كان من غير الممكن ليلتسين ان يشارك فيهـــا لانتهاء فترتيه اللتين يحددهما الدستور[1].

هذه الأوضاع دفعت اقطاب الحكومة للبحث عن مخرج يضمن حماية الـــرئيس يلتـــسين وعائلته من المساءلة القانونية بعد تركه للمنصب الرئاسي، كما يضمن حماية مـــصالح النخبـــة المسيطرة ماليا من كبار رجال الاعمال، والذين كان بعضهم ضـــالعا فـــى عمليـــات الجريمـــة المنظمة فى موسكو. وقد بدا واضحا من تطور الاحداث التالية ان المخرج المستهدف يتمثل فى تمهيد السبيل امام رئيس جهاز الاستخبارات الروسية (اف اس بى) ورئيس مجلس الامن القومي الروسي فلاديمير بوتين للوصول إلى السلطة، كرئيس للحكومة اولا، ثم كرئيس للدولة لاحقا[2].
و كانت الخطوة الاولى في عملية تنصيب بوتين تتمثل فى اســـتغلال احـــداث داغـــستان عـــام 1999، التى قامت خلالها مجموعة من المقاتلين الشيشان بقيـــادة '**شـــامل باســـاييف**' بـــدخول جمهورية داغستان المجاورة، لدعم الحركة الانفصالية فيها، الامر الذى احدث دويا سياسيا هائلا فى موسكو، ومهد امام إقالة رئيس الحكومة '**سيرجى ستيباشين**'، وتعيين فلاديمير بوتين بـــدلا

---
1) المرجع نفسه.
2) المرجع نفسه.

منه فى أغسطس 1999، وقدمه يلتسين منذ تلك الفترة باعتباره خليفته القادم فى الكرملين[1] حيث أتبدى صرامة و قوة في قمع الانفصاليين،و كانت هناك عوامل لا تقل أهمية من هذا، ضمنت نجاحه لاحقا، بحيث ضمن بوتين دعم الطبقة الإدارية و انتقالا سلميا للسلطة، كما تمكن نتيجة ظهوره بصورة الزعيم الصارم عكس صورة يلتسين من كسب دعم الموالين و المعارضين على حد سواء، من أولئك الذين كانوا يريدون انتقالا منظما و هادئا و استمرارية لما سبق، و كذلك من أولئك الذين كانوا يطالبون بالتغيير على مستوى القمة و بالقطيعة مع الماضي و الأهم من ذلك هو ان بوتين أصبح الطرقة المثلى للتخلص من يلتسين لصلح طبقة النخبة و المجتمع بصفة عامة. فقد ساندت طبقة النخبة بمختلف اتجاهاتها بوتين مساندة كاملة، آملة في أن يحافظ الزعيم الجديد على الوضع الراهن التي استفادت منه، فيما كان أمل الليبراليين بأن يتابع بوتين الإصلاحات الاقتصادية و الديمقراطية، لكن الرغبة الساحقة لدى الطبقة السياسية و الشعب الروسي عموما، كانت تكمن في أن يثبت بوتين نفسه كزعيم قادر على جلب النظام بعد الفوضى التي أحدثها يلتسين، و وضع حد للتقلب الكرملين[2].

وفور توليه رئاسة الحكومة، اعتمد بوتين على تكتيك سياسى محدد يتمثل فى استغلال الصراعات الداخلية لتحقيق مكاسب سياسية، وهو ما تجسد من الناحية العملية فى تبنى بوتين سياسة تقوم على الحزم والشدة فى مواجهة المحاولات الانفصالية فى داغستان والشيشان، وعلى الرغم من ان هذه الخطوات لم تحقق نجاحا كاملا، وشابتها ثغرات عديدة، إلا ان الاداء القيادي الحازم لبوتين، والمدعوم بتغطية إعلامية حماسية من قبل وسائل الإعلام المملوكة لرجال الاعمال اليهود المرتبطين بالكرملين، قد ساعدا معا فى خلق شعبية جارفة لبوتين فى اوساط الناخبين[3].

كما اكد بوتين انتصاراته من خلال الانتخابات البرلمانية، بعدما استفاد من دعم حزب الوحدة* له داخل البرلمان، ثم استقال يلتسين فجاة من رئاسة الدولة، لصالح بوتين، فى 31 ديسمبر 1999، وظل بوتين قائما باعمال رئيس الدولة لمدة حوالي ثلاثة شهور، وهو ما اتاح له تعظيم فرصه فى انتخابات الرئاسة التى جرت فى 26 مارس 2000، لاسيما بعد تراجع "**يفجينى بريماكوف**" عن ترشيح نفسه فى انتخابات الرئاسة، ثم إعلان "**يورى لوجكوف**" عمدة موسكو

---

1 المرجع نفسه.

2) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 96-97.

3) التقرير الاستراتيجي العربي 2003–2004،" **روسيا بوتين . السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.

*)حزب الوحدة ـــ الدب بزعامة وزير حالات الطوارئ فى الحكومة الروسية سيرجي شويجو، وهو الحزب الذى اصبح يحتل المركز الخامس فى استطلاعات الرأي العام، ثم ازدادت مكانة هذا الحزب عقب إعلان بوتين صراحة قبل الانتخابات البرلمانية بعدة أيام دعمه القوى لهذا الحزب، مما أتاح له الحصول على المركز الثانى فى البرلمان، بنسبة 23,28% من أصوات الناخبين، وهو ما كان يفوق كافة توقعات قادة هذا الحزب.

وزعيم حركة الوطن بطريقة مفاجئة دعمه لفلاديمير بوتين. و بالتالى، أصبح بـــوتين المرشـــح الأوفر حظا فيها من بين كافة المرشحين.

- إستراتيجية بوتين السياسية و السعي لبناء و استرجاع هيبة الدولة الروسية:

كان من المرتقب أن يفوز فلاديمير بوتين برئاسة الفدرالية الروسية في انتخابات 27 آذار 2000. فالرجل صار عمليا 'قيصر' روسيا الجديد منذ استقالة يلتسين في نهاية العـــام 1999. لكن المفاجئ أن يحظى بوتين بهذا التفويض الشعبي الواضح منذ الدورة الأولـــى للانتخابـــات بنسبة 52,52 في المئة من الأصوات وبمشاركة شعبية عارمة بلغت 68,96 في المئة ممن يحق لهم الاقتراع. هذا في وقت لم يحمل فيه الرجل مشروعا سياسيا واضحا لروســـيا الجديـــدة ولا برنامجا انتخابيا محدودا ولا جدولا اقتصاديا, ولا قدّم وعودا وإغراءات للناخبين, ذلك انه, منـــذ كان في "الكي.جي.بي", معروف بصمته و قساوة معالم شخصيته الباردة. وقد لعبـــت مواقفـــه الصارمة إبّان قيادته لحرب الشيشان الدور الأبرز في فوزه بالانتخابـــات. فالـــشعب الروســـي يشعر بالحاجة إلى الأمن والنظام وببعض الحنين إلى ماضي القوة العظمى التي بسطت نفوذهـــا على نصف المعمورة. من هنا فإنّ صورة 'الرجل الحديد' التي رسمها بوتين لنفسه إبّان حـــرب الشيشان أرضت حاجة شعبه إلى الأمن والقوّة, كذلك وعـــوده بفـــرض 'دكتاتوريـــة القـــانون' لمحاربة الفساد والفوضى وبناء روسيا عصرية ومنفتحة"[1].

إذا فقد كان انتخاب بوتين رئيسا للدولة الروسية بداية لحقبة جديدة فى السياسة الروسية، الـــسمة الرئيسية لها تتمثل فى العمل على تنفيذ إصلاح سياسى و اقتصادي شامل عقب التخريب الهائل الذى تعرضت له الدولة الروسية فى كافة المجالات طيلة عقد التسعينيات، وفق رؤية براجماتية تاخذ فى اعتبارها الظروف الداخلية للمجتمع الروسي والمتغيرات القائمة فى الساحة الدولية فى ان واحد معا. و انطوت الرؤية الإصلاحية لبوتين على طموحات ضخمة فـــى مجـــال إعـــادة هيـــبة الدولة والنهوض الاقتصادي و التصدي للنزعات الانفصالية ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة[2].وسوف يتم التركيز هنا على الجوانب المتعلقة بالسياسة الداخلية، بحيث يمكنـــنا التماس اهم مؤشرات و ملامح الاستقرار السياسي الذي حققه بوتين على مستوى بنـــاء الدولـــة الداخلي من خلال العناصر التالية:

1) غسان العزي ، "روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيّة" إلى "البوتينية"" ، مرجع سبق ذكره.
2) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،" روسيا بوتين .. السعى وراء المكانة المفقودة"، مرجع سبق ذكره.

1- بناء نظام حكم مركزي قوي ومهيمن :

من الأشهر الخمسة التي قضاها رئيسا للوزراء والثلاثة التي قضاها رئيسا بالوكالة, يمكن الاستنتاج أن بوتين يسعى لبناء نظام سلطوي قوي غير آبه بالوسائل كما تشهد جرائم حرب الشيشان, وأنه مصمم على إطلاق مسار الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف الدولة. لقد كرّر دوما أن 'الديمقراطية هي دكتاتورية القانون' وأنه كلما ازدادت الدولة قوة كلما شعر المواطن بأنه حرّ", مضيفا: 'فقط دولة قوية وفعالة تستطيع ضمان حرية المبادرة وحرية الفرد والمجتمع", واصفا روسيا بأنها 'بلد غني بالناس الفقراء وبدون نظام"[1].

كان بوتين يرى ان سبب عدم الاستقرار الداخلي على المستوى السياسي هو غياب سلطة تحكم قبضتها على طريقة سير النظام داخل الدولة، و نظرا للظروف التي مرت بها روسيا حدث نوع من فقدان الثقة و الهيبة من طرف المجتمع و مختلف مكوناته لمكانة السلطة السياسية خاصة مع ما أبداه يلتسين من ضعف و عدم القدرة على فرض النظام و الانفلات لأمني، لذا فقد في عمل بوتين منذ توليه السلطة على استعادة هيبة و مكانة السلطة داخل المجتمع، و خلق صورة مناسبة للسلطات في تنظيم الدولة داخليا.

ركز الرئيس بوتين على استعادة هيبة الدولة و بناء نظام حكم مركزى قوى ومهيمن، مع محاولة القضاء على كافة الاختلالات التى شابت دور ومكانة السلطة التنفيذية فى عهد يلتسين. وساعدته فى ذلك بعض التطورات لتعزيز نفوذ السلطة التنفيذية، حيث كسرت شوكة المعارضة فى مجلس الدوما عقب الانتخابات البرلمانية لعام 1999، وبات بوتين يحظى بالدعم من حزب الاغلبية ــ حزب روسيا الموحدة، و الذي دخل بعد ذلك فى تحالف مع حزب الوطن ــ كل روسيا[2].

كما تمكن بوتين من خلال شخصيته القوية المناقضة تماما ليلتسين الذي وصف بالعجوز او المريض، من رسم صورته كزعيم قوي قادر على ضبط النظام خاصة مع تزايد شعبيته لدى المجتمع الروسي و الطبقة السياسية، بعدما ابداه من حزم في إدارة المشكلة الشيشانية، ليتبين عندها ان السلطات الرئيسية في روسيا، و اولها الرئيس، كانت ما تزال تتمتع بسلطة هائلة، كان بوتين يمتلك ،موارد إدارية و قمعية ، و إلى جانب ذلك لم يكن ثمة بديل له في ذلك الوقت، كانت السلطة مجسدة بشخصه، و الموجودون في المعارضة لم يكونوا يمتلكون اية ضمانة للبقاء او الوجود حتى لرفع اصواتهم، و كان خيارهم الوحيد هو العيش على هامش

1) غسان العزي ، "**روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيه" إلى "البوتينيه"**"، مرجع سبق ذكره.

2) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،" **روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.

الحياة السياسية، و ما يفرقه عن يلتسين الذي امتلك أيضا الموارد الإرادية، هو ان يلتسين مـع امتلاكه وسائل الإكراه لم يكن باستطاعته أبدا الحصول على دعم مطلق و خضوع تام، بحيـث يجد نفسه مضطرا لخوض صراعات مع الدوما و مجلس الاتحاد و المعارضة[1]، بينمـا نجـح بوتين في إخضاع المشهد السياسي، و إعادة الاستقرار بعد الاضطرابات التي شهدتها روسيا مع يلتسين، كما ان دخول المجتمع في مرحلة من الفوضى جعله يعمل لتجاوزها، و لم يكن يـرى ذلك ممكنا غلا من خلال شخصية بوتين الذي تمكن من جمع كل الأدوات الـسياسية الخاصـة بالسلطة، كما استطاع إبطال تأثير كل المجموعات المتنفذة التي كانت قوية في عهد يلتـسين، و وجه ضربة إلى أفراد الطبقة الحاكمة و جعلهم يتخلون عن طموحاتهم السياسية[2].

ولتحقيق هدف إعادة هيبة الدولة، تم الاعتماد على سياسيين من ذوى الخلفيات الاستخبارية والأمنية، وأسندت إليهم مناصب عليا فى الدولة، فى مقدمتهم سيرجى إيفانوف رئـيس مجلـس الأمن القومى الروسى، الذى عين وزيرا للدفاع، كما تم تعيين اثنين من حكام المناطق الإداريـة السبع الكبرى من جهاز الأمن (إف إس بي)، كما عين ايضا مسئولون من أجهزة الاستخبارات مناصب رئيسية فى قطاع مبيعات الأسلحة، وهو ما أثار القلق من تغلغل الأجهزة الـسرية فـى مؤسسات الدولة، إلا أن الثابت أن هذا السلوك كان جزءا من محاولات بوتين إعادة هيبة الدولة، لاسيما أن أغلب هؤلاء المسئولين كانوا يشاركونه رؤيته بشأن إنهاء نفوذ النخبة المالية وممثليهم فى السلطة التنفيذية وديوان الكرملين[3].

2- **تعزيز المزيد من صلاحياته الرئاسية لتنفيذ الخطط الإصلاحية**: لتحقيق الهدف السابق عمل بوتين على وضع خطة لتوسيع سلطاته الرئاسية، لـ ـكن دون ان يزيـ ـ ـد من حدة الصراع بين الحكومة و البرلمان، حيث اخذ في عين الاعتبار هذه القضية و عمل على استرجاع الثقة و التعاون ما بين السلطتين بالشكل الذي يقضي على مظاهر الصراع، و الازمة السياسية، لكن في نفس الوقت تعزيز سلطاته كرئيس لتحقيق اهدافه السياسية لاسترجاع الاستقرار السياسي و قـد ظهرت بعد مظاهر التوافق بين السلطتين من خلال الإقرار الهادئ للميزانية، بحيث كـان اول إجراء خال من المشاكل بين السلطتين، فقد كانت مناقشة الميزانية معقدة في عهد يلتسين، و لكن إقراراها في سنوات حكم بوتين الاولى كان عبر موافقة الدوما على كـل مقترحـات الحكومـة تقريبا فيما يتعلق بالميزانية، لان ذلك حسب بعض المـراقبين نـابع مـن تخـوف النـواب و المجموعات ذات المصالح من الاعتراض لقرار صادر عن الرئيس الجديد لـروسيا. و للمـرة

---

1) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، مرجع سبق ذكره،ص 202.
2) المرجع نفسه، ص 201.
3) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،" **روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.

الأولى صوتت حركة "غريغوري يافلنسكي"، 'يابلوكو"- التي كانت دائما تصوت ضد مقترحات الحكومة بشأن الميزانية- بالموافقة على الميزانية المقدمة من الحكومة لعام 2001. و بهذا فقد بد أن الحكومة و الدوما بدأ يعملان بشكل متناغم، و كأنهما جزء من منظومة واحدة، و بهذا فقد كان تجاوب الدوما مع الحكومة مفيدا بالفعل عندما كان يوظف هذا التوافق من قبل الحكومة لإقرار إصلاحات معينة. و تدريجيا بدا أن الأمور بدأت تهدأ على الساحة السياسية(1).

في نفس الوقت استمر بوتين في تطبيق خطته و تعزيز صلاحياته لتسهيل تطبيق قراراته الإصلاحية دون عراقيل بيروقراطية، و بهذه الطريقة كان بوتين قد بدأ بناء صرح سلطته على أساس مبدأ: التبعية، وفق هذا المبدأ كان الرئيس يقبع على القمة، و يرسل أوامره إلى أتباعه، الذين كانوا يمررونها بدورهم إلى من هم أدنى مرتبة منهم، هذه التبعية المباشرة و الامتثال للأوامر كانا يضمنان علاقة خيالية من العيوب بين طوابق الإدارة.وفق ذلك فإن آلية التبعية لم تكن تتطلب برلمانا، أو معارضة فعالين أو نظاما متطورا متعدد الأحزاب، أو وسائل إعلام حرة. و قد منح هذا النموذج من الإدارة لبوتين موارد السلطة التي يحتاجها(2).

استمر بوتين في العمل على مضاعفة جهوده الرامية لتعزيز نظام حكمه الرئاسي المطلق، و ذلك عن طريق تقييد استقلالية الأقاليم الروسية، وذلك على عكس السياسة التى كان يلتسين قد اتبعها حيث منح حكام الأقاليم سلطات واسعة، فتحت بدورها أبواب الفساد وسوء استخدام السلطة، وهى السياسة التى تحفظ عليها بوتين عقب توليه السلطة، واعتبرها واحدة من اسباب ضعف الدولة، وعمل على تصحيح هذا الوضع عبر إدخال تعديلات على نظام انتخاب حكام الاقاليم، بما يقلل من سلطاتهم فى إدارة شئون الاقاليم(3). و هنا ظهرت فكرة إنشاء روابط جيدة بين المـ ـركز و الاقاليم و تقليص سلطة البارونات المحليين، حيث اصدر في 13 ايار عام 2000، مرسوما يقضي بإنشاء سبعة اقاليم فدرالية جديدة قسمت فيما بينها جمهوريات و اقاليم روسيا الاتحادية البالغ عددها 89. و كان تشكيل هذه الاقاليم يعني تعزيز سلطة المركز على انشطة القادة المحليين و الطبقة الحاكمة المشكلة جديدا، و عين ممثلو الرئيس زعماء هذه الاقاليم، خمسة منهم كانوا مقربين من بوتين(4).

1) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 181.182.
2) المرجع نفسه،ص 127.
3) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،" **روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.
4) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 121-122.

و مع حلول موعد الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر 2003، سعى بوتين لضمان السيطرة على مجلس الدوما (البرلمان) من خلال التحكم فى نتائج الانتخابات حتى يتمكن من تمرير مشروعات القوانين التى يريدها، بما فى ذلك إمكانية إدخال تعديلات على الدستور.

ومن أجل السيطرة على مجلس الدوما من خلال الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر 2003، اتجه الكرملين نحو تنفيذ تكتيك دقيق يقوم على توجيه دعمه السياسى و المالي و الإداري للعديد من التحالفات الحزبية حديثة العهد، دون قصرها على تحالف الوحدة ــ الوطن، إذ أقدم الكرملين على تبنى عدد من الأحزاب الصغيرة، مثل: الحزب الشعبي بزعامة 'جينادي رايكوف"، وتحالف الوطن بزعامة 'دميتري روجوزين' و'سيرجي جلازيف'، وتحالف حزبي الحياة والصحوة الروسية، إلى جانب بعض التكتلات الحزبية الصغيرة. وقد اتحدت هذه الأحزاب معا فى إطار **تحالف روسيا الموحدة**، فى حين أن الأحزاب الليبرالية اليمينية لم تفلح فى التحالف وتوحيد مواقفها لمواجهة تحالف الأحزاب الموالية للكرملين. وقد أتاح هذا التكتيك للأحزاب الموالية للكرملين أن تحقق أغلبية كاسحة فى مجلس الدوما، حيث أصبح لدى الأحزاب الثلاثة الموالية للكرملين حوالي 297 مقعدا فى الدوما، المكون من 450 مقعدا، مما يعنى أن هذا التحالف يحتاج إلى ثلاثة مقاعد فقط للحصول على أغلبية الثلثين فى المجلس، وأصبح قادرا بالتالى على تحقيق أى تعديلات دستورية قد يريدها الرئيس[1].

تكمن بوتين من خلال خطة عمله السياسي على تحقيق التوازن بين ضمان الاستقرار و عدم عودة الصراع بين السلطتين التنفيذية و التشريعية من جهة، و تكريس مجال صلاحياته من جهة اخرى عبر تكوين التحالفات السياسية و كسب الدعم الشعبي.

3- تطبيق مبدا سيادة القانون:

فقد اصر بوتين على ضرورة تطبيق مبدا سيادة القانون، مع التاكيد على ضرورة انصياع الجميع لإرادة الدولة بدون تمييز، خاصة بعد ان لجا الكثير من اعضاء هذه النخبة المتهمة بالفساد للاستقواء سياسيا بالخارج، واستعداء الدوائر الامريكية والغربية ضد التوجهات الرسمية الروسية التى لا تروق لهم، فى حين ان معظمهم كانوا فى الحقيقة ضالعين بقوة فى عمليات الجريمة المنظمة، ولم يكونوا يتورعون عن القيام بكافة الاعمال التى يحظرها القانون لضمان مصالحهم، بما فى ذلك عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية، وهو ما ادى إلى تحويل موسكو إلى مرتع لعصابات الجريمة المنظمة.وفى السياق ذاته تم التركيز على ملاحقة النخبة المالية والصناعية المتهمة بالفساد، والسيطرة على السياسيين ووسائل الإعلام(2).

---

1 التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، "**روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع نفسه.

وبالفعل، وقع الكثير من كبار رجال الأعمال الروس تحت طائلة القانون لضلوعهم فـــى أنـــواع مختلفة من هذه الجرائم، وكانت قضية الفساد الأكبر فى روسيا تلـــك التـــى المتعلقـــة بـــشركة يوكوس، و التي جرى القبض على جميع مسئوليها الكبار، بدءا من رئيس الـــشركة "ميخائيـل خودوركوفسكى'، الذى اعتقل منذ أكتوبر 2003، ووجهت له عدة تهم بالاحتيال والتهرب مـــن تسديد الضرائب للدولة وإضفاء الشرعية على أموال مختلسة أو تم الحصول عليها بطرق غيـــر مشروعة.

وقد نجح الكثير من المليارديرات اليهود الروس من الهرب للخـــارج قبـــل اعتقـــالهم وتوجيـــه الاتهامات لهم، وفروا إلى إسرائيل وبريطانيا والعديد من الدول الأخرى، ولعبت إســـرائيل دورا رئيسيا فى توفير الحماية لرجال الأعمال اليهود الروس الفارين إليها من الملاحقـــة القانونيـــة، بحجة أنهم أصبحوا مواطنين إسرائيليين، ولا يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تسلم مواطنيها إلـــى أى دولة أخرى، وهو ما كان سببا لتوتر العلاقات بين روسيا وإسرائيل بسبب هذه المسألة.

ولم تكن معركة بوتين ضد النخبة المالية مجرد معركة ضد الفساد، ولكن الأخطر من ذلـــك أن المعركة كانت فى جوهرها تهدف إلى إبعاد سيطرة رجال الأعمال على الحكـــم، بحيـــث يـــتم تقليص دورهم السياسى، ووقف تدخلاتهم فى سياسات الكرملين، على غرار ما كان يحدث فـــى عهد يلتسين. ومع أن بوتين كان مستعدا من حيث المبدأ لقبول فكرة وجود دور سياسى لرجـــال الأعمال، باعتبار ان هذا هو الوضع الطبيعي فى بلد يعمل وفق قواعد اقتصاد السوق، ولكن ما لم يكن مقبولا هو ان تستاثر مجموعة صغيرة من الأشخاص بالسلطة الاقتصادية والسياسية فى ان واحد معا. وكانت سياسة بوتين تقوم فى هذا الصدد على ضرورة ان يقـــف كـــل اصـــحاب رؤوس الأموال الروس على المسافة نفسها من السلطة السياسية، بدون منح أى منهم امتيـــازات خاصة لدى الكرملين[1].

4-منهج بوتين الوسطي لتوحيد القوى السياسية الداخلية :

استطاع بوتين ان يجعل من نفسه رمزا للحلول الوسط، و ان يفتح حوار مع القـــوى الـــسياسية المختلفة، و يوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين و القوميين دون التخلي عن العلاقات مع الاتجـــاه اليميني الليبرالي. و قد تبلورت على هذا المستوى بعض المؤشـــرات للخـــروج مـــن الازمـــة العمـ ـ يقة، و ادت هذه السياسات الوسطية إلى ظهور قدر كبير من التفـــاهم و التوافـــق بـــين الرئيس و البرلمان (الدوما) و درجة عالية من الاستقرار السياسي لم تـــشهدها روســـيا منـــذ السبعينيات[2]. و بهذا استطاع بوتين منذ توليه زمام السلطة ان يجمع حوله كل القوى الـــسياسية

1) المرجع نفسه.
2) نورهان الشيخ،'**عمليه صنع القرار في روسيا والعلاقات العربيه الروسيه**'، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

و التكتلات الحزبية المتنافرة، وأن يقنع زعماء كـ ـبار مثل 'زيجانوف" و 'تشير نوميردين" و 'جيرينوفسكي" و "بريماكوف" ، بقيادة روسيا نحو آفاق جديدة عـ ـ ـبر تجـاوز الخلافـات و العمل المشترك لتحقيق مصالح روسيا القومية داخليا و خارجيا[1]، من هـذا المنطلـق وفـور استلامه لمهامه بموجب الدستور في السابع من آيار 2000، عـيّن حكومـة تـضم شـيوعيين وإصلاحيين ومعارضين[2].

وقد وصف المراقبون التطورات الحاصلة في روسيا بأنها تمثل مرحلة جديدة تجمع فيهـا بـين قبضة سلطوية واسعة وثروة هائلة و براغماتية احترافية في التعامل مع كل الأضداد[3]. و ربما كان هذا ما يبرر رفض بوتين التفصيل في بيان مبادئه السياسية، قبل الانتخابات و بعد توليـه الحكم، محاولة منه للحفاظ على المصداقية عند مؤيديه من الطبقـة الـسياسية عبـر مختلـف مكوناتها.لذا حاول عبر برنامج عمله السياسي عدم جلب أي انتقادات من أي جهة، و اتبع منهج براغماتي في التعامـ ـل مع مؤيديه أو معارضيه ، و مركزا في خطاباته علـى ذكـر القـيم الاجتماعية التي لا يمكن أن ترفضها حتى القوى المنافسة سوءا كانت ليبرالية أم يسارية أم تلك المؤيدة للسلطة المركزية، لهذا السبب بدأ الرئيس في إلقاء خطابـات تنـسجم مـع تطلعـات الجمهور الموجه إليه. فإذا كان بحاجة لإطراء اليسار شرع في مهاجمة الطبقة الحاكمـة، و إذا كان الليبراليون مستائين، تحول إليهم متحدثا عـ ـن إصلاحات السوق[4]،و بهذا يكون قد تبنى منهـ ـج عمل توفيقي جمع فيه بين التاكيد و إعطاء دور متزايد للدولة و إجراء المزيـد مـن الإصلاحات على السوق و كذلك إحياء فكرة العدالة الاجتماعية[5].

بهذا يبدو و بناءا على ما سبق ان فلاديمير بوتين حقق داخليا نجاحات مهمة. صحيح ان الديمقراطية لا تزال متعثرة، وان الفساد الإداري والمالي لا يزال ينخر جسد الدولة، وان حرية الصحافة لا تزال تعاني من العديد من القيود والعراقيل. غير ان بوتين اعاد للدولة هيبتها التـي فقدها خلال فترة حكم يلتسين ، و حد من سلطة اولئك الذين ينهبون ثروات روسيا من رجـال المافيا و حكام الاقاليم. وهذا ما ادى إلى استعادة روسيا قدرتها لاداء وظائفها و إحكام قبضتها و

---

1) عبد الصادق علي، **روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسه الخارجيه الروسيه**، مرجع سبق ذكره ،ص .45

2) غسان العزي ، '**روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيه" إلى 'البوتينيه**' '، مرجع سبق ذكره.

3) غازي دحمان،'**روسيا بوتين. فطب دولي أم دولة ممانعة؟**'، نقلا عن موقع قناة الجزيرة في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7A39F8A0-0D1C-49E4-8C60-24222CCE0EB8.htm

4) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، مرجع سبق ذكره، ص 205.

5) المرجع نفسه،ص 98.

فرض النظام ، الشيء الذي قلل من مظاهر البؤس و التدهور، وساعد على بروز طبقة متوسطة أصبحت الدعم الأساسي لنظام فلاديمير بوتين[1].

كانت **الانتخابات الرئاسية الروسية لعام 2004** بمثابة اختبار لمدى التأييد والشعبية التى يحظى بها فلاديمير بوتين فى الساحة السياسية الروسية. وعلى الرغم من أن بوتين كان واثقا من فرص فوزه بفترة رئاسية ثانية فى انتخابات مارس 2004، بحكم التأييد الشعبي الواسع الذى يتمتع به، وأيضا بحكم انعدام منافسين أقوياء فى تلك الانتخابات، ومع انطلاق السباق الانتخابي على منصب الرئيس منذ أوائل عام 2004، بنى بوتين دعايته السياسية فى حملة الانتخابات الرئاسية على نجاحه فى وقف ما أسماه بـ عدوان الإرهاب الدولى، وإنقاذ البلاد من تهديد تشرذم حقيقي، فى إشارة إلى المسألة الشيشانية، كما حرص قبل الانتخابات على قطع أخر علاقاته وروابطه مع فريق الرئيس السابق بوريس يلتسين، من خلال إقالة رئيس الحكومة ميخائيل كاسيانوف فى فبراير 2004، لاسيما أن الأخير كان محسوبا من الناحية العملية على ما يعرف بـ العائلة، أى انصار الرئيس السابق بوريس يلتسين، علاوة على شيوع شائعات بضلوعه فى عمليات فساد وتلقى رشاوى وعمولات.

ومع إجراء الانتخابات الرئاسية فى 14 مارس 2004، لم تكن المفاجأة فوز بوتين فوزا ساحقا، بنسبة 71% من أصوات الناخبين، بقدر ما تمثلت فى تفويت مخطط المعارضة بتحريض الناخبين على مقاطعة الانتخابات، حيث شهدت الانتخابات إقبالا واسعا من الناخبين، بنسبة تجاوزت النسبة القانونية المطلوبة. لتشكل بذلك دعما واضحا للتحول الإيجابي الذي شهدته روسيا مع بوتين[2].

ثانيا: برنامج بوتين للإصلاح الاقتصادي و مؤشرات الاستقرار و الأداء فى الاقتصاد الروسي ودلالاتها:

ورث فلاديمير بوتين تركة اقتصادية ثقيلة للغاية عند توليه السلطة كرئيس للحكومة فى عام 1999، ثم عند انتخابه رئيسا للبلاد فى عام 2000، -فكما راينا- شهدت مرحلة حكم بوتين خاصة مع اقتراب نهايتها مؤشرات تدهور اقتصادي و مالي هدد بانهيار اقتصاد الدولة و إفلاسه،و جرى التعبير عن رؤية بوتين للإصلاح الاقتصادي فى البرنامج الذى طرحه رئيس الوزراء ميخائيل كاسيانوف امام مجلس الدوما (البرلمان) فى 26 مايو 2000، عقب تشكيل

1) "**فلاديمير بوتين والانعطافه الجديدة في السياسه الروسيه**"،(في: الشرق الاوسط، العدد 17 ديسمبر 2001 العدد 8420) ، نقلا عن موقع الجريدة:

http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=77958&issue=8420

2) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،"**روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.

الحكومة الأولى فى عهد الرئيس بوتين. وانطوى هذا البرنامج على عناصر شديدة الطموح لإصلاح أوضاع الاقتصاد الروسي آنذاك، إذ أشار كاسيانوف إلى أن برنامجه للإصلاح الاقتصادي سوف يكون نشطا ومناسبا ومتوازنا، مؤكدا فى الوقت نفسه أن حكومته سوف تخصص الموارد اللازمة للصناعات التحويلية وتمضى قدما بالإصلاح الضريبي(1)، بحيث استحدث بوتين قوانين و غير نظام الضرائب لتشجيع المواطنين على سدادها، كما تم تبسيط الضرائب و تخفيض قيمتها على الشركات من 23% إلى 24% و على الأفراد أيضا بحيث صارت نسبة موحدة تبدأ من 13% و ذلك بغية مكافحة التهرب من تسديد الضريبة[2].

وارتكزت خطته للإصلاح الاقتصادي على رفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بما يتراوح بين 3.5 ـ 4.5 فى المائة سنويا، حتى عام 2005، حتى يمكن رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل. وكان تحقيق هذا المعدل من النمو يحتاج إلى إجراء إصلاحات هيكلية وتنشيط تدفق الاستثمارات إلى القطاعات الصناعية(3).

ولكن ما حدث على أى حال أن الاقتصاد الروسي حقق فى عام 2000 نموا فاق كافة التوقعات، وصل إلى نسبة 7%، مستفيدا فى ذلك من ارتفاع عائدات النفط والغاز الطبيعي، التى كانت قد ارتفعت بصورة غير متوقعة فى ذلك العام. وعلى الرغم من أن نمو الاقتصاد الروسي اعتمد إلى حد كبير على صادرات المواد الخام عموما، والنفط خصوصا، عبر الفوائض الضخمة التى تحققت من الزيادة فى اسعار النفط فى السوق العالمية، وبالأخص فى عام 2004، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي الروسي ركز ايضا على العديد من العناصر الأخرى، مثل إصلاح القطاع المصرفي وزيادة نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالي. ولتحقيق هذه العناصر، ركزت خطة الإصلاح على خفض معدل الضريبة على الدخل إلى 13%، بعدما كانت تتراوح بين 12 ـ ـ 22 فى المائة، والإعلان عن حوافز جديدة لسداد الضريبة، بالإضافة إلى إقرار إعفاءات ضريبية كحوافز للاستثمار، وتقنين اكثر لدور مكافحة التهرب الضريبي. بيد ان البرنامج كان قد اثار انتقادات داخلية من زاوية انه يمثل انصياعا لشروط صندوق النقد الدولي.

وفى الوقت نفسه، استفاد الاقتصاد الروسي من التعاون الإيجابي من جانب مؤسسات التمويل الدولية فى فترة ما بعد انتخاب بوتين رئيسا للبلاد، بعد ان اعلن اعتزامه تنفيذ شروط الإصلاح الاقتصادي الذى كانت تلك المؤسسات تطالب به بقوة منذ عهد الرئيس السابق بوريس يلتسين،

---

1) المرجع نفسه.

2) علي عبد الصادق ، **روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسه الخارجيه الروسيه**، مرجع سبق ذكره ،ص 44.

3) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،" **روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.

بالإضافة إلى تأكيد الاستعداد لسداد الديون القديمة على روسيا. وقد جرت ترجمة هذا الترحيب بقيام المؤسسات الدولية الدائنة لروسيا - وبالذات صندوق النقد والبنك الدوليين- بالتراجع عن خطوات سابقة كانت قد قامت بها على صعيد تعليق القروض الممنوحة لروسيا لإجبارها على استكمال إصلاحات ضريبية وتشريعية كانت تطالب الحكومة الروسية بتنفيذها. وقام صندوق النقد الدولى عقب ذلك بالإعلان عن استئناف تقديم قروض لروسيا، كما أسقطت الدول الدائنة وصندوق النقد ثلث الديون المستحقة على روسيا، بما يعادل أكثر من خمسة مليارات دولار.

من ناحية أخرى، كانت الأسبقية الرئيسية فى برنامج الإصلاح الاقتصادي للرئيس بوتين تتمثل فى إعادة النظر فى عملية الخصخصة التى تمت بصورة فوضوية فى عهد يلتسين، ولأن ذلك يمثل حلقة رئيسية فى جهود مكافحة الفساد كضرورة سياسية واقتصادية فى آن واحد معا، سواء لاكتساب الشرعية السياسية وتفريغ حالة الغضب الشعبي، وأيضا من أجل تحسين الأداء الاقتصادي ككل. وقد أثارت مسألة إعادة النظر فى الخصخصة صراعا عنيفا، ليس فقط بين الحكومة ورموز النخبة المالية، ولكن أيضا بين بوتين وقوى عاتية فى المجتمع الروسي، بما فى ذلك عناصر نافذة داخل السلطة التنفيذية ذاتها، مثل رئيس الوزراء كاسيانوف، والدوائر اليهودية المنتشرة فى أجهزة الدولة ودوائر المال ووسائل الإعلام، إلا أن بوتين اختار لدى إعادة النظر فى عملية الخصخصة منهجا وسطيا يقوم على التصدي للحالات الأكثر فجاجة فى عملية الخصخصة، لاسيما تلك التى تخص اقطاب النخبة المالية[1]و كما راينا فقد اتخذ مجموعة من الإجراءات القانونية الصارمة للحد من نفوذ النخبة المالية و القضاء على كل مظاهر الفساد الناجم من جراء عمليات الخصخصة الفوضوية التي تمت في عهد يلتسين، و استرجاع الدولة في المقابل سيطرتها على العديد من الشركات الكبرى كإستراتيجية للاستغلال المتوازن للموارد لاقتصادية في تحقيق تنمية شاملة.

و قد استمر بوتين في اعتزامه مواصلة السير فى تنفيذ برنامجه للإصلاح الاقتصادي خلال فترة رئاسته الثانية ، مشددا على اهمية الحد من الروتين وتشجيع الشركات الصغيرة ومحاولة خفض الاعتماد المزمن على صادرات النفط، وتحديث النظام المصرفي لتحويل الاموال للقطاعات الاقتصادية المتعطشة للقروض. وشدد بوتين على ضرورة النجاح فى مضاعفة حجم الاقتصاد فى غضون عشرة اعوام وتحسين مستوى معيشة نسبة كبيرة من الفقراء، الذين يمثلون ثلث تعداد السكان والحد من الاعتماد على صادرات النفط والمعادن. وعلى الرغم من ان العناصر التى اشتملت عليها رؤية بوتين الإصلاحية فى فترته الرئاسية الثانية تعتبر حيوية لتحقيق

1) المرجع نفسه.

إصلاح اقتصادي حقيقي، والانتقال إلى اقتصاد سوق حقيقي ورفع مستوى المعيشة، فإن هنــاك العديد من التحديات التى يواجهها هذا البرنامج، لعل فى مقدمتها المقاومة العنيفــة مــن جانــب الجهاز الإداري الحكومي الضخم، والذي يعانى من الترهل والفساد[1].

- نتائج إصلاحات بوتين و مؤشرات الاستقرار في أداء الاقتصاد الروسي:

أدت السياسة الاقتصادية للرئيس بوتين إلى تحقيق نتائج إيجابية على كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل روسيا، فحسب تقرير جوا 2001 للبنك المركزي الروسي يشير بوضوح إلى أن روسيا بدأت تبتعد عن قائمة الدول المهددة بالمخاطر الاقتصادية، و طبقــا للبيانــات الرســمية الصادرة عن مصلحة الإحصاء الروسية في عام 2001 فقد زادت الاستثمارات الأجنبية بمعدل 50% و في قطاع التعدين بما يزيد عن 20% و الصناعات الكيميائية بمقدار 15%، و حققــت بورصة موسكو في مطلع نفس العام ارتفاعا بأكثر من 32%، و طبق لهــذه المؤشــرات فــإن الاقتصاد الروسي استطاع أن يجتاز مسافة واسعة بين وضعه خلال عام 2001 و ما كان عليه الحال قبل ثلاث سنوات بعد عملية تعويم الروبل وارتفاع نسبة التضخم في الديون الأجنبيــة و دخول روسيا مرحلة الإفلاس و الانهيار[2].

و مع مطلع 2001 قدم الوضع الاقتصادي الروسي بعض مؤشرات استعادة عافيته و عودة الثقة إليه، فللمرة الأولى منذ الأزمة المالية و بداية الإصلاحات عمدت الحكومة الروسية إلــى إدراج مشروع موازنتها لعام 2002 مسجل به فائض مالي بنسبة 1.2% من إجمالي الناتج القومي بدلا من العجز الذي استمر لسنوات.كما ان دفع رواتب الموظفين و المتقاعدين بات اقل تاخيرا مــن ذي قبل، و بدات الشركات بتسديد ضرائبها و المقايضة تتراجع بشكل كبير، و صبت كل هــذه المؤشرات لمصلحة مزيد من الثقة في اقتصاد روسيا، و قد جاء هذا الانتعاش المفاجئ للاقتصاد الروسي نتيجة تضافر مجموعة من العوامل منها: ارتفاع اسعار النفط الذي تبيعــه روســيا، و تسديد ضرائب الاقاليم الروسية إلى الخزانة المركزية بعد ان الغى انذاك الرئيس فلاديمير بوتين منذ مجيئه للسلطة الحواجز التي اقيمت بين المقاطعات الروسية[3].

---

1) المرجع نفسه.

2) عبد الصادق علي، **روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسه الخارجيه الروسيه**، مرجع سبق ذكره ،ص 43.

3) المرجع نفسه،ص 44.

و فيما يلي مؤشرات تضم أرقام و إحصائيات حول التقدم الكبير الذي أحرزه الداء الاقتصادي الروسي في مرحلة حكم بوتين الأولى و الثانية ،تم نقل هذه الإحصائيات عن موقع، وكالة أنباء 'نوفوستي" الرسمية الروسية[1]:

أعلن الرئيس فلاديمير بوتين أن المهمة الأساسية للسلطات الروسية تتمثل في مضاعفة النـــاتج المحلي الإجمالي للبلاد بهدف تحسين أحوال الروس المعيشية بصورة ملحوظـــة. و فـــي هـــذا السياق حققت روسيا الديناميكية العالية لتطورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

و فيما يلي معلومات و بيانات إحصائية، توضح حجم النمو و التطور و دلالات الاستقرار فـــي أداء الاقتصاد الروسي العام، خلال عهدتي حكم بوتين الأولى من (2000-2004) و الثانية (2004- 2008):

- **ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي:**

سجل الناتج المحلي الإجمالي الروسي نموا قدره 6.7 % مقارنة بعـــام 2005 وبلـــغ 781ر26 تريليون روبل (أكثر من تريليون دولار) في عام 2006. ليرتفع نموه خلال السنة 2007 بنسبة 7.6 %.هـذا و أعلنت وزيرة التنمية الاقتصادية والتجارة الروسية "ايلفيرا نبيولينـــا' أن نمـــو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في شهر مارس 2008 بلغ 7.8 %، و8 % في الربع الأول من العام الجاري مقارنة بنفس الفترتين من عام 2007.

- و ازداد **حجم الإنتاج الصناعي** في روسيا في عام 2006 بنسبة 4 % مقارنة بعـــام 2005، وأعلنت الهيئة الفيدرالية الروسية للإحصاء أن حجم الإنتاج الصناعي فـــي روســـيا ازداد فـــي الأشهر الخمسة الأولى (من يناير إلى مايو) من هذا العام بنسبة 7.4%.

- كما ازداد **حجم الإنتاج الزراعي، حيث** اعلن وزير **الزراعة** الروسي 'الكسي غوردييـــف' أن محصول روسيا من الحبوب في عام 2006 كاف لسد كافة احتياجات البلاد إلى الحبوب الغذائية والعلف وتبقى إمكانية تصدير ما يقارب 9 - 10 ملايين طن. و جمعت روسيا في عام 2007 حوالي 81 مليون طن من الحبوب محققة بذلك افضل نتيجة منذ 5 سنوات. وفاق محصول عام 2007 مؤشر عام 2006 بمقدار 2.5 مليون طن.

---

1) هذه المعلومات و البيانات الإحصائية تم الحصول عليها نقلا عن موقع وكالة انباء 'نوفوستي' الرسمية الروسية، لمزيد من التفصيل انظر:

- وكالة أنباء و معلومات 'نوفوستي" الرسمية الروسية، Russian News and Information NOVOSTI Press" "**روسيا اليوم: حقائق ووقائع**"، نقلا عن موقع الوكالة:
http://ar.rian.ru/rus/20070621/67551173.html
- وكالة انباء نوفوستي الرسمية الروسية، '**روسيا اليوم: حقائق ووقائع**'، نقلا عن موقع الوكالة:
http://ar.rian.ru/rus/20070621/67551173.html

- أما **النمو في استخراج الثروات الطبيعية** فشكل نسبة 2.3 %. و **ارتفع إنتاج النفط** بنسبة 2.1 % وبلغ 480 مليون طن عام 2006، ووصلت صادراته إلى 248.4 مليون طن بانخفاض قدره 2 % مقارنة بعام 2005).

لكن عاد و ازداد حجم استخراج الموارد الطبيعية في فترة الأشهر الأربعة الأولى بنسبة 3.7 %. أما إنتاج الصناعات التحويلية فقد ازداد بنسبة 12.5 %.

أما **إنتاج الغاز** فقد ازداد بنسبة 2.4 % ووصل إلى 656 مليار متر مكعب لعام 2006. لينخفض عام 2007 بنسبة 1 % حيث بلغ 590 مليار متر مكعب.

- **تزايد حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية بروسيا**:

ذكر في التقرير حول الوضع الراهن في الاقتصاد الروسي الذي أعدته وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة الروسية وفقا لنتائج الربع الأول من السنة 2007 أن حجم الاستثمارات في رأس المال الأساسي في روسيا من كافة مصادر التمويل شكل خلال الفترة يناير ـــ مارس عام 2007 مبلغ 866.5 مليار روبل بزيادة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2006 بنسبة 20.1 %.

- أما بالنسبة **للاستثمارات الأجنبية** فقد وأعلنت الهيئة الفيدرالية الروسية للإحصاء أن حجم الاستثمارات الأجنبية في روسيا بلغ في أواخر سبتمبر من عام 2006، 130 مليار دولار، ليسجل بذلك زيادة تصل إلى 34.8 % قياسا إلى نفس الفترة من عام 2005. وإن رأسمال القطاع الخاص الذي تدفق إلى روسيا في عام 2006 شكل 41 مليار دولار. و ذكرت الهيئة ان بريطانيا وهولندا وقبرص وفرنسا والمانيا والهند ولوكسمبورغ وسويسرا والولايات المتحدة كانت البلدان المستثمرة الأساسية في روسيا في الفترة من اوائل يناير ولغاية اواخر سبتمبر 2006.

و وصل حجم الاستثمارات الاجنبية المتراكم في روسيا إلى 178.5 مليار دولار عام 2007. وجاء في التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة Ernst & Young البحثية حول الجاذبية الاستثمارية للدول الاوروبية ان روسيا تحتل المرتبة الخامسة من بين الدول الاوروبية الاكثر جاذبية للاستثمارات.

وازداد ايضا **تدفق الاستثمارات الروسية إلى الخارج**. وحول من روسيا خلال النصف الاول من السنة إلى البلدان الاخرى في شكل استثمارات 15.5 مليار دولار مما يزيد بنسبة 13 % عما في الفترة المماثلة من العام الماضي. وتحول الاستثمارات الروسية من حيث الاساس إلى قبرص وجزر باهام وهولندا والولايات المتحدة واوكرانيا وبريطانيا وجبل طارق وسويسرا وليتوانيا وإيران.

- ارتفاع حجم التبادل التجاري و تحقيق فائض في الميزان التجاري:

أعلن البنك المركزي الروسي أن حجم التبادل التجاري الخارجي لروسيا الاتحادية في عام 2006 ارتفع بنسبة 27 % وبلغ 468.388 مليار دولار. وازداد فائض الميزان التجاري الخارجي لروسيا الاتحادية في عام 2006 بنسبة 18.9 % مقارنة بمؤشر عام 2005، وبلغ 140.655 مليار دولار.

و بلغ حجم التبادل التجاري لروسيا في الفترة من يناير ولغاية نوفمبر من عام 2007 حوالي 574.4 مليار دولار مسجلا بذلك زيادة تبلغ 22.7 %. وازداد حجم واردات روسيا في الفترة المذكورة بنسبة 37.1 % وبلغ 198.7 مليار دولار. أما حجم الصادرات فقد ازداد بنسبة 15.1 % ووصل إلى 315.7 مليار دولار.

- تحقيق فائض في الميزانية الفدرالية الروسية:

وأعلنت وزارة المالية الروسية أن فائض الميزانية الفيدرالية الروسية وصل في عام 2006 إلى تريليون و999 مليار روبل. وتشير التقديرات الأولية إلى وصول إيرادات الميزانية للعام الماضي إلى 6 تريليونات و276 مليار روبل مقابل 4 تريليونات و277 مليار روبل للنفقات. وأمنت مصلحة الضرائب للميزانية الفيدرالية في عام 2005 تريليونين و999 مليار روبل. كما حولت هيئة الجمارك تريليونين و864 مليار روبل. اما خلال الشهور الـ11 الأولى من عام 2007 فقد بلغ فائض الميزانية الروسية تريليونا و303 مليارات روبل (حوالي 73 مليار دولار). وشكل فائض الميزانية الفدرالية 3.6 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

- ارتفاع نسبة احتياطي الذهب والعملات الصعبة لروسيا :

واحتلت روسيا المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم احتياطي الذهب والعملات الصعبة بعد اليابان والصين، إذ بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة في اواخر ديسمبر 2006 حوالي 303 مليارات دولار. كما اعلن البنك المركزي الروسي ان احتياطي الذهب والعملات الصعبة لروسيا ازدادت في عام 2007 بنسبة 57 % وبلغت 476.4 مليار دولار.

وذكر محافظ البنك المركزي الروسي 'سيرغي ايغناتيف' ان البنك قام بتنويع احتياطي البلاد من العملات الصعبة حيث بلغت حصة الدولار الامريكي نحو 50 % في حين وصلت حصة اليورو إلى 40 %. واضاف ان الجنيه الإسترليني يشكل اساس الـ 10 % المتبقية بالإضافة إلى القليل من الين الياباني.

- ازدياد حجم صندوق الاستقرار لروسيا:

شكل حجم صندوق الاستقرار الروسي في نهاية السنة 2006 مبلغا قدره 3 تريليونـــات و894 مليار روبل (أو ما يعادل 156.81 مليار دولار). وكان مبلغه في الأول من يناير عـــام 2007 يعادل تريليونين 346.92 مليار روبل (أو حوالي 83.13 مليار دولار). وسيستحدث على قاعدة صندوق الاستقرار و بدلا منه صندوقان جديدان هما صندوق الاحتياط (لدعم الميزانية في حالة هبوط أسعار النفط بصورة ملموسة)، وصندوق الرفاه الوطني (لحل القضايا المتعلقة بمعاشـــات التقاعد وغيرها من المسائل الاجتماعية).

وأكد وزير المالية 'ألكسي كودرين' على إقرار نظام استخدام موارد صندوق الاستقرار. و ذكر أن موارد الصندوق ستودع في المرحلة الأولى في البنك المركزي الروسي بالعملة الأجنبية، ثم في موجودات الدول الأجنبية. و أضاف أن تلك الموارد قد تستثمر فيما بعد في سندات تعاونيـــة تتميز بدرجة أمان وتصنيف عاليين جدا.

- تقلص حجم ديون روسيا الخارجية:

و تقلصت ديون روسيا الخارجية في الفترة يوليو (تموز) - سبتمبر (أيلول) مـــن عـــام 2006 بنسبة 31.3 % مشكلة في 1 أكتوبر (تشرين الأول) مبلغ 50.1 مليار دولار مقابل 72.9 مليار دولار في 1 يوليو. وارتبط انخفاض مبلغ الديون الخارجية بصورة اساسية بتقلص الديون امـــام البلدان أعضاء نادي باريس إذ شكلت هذه الديون في 1 أكتوبر مبلغ 1.9 مليـــار دولار مقابـــل 24.3 مليار دولار في 1 يوليو.

- انخفاض معدلات التضخم:

و بلغ معدل التضخم في روسيا في العام 2006 9 % مقابل 10.9 % في عام 2005. بينمـا بلغ معدل التضخم في روسيا 11.9 % في عام 2007.

و قد اعلن 'اندريه بيلووسوف' نائب وزيرة التنمية الاقتصادية والتجارة الروسية فـــي ديـــسمبر 2007 ان الوزارة رفعت توقعاتها لاحجام الناتج المحلي الروسي حتى عام 2010.و سينخفض معدل التضخم وفقا للخطة المعمول بها إلى 8.5 % في عام 2008، وإلى 7 % في عام 2009، وإلى 6 % في عام 2010.

- تحسن في ارتفاع المداخيل الفعلية للموطنين:

واعلنت الهيئة الفيدرالية الروسية للإحصاء ان المداخيل الفعلية للمواطنين الروس ازدادت فـــي عام 2006 بنسبة 10 %. وارتفعت المرتبات الشهرية الفعلية للمواطنين بنسبة 13ر3 %.

و بلغ متوسط الراتب الشهري في روسيا في العام الماضي 10736 روبلا (أكثر من 400 دولار بقليل). ويزيد هذا المؤشر بنسبة 24.5 % قياسا إلى متوسط المرتب الشهري في عام 2005.

وارتفعت المداخيل الفعلية للمواطنين الروس بنسبة 10 % خلال العام 2007.

هذا و ارتفع متوسط الأجور في البلاد وفقا للمعطيات الأولية بنحو 28 % أي حتى 14406 روبلات (ما يعادل 600 دولار تقريبا) في نفس العام.

هذا وانخفض عدد العاطلين عن العمل في روسيا في عام 2006 بنسبة 4.9 % مقارنة بعام 2005، وبلغ 336.5 مليون شخص، بمن فيهم المسجلين رسميا بنسبة 4.4 % حيث وصل عددهم إلى 1.766 مليون شخص.

وذكرت الهيئة الفيدرالية للإحصاء أن عدد السكان النشطين اقتصاديا - القادرين على العمل - في روسيا بلغ في أواخر ديسمبر من عام 2006 حوالي 74.3 مليون شخص أو 52 % من مجموع سكان البلاد.

إذا يبدو من خلال عرض هذه الأرقام و الإحصائيات ان الاقتصاد الروسي يعيش مرحلة من النمو و التطور الملحوظ مقارنة بما كان عليه خلال عقد التسعينيات مع يلتسين، حملت هذه التطورات دلالات إيجابية لمستقبل اقتصاد روسيا، حيث يرى نائب رئيس الوزراء وزير المالية الروسي 'الكسي كودرين' ان الاقتصاد الروسي سيصبح احد اكبر الاقتصاديات في العالم تدريجيا. واكد ان الناتج المحلي الإجمالي الروسي تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا، وسيتجاوز مثيله الفرنسي قريبا. و ذكر ان النمو الاقتصادي في روسيا سيتحقق في السنوات الثلاث القادمة من خلال تطوير الصناعات وإنتاج السلع والخدمات والمنتجات التي تعتمد على المنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة، وليس على حساب صادرات النفط والغاز

هذا ومن المتوقع ان يشكل افراد الطبقة الوسطى 50 - 60 % من سكان روسيا بحلول عام 2015 مقابل 20 % حاليا بينما تنخفض نسبة الفقر إلى 10 % بحلول عام 2010 وإلى 5 - 7 % بحلول عام 2015. وفي حال تنفيذ الإصلاحات المطلوبة سترتفع إنتاجية العمل 2ر2 مرة قبل عام 2015.

وجاء في وثيقة التصور المستقبلي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الطويلة الامد في روسيا حتى عام 2020 ان قسط روسيا في الاقتصاد العالمي سيزداد من 6ر2 % في عام 2006 إلى 3 % في عام 2015 وإلى 4ر3 % في عام 2020. فسيعادل الناتج المحلي الإجمالي الروسي في عام

2020، كما تتوقع وزارة التنمية الاقتصادية، نحو 154 تريليون روبل أو أكثر من 5 تريليونات دولار في ظل توقع سعر صرف العملة الأمريكية بـــ 30 روبلا للدولار.

وتتوقع الوزارة تقلص الفجوة بين روسيا وبلدان العالم المتقدمة من حيث مستوى الرفاهية بشكل ملموس. فإن حجم إجمالي الناتج المحلي للشخص الواحد من السكان سيشكل حتى عام 2015 ما لا يقل عن 21 ألف دولار وحتى عام 2020 ـ 30 ألف دولار في السنة وهذا يتطابق تقريبـــا مع مستوى التنمية الحالي في بلدان الاتحاد الأوروبي. كما سيتقلص الفرق في مـــستوى دخـــل الفرد الواحد مقارنة بالولايات المتحدة من 3 مرات إلى أقل من مرتين.

و سيكون بوسع روسيا حتى عام 2020 الالتحاق بخماسي بلدان العالم المتقدمة من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وجاء في الوثيقة أن تحول روسيا إلى أحد الرياديين العالميين في الاقتـــصاد العالمي وارتقاءها إلى مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية فـــي البلـــدان المتقدمـــة صـــناعيا يشكلان هدفا استراتيجيا".

نستنتج إذا بأن:

سياسة بوتين تطرح وبقوة الجدل حول أولوية السياسة أم الاقتصاد ومـــا الـــذي ســـيختاره الشعب إذا كان عليه الاختيار, فتولي بوتين للسلطة للمرة الأولي عام2000 جاء بعد عام واحـــد من الانخفاض الحاد في قيمة الروبل الروسي فبعد ان كان الدولار الأمريكي يـــساوي5 روبـــل اصبح 28 روبل , وبعد توليه انخفض التضخم من18.6% عام2001 إلـــي10% عـــام2006، ورغم ارتباط هذا التحسن في جزء منه بالارتفاع الضخم في اسعار النفط والغاز, إلا ان بوتين مثل عاملا اساسيا باستعادة دور الدولة وتقليل مساحة سيطرة القطاع الخاص الذي سيطر علـــي الكثير من الموارد المهمة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وبهذا استطاعت روســـيا تـــسديد كـــل الديون التي كانت علي السوفيت تقريبا وخلال الفترة2001 ـ2005 زاد معـــدل نمـــو النـــاتج القومي الاجمالي من5.1% الي6.4% وزاد معدل نمو الاستثمار من8.7% إلي10.5% كما زاد الاحتياطي المالي من36.6 بليون دولار امريكي إلي 195.9 بليون دولار امريكي وارتبط هـــذا التحسن بدوره بانخفاض الديون الخارجية ونمو الاستثمارات وهو ما انعكس في صورة تحـــسن نسبي للاوضاع المعيشية ولكن علي الرغم من النجاحات الاقتصادية لم يخل حكم بـــوتين مـــن إثارة العديد من الجدل حول سلوكه السياسي وسعيه المستمر لتركيز المزيد من الصلاحيات في يده وهو الامر الذي يشهد انقساما واضحا حوله حيث يستشهد انصاره بفترة حكم بوريس يلتسين التي شهدت تطبيق الديمقراطية وسياسة السوق الحر, وادت لسيطرة قلة علي مؤسسات الدولـــة واستغلال مواردها لمصالحهم الشخصية, وان علي بوتين الابتعاد عنهـــا بوصـــفها الراســـمالية

المتوحشة في الوقت الذي ترتفع فيه أصوات المعارضة الداخلية والخارجية للتقييد على القــوى السياسية المعارضة وعلى المجتمع المدني و الإعلام المستقل[1].

لكن رغم هذه التجاوزات في الممارسة السياسية و الديمقراطية ، فقد غطت انجازاته على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و استعادة الأمن و الاستقرار و هيبة الدولة لدى المــوطنين ، كل هذه العوامل مجتمعة شكلت شبه إجماع و قبول داخلي لدى الموطنين أو النخبـــة الـــسياسية النظرة لسياسات بوتين الداخلية و كذلك الخارجية و جعلت الرأي العام يتجـــه نحـــو اعتبـــاره الزعيم روسي الناجح أكثر من كونه الدكتاتور الفاشل.

المطلب الثاني: مبدأ بوتين في السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي.

- كيف أثرت و انعكست عوامل الاستقرار الداخلي على تفعيـــل و تقويـــة مكانـــة الـــسياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي في مرحلة حكم بوتين ؟

لقد أدت النهضة و ما تتمتع به روسيا من استقرار سياسي و انتعاش اقتصادي واضـــح إلى تفعيل ملحوظ في سياستها الخارجية، و ذلك بعد فترة ليـــست بالقـــصيرة مـــن التخـــبط و السكون. فقد نجح بوتين في استعادة 'مكانة روسيا في مصاف القوى الكبرى'، كما أعلـــن عنـــد توليه السلطة. كما عادت روسيا لتلعب دورا و تتخذ مواقف واضحة في العديـــد مـــن القـــضايا الدولية و الإقليمية[2].

هذا ما ساعد روسيا لاسترجاع هيبتها و خروجها من علاقـة التبعية و الخضوع للغـــرب الذي كان ناجما عن ضعف روسيا داخليا و عجزها عن تحقيق تنميـــة اقتـــصادية ذاتيـــة ممـــا اضطرها للاستعانة بالغرب و مساعداته كسند و عون لها للخروج من مخلفات ازماتها السياسة و الاقتصادية و الخروج من المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق باسس الدولة الليـ ـبرالية، و كان للنخبة الحاكمة و كذلك الرئيس الدور المحوري في تكريس هذا الوضع داخليا و انعكاســه على نظرة روسيا لهويتها و مكانتها في النظام الدولي دون الدخول مع الغرب في صراعات بل التعامل معه كمنافس و شريك استراتيجي.

غير ان عوامل ضعف روسيا كما راينا و التي كانت نابعة من ضعف بنـ ـ ـيتها و تركيبتهـــا الداخلية ، تم تجاوزها خلال حقبة حكم بوتين، الذي حاول تقوية مكانة روســـيا فـــي علاقاتهـــا

---

1) عبير ياسين، '**روسيا والإعداد لمرحله ما بعد بوتين، تحليلات عربيه و دوليه**'، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، نقلا عن موقع:http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL691.HTM

2) نورهان الشيخ، '**العلاقات الروسية -الاوروباطلنطيه بين المصالح الوطنيه و الشراكه الاستراتيجيه**'،(في السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007)،ص 48.

الخارجية بالانطلاق من تحقيق إصلاحات داخلية تضمن لروسيا التحرك باستقلالية في الخارج، و التخلص من قيود المساعدات و الضغوط الخارجية. فبعد أن أزيحت روسيا عن ساحة الفعل الدولي في عهد بوريس يلتسين كانت دولة كساد و ركود اقتصادي و عدم استقرار سياسي، فضلا عن تحطم المؤسساتية الاقتصادية في ظل نظام اتجه صوب الليبرالية الاقتصادية التي طبقت في غياب النظام و القانون[1].

ومنذ وصول فلاديمير بوتين إلى الرئاسة عام 2000، وقيامه بدور أساسي في استعادة دور الدولة و هيبتها وتقليل مساحة سيطرة القطاع الخاص على الكثير من الموارد، شهدت روسيا تحسنا اقتصاديا متناميا، و كان للنمو الاقتصادي الذي حققته بمعدلات عالية أثره في دفع الطموحات الروسية إلى استعادة موقع البلد باعتباره قوة عظمى في النظام الدولي الجديد[2].و التعامل مع الاتحاد الأوربي و باقي القوى الدولية الأخرى من منطق الندية المساواة و منافسة و ليس الخضوع و التبعية.

على إثر التحولات الداخلية التي صاحبت قدوم بوتين للسلطة كان هناك ايضا تغيير في السياسة الخارجية لروسيا و الأجهزة و العوامل المؤثرة في صياغتها، فقد كانت الأجهزة المختلفة مثل: البرلمان الرئيس وزارة الخارجية ليس لديها أدوار محددة وفق مبدأ التخصص. بيد أنه منذ وصول بوتين الى سدة الحكم، رفعت ذلك الغموض ما بين تلك الأجهزة الى حد كبير و اتضح ان بوتين بسلطته جعل نفسه اكثر الأطراف اهمية في صنع السياسة الخارجية. دون ان يسمح لباقي القوى المختلفة في استغلال حقل السياسة الخارجية لتمرير برامج و خطط تعكس مصالحهم الذاتية، و بهذا جعل عملية تسييس السياسة الخارجية تنتمي الى الماضي في عهد يلتسين، بوتين صنع بنفسه السياسة الخارجية اكثر من غيره من الاجهزه الحكومية.

و هذا ما وضحته "لو" بقولها : "إذا كانت إدارة يلتسين للعلاقات الدولية اظهرت اولوية اجندة التنافس المحلي فوق رؤية الإجماع حول المصلحة الوطنية" , "فإنه من المناسب اليوم ان نتكلم بان "السياسة الخارجية اصبحت حقا رئاسية , و التي تعكس خصائص بوتين نفسه""[3].

لنفهم تماما كيف اصبح بوتين في الاساس الوحيد المنتج للسياسة الخارجية الروسيه ، لا بد من فهم العوامل الثلاثة التالية[4] :

1- البيئة المتغيرة التي رافقت بوتين في فترته الاولى.

1) غازي دحمان،"**روسيا بوتين.. قطب دولي ام دولة ممانعة؟**"،مرجع سبق ذكره.

2) المرجع نفسه.

3) Marissa Payne, **Behind the Enigma: Changing Internal Factors and Putin's Foreign Policy**,Op.Citp p 17- 18.

4) Ibid, p19

2- كيف ميز بوتين نفسه عن يلتسين.

3- كيف أن بوتين روض المؤسسات التي كانت تحت يلتسين و أبعدها عن مراكز اتخاذ القرار الخارجي.

و يمكن إبراز أهم **ملامح التوجه الجديد في السياسة الروسية الخارجية الذي ظهر مع بوتين نحو الإتحاد الأوربي** فيمايلي:

أولا: مبدأ بوتين 'بين الوسطية و البراغماتية" في سياسة روسيا الخارجية نحو الاتحاد الأوربي:

اتسمت السياسة الخارجية لبوتين بـ"**الوسطية**' فيما بين تيارين رئيسيين حكما هذه السياسة، الأول هو تيار المواجهة الذى جرى تبنيه فى العهد السوفيتى، و الذى اتخذ صورة الحرب الباردة مع الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، وهو التيار الذى كان متمسكا بالحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية الروسية وتعزيز قدرات روسيا العسكرية، حتى برغم انتهاء الحرب الباردة. و **الثاني** هو تيار المهادنة الذى تبناه نظام حكم بوريس يلتسين عقب انهيار الاتحاد السوفيتى مباشرة، وطيلة عقد التسعينيات، و الذي لم يقم فقط على إنهاء التوتر والعداء مع الغرب، ولكنه انجرف أيضا وراء استجداء المعونات من الولايات المتحدة. وفيما بين هذين التيارين، **تبنى بوتين سياسة خارجية عملية تنطلق من إدراك معرفة حقيقية بحدود القدرات القومية لروسيا فى عصر ما بعد الانهيار**، و التي تتسم بالتضاؤل الشديد بالمقارنة مع ما كانت عليه فى ظل الاتحاد السوفيتى السابق من ناحية، كما تأخذ فى اعتبارها من ناحية أخرى طبيعة المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة التى تتسم بهيمنة قطب دولي واحد هو الولايات المتحدة.

هذا التوازن الدقيق بين محدودية القدرات القومية والمتغيرات السائدة على الساحة الدولية دفع بوتين نحو تبنى سياسة خارجية، يصفها هو نفسه بانها عملية، و في إطار علاقاته مع الاتحاد الاوربي نجد بوتين يتعامل مع الامور بوجهين مختلفين؛ فهو من جهة، يعمل على تخفيض حدة التوتر والصراعات الإقليمية والهامشية مع الحكومات الغربية، بهدف ضمان دعمها، ومن جهة اخرى، يعمل على تثبيت المصالح العليا الروسية التي لا تحتمل التنازل، مثل: 1 - التدخل الروسي في الشيشان. 2 - التصديق على معاهدات حظر الاسلحة النووية. 3 - الحفاظ على المصالح الروسية من الغاز والبترول الموجودين في منطقة بحر قزوين. 4 - الوقوف ضد توسعات الناتو في الجمهوريات السوفييتية السابقة[1].

1) '**العلاقات الروسيه الاوربيه**'، مرجع سبق ذكره

إذا فالواضح أن سياسة بوتين تقوم من ناحية على التخلي عمـا يـصفه بـ ـ '**التوسع الاستعماري للاتحاد السوفيتى السابق**'، كما تحذر من ناحية أخرى من الانجراف الأعمى وراء الغرب أو الإيمان الساذج به. ويؤكد بوتين بالتالي على أن روسيا لم تجن شيئا من العهد السوفيتى، بل على العكس عانت من تبديد هائل لثروتها الوطنية، علاوة على نشوء حالة من الرعب عاش فيها المجتمع الدولي، فى ظل الحرب الباردة بين الشرق والغرب. وقد أعلن بوتين هذا الموقف منذ نجاحه فى انتخابات الرئاسة لعام 2000، أخذا فى الاعتبار أن أحد دوافع هذا الموقف ربما تتمثل فى محاولة طمأنة الولايات المتحدة من أن بوتين لن يسعى للعودة قط إلى سياسة المواجهة مع الغرب.

ولكن على الجانب الآخر كان بوتين عازما على تأكيد المكانة الدولية لروسيا أخذا في الاعتبار محدودية القدرات الوطنية لبلاده. وتجسد هدف بوتين الأساسي فى حصول بلاده على مكانة دولية مؤثرة فى قضايا الأمن والسلم والترتيبات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، بحيث لا تنفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على الساحة الدولية، مستحوذة على الدور الأكبر فى صنع القرارات الدولية الحيوية فى كافة المجالات[1].

تظهر البراغماتية بشكل واضح في سياسته الخارجية من خلال محاولته أن يجمع في مضمون سياسته الخارجية بين التيارات الداخلية المختلفة ، فجزء كبير من الروس محافظون أرادوا أن يروا فيه استعادة للمجد السوفيتي والدولة القوية. وهذا ما دفع بوتين إلي الحرب مجددا في الشيشان والي إعلان بعض المواقف المتشددة تجاه الغرب من حين لآخر. لكن بوتين يدرك ايضا ان بلاده عاجزة اقتصاديا وانها بحاجة إلي إصلاحات جذرية. لهذا يحاول بوتين الانفتاح علي بعض القوي الليبرالية في الداخل. كما يشدد علي علاقاته مع بلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة في الخارج, ولا مانع من الانفتاح علي بعض القوي الآسيوية والعالم الإسلامي, إرضاء لبعض التيارات في الداخل, وتعزيزا لمواقفه و مساوماته مع الغرب خياره الاساسي[2].

و قد جسدت ورقة الافكار حول السياسة الخارجية لروسيا التي قدمتها وزارة الشؤون الخارجية،جوهر البراغماتية و الوسطية في سياسة بوتين الجديدة، فحسب الوثيقة يتضح ان الدولة الروسية ينبغي ان تتخلى عن 'الفكرة الثابتة" المتعلقة بضرورة التواجد العالمي (علـى غرار توسع الاتحاد السوفييتي) ، و ان تفكر بدلا من ذلك بتعزيز مصالحها الاقتصادية. إضافة

1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،" **روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.
2) مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،" **الأحلام الاوروآسيوية** "، قراءات إستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

إلى ضرورة تحسين العلاقات مع جاراته في مجموعة الجمهوريات المستقلة و مع أوربا. و لكن في الوقت نفسه ضمت المسودة أفكارا بدت بأنها آتية من وثائق الحرب الباردة مثل ، إن روسيا محاطة بقوى معادية ينبغي محاربتها. و بدا عندها للمحللين الطابع الوسطي و البراغماتي لتلك الأفكار، حيث جاءت ناتجة عن صراع بين مجموعتين داخليتي تمثل النخب السياسية و التيارات الفكرية المؤثرة على مجال صنع القرارات الخارجية.المجموعة الأولى مهتمة بالصورة الجديدة لروسيا، و الثانية تسعى للعودة لأيام المواجهة مع الغرب. و هذه الازدواجية يمكن ملاحظتها مع بوتين ، فمن جهة نجده يصرح قائلا:"علينا أن نخلص أنفسنا من طموحاتنا الإمبراطورية"، و من جهة أخرى، تشير ردة الفعل الروسية على السياسات المستقلة لأذربجان و جورجيا و أوكرانيا و كوسوفو على أن الطبع الإمبراطوري -رغم انه أضعف و أقل وضوحا- كان ما يزال حيا في أهان الفريق الحاكم الروسي الذي كان ما يزال يؤكد حقوق روسيا كقوة عظمى[1].

لذا فقد تبنى بوتين فى إطار سياسته العملية الواقعية، توجها توفيقيا فى إدارة علاقات روسيا مع الاتحاد الأوربي و الغرب، يقوم على أن الشراكة الاستراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة لا تعنى التحالف، وإنما ينبغي على السياسة الروسية أن تتخذ موقفا متوازنا فى علاقاتها الدولية، والا تفقد ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية، رافضا بذلك مقولات التيارين اليميني الليبرالي المهادن (الداعي إلى توثيق علاقات روسيا مع الغرب فى كافة المجالات باعتبار ذلك مصلحة إستراتيجية وحيوية لروسيا)، والمحافظ المتشدد (القائل بان سياسة المهادنة ادت إلى تاكل المكانة الدولية لروسيا، والمطالب باستعادة روسيا لدورها كقوة عظمى فى العالم و هذا لن يتحقق إلا باستمرار سياسة العداء و المواجهة. و إعطاء الاولوية للتوجه نحو الشرق الآسيوي)[2].

- إذا يبدو ان **البراغماتية و المصلحة الوطنية اصبحت هي المحدد لطبيعة توجهات روسيا نحو الاتحاد الاوربي، و إعطاء الاولوية للغرب او الشرق في مضمون سياستها الخارجية**.

فبوتين حاول عبر منهج عمله الوسطي الجمع بين التوجهين الاورو-اطلنطي و الاوراسي الجديد، لذا فقد ظلت السياسة الخارجية الروسية تتراوح بين الغرب و الشرق في حدود ما يكفل الحفاظ على مصالح روسيا القومية.

فكما راينا فقد ادت سياسات بوتين الجديدة و إصلاحاته الداخلية و انعكاساته على اداء السياسة الخارجية إلى التاكد من ان مكانة روسيا و دورها الفاعل في النظام الدولي اصبح امرا لا ريب فيه، إلا ان رؤية القيادة الروسية لهذا الدور و محدداته و حدوده تختلف كثيرا عما كان

1) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، مرجع سبق ذكره، ص ص 189 190.
2) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، "**روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.

عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفييتي السابق. **فالسياسة الروسية أصبحت أكثر براغماتية،** حيث تحكمها المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أو أمنية، و في إطار رؤية تنطلق من التعاون و ليس التنافس و المواجهة مع الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة،و لأن روسيا دولة أوربية ذات عمق آسيوي واضح، فهي تنتمي لكلا المحيطين، ليس فقط جغرافيا و لكن سياسيا و اقتصاديا، و ربما اجتماعيا و ثقافيا. كما ترى القيادة الروسية أن روسيا في أوربا، و أن التقارب بين روسيا و أوربا أمر حتمي لأن الروابط التاريخية و الجغرافية و المصلحية عميقة، و لذلك ينبغي أن تكون العلاقات مع أوربا أوسع نطاقا مما هي عليه[1].

وليس من شك في أن النية الروسية كانت منعقدة علي السير حثيثا باتجاه التقارب مع الغرب، كما ذكر ذلك وزير الخارجية الروسية 'إيجور ايفانوف' في مقالة له نشرت في صيف عام2001 تحدث في نهايتها عن أن أحداث11 سبتمبر جاءت لتجعل توجه روسيا تجاه الغرب يسير نحو الاندماج في الفضاء الغربي.

لكن تبقى المنافسة حامية بين أنصار التقارب وخصومه داخل روسيا, خصوصا أن الخصوم منتشرون في الدوما, وداخل الوزارات وهم ليسوا ضعفاء ويلعبون علي بقايا الحرب الباردة ويؤكدون أنه برغم سياسات التقارب الأمريكية تبقى هذه الخيرة قوة معادية. لكن بوتين من جانبه يصر على إدخال روسيا في التحالف الغربي لتحقيق مصالح روسيا القومية.

غير ان توجه بوتين نحو الغرب كخيار اساسي لروسيا, لم يكن بدافع التبعية او الخضوع، بل كان نتيجة عدد من المحددات الواقعية والقيود علي المستويين الخارجي والداخلي. فخارجيا اصطدمت سياسة الاتجاه شرقا التي بداها بوتين بحقيقة ان تلك الدول لها علاقاتها الوطيدة مع واشنطن, وبالتالي فهي ليست علي استعداد لمجاراة السياسة الروسية في تحدي القطب الامريكي[2].اما داخليا فمسار التنمية الاقتصادية في روسيا و كذلك ظهور بعض العقبات يستدعي ضرورة الحفاظ على علاقات وطيدة مع الشركاء الاوربيين لدعم و زيادة حجم الاستثمارات الخارجية التي تشكل دفع لعجلة التنمية الداخلية، و كذلك الحفاظ على الاسواق الخرجية الروسية بالدول الاوربية.

غير ان هذا لم يثني القادة الروس على الاهتمام و تكريس التوجه نحو الشرق الاسيوي، لان ثمة ضرورة بان تبذل المزيد من الطاقات والموارد الدبلوماسية لصالح سياسة اسيوية، من اجل ان تتمكن، مع الصين وغيرها من الشركاء الاسيويين، من بلوغ الاستقرار في

1) نورهان الشيخ، '**العلاقات الروسيه-الاوروأطلنطيه بين المصالح الوطنيه و الشراكه الاستراتيجيه**'،مرجع سبق ذكره ص 48.
2) أحمد دياب ،'**روسيا و الاتجاه غربا**'. مركز الاهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

آسيا الوسطى. وذلك خصوصا إذا شاءت روسيا عقد شراكات بغية استغلال موارد الطاقة الموجودة في قسمها الآسيوي وتطوير أقاليمها في أقصى الشرق وسيبيريا.

وهكذا عندما يعلن الرسميون الروس حاجة موسكو إلى تطوير سياسة آسيوية، داخلية وخارجية، فعلينا أن نفهم من ذلك الرغبة بنشوء تعددية قطبية تكون وليدة عدم رضا روسيا عن نتائج شراكتها مع الغرب. كما يمكن أن يكون ذلك تعبيرا عن وعي روسيا لمخاطر إهمال مصالحها الآسيوية التي تحدد هي أيضا آفاق نجاحها في تحقيق طموحها بالعودة إلى موقعها على المسرح الدولي(1).

غير أن الهدف الأهم بالاضافة إلى تكريس مكانة روسيا دوليا سواء في الشرق أو الغرب هو إبقاء السياسة الخارجية مرتبطة بالأجندة الداخلية، أو بعبارة أخرى معبرة عن احتياجات روسيا الاقتصادية و عن واقعها، و هو ما عبر عنه الرئيس بوتين في خطابه العام أما الجمعية الفيدرالية الروسية في مارس 2002 بالقول:" أن العالم المعاصر هو عالم المنافسة القاسية...ليس لدينا طري غير مواصلة التكامل في المجتمع الدولي، و مهمتنا الأساسية هنا تكمن في كيفية التوصل لذلك عبر تحقيق أقصى الشروط و الفوائد الملائمة من وجهة نظر المصالح القومية الروسية...لقد وجهت كامل جهودنا في هذا الاتجاه و منها على سبيل المثال تشكيل النظام العالمي العادل و الديمقراطي، و ضمان الاستقرار الاستراتيجي و محاربة التهديدات الجديدة و التكامل الروسي التام في الاقتصاد العالمي(2)

ثانيا: تحقيق استقلالية روسيا و استعادة مكانتها كقوة عظمى في علاقاتها مع الاتحاد الاوربي:

و هنا تطرح قضيتين:

- **القضية الأولى:** هي إدراك بوتين و النخبة التي ينتمي إليها لمكانة روسيا و هذا ما يحدد شكل ادوارها الخارجية و توجهاتها نحو الاتحاد الاوربي، مما يعني ان سعي روسيا لاستعادة مكانتها امام الاتحاد الاوربي هي نابعة من نظرة و تصور النخبة الداخلية لما يجب ان تكون عليه روسيا خارجيا.

---

1) جوزف عبدالله،"**مسار وافاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي وانعكاسه على القضايا العربيه والإسلامية؟**"، نقلا عن موقع:
http://www.kobayat.org/data/documents/arab_awlamat/awlamat37_apr2007/10.masar-wa-afaq-1.htm

2) علي عبد الصادق ، **روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسه الخارجيه الروسية**، مرجع سبق ذكره ص ص 45-46.

- **أما القضية الثانية**: فهي تتعلق بالآليات و الطرق الكفيلة باسترجاع مكانة روسيا لمكانتها أمام الاتحاد الأوربي، و هنا يطرح إشكال هل تحقيق هذه الأهداف تتعارض مع مصالح الاتحاد الأوربي و بالتالي تؤدي إلى الصراع و الصدام، أم أن تحقيقها يتم دون التعارض مع الاتحاد الأوربي إبقاءه كطرف و شريك استراتيجي.

ومن الجدير بالذكر، أنه بالرغم من سعي بوتين المستمر لإرضاء الغرب -عبر سياسته البراغماتية- عن طريق التفرغ للشؤون الداخلية، فإنه في الوقت ذاته لا يستطيع أن يتخلص من حلمه في أن يكون لروسيا دور خاص (Special Role) يؤهلها لمواجهة الغرب. وتسمى هذه السياسة "العزلة البنائية" (Construction Isolationism)، ومعناها ببساطة أن تستمر الدولة الروسية في التعاون والاندماج مع الغرب في المجالات التي تعتمد من خلالها على المعونات الغربية، بينما تجتهد على الناحية الأخرى في السعي تجاه إيجاد ذلك الدور الخاص المتميز[1].

ركزت السياسة الخارجية الروسية فى عهد بوتين بدرجة كبيرة على استعادة روسيا لمكانتها فى مصاف الدول الكبرى، حتى وإن لم يكن ذلك بنفس المكانة التى كانت للاتحاد السوفيتى السابق. وقد واجهت جهود بوتين فى هذا الصدد تحديات هيكلية، كان بعضها مرتبطا بأولوية ترتيب الأوضاع الداخلية، سياسيا واقتصاديا، ومحدودية القدرات الاقتصادية، علاوة على هيمنة الولايات المتحدة الكاسحة على الساحة الدولية، ورفضها السماح لروسيا بالقيام بدور بارز فى القضايا الدولية الهامة، لاسيما عملية التسوية فى الشرق الاوسط. هذه القيود جعلت امام بوتين ادوات قليلة للغاية لتعزيز المكانة الدولية لروسيا، لعل اهمها على الإطلاق امتلاك روسيا لترسانة نووية ضخمة، وامتلاكها لقاعدة ضخمة للتصنيع العسكري، مما يتيح لها إمكانية توظيف مبيعاتها التسليحية كاداة فعالة فى سياستها الخارجية. وقد حاول بوتين الاستفادة ببراعة من هذه الادوات المحدودة، وحقق بالفعل بعض النجاحات على صعيد وضع اسس جديدة للعلاقات الاستراتيجية مع الغرب، إلا ان ذلك لا ينفى وجود قيود عديدة امام روسيا للاستحواذ على مكانة بارزة على الساحة الدولية فى ظل الازمات السياسية والاقتصادية التى تعانى منها[2].

لقد حاول بوتين من خلال تصوره للعلاقة مع الاتحاد الاوربي و الغرب عموما ان يمزج بين التوجهين الاورو-اطلنطي و الاوراسي الجديد في سبيكة سياسية جديدة تحقق لروسيا المكانة الدولية، و تنوع بدائل من ناحية، دون ان يعني ذلك الصدام مع اوربا او الولايات المتحدة، و هذا هو جوهر التيار البراغماتي في التعامل مع الغرب.

1) "**العلاقات الروسيه الاوربيه**"، مرجع سبق ذكره.
2) التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، "**روسيا بوتين .. السعى وراء المكانه المفقودة**"، مرجع سبق ذكره.

من هذا المنطلق عملت روسيا بقيادتها الجديدة على بناء قوة ذاتية روسية، بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، و النظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية. بخلاف الافتراض الفلسفي التقليدي للتوجه الأورو -أطلنطي الذي أبداه يلتسين و حد بشكل كبير من استقلالية روسيا و تراجع دورها كقوة دولية نتيجة سياسة التطبيع و الخضوع التي انتهجها بغية الالتحاق بركب الدول الليبرالية, و قد عبر بوتين عن رفضه لذلك الوضع في خطابه أمام البرلمان الروسي في مايو 2005 بقوله: " إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة و تحميها و تلتزم بميراثها و طريقها الخاص للديمقراطية '، و أضاف أنه" لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا و قوتنا"[1].

و قد أكد بوتين انه ثمة أولويتان في السياسة الخارجية: شراكة مع التحالف الأورو - أطلسي، وتأكيد المواقع الروسية في مجال الاتحاد السوفييتي السابق. وهاتان الأولويتان تهدفان إلى فرض روسيا كقوة عظمى على المسرح العالمي، وقد شهد هذان المحوران في زمن الرئيس بوريس يلتسين انهيارا كبيرا. فتجاوزت أزمة كوسوفو كل توترات التسعينيات بين موسكو وشركائها الغربيين حول مصير حلف الأطلسي والمشاريع الأميركية في سياسات الدفاع الصاروخي، وكذلك الدور الذي لعبه الغرب في الأزمة الاقتصادية الروسية. وعندما تسلم بوتين السلطة تم تجميد العلاقات مع حلف الأطلسي عقب العملية العسكرية لهذا الحلف في البلقان، ودخلت العلاقات بين موسكو وواشنطن في ازمة، وحصل تباعد عن اهم الدول الاوروبية[2].

من هذا المنطلق روسيا توجه سياستها الخارجية الجديدة بأهداف جديدة محاولة الحصول من خلالها على مكانة و دور مميز و خاص عند صياغة امن اوربي مشترك لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فهي تطالب بالقيام بدور يليق بمكانتها 'كقوة عظمى سابقا" و 'دولة كبرى حاليا" قادرة على الدفاع عن مصالحها و جديرة بالاحترام،و يتوافق هذا المطلب تماما مع الراي العام الروسي الذي يؤمن بان بلده تتمتع بنفوذ كبير، هذا بالإضافة إلى كبر مساحته الشاسعة و ثرواته الطبيعية و قدراته الهائلة[3], وهنا يظهر تأثير إدراك صناع القرار لهوية الدولة التي تحدد طبيعة سلوكها الخارجي، فإدراك روسيا لنفسها بانها دولة قوية و عظمى ستوجب إتباع قواعد سلوك يقوم على محاولة التاثير و المشاركة في صياغة السياسة الدولية على كافة الاصعدة[4].

1) محمد السيد سليم، '**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**'، مرجع سبق ذكره،ص 43.

2) جوزف عبدالله،'**مسار وآفاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي وانعكاسه على القضايا العربيه والإسلامية؟** '، مرجع سبق ذكره.

3) نبية الاصفهاني، ' **المبادئ الاساسيه للسياسه الخارجيه الروسيه**'، مرجع سبق ذكره، ص 172.

4) أحمد علو ، " **روسيا 'قلب العالم' يخفق من جديد** '، مرجع سبق ذكره.

و يعتقد البعض أن سرعة استعادة روسيا لنفسها، اقتصاديا ودوليا، ومحافظتها على جزء مهم من ترسانتها النووية الاستراتيجية، أسهم في تعزيز دورها، وعودتها الى الساحة العالمية، من باب الدول الكبرى، التي تمتلك موارد وقدرات و إمكانات تؤهلها لتكون لاعبا جيوستراتيجيا فاعلا ومؤثرا في العلاقات الدولية ضمن المنظومة العالمية، الحالية، من دون الوصول الى حدّ المواجهة مع الولايات المتحدة أو أية قوة كبرى أخرى، إنما مع المحافظة على مصالحها في المدى الجيوسياسي الذي ترتبط فيه هذه المصالح، والدفاع عنها بالقوة إذا لزم الأمر في حال تعرضت للخطر[1].

- **تقييم سياسة روسيا الخارجية في عهد بوتين:**

ترحب غالبية الصفوة الإعلامية والسياسية الروسية بالسياسة الخارجية الجديدة التى تنتهجها البلاد باعتبارها مؤشرا على عودة البلاد من جديد كقوة عظمى ونهاية لميراث فترة حكم يلتسين الموالى للغرب الذى يرون أنه مثير للشعور بالخزي. ومع ذلك يعلو قليل من الأصوات المحذرة من أن الطموحات المتنامية لروسيا لا تتماشى مع قدراتها الحقيقية وأن تلك الفجوة ستسفر حتمًا عن كارثة على صعيد السياسة الخارجية تحمل فى طياتها عواقب لا يمكن التكهن بها .و إن كان بوتين قد حاول ان يوازن بين محاولة روسيا استعادة مكانتها الدولية و بين مقدراتها الداخلية التي تساعدها في ذلك.

ورغم ان تلك الأصوات المتشككة لا تلعب دورًا فى السياسة الخارجية الروسية, إلا إنها تثير سؤالا حول ما إذا كان مبدا الجديد يوفر قاعدة صلبة يمكن للسياسة الخارجية الاعتماد عليها.

يبدو إذا ان روسيا اصبحت في عهد بوتين اقوى اقتصاديًا واكثر استقرارًا من الناحية السياسية بكثير عما كانت عليه فى عهد يلتسين, وستظل على هذه الحال -حسب بعض المحللين- على مدار المستقبل المنظور على الاقل. غير ان البعض الاخر يضع سيناريوهات تشير إلى ان روسيا مع زيادة اعتمادها على الموارد الطاقوية قد تتحول, او ربما تحولت بالفعل, إلى ما يطلق عليه اسم دولة بترولية. و بالتالى قد تعانى من نقاط الضعف التقليدية التي يعانى منها مثل هذا النمط من الدول مثل الاعتماد بصورة حيوية على اسعار الطاقة العالمية والصادرات من الطاقة والواردات من التقنية العالية والسلع الاستهلاكية والافتقار إلى وجود دافع للتحديث وإصلاح الاقتصاد,او تنمية راس المال البشرى. وفى ضوء ذلك, يتضح ان فكرة فرض السيادة المطلقة واستغلال الصادرات من الطاقة فى ممارسة ضغوط

1) احمد علو،"**السياسه الخارجيه الروسيه في علاقاتها الدوليه**"، مرجع سبق ذكره.

سياسية لا تتسم بالواقعية. خاصة في ظل حاجة روسيا المستمرة إلى شركائها الأوربيين علـــى الأقل على المدى القريب و المتوسط.

غير أن سياسات بوتين قد استوعبت هذا الوضع و حاولت استغلال هذه العوائد الطاقويـــة فـــي تحقيق تنمية داخلية مستدامة.واعتبر بوتين أن الهدف الأهم للساسة الخارجية الروسية الجديـــدة هو تكريس مكانة روسيا دوليا سواء في الشرق أو الغرب و إبقاء السياسة الخارجيـــة مرتبطـــة بالأجندة الداخلـ ـية، و تبقى معبرة عن واقع روسيا و احتياجات الاقتصادية.

و قد عكست التطورات السياسة التي عرفتها روسيا مع الانتخابات الرئاسية لعام 2008، دلالات عكست المواقف الإيجابية من مختلف القوى الداخلية الروسية، و جاءت لتؤكد مدى التوافق و الانسجام الداخلي و مؤشرات قبول واسعة النطاق لسياسات بوتين الداخلية و الخارجية.

فقد أعلن '**ديمتري ميدفيديف**' خليفة للرئيس فلاديمير بـــوتين المنتخـــب فـــي الانتخابـــات الرئاسية التي انعقدت في مارس/إذار 2008 ، أن منهجه السياسي الـــذي ســـيتبعه ميدفيـــديف سيواصل سياسة بوتين لأن هذه السياسة 'استطاعت حماية روسيا من الانهيـــارين الاقتـــصادي والاجتماعي وكذلك من الحرب الأهلية"، و استعادة مكانتها الإقليمية و الدولية[1].

---

1) دويتشيه فويله، قضايا واحداث، نقلا عن موقع:
http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,3148647,00.html

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الروسية الجديدة نحو الاتحاد الأوربي

بين محددات المصلحة الوطنية و الشراكة الاستراتيجية

تعرضنا من خلال الفصل السابق إلى تحديد أهمية و مكانة المتغيرات و أثـــر التحـــولات الجذرية التي عرفتها روسيا داخليا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي على تشكيل و تحديـــد طبيعـــة توجهاتها الخارجية نحو المنظومة الأوربية ممثلة في الاتحـــاد الأوربـــي. و توصـــلنا إلـــى أن السياسة الخارجية الروسية مرت بمرحلتين أساسيتين في علاقتها بالاتحـــاد الأوربـــي، مرحلـــة التطبيع و التعاون الغير مشروط في ظل حكم يلتسين حيث اتسمت السياسة الخارجية الروســـية بالضعف مما جعلها تابعة و غير مستقلة في تحقيق أهدافها، أما المرحلة الثانية فقد عرفت تحولا في طبيعة العلاقة و اتجهت نحو ضرورة تأكيد أهمية مصالح روسيا و استقلاليتها أمام المصالح الأوربية، و بدأت تعـــــرف السياســـــــة الخارجية الروسية نمو و مؤشـــرات قـــوة جعلتهـــا تستعيد مكانتها على الساحة الدولية و تحقق استقلاليتها عن الاتحاد الأوربي، لتعيد بذلك هيكلـــة سياستها وفق مبدأ التعاون و المـ ـنافسة و الشراكة الاستراتيجية القائمة على أساس الاستقلالية و تساوي أطرافها و ليس التبعية و الخضوع.

من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق لأهم مظاهر التفاعل بيـ ـ ـن روسيا و الاتحاد الأوربي على الصعيد الاقتصادي و الأمنـــي العـــسكري، باعتبارهمـــا أهـــم المجالات في علاقة الطرفين, فكما رأينا فالقيادة الروسية الجديدة تنطلق من أن هنـــاك شـــراكة إستراتيجية مع الاتحاد الأوربي و الغرب عموما، بحيث تمثل توجها عاما في السياسة الخارجية الروسية، إلا ان هذا لا ينفي وجود تناقضات او خلافات بين الطرفين في مجموعة من القضايا المتعددة التي تشمل المجال الاقتصادي و كذلك الأمني العسكري.

و ظلت العلاقات بين روسيا والإتحاد الأوروبي على مدار السنوات العشر الأخيرة قائمـــة على اتفاقية الشراكة والتعاون التي جرى تمديدها تلقائيا لعامٍ اخرَ في الاول من ديسمبر/كـــانون الأول 2007. وتتحدث روسيا والإتحاد الأوروبي عن ضرورة وضع اتفاقيـــة جديـــدة تعكـــس مستجدات الواقع المعاصر. كما اكدت روسيا اكثر من مـــرة رغبتهـــا فـــي تطـــوير الـــشراكة الإستراتيجية مع جيرانها الاوروبيين، ودعوتها لصياغة معاهدة قاعدية جديـــدة بينهـــا وبـــين اوروبا[1].

و تعتمد روسيا على سياسة براغماتية في تحديد مواطن التعاون و المنافسة حـــسب مـــا تقتضيه المصلحة الوطنية، لكن دون الدخول في مواجهة او صراع مباشر مع الطرف الاوربي باعتباره شريك مهم لتحقيق اهداف روسيا داخليا او خارجيا. و تبقى علاقات روسيـ ـا مع هذه

1)قناة روسيا اليوم، '**روسيا و الاتحاد الاوربي**'، نقلا عن موقع القناة في:ـ
http://www.rtarabic.com/prg_panorama/10670

المنظمة غير مستقرة على وضع دائم. فمن جهة تعتبر المنظمة عميل تجاري و اقتصادي ضخم لروسيا، ومن جهة أخرى تبرز باستمرار الكثير من الخلافات سواء حول المسائل السياسية الأمنية أو حتى الاقتصادية.

و سنوضح في هذا الإطار أثر المتغيرات الداخلية في تحديد طبيعة توجهات روسيا نحو الاتحاد الأوربي بين اتجاه التعاون والشراكة من جهة و مظهر الصراع و التنافس من جهة أخرى التي تظهر في إطار التفاعلات الاقتصادية و العسكرية بين الطرفين.

لذا ننطلق هنا من طرح التساؤل التالي:

كيف تؤثر الخلفيات الفكرية و العقدية لصناع القرار و النخب الفكرية و السياسية الروسية على مسار التعاون و الصراع في إطار التفاعلات الاقتصادية و العسكرية مع الاتحاد الأوربي؟

و ننطلق هنا من فرضيتين أساسيتان:

- **تتحدد نظرة روسيا لمجالات التعاون و الصراع مع الاتحاد الأوربي بطبيعة تصورات و إدراكات القيادة و انتماءاتها العقائدية و الفكرية المؤثرة على صنع السايسة الخارجية.**

- **تعتمد القيادة الروسية الجديدة سياسة توفيقية تجمع بين مظاهر التعاون و المنافسة في إطار العلاقات الاقتصادية و الأمنية، بما يكفل و يحافظ على مصالحها القومية.**

المبحث الأول: أنماط التفاعلات الأمنية العسكرية بين روسيا و الاتحاد الأوربي بين ثنائية التعاون و الصراع.

بعد ان كانت أوربا ساحة الصراع خلال الحرب الباردة، اتجهت بعدها الأطراف المتصارعة بعد نهاية الحرب الباردة إلى محاولة تركزت على تلطيف هذا المحور و تحويله إلى إطار أوربي تعاوني لخلق بيئة أمنية مشتركة تساعد على خلق الاستقرار في المنطقة. لذا فقد سعت الأطراف الروسية و الأوربية إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات للحد من مظاهر الصراع و ضمان عدم العودة لأجواء الحرب الباردة. وظهر أن الاتجاه العام الذي طبع السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة هو اتجه نحو التعاون و الشراكة مع الاتحاد الأوربي في محاولة لخلق بيئة أمنية مستقرة في المجال الإقليمي الروسي الأوربي، و هذا ما تضمنته العديد من اللقاءات المتبادلة و ما أسفرت عنه من اتفاقيات تعاون أمني بين الطرفين، غير أن شكل و مضمون التعاون اختلف باختلاف القيادات الداخلية الروسية و التصورات النابعة من طرف النخبة الحاكمة للأسباب التعاون و نتائجه.كن في المقابل لم يخل هذا التعاون من ظهور بعض القضايا الخلافية بين الطرف الروسي و الأوربي التي أثرت على تراجع مؤشرات التعاون و الانسجام في تحقيق الأهداف المشتركة.

لذا يبقى الإشكال مطروحا حول: إلى اي مدى يمكن اعتبار العلاقات الأمنية بين روسيا والاتحاد الأوربي علاقات تعاون استراتيجي دائم و مستمر قادر على تجاوز و احتواء مصادر جديدة للصراع و الاختلاف بين روسيا و الاتحاد الأوربي هذا من جهة ؟ و من جهة اخرى كيف تؤثر التصورات و إدراكات صانعي القرار للمصالح القومية الروسية على طبيعة العلاقات الامنية مع دول الاتحاد الاوربي؟

ننطلق في الإجابة على سؤالنا من القول بان: **درجة التعاون بين روسيا و نظيرها الاتحاد الاوربي ترتبط بطبيعة نظرة و تصورات النخب و القادة الروس التي تؤثر على صنع القرار الخارجي.**

فبالرغم من ان الطابع العام لنظرة روسيا نحو اوربا منذ نهاية الحرب الباردة تمت من منظور غياب مصادر واخطار و تهديدات اوربية على روسيا، و التعامل معها من منطلق التعاون و الشراكة الامنية و العسكرية, إلا ان هذا لا ينفي ظهور بعض نقاط الخلاف و القضايا الجوهرية التي تؤثر على مسار التعون الامني بين الطرفين.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لمؤشرات التعاون بين روسـيا و الاتحـاد الأوربـي المتمثلة في عقد سلسلة من الاتفاقيات و المعاهدات الأمنية و العسكرية، ثم عرض القضايا التي تمثل جوهر الخلاف بين الطرفين حول القضايا الأمنية حسب إدراكات صناع القرار الـروس و كيفية تعاملها مع هذه القضايا سنركز فيمايلي بشي من التفصيل على قضية **بـتوسيع حلـف الناتو نحو الحدود الشرقية لروسيا . كما سنتطرق بشيء مـن الإيجـاز لانعكاسـات أزمـة استقلال كوسوفو قضية الدرع المضادة للصواريخ** على **واقـع العلاقـات الأمنيـة الروسـية الأوربية.**

اعتقد قادة روسيا المعاصرة، وأولهم آخر أمين عام للحزب الـشيوعي الـسوفياتي وأول رئيس للإتحاد السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف، ومن بعده الـرئيس الروسـي الأول بـوريس يلتسين، أنه ليس لروسيا اليوم أعداء جديين، وأن أي حـروب كبـرى لـن تقـوم بعـد الآن. فغورباتشوف رحّب خلال دعوته إلى عملية التغيير الشهيرة باسـم 'البيريـسترويكا'، بالنظـام العالمي الجديد، من دون أن يكشف النقاب طبعا عن حيثياته ومضمونه، ثم عمد إلى حل حلـف وارسو بعد لقائه في يالطا عام 1989 بالرئيس الأميركي رونالد ريغان، وإلى الموافقـة علـى توحيد شطري ألمانيا وترحيل القوات السوفياتية من أوروبا الشرقية... ولم يكن لديه من شروط غير "التمني" على الأطلسي ان يحل نفسه بعد حل حلف وارسو[1].امّا الرئيس الروسي يلتـسين فكان يصرّح بان حروب روسيا ستكون فقط محلية فالكل، بعرفه راض عنها ولا ينوي إيـذاءها في شيء. و هذا ما تاكد ايضا مع الرئيس بوتين الذي اكد على دور روسيا المهم فـي إقـرار الأمن و الاستقرار في اوربا. كما ان سعيه إلى تحقيق سياساته الجديدة يكون من خلال الحـوار القائم على المساواة بين كل الاطراف و المصالح و هذا بتجنب اي صدامات مع الاوربيـين و الولايات المتحدة[2].

لذا فقد سعا القادة الروس منذ عهد البيريسترويكا إلى إقامة حلف استراتيجي مع البلدان الاوروبية في إطار ما عرف بـ'**اوروبا الكبرى الموحّدة**' او "**البيت الاوروبي المشترك**' كما درج غورباتشوف على تسميته، والمشاركة الكاملة على قدم المساواة مع بلدان الغرب الاخرى في نظام الامن الاوروبي الجماعي، وتحويل الحلف الاطلسي من منظمة عسكريـ ـة إلى حلف

1) ميشال يمين ،" **فواعد اميركا والحلف الاطلسي حول روسيا: بين تقبّل السلطه و تذمّر المعارضه**', في: مجلة الجيش اللبناني، العدد 51، 2005، لبنان، نقلا عن موقع المجلة في:
http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=6892
2) محمد السيد سليم، '**التحولات الكبرى في السياسه الخارجيه الروسيه**'، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

سياسي، بحيث يصبح، مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بنية جديدة قاعديّة للأمن الأوروبي[1].

لكن في المقابل ظلت هناك قوى و تيارات داخلية تتعارض نظرتها و تصورها حول العلاقة مع الطرف الأوربي، و تبقى نظرة الريب و العداء مستمرة نحو الغرب الأوربي، بالاعتماد من اعتبارات مرتبطة بقناعاتهم العقدية. و يتم تدعيم وجهة النظر هذه خلال عدد من النظريات المستقاة من المدارس الفلسفية الروسية ذات الطابع السلافى و الأوراسى المعتمدة على فرضية وجود عداء دائم بين الحضارتين الروسية والغربية, وعزم الأخيرة على تدمير الهوية الروسية.و تظل الفرضية السائدة أن التهديد الرئيسي الذى يواجه روسيا صادر عن الغرب, وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو الذى يجرى النظر إليه باعتباره أداة لفرض الهيمنة الأمريكية على أوروبا ومحاصرة روسيا بسلسلة من القواعد العسكرية. و تفترض هذه المدرسة الفكرية احتمالية اندلاع حرب فى أوروبا من جراء سعى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الدءوب للحد من مكانة روسيا على الصعيد الدولي وقوتها العسكرية وتدمير وحدتها السياسية [2].و يزداد تأثير هذا التوجه بتمكن أنصار هذه النخبة من تولي مناصب مؤثرة في اتخاذ القرارات الخارجية، لكن يبقى هذا التأثير محدودا بسبب عجزها على تطوير استراتيجيات عملية و عدم توافق اهدافها مع الراي العام الروسي و الطبقة السياسية, لكن هذا لا ينفي تاثيرها على سياسات روسيا الخارجية بالتاكيد على ضرورة جعل المصالح القومية الروسية على راس اولويات سياسة روسيا الخارجية نحو الاتحاد الأوربي ، وهذا ما تم عبر معارضة سياسات يلتسين و اتهامها بالخضوع و إذلال روسيا امام اوربا.الأمر الذي جعل يلتسين يراجع حساباته و يعيد هيكلة سياسته تحت ضغوط و مطالب التيارات الروسية المحافظة.

إذا يبدو ان طبيعة النخبة السياسية الحاكمة هي التي تحدد مصادر و طبيعة الخطر الذي قد تشكله او لا تشكله اوربا على امن اوربا و بالتالي تحدد و الطرق الكفيلة للتعامل معه، فبغض النظر عن الوجود الموضوعي المستقل للخطر تبقى الإدراكات الداخلية لصناع القرار هي التي تحدده إن كان مصدر تهديد او عدم وجود اي خطر وتهديد.

---

1) مشال يمين ، **"فواعد اميركا والحلف الاطلسي حول روسيا: بين تقبل السلطه و تذمر المعارضه"**،مرجع سبق ذكره.

2) مروى صبرى إمام، قراءة في كتاب **(التوجهات المختلفه فى الفكر الاستراتيجى الروسى**، للمؤلف Yury E. Fedorov، مارس 2003)، مرجع سبق ذكره.

وهكذا، فإن المناقشات حول السياسة الروسية إزاء قضايا الأمن الأوروبي تصطدم مباشرة بمسائل ذات طابع أكثر عمومية: فما الذي تعنيه التغيرات التي نشأت في أوروبا من وجهة نظر المصالح الروسية، وعلى ماذا ستقوم توجهاتها السياسية-الأساسيّة في ميدان العلاقات الدولية؟ يمكننا التأكيد وبحق أنّ ثوابت السياسة العامة تلك، تكتسب أهمية أكبر من أهمية البعد العسكري بالمعنى الحصري للعبارة، إذ بهذه الثوابت، يرتبط مفهوم وجود أو غياب التحديات الخارجية، والطريقة الواجب إتباعها لمواجهتها بهذا المعنى، يمكننا حتى التأكيد على أن الأمن الأوروبي في المفهوم الروسي، يشكل وظيفة خيار سياسي لروسيا بشكل رئيسي[1].

ينطلق الدارسون من فرضية مفادها أن: **درجة التعاون الروسي مع الاتحاد الأوربي تتحدد بدرجة ما تحققه روسيا من مكاسب مقابل ما تقدمه من تنازلات حسب معيار المصلحة الوطنية** ، بحيث تشير بعض التحليلات إلى أن الأمن الأوربي لا يشغل روسيا إلا إذا كان يمس قضاياها الخاصة، و يساعد/يعرقل حل المهام التي اضطلعت بها موسكو سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي"[2]، لذا فأهداف السياسة الخارجية الروسية المحددة بالمصالح القومية هي المحرك الأساسي لسياستها الخارجية، أو مواقفها تجاه القضايا الأمنية الأوربية.

- **روسيا و الأمن الأوربي:**

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وروسيا تستند في جهودها للبرهنة على منفعتها الإستراتيجية بنظر شركائها في الجماعة الأوروبية الأطلسية، إلى تبيان قيمة مساهماتها الممكنة في الأمن العالمي بمواجهة التهديدات الشاملة. ولقد وجد الكرملين في هجمات 11 ايلول 2001 فرصة لا سابق لها ليقنع البلدان الغربية بما تمتاز به روسيا بحكم موقعها الجغرافي و الجيوسياسي البالغ الحساسية بالنظر إلى الرهانات الامنية التي كشفتها هذه الهجمات (الإرهاب، التطرف السياسي والديني، الجريمة المنظمة، مخاطر النزاعات الإقليمية...). إن موسكو، وهي تطرح نفسها كشريك 'ضروري' لاختراق وتفكيك شبكات الجريمة والإرهاب العالمية العاملة على حدودها، تقدم خبرتها ومصادر معلوماتها التي مكنتها ظروفها الجغرافية من تطويرها بخصوص مناطق تهم الجماعة الدولية مباشرة، من افغانستان إلى العديد من دول الشرق الاوسط واسيا، مرورا بمجال الاتحاد السوفييتي السابق[3].

---

1) فلاديمير بارانوفسكي ،"**روسيا والامن الاوروبي**"، ترجمة: قاسم المقداد،في: مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الثاني ،السنة الأولى ربيع 1998، **نقلا** عن موقع المجلة في: **http://www.awu-dam.org/politic/02/fkr2-005.htm**

2) المرجع نفسه.

3) جوزف عبدالله،"**مسار وافاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي وانعكاسه على القضايا العربيه والإسلامية؟**"، مرجع سبق ذكره.

و قد تبنت روسيا مواقف تعاونية على الصعيد الأمني من اعتبارات المصلحة الوطنيـــة ، بحيث كانت ترى القيادة الروسية بأن الاتحاد الأوربي يشكل عاملا أساسيا بالنسبة لروسيا، لـــذا كان يتم التعامل معه بأنه شريك سياسي ، في عملية إعادة تنظيم الأمن الأوربي، فالإتحاد منظمة يمكن لروسيا من خلالها إقامة علاقات متميزة، ليس فقط في المجالات التجاريـــة، بـ ـ ـ ـ ـ ل كذلك في المجالات السياسة و الأمنية[1]، و من ثم فقد ركزت الدبلوماسية الروسية على البعـــد الأوربي و ذلك من خلال التطلع إلى المشاركة المميزة في إقامة أمن أوربي أكثر شمولية مـــن الذي قسم القارة إلى كتلتين متصارعتين[2].

تنطلق روسيا في تحديد مواقفها من الهوية الأمنية الأوربية، من ضـــرورة تقلـــيص دور حلف الأطلسي في أوربا و منه منع الولايات المتحـ ـ ـدة الأمريكية من زيادة دورها العسكري في القارة، و خاصة في المناطق التي تعتبرها روسيا مجالا طبيعيا للنفـ ـ ـوذ ـ أسيا الوسطى و القوقاز ـ، و على هذا الأساس توجهت المواقف الروسية نحو دعم ـأو علـــى الأقـــل عـــدم المعارضة ـ لتشكيل هوية أوربيـــــــة للأمن و الدفاع[3]، اي ان 'إستراتيجية الاتحاد الأوربـــي نحو تكوين قدرات في مجال الأمن و الدفاع، هو ما يسمح لها بالتطلع نحو دور سياسي مـــستقل نسبيا في نظام العلاقات الدولية، تحقق الاستراتيجية الروسية في نقطة مشتركة، و هي تكـــوين عالم متعدد الاقطاب..لذلك كان من المتوقع ان تساند روسيا الجهد و الطموح الأوربي "[4]هـــو ما يمكن تفسير على انه محاولة روسية لتفكيك التحالف الأميركي الأوربي، او على الاقل التاثير على علاقات الطرفين، و منه ضمان تحقيق نفوذ اكبر في اوربا. و هـــذا مـــا يبـــرر التعـــاون الروسي مع اوربا في هذا الإطار بحيث ان هذا السلوك نابع من اقتنـــاع الـــروس بالمكاســـب الإيجابية على زيادة المصلحة القومية الروسية داخل اوربا.

لذلك ظل دعم روسيا لتكوين هوية امنية اوربية مشروطا بحصول روسيا علـــى الحجـــم الكافي من المعلومات حول تطور السياسة الامنيـــة و الدفاعيـــة الاوربيـــة، و كـــذلك المجـــال الجغرافي الذي تجري فيه مختلف العمليات العسكرية. إضافة إلى ذلك يتطلب تاييد روسيا

---

1) Hiski haukkala, "**problematic strategic partnership** ", Dov lynch (ed). EU- 77 Russian Security Diemmensions. (Eurppean Union Institute for Security Studies. Paris. 2003). p 10.In site: http// **www.ifri.org/files/russiae/iss-dilemmes- cooperation-juillet-2003.pdf.**

2) نبية الاصفهاني، " **المبادئ الاساسيه للسياسه الخارجيه الروسيه**"، مرجع سبق ذكره، ص 173.

3) طارق رداف ، **الاتحاد الأوربي–من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، دورة 2005.ص 140.

4) yves boyer.isabel facon."**la politique de sécurité de la russie entre la continuité et rupture**".dans: **http://www.diploweb.com/p4faco01.htm**

لعمليات الاتحاد الأوربي في مجال الوقاية و إدارة الأزمات، أن تتم في إطار الأمم المتحدة أو منظمة الأمن و التعاون، أي ضمان القدرة على التأثير في النشاطات العسكرية الأوربية، من خلال الموقع الجيد -نسبيا لروسيا في المنظمتين[1].

بهدف استعادة الدعم الروسي الغير مشروط للهوية الأمنية الأوربية، و منح دور اكبر للاتحاد الأوربي في عملية الاستقرار و الوقاية في أوربا، سعى هذا الأخير إلى إشراك روسيا في هذا المسار، من خلال منحها إمكانية المشاركة في المهمات العسكرية لحفظ السلام و إدارة الأزمات، لاستغلال طموحها للعب دور أكبر في أوربا، و كذلك تقليص مخاوفها من زيادة دور حلف الأطلسي في الهوية الأمنية الأوربية[2]، فمشاركة روسيا في مثل هذه النشاطات يمنحها فرصة تأكيد دورها و كذلك مراقبة تطور القدرات العسكرية للاتحاد الأوربي، إضافة إلى سد الفراغات التي يمكن أن يشكل من خلالها حلف الأطلسي خطرا على المساعي الروسية لاستعادة دورها المؤثر في النظام الدولي، و هنا تأكيد أن سعي روسيا للتعاون مع الاتحاد الأوربي يتم وفق مبدأ البراغماتية التي تجلب المصلحة القومية الروسية، و هو الموقف الذي حاول بعض الأكاديميين تأكيده من خلال القول أن " تحقي شراكة حقيقية بين الطرفين، يشكل أفضل ضمان ضد أي تهديد يمكن أن يشكله حلف الأطلسي على روسيا[3]، و قد تم إدراك هذه المكاسب من صانع القرار الروسي قياسا إلى معيار المصلحة الوطنية.

من جهة اخرى، فإن مشاركة روسيا في المسار الأوربي للامن، قد تكون نابعة من منطلقات امنها الوطني التي تحدد داخليا حسب إدراكات صناع القرار، فاقتناع النخبة الحاكمة بان هذا المسار قد يساعد على خلق الاستقرار في محيطها الإقليمي، قد يدفعها لتاييد الهوية الأمنية الاوربية، اي ان إقبال روسيا لتلعب دورا في الوقاية و إدارة الازمات في اوربا سيكون من منطلق حاجتها لمثل هذه العمليات[4].

إضافة إلى ان سعي روسيا إلى تكوين نظام دولي متعدد الاقطاب، يعتبر عاملا مساعدا على ضمان تاييدها للهوية الامنية الاوربية، و دور اكبر للاتحاد الاوربي في مجال الامن و الدفاع، من خلال إمكانية التعاون بين الطرفين، بهدف احتلال مواقع مؤثرة على تفاعلات البيئة

1) طارق رداف ، **الاتحاد الاوربي-من إستراتيجيه الدفاع في إطار حلف شمال الاطلسي إلى الهويه الامنيه المشتركة**، مرجع سبق ذكره ،ص 141.
2) المرجع نفسه،ص 142.

3) demitri ternin:"**l'elargissement de l'otan vu de mosscou** ".politiqur etrangere.2/2000).in site:http:// **www.ifri.org/files/poltique_etrangere/PE_2_02_trenin.pdf**
4) طارق رداف ، **الاتحاد الاوربي-من إستراتيجيه الدفاع في إطار حلف شمال الاطلسي إلى الهويه الامنيه المشتركة**، مرجع سبق ذكره،ص 142

الدولية. لهذا اعتبر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، أن المناورات العسكرية التي جرت بين القوات البحرية الروسية و الفرنسية، في بحر النرويج في جويلية عام 2003، أنها " **خطوة أولى في بناء نظام أمن عاملي، يرتكز على عالم متعدد القطبية**".[1]

المطلب الأول: العلاقات الأمنية الروسية مع الاتحاد الأوربي في ظل استمرار عمليات توسيع الناتو.

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، حاولت القيادة الروسية أن تظهر حسن نواياها في دخول مرحلة جديدة من علاقات التعاون و بناء الثقة بينها و بين دو أوربا، لذا بادرت بحل حلف وارسو و عقد اتفاقيات حول تقليص قوات التقليدية في أوربا.

اعتبر استمرار بقاء حلف شمال الأطلسي في مهامه لفترة ما بعد الحرب الباردة من القضايا التي أثارت اهتمام القادة و النخبة السياسية و العسكرية الروسية، وطرح السؤال حول جدوى استمراريته رغم كونه يرمز للحرب الباردة،في ظل تراجع مظاهر الصراع الإيديولوجي، لكن سرعان ما تم التسليم ببقائه لكن طرح الإشكال على مستوى كيفية التعامل مع الحف باعتباره مؤسسة عسكرية أوربية ، مما جعله محور رئيسي و عمل محدد لطبيعة العلاقات الروسية الأوربية في المجال الأمني و العسكري.

منذ تاسيسه عام 1949 قام حلف شمال الاطلسي* على فرضية اساسية مفادها وجود عدو او تهديد مشترك يجب مواجهته من دول اوربا الغربية بشكل جماعي، و جسدت معاهدة واشنطن هذا العدو في الاتحاد السوفييت و الدول التابعة له[2]، غير ان نهاية الحرب الباردة و زوال المعسكر الشرقي، غيرت الكثير من المفاهيم و القيم السائدة على مستوى النظام، حيث ان " الواقع الدولي الجديد الذي بني على انقاض القوة السوفييتية، صاحبه في نفس الوقت اختفاء مظاهر العداء الدائم بين قطبي النسق المنصرم....فمع نهاية الحرب الباردة و حل حلف وارسو

1) منير شفيق، "**هل دخل الاوربيون و الروس بيت الطاعه الامريكي**"نقلا عن:
موقع:-http://wwww.aljazeera.net/NR/exeres/8AE04C50-DB29-4AA9-B1A8-5C3FE7D42749.htm

*) اسس حلف شمال الاطلسي او حلف الناتو عام 1949 بناء على معاهدة شمال الاطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في العام نفسه. واتخذ من بروكسل عاصمة بلجيكا مقرا لقيادته. يتشكل حلف الناتو من 26 دولة بينها دول كانت مؤسسة للحلف، ودول انضمت إليه في ما بعد.
وكان دور الحلف في فترة التأسيس تولي مهمة الدفاع عن أوروبا الغربية ضد الاتحاد السوفياتي والدول المشكلة لحلف وارسو آنذاك في سياق الحرب الباردة. وتساهم كل الدول الأعضاء في الحلف بنصيب من القوى والمعدات العسكرية.

2) Henry steel commerger. " **documents of American history** " (appleton-centbury.newyork) 1963.p555

في 31 مارس 1991، و انسحاب القوات الروسية حوالي 1000 كيلومتر شرقا، لم يعد للنـــاتو دوره التقليدي في ردع العدوان المحتمل على حدوده الشرقية[1]، لذا فقد أثير التساؤل حـ ـ ـول جدوى استمرار الحلف في مهمة 'الدفاع الجماعي'، و في مواجهة تلك التساؤلات بادر عدد من الساسة و العسكريين الأمريكيين إلى طرح عدد من الأفكار التي تؤكد استمرار الحلف و توسيع أهدافه بحيث تشتمل جوانب اقتصادية و أمنية و سياسية، و في ذلك تمت الإشارة إلـــى حلـــول تهديدات جديدة و من نوعية مختلفة أفرزتها البيئة العالمية لما بعد الحرب الباردة مما يقـضي بالضرورة إلى تعديل مهمة الحلف من التصدي لحلف وارسو السابق إلـــى تعزيـــز الأمـــن و الاستقرار في أوربا كخطوة تمهيدية[2]. و تم التعامل في هذا الصدد من طرف قادة الحلف مـــع روسيا بنوع من الريب و الحذر نظرا للمخاطر الكامنة التي تشكلها خاصة إذا ما سعت لاستعادة دورها في العالم، و سيطرة الفئة المتشددة على قرارات السايسة الخارجية التي قد تـــؤدي إلـــى خلق تهديد و صراع مع الغرب.

هذا ما أثار مواقف روسية داخلية مختلفة عن مبررات بقاء الحلـــف و اعتبـــاره تهديـــد و أداة لمحاصرة روسيا في مجالها الجغرافي،و اختلفت المواقف الداخلية في هذا الصدد حول الطريقة المناسبة للتعامل التعامـل مع الناتو ،ففي حيت اعتبره البعض مصدرا لتحقيـــق الاســـتقرار و الأمن في المنطقة، تعامل معه البعض الآخر باعتباره مصدر للتهديد خاصة مع عمليات التوسعة التي يشهدها نحو الضم عدد من جمهوريات الاتحاد السوفييتي تجاور روسيا و التي مما شـــكل مصدر لخلق نقاط اختلاف و تنافس بين روسيا و الاتحاد الأوربي في الأونة الأخيرة.

فبالنسبة **لأنصار المدرسة الليبرالية**: فبقاء او استمرارا توسيع الناتو لا تشكل خطر بل هو ضمان اكثر للامن القومي الروسي، فمضمون الخطر هو مرتبط بإدراك داخلي لصناع القرار بغض النظر عن الوجود الموضوعي للتهديد يبقى إدراك صانع القرار هو المتحكم في طبيعة هذا التهديد و درجته،

و هنا نؤكد على مبدا البنائية في تصور الطـ ـ ـرف الروسي لطبيعة الطرف الاوربي منافس صديق ام عدو، حسب الافكار المتبناة من طرف صانع القرار و التي يتم على اساساها إدراك سلوك الطرف الاخر.

---

1) ليلى مرسي، احمد وهبان، **حلف شمال الاطلنطي**،(دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001)، ص ص 307.308.

2) ثابت احمد، **حلف شمال الأطلنطي والتوسع نحو الشرق**،(مركز زايد للتنسيق و المتابعة،شركة أبو ظبي للطباعـــة و النشر ،بين دسمال ، الإمارات العربية المتحدة،2002)، ص 23.

و مبررات هذا الموقف تستند للقول بأن بقاء الناتو هو بمثابة آلية لمأسسة التفاعـ ـل مع الغرب و لا يشكل خطرا على روسيا، بل هو أكثر ضمانا لأمنها لثلاثة أسباب[1]:

- لو نجح الحلف في التوسع نحو دول شرق و وسط أوربا المعادية لروسيا Anti-Russian؛ فإنها ستصبح بعد ذلك أكثر عداءا لموسكو .
- توثيق التعاون مع الحلف سيضمن تكفل الأخير بالتعامل مع 'قوس الأزمات" جنوبا.
- توسيع الحلف سيسمح لروسيا بالانشغال بالإصلاحات الداخلية.

غير أن هذه المواقف لم تبقى ثابتة نظرا لتزايد حجم المعارضة الداخلية للتيار الليبرالي الــذي أبدى ولاء كبيرا للغرب على حساب المصالح القومية الروسية، و أدت هذه الضغوط الداخليـــة إلى تراجع يلتسين و كوزيريف عن العديد من مواقفه التي اعتبرت مخزية و مذلة لروسيا بمـــا فيها الاعتراض و لو نسبيا عن توسيع الناتو جهة الشرق.

أما بالنسبة **للتيار المعارض** لبقاء الناتو و استمرار توسيعه و أهم ممثليه الأوراســيون الجــدد انصار مدرسة الجيبوليتيك، فيرون بأن وضع روسيا الجيوبوليتيكي يؤكــد بــصورة لا تقبــل التأويل، المعنى القاري للقوات المسلحة في روسيا، و التوجه إلـــى اعتبـــار العـــدو الرئيـــسي 'المحتمل'، لروسيا هو الحلف الأطلسي. و هذا ما يجر وراءه بصورة اليـــة التوجــه القـــاري لمجموع العقيدة العسكرية، و يؤكدون على انه حتى في حالة التفـــاهم الإيـــديولوجي المتبـــادل الكامل مع الأطلسية يجب على العقيدة العسكرية لروسيا ان تحدد الولايات المتحـ ـدة الأمريكية و المعسكر الغربي على انهما العدو المحتمل رقم 1، و انطلاقا من هذا فقط تنبغي إقامـــة بنـــاء القوات المسلحة في مجموعه. و هو ما سيترك اثره على البناء العام للجيبوليتيكا الداخلية لروسيا في معنى اوسع. و يؤكدون في هذا السياق على ان العقيدة العسكرية لروسيا ينبغـــي ان تبقـــى اوراسية بصورة مطلقة. لذا يعارضون بشدة توجهات العقيدة العسكرية العاصرة لروسيا التي لا تضع الولايات المتحدة و حلف الناتو بين 'الاعداء المحتملين'، و بدلا من ذلك تتعامـــل معهـــم كحلفاء جيوبوليتيكيين محتملين في المعسكر الاوراسي، و يصفون هذا التقارب بانه يعبر عـــن حالة شذوذ مؤقت سيتم التخلص منه قريبا إزاء اي نظام سياسي باعتباره تطرفـــا جـــرى فـــي مرحلة انتقالية معقدة إشارة منهم إلى سياسات يلتسين الموالية للغرب[2]. لذا يستمـر سعي هذا

1) Alexander A. Sergunin ,"**Russian Post-Communist Foreign Policy Thinking at the Cross-Roads: Changing Paradigms**", Journal of International Relations and Development Volume 3, No. 3 (September 2000) ,
In,**http://www.ciaonet.org/olj/jird/jird_sept00sea01.html.**

2) الكسندر دوغين،**اسس الجيبولتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، مرجع سبق ذكره،ص ص 345 346.

التوجه في التأثير على علاقات روسيا مع الاتحاد الأوربي عبر التشـديد على ضرورة الحـــذر و من عمليات التوسع باعتباره تهديد مباشر للجيوبلوتيك الروسي وأمنهـــا القـــومي.و تبقـــى الأولوية الملحة للاستقلالية الجيوبوليتيكية و الاستراتيجية لروسيا لا تتحـــدد بإعـــادة المنـــاطق المضيعة، "الخارج القريب" فقط، و ليس فقط في بعث علاقات التحالف مع دول أوربا الـــشرقية بل و أيضا تعزيز إدخال دول الغرب القاري (و بالدرجة الأولى المعسكر الفرانكـــو-جرمـــاني الذي يتطلع إلى التحرر من الرعاية الأطلسية للناتو المناصـر لأمريكا) و الشـ ـ ـرق القاري (إيران-الهند و اليابان) في الحلف الأوراسي الاستراتيجي الجديد(1).

ظلت مواقف روسيا تجاه بقاء الناتو و استمرار عمليات توسعته تتراوح بين الموقفين، وقد ساد اتجاه التعاون خاصة مع يلتسين و سياساته الموالية للغرب، غير أن التحول الـــذي شـــهدته السياسة الخارجية مع قدوم بريماكوف، أدخلت بعض التعديلات ، حيث أصبحت العلاقـــة مـــع الناتو مشروطة، دون معارضة توسعه بصفة مطلقة. و قد جرت في هذا السياق محادثات فـــي جانفي 1997، بين "خافيير سولانا"، و وزير الخارجية الروسي "بريمـــاكوف"، حـــول توســـيع العضوية و الموقف الروسي منها في ضواحي موسكو، و عملا الطرف عندها على البحث عن صياغة مقبولة للعلاقة بين الحلف و روسيا(2). و بدا عندها أن روسيا ليست ضد توسيع الحلف، و إنما تكمن المعارضة في حالة اقترابه من حلفائها بالشكل الذي يهدد مصالحها الأمنية، لـــذلك وضعت خطا احمرا و هو عدم قبول توسعة الناتو ليشمل الجمهوريات السوفييتية السابقة بنـــاءا على اعتبارات مفهوم الجوار القريب، و في حالة قيام عمليات التوسعة هددت روســـيا بوضـــع خطوات مضادة, و من بين الردود التي طرحتها روسيا ما يلي(3):

1- تشكيل حلف وارسو جديد، و لو مصغر انطلاقا من معاهدة"طشقند" للدفاع المشترك بين مجموعة الجمهوريات السابقة.
2- عدم المصادقة على معاهدة ستارت 2 الخاصة بتقليص الاسلحة التقليدية، لرهنها بمسائل لمجالات و إستراتيجية تعترض روسيا بتوسيع الناتو.
3- إعادة نشرها للاسلحة النووية في الجمهوريات السوفييتية السابقة مثل:روسيا البيضاء و كازاخستان، و هذا ممكن رغم التغيير الجيوسياسي.

---

1) المرجع نفسه، ص 213.

2)حروري سهام، **السياسه الخارجيه الروسيه لما العد الحرب الباردة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2004-2005. ص 103.

3) "**ردا على توسيع عضوية الناتو: يلتسين يعرض الوحدة على بيلاروسيا. و البرلمان يبحث عزله**"، (في: المجتمع، العدد 1238، فيفري 1997)،ص 43.

4- اقتراح الوحدة مع روسيا البيضاء في جانفي 1997، ضمن الإجراءات الجوابية علـــى توسيع الحلف.

5- التهديد بانسحابها من معاهدة تقليص الأسلحة التقليدية في أوربا، و وقف التفاوض حول ستارت 3، لبلوغ حد أدنى من التسلح.

غير أن وضع روسيا الاقتصادي و السياسي لم يسمح لها في هذه المرحلة باتخاذ خطـــوات عملية، نظرا لعدم التوازن بين طرفي المعادلة، فروسيا لا تحتمل مجابهة جديدة مع الغرب حتى و إن توفرت الإرادة السياسية و الإمكانيات المادية فلا بد لها من عشر سنوات حتى تتمكن مـــن اللحاق بالقوة العسكرية للحلف، و استعادة التوازن العسكري معه الذي تفوق قوته أربع أضعاف قوة روسيا[1]، و مع استمرار حاجة روسيا للغرب اضطرت إلى تقديم تنازلات و تمت توســعة الناتـ ـو ليشمل دولا جديدة رغم المعارضة الروسية، كل هذه المتغيرات أخذها بوتين في عين الاعتبار و حول تحقيق التوازن بين مصالح روسيا في الحفاظ علـــى الـــشراكة مـــع الحلـــف الأورو-أطلني، و المحافظة في الوقت نفسه على مصالح روسيا الأمنية و القومية.

- سياسات بوتين الجديدة في العلاقات الأمنية مع الناتو و الإتحاد الأوربي:

شكل قدوم بوتين للسلطة عام 2000، ظهور إستراتيجية جديدة تؤكد على وجود أولويتـــان في السياسة الخارجية: شراكة مع التحالف الأورو- اطلسي، وتاكيد المواقع الروسية في مجـــال الاتحاد السوفييتي السابق. وهاتان الأولويتان تهدفان إلى فرض روســـيا كقـــوة عظمـــى علـــى المسرح العالمي.

وهنا ابدا بوتين نهجه البراغماتي الوسطي في التعامل مع تحركات الناتو و الاتحـــاد الأوربـــي، بحيث حاول ان يجمع و يوفق في سياساته بين المواقف المتناقضـ ـة داخـ ـ ـل روســـيا اي بين الليبراليين و المحافظين المتشددين في التعامل مع تحركات و عمليات توسعة الناتو، فمـــن جهة يؤكد على ضرورة التعامل مع الناتو و الاتحاد الاوربي فـــي المجـــال الامنـــي كـــشريك استراتيجي لصياغة امن اوربي روسي مشترك ,و من جهة اخرى ابدى مواقفـــه الرافـــضة و المستمرة على عدم قبول عمليات التوسيع نحو حدود روسيا لان ذلك يمثل تهديد لامنها القومي.

استهدفت عمليات توسيع الناتو منطقة اوربا الشرقية التي تضم دولا كانـــت جمهوريـــات سوفييتية سابقة، وفيما كانت تعلن عضوية هذه الدول في الحلف ,صرّح الناطق الرسمي باسم

1) عبد الحافظ حمدي،"**روسيا و الناتو. و الطريق الشاق إلى التفاهم**"، (في المجتمع، العدد 1243، مارس 1997)، ص 41.

وزارة الخارجية الروسية بأنّ **"توسيع رقعة الحلف الأطلسي يمسّ دون ريب مـصالح روسـيا السياسية والعسكرية، وإلى حدٍّ ما الاقتصادية. وهذا يضطرّنا إلى النظر إليه بكل جدّية"**[1]

و هنا يطرح السؤال عن أسباب هذه الجدية و الحذر الذي تبديه القيادة الروسية في تعاملها مع الناتو؟ يجيب الدارسين أن السبب في ذلك كامن في الأهمية التي تمثلها منطقة أوربا الشرقية بالنسبة لأمن روسيا القومي.

- مكانة أوربا الشرقية بالنسبة للأمن القومي الروسي:

مثلت منطقة شرق أوربا دوما أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي الروسي، و هذا ما فسر رغبة روسيا المستمرة في بسط نفوذها عليها، ليس فقط كخط دفاع أول ضد أي عـدوان من غرب أوربا، و لكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الإثنية أو الدينيـة أو القوميـة المختلفة في منطقة وسط أوربا و البلقان، و في هذا الإطار حرص الاتحاد السوفييتي سابقا على بسط هيمنته على منطقة أوربا الشرقية، حتى و لو باستخدام القوة فيما عرف بعقيدة برجنيف، و حتى بعد تفكك الاتحاد السوفييتي استمرت روسيا حاليا ساعية إلى الحيلولة دون وقوع المنطقـة بالكامل تحت الهيمنة الأمريكية و اقتلاع بقايا النفوذ الروسي بها.

لذا يتم معارضة روسيا لعمليات توسيع الناتو نحو حدود روسيا وضم عدد من دول اوربا الشرقية من اعتبارات المصلحة القومية الروسية. باعتباره يشكل تهديد علـى الأمـن القـومي الروسي و المصالح الروسية، و قد راى 'ميخائيل مارجيلوف'، رئيس لجنة الشؤون الدولية فـي مجلس الفيدرالية الروسي، ان توسيع الناتو يجري طبقا لرؤية جيوسياسية قديمة تعـود إلـى فكرة تخـوم القرنين التاسع عشر و العشرين، و التي نصت على إبعاد روسيا إلى اعمـاق اوراسيا في شمال شرقي القارة. و إضعاف ما يسمى بـ"اهمية موقعها الوسطى'، و ان الهـدف هو احتواء روسيا من الجنوب الشرقي و اسيا الوسطى[2].

لقد بيّنت احداث البلقان (إعتداء بلدان الاطلسي على يوغوسلافيا) انّ الموافقـة العجولـة للقيادة الروسية في السنوات الاولى من عهد إصلاحات يلتسين الديمقراطية الراسـمالية، علـى توسيع رقعة الحلف الاطلسي شرقا، لم تزد الحلف المذكور إلا نهَما للتوسّع، وهذا ما كاد يـسدّ كل منافذ الصبر على الروس، ويعزز، قبل ان يصل الرئيس بوتين إلى سدة الحكم، احتمالات

---

1) ميشال يمين، '**فواعد اميركا والحلف الاطلسي حول روسيا: بين تقبّل السلطه و تذمّر المعارضه**'، مرجع سبق ذكره.

2) نورهان الشيخ، '**العلاقات الروسيه-الاوروواطلنطيه بين المصالح الوطنيه و الشراكه الاستراتيجيه**'،مرجع سبق ذكره.،ص 50.

التأزم في العلاقات الروسية-الأميركية والروسية-الأطلسية، واحتمـــالات المواجهـــة، و'تجميـــد" التعاون، لذا فقد كان يظهر بأن هناك تعارض و تباين كبير بـــين مـصالح روســـيا والحلـــف الأطلسي، ما يجعل من الصعب استمرار أسباب التعاون بينهما. فالكثير من الدلائل كانت تؤكـــد أن الهدف الاستراتيجي الرئيسي لأميركا والأطلسي هو منع روســـيا أو أي مـــن الجمهوريّـــات السوفياتية سابقا من أن تصبح ذات يوم ذاك المنافس الجيوسياسي الذي كونه الإتحاد السوفياتي، ومن أن تمتلك قدرات عسكرية هجومية ضخمة واستقلالا اقتصاديا[1].

في ظل هذه التطورات بدأ بوتين نشاطه الدبلوماسي عبر سياسته البراغماتية في التعامـــل مع هذه المستجدات، حيث كشف في زيارته إلى لندن في نيسان 2000، عـــن رغبـــة روســـيا بتوثيق العلاقات التي كانت متوترة مع الغرب (الولايات المتحدة، حلـــف الأطلـــسي، الاتحـــاد الأوروبي). لقد انطلق من ملاحظة أن روسيا القوية يجب أن يكون اقتصادها قويا لتتمكن مـــن فرض نفسها على المسرح العالمي، وذلك استنادا إلى تصور السياسة الخارجية الذي تم اعتماده في حزيران 2000 والذي كان يقضي باعتبار الولايات المتحدة والبلـــدان الأوروبيـــة شـــركاء حتميين. فواشنطن ما تزال القوة الأساسية في مجمل المنظمات المالية والتجارية العالمية، أمـــا الاتحاد الأوروبي فهو الشريك التجاري الأول لروسيا. وبالتالي فالطرفان أساسيان فـــي ســـعي موسكو نحو الدخول في منظمة التجارة العالمية. إن حاجة روسيا للاســـتثمارات وللتكنولوجيـــا الأجنبية المتعلقة بالطموح لتجديد الصناعة الروسية العاجزة عن المنافسة دفعت ايضا في اتجـــاه إرادة بوتين لإعادة بناء العلاقات الأمنية مع الدول الاوروبية الأطلسية.

لدى وصول بوتين إلى السلطة في العام 2000 وضع هدفا له بالأولوية هي جعل روســـيا شريكا لا غنى عنه للغرب في التوازنات الدولية و لكن بما يكفل لها مكانتها و نفوذه في المجال الحيوي في الجمهوريات السوفييتية السابقة. و انطلق بوتين في رسم سياســـته الخارجيـــة مـــن اعتباره ان لروسيا خصوصية في كونها قوة عالمية تستند تاريخيا إلى اتساع رقعتها الجغرافيـــة كجسر بين القارة الاوروبية وقارة اسيا. و لهذا فإن التمدد الغربي في منـــاطق نفـــوذ الاتحـــاد السوفييتي السابق يثير حساسية مفرطة عند النخبة الروسية، ويُعتبر بمثابـــة تـــدخل خـــارجي. فالسيطرة على هذه المناطق تهدد هوية روسيا الاورو-اسيوية، وتقلص من دورهـــا الإقليمـــي والعالمي. فلو عجزت روسيا عن تاكيد دورها في مجال الاتحاد السوفييتي الـــسابق، لعجـــزت ايضا عن تاكيد نفسها كقوة عالمية عظمى.ولذلك تنظر روسيا بريبة وهي متيقنة من ان الغرب

---

1) ميشال يمين ، ' **فواعد اميركا والحلف الاطلسي حول روسيا: بين تقبّل السلطه و تذمّر المعارضه**'، مرجع سبق ذكره.

لا يكتفي بروسيا ضعيفة، بل هو يسعى إلى المزيد من تطويقها وعزلها. هذا بينما هـي تطمح إلى الاعتراف بها كقوة عظمى من قبل الغرب بالذات. لقد سعت روسيا منـذ انهيـار الاتحـاد السوفييتي إلى الاندراج في الغرب، وإلى هذا الاعتراف بها من قبل الغرب بأنها جزء من هـذا الغرب، لأن هذا الاعتراف بحد ذاته يعتبر علامة خارجية على أنها قوة عظمى[1].

و قد اعتبر بوتين أن هذه الأهداف في سياسة روسيا الخارجية ،محكمة الصلة بمـشروعه العام في ترسيخ الدولة الروسية، ولذلك عمل بتصميم حاسم على إعادة مصداقية بـلاده علـى الساحة الدولية وتعزيز مشاركتها في الشؤون العالمية. و كان ذلك يفترض تمكين روسيا بسرعة من بلوغ قدرة على التأثير بطريقة أكثر فعالية على الصعيد الدولي. و تبعا لمـا يـراه وزيـر الخارجية 'سرغي لافروف" Sergeï Lavrov، في مقابلة له مع 'وول ستريت جورنال Wall Street Journal" في 31-3-2004، فإن سياسة الاتحاد الروسي في ولاية فلاديميـر بـوتين الأولى، 2000-2004، اتسمت '**بسياسة خارجية براغماتية خاضعة أساسا لمـصالح النمـو الداخلي، وموجهة نحو حوار وتعاون واسع مع بقية العالم**"[2].

وهكذا فمنذ شباط 2000 و في ظل هذه البراغماتية في أهداف سياسة روسيا الخارجيـة، استأنفت العلاقات مع الحلف الأطلسي، على اثر زيارة الأمين العـام للحلـف انـذاك "لـورد روبرستون' لموسكو بناءا على دعوة روسية، حيث تم الشروع بعملية تقـارب سـهلتها تليـين المواقف من قبل الكرملين تجاه توسيع حلف الأطلسي، بما في ذلك تجاوز الخطـوط الحمـراء (انضمام دول البلطيق إلى الأطلسي) التي وضعها وزير الخارجية الروسي بريماكوف من العام 1996 حتى ايلول 1998[3]. كما دعا بوتين رئيس الوزراء 'توني بلير' إلى سان بطرسـبرغ و اقنعه بانه كان يسعى إحياء علاقات اكثر دفئا بين روسيا و الغرب. و قد تمت خطوات بـوتين هذه لتحقيق التقارب بناءا على إدراكاته لاهمية الغرب بالنسبة لحل مشاكل روسيا الاقتصادية، و قد اظهر بان غايته هي الانضمام إلى النادي العالمي و انه يريد علاقات متمدنة مع الغرب[4]، و يظهر هنا شكل الموازنة التي عمل بها بوتين عبر مبدا البراغماتية بين تحقيق الشراكة الامنية مع الغرب كوسيلة لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية الداخلية بروسيا.

---

1) جوزف عبدالله،'**مسار وافاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي وانعكاسه على القضايا العربيه والإسلامية**؟'، مرجع سبق ذكره.

2) المرجع نفسه.

3) المرجع نفسه

4) ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

و استمرت جهود بوتين لتكريس علاقات التعـــاون مـع النـــاتو و الـــشركاء الأوربيـــين بحـ ـيث صرح بـــ" أن الوقت قد حان للتفكير بإنشاء هيئات استشارية دائمـــة فـــي المجـــال الأمني، وإنه مستعد لإجراء تغييرات كبيرة في العلاقات بين روسيا وحلف النـــاتو ومؤســـسات الاتحاد الأوروبي الأمنية". كما أكد بوتين بأن روسيا ستعيد النظر بمعارضتها التقليدية لتوســـع حلف الناتو إذا ما سُمح لموسكو بدور في عملية التوسع. وقال بوتين إنه إذا ما اتخذ حلف الناتو شكلا مختلفا وأصبح منظمة سياسية فإن موقف روسيا من الحلف ســـيتغير كليـــا، وإن روســـيا ستعيد النظر في موقفها من مثل هذا التوسع إذا ما أصبح لها مشاركة فيه[1].

سبق أن ذكرنا في البداية كيف أنّ القادة الروس دأبوا، منذ بـــدء التحـــوّلات الديمقراطيـــة المتبنية كل الطروحات الغربية من "اقتصاد السوق" (النظام الاقتصادي الحـــرّ) إلـــى 'محاربـــة الإرهاب" مؤخرا، على التراجع شيئا فشيئا أمام هجوم الغرب سياسيا و'قواعـــديا" فـي اتجـــاه بلادهم، وكيف أنّ معارضتهم لهذا الهجوم كانت دائما خجولة وغير جديّة. ولم يحد عـــن هـــذا النهج عموما الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين، على الرغم من إبرازه أكثر مـــن ســـابقيه لمصالح الدولة الروسية أو لما سمّاه أحدهم بـ"الفكرة الوطنية العامة". و هنا لا بدّ من القول إن عهد الرئيس الحالي بات يتميّز ببدء استقرار نظام الرأسمالية الروسية وبدء تبلور مصالحها في الداخل والخارج اكثر فاكثر، وتعارض هذه المصالح مع مصالح الطبقات السياسية و الاقتصادية الحاكمة في البلدان الأخرى. غير ان هذه الراسمالية لم يصلب عودها بعد كما يجب ولم ينبـــت نابها الذي يمكن لها ان تبرزه في مواجهة الزحف الأطلسي صوبها. و لربما كمـــن فـــي هـــذا بالذات السكوت السلطوي الروسي الذي يخالطه بعض الاعتراض والتحفظ الخجول على تقـــدّم الحلف الاطلسي شرقا.

لذا فقد داب في ظل الظروف التي تمر بها روسيا على التعامل البراغماتي مع الحلف، اخذا في عين الاعتبار الموازنة بين المواقف الداخلية للتيارات الداعمة لتوسيع الناتو و المعرضة له، لذا كان لزاما على سياسته ان لا تبدي ذلك القبول على غرار القادة السابقين لعمليـــات توســـعة الناتو ، فالمعارضة الداخلية للاحزاب القومية و الشيوعية تلعب دور في توجيه و تحديد خيارات بوتين في التعاون مع الناتو، بحيث حذر هذا التيار من العودة لـــ'سياسة كوزيريـــف المـــشينة، سياسة تجاهل مصالح روسيا". نكلا من غورباتشوف و يلتسين عادا نتيجة تلك السياسة و'سلتهم فارغة". نبعد ان حصل الغـ ـ ـرب على اكثر ما يمكـ ـ ـن من التنازلات، لم يقـدم على ايّة

1)'تعاون روسي اوروبي لمحاربه الإرهاب'، نقلا عن موقع:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1577000/1577467.stm

خطوات تجاوب وملاقاة في وسط الطريق، لذا أن تكون روسيا شريك متساوي. فلروسيا مصيرها وتاريخها وطبعها ومصالحها القومية التي ليس لزاما أن تتطابق ومصالح الغرب"[1].

لذا فسياسة بوتين نحو الناتو و الاتحاد الأوربي حاولت صياغة سيسة خارجية تراعي تعكس طموحات و حاجات القوى الداخلية الروسية المتنوعة على اختلاف انتماءاتها (ليبرالية و محافظة) بما يتماشى و معيار المصلحة الوطنية و كذلك لإقامة علاقات قائمة على أساس التكافؤ و المساواة بين الناتو و روسيا.

و قد كان هناك تطور مهم على صعيد تكريس التعاون الأمني و العسكري بين روسيا و الناتو تمثل في إعلان روما أو الشراكة الأطلسية الجديدة.

فقد تم إنشاء مجلس حلف شمال الأطلسي،بصيغة جديدة تضم أعضاء الحلف الـ19 و روسيا(19+1). و تم بموجب هذا الإعلان التوقيع على معاهدة أمنية، حيث أقاما علاقة مبنية على أسس جديدة، فمن خلال المجلس الجديد تحتفظ روسيا مع أعضاء الحلف ليس فقط بمقعد، بل أصبح لها الحق في التصويت في المجلس. و تهدف روسيا من هذا النموذج الجديد لعلاقاتها في إطار مجلس روسيا-الناتو إلى إنشاء الية مشتركة مسؤولة لدعم السلام في المنطقة[2].

و تحت عنوان " **العلاقات بين الأطلسي و روسيا: نوعية جديدة**"، تقول مقدمة إعلان روما: " نحن نعيش في عالم جديد (....) حيث مخاطر و تهديدات جديدة لا سابق لها تفرض إجابات موحدة، نحن الدول الأعضاء في حلف الأطلسي و الفدرالية الروسي، نفتح اليوم فصلا جديدا في علاقاتنا"، و يتابع الإعلان بالقول إن" الدول الأعضاء في الحلف و روسيا سيعملون كشركاء متساويين في مجالات المصلحة المشتركة، و يشكل مجلس حلف الأطلسي- روسيا الية تشاور و اتفاق و تعاون و قرار مشترك و عمل مشترك في عدد من مسائل الأمن في 'المنطقة الاورو-متوسطية"[3].

اما المجالات التي يمكن فيها اتخاذ قرارات مشتركة فهي: مكافحة الإرهاب، إدارة الازمات، عدم انتشار اسلحة الدمار الشامل، السيطرة على التسلح و إجراءات الثقة، الدفاع الصاروخي،عمليات البحث و الإنقاذ البحرية، التعاون بين المعسكرين و عمليات طوارئ للمدنيين[4].

---

1) ميشال يمين ، " **فواعد اميركا والحلف الاطلسي حول روسيا: بين تقبّل السلطه و تذمّر المعارضه**"، مرجع سبق ذكره.

2) حروري سهام، **السياسه الخارجيه الروسيه لما العد الحرب البارده** ، مرجع سبق ذكره.ص 105.

3) غسان العزي: "**العلاقات الأطلسية-الروسية الجديدة**" ,(في: شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد108، خريف2002).ص 181.

4) المرجع نفسه.

لكن بالرغم من ان المجلس يمنح روسيا صوتا أكبر داخل الحلف، و يجعلها شريكا في اتخاذ القرارات بالإجماع ،و يمنحها حق النقض في إطار الحلف، يظل في إمكان كل طرف سحب أي قضية أمنية من المجلس الجديد إذا لم تحظ بالإجماع. و القضايا التي يسحبها أعضاء غربيون من المجلس الجديد يظل في الإمكان بحثها بين أعضاء الحلف الـ19، و هو ما يحرم روسيا من حق الاعتراض على اتخاذ الحلف قرارات مستقلة و يجعلها شريكا مقيضا إذ ستظل مستبعدة عن مناقشة القضايا الرئيسية مثل توسيع الناتو و تقرير سياساته الدفاعية و الأمنية، هذا ما قد يقلل من فرص روسيا لتحقيق مكاسب معتبرة عبر العمل داخل المجلس الجديد[1].

و قد تم في هذا الإطار تطوير استراتيجيات مشتركة لمكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، و حاولت روسيا استثمار هذه الأحداث للتقارب من الولايات المتحدة و أوربا و راحت تقدم نفسها على أنها شريك و حليف يعتمد عليه في مكافحة الإرهاب و في سبيل ذلك قدمت روسيا تنازلات سياسية و أمنية في منطقة اسيا الوسطى[2]، لكن في المقابل راح بوتين يسعى لتحقيق مكاسب أخرى كإعادة جدولة ديون روسا و ربما إسقاط جزء منها للمؤسسات المالية الدولية، بدعم من واشنطن و الاتحاد الأوربي، و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و كذلك تفعيل دور المنظمات الدولية و في مقدمتها الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب[3]، كما استفادت روسيا في هذا الصدد من توظيف هذه الشراكة في دعم مواقفها الرافضة لاستقلال الانفصاليين الشيشان، بحيث تم إدراجهم في خانة الإرهابيين و اعتبر بوتين الشيشان بمثابة قاعدة لإرهاب العالمي، بهذا يتضح كيف ان بوتين ماض في تطبيق سياسته البراغماتية مع الغرب و الاستفادة من تحقيق مكاسب في إطار التعاون مع الأطلسي.

- ظهور اتجاه المنافسة في العلاقة مع الناتو و الاتحاد الأوربي في الولاية الثانية لبوتين:

لم يكن من شان الولاية الثانية لبوتين ان تغير من خط الشراكة مع البلدان الغربية، وإن يكن هذا الخط بدا يلحظ نوعا من عدم الخضوع الروسي لم يبلغ حد التغلب على روح الشراكة والتعاون. فالعوامل التي دفعت موسكو إلى التقارب مع الغرب لم تختف من اهتمامات القادة الروس. وضرورة التحديث الاقتصادي والمزيد من الاندراج في الاقتصاد العالمي بقيت لها

1) احمد دياب، '**روسيا و الغرب: من المواجهه إلى المشاركه**'، (في: السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 149، يونيو 2002)، ص 172.
2) المرجع نفسه، ص 174.
3) غسان العزي، '**العلاقه الاطلسيه-الروسيه الجديدة**'،مرجع سبق ذكره ، ص 176.

الأولوية[1]، لكن مع التطورات التي عرفتها روسيا داخليا و بعد ان خطــت روســيا خطــوات ناجحة على مستوى تحقيق معدلات نمو معتبرة بلغــت 8%، و التحــسن فــي مؤشــرات أداء الاقتصاد و التنمية و انتقال روسيا لمرحلة من الاستقرار السياسي، ســمح لهــا بالتقليــل مــن اعتمادها على الغرب في تحقيق التنمية الداخلية، ما أدى إلى تحرر أكثر على مستوى قراراتها الخارجية، و سمح لها بامتلاك قدر كبير من المساومة ظهرت في مضمون مواقفهــا الــصارمة خاصة حول ضم أوكرانيا و جورجيا للناتو و حول قضية استقلال كوسوف، و ما صاحبها مــن تحول في اللهجة و بداية ظهور مؤشرات للمنافسة و الصراع، كمــا هــددت روســيا باتخــاذ إجراءات مضادة. ليتأكد في هذا الصدد دور العوامل الداخلية في التأثير على طبيعة العلاقة مع الناتو و الاتحاد الأوربي، مقارنة مع المواقف من قبل.

فالرئيس الروسي يسعى إلى المزيد من تثبيت أقدامه اقتصاديا في الجمهوريات الــسوفياتية السابقة. بحيث حمل معه خلال الفترة الثانية من ولايته هموم رأس المال الروسي الطامح، بعــد أن بلغ انفصل عن رعاة نشأته الغربيين في بداية التسعينيات، وبعد أن تأمنــت لــه الــسيطرة والاستقرار داخل روسيا، ولعل هذا ما جعل هذه المرحلة مرحلة تنافس أشدّ مــع الأميــركيين والأوروبيين على مناطق النفوذ في المجال السوفياتي السابق. ولئن كانت روسيا لم تنضج بعــد لتتسع رقعة مطامحها الجيوبوليتيكية فتشمل ما كانت عليه هذه ايام الإتحاد الــسوفياتي، فهــي تطمح على الأقل إلى ان تقوم بدور 'الدولة العظمى الإقليمية" حاليا بما ينــسجم مــع طرحهــا المعروف حول ضرورة قيام عالم متعدد الأقطاب.

ومن النماذج على محاولة روسيا استرجاع دورها ونفوذها في المجال السوفياتي السابق توسّطها في النزاع الجورجي ـ الادجاري الذي كاد ان يؤدي إلى حرب اهلية جديدة فــي نطــاق هــذه الجمهورية كما حصل سابقا مع ابخازيا و اوسيتيا، الجمهوريتين الداخلتين في نطاق جورجيــا. إن حربا جديدة في المنطقة المذكورة ستكون حتما ذريعة لتدخل الحلــف الاطلــسي. ونجــاح المساعي السلمية الروسية بنزع فتيل الحرب سريعا كان مثابة إبعاد للاسباب التي قد يتذرّع بها الحلف لزيادة وجوده في المنطقة[2].

إن المحافظة على الشراكة مع الجماعة الاورو ـ اطلسية وترسيخها يعني بنظــر موســكو الحصول على إمكانية اكبر لتركيز الجهود في مجال الاتحاد السوفييتي السابق الذي اعطاه

1) جوزف عبدالله،'**مسار وافاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي وانعكاسه على القضايا العربيه والإسلامية؟**'، مرجع سبق ذكره.
2) ميشال يمين ،' **فواعد أميركا والحلف الاطلسي حول روسيا: بين تقبّل السلطه و تذمّر المعارضه**'،مرجع سبق ذكره.

بوتين مكانة مركزية في السياسة الخارجية في اجتماع لمجلس الأمن مكرس للسياسة الروســية في "رابطة الدول المستقلة". ففي هذه المناسبة، في 19 تموز 2004 قال بوتين، فــي معــرض إشارته إلى المخاطر الراهنة: نصطدم في مجال "رابطة الــدول المــستقلة" بمنافـسة سياسـية واقتصادية متنامية من جانب بلدان أخرى، وعلى روسيا من أجل تعزيــز مواقفهــا أن تقتــرح وتشرع ببدائل فعالة وجذابة في حل المسائل المشتركة مع جميع بلدان الرابطــة. و كــان قــد أوضح، قبل أسبوع على ذلك وأمام سفراء ودبلوماسيي الاتحاد الروسي: لا يوجــد فــراغ فــي العلاقات الدولية، فغياب سياسة روسية فعالة في رابطة الدول المستـ ـقلة، أو مجرد جمود هذه السياسة، يؤدي حتما قيام دول أخرى باستغلال هذا الغياب أو الجمود[1].

و قد انتقلت العلاقات الروسية الأوربية إلى مرحلة من تراجــع مظــاهر التعــاون رغــم التصريحات الرسمية المعلنة من الأطراف، فقد اعتبر الكثير من المراقبين أن قمة لاهــاي فــي تشرين الثاني 2004 بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بمثابة الذروة في تدهور العلاقات الروســية الأوروبية، ذلك أن الطرفين لم يتوصلا لوضع خريطة الطريق لتنسيق الجهود من أجــل تنفيــذ قرارات قمة سان بطرسبرغ في أيار 2003 الآيلة إلى ترسيخ الشراكة الإستراتيجية، هذا الهدف المعلن منذ مدة طويلة بين الفريقين. وكان الفشل مدويا لأن هذه القمة هيمنــة عليهــا الأزمــة السياسية الأوكرانية التي وقف منها طرفا الشراكة مواقف متناقضة للغاية. و كــان موضــوع "الأمن الخارجي" هو الذي طرح المسائل الاكثر خطورة لكونه يحتل اولوية في إدارة المخــاطر الأمنية في الجوار المشترك لكل من روسـ ـ ـيا والاتحاد الأوروبي. و تصر روسيا علــى ان كل مبادرة من قبل الاتحاد الأوروبي في بلدان 'رابطة الــدول المــستقلة'، خــصوصا سياســة الجوار، تندرج في مشروع تكامل منافس للمشروع الذي تحاول هي تطويره مع هــذه البلــدان، وبالتالي يتعارض مع مصالحها,ومن المعروف ان الحوار الإستراتيجي بين الاتحاد الأوروبــي وروسيا تعرض إلى عقبات في العام 2005، على قاعدة مفهوم الجوار الجديد المشترك الــذي يضم اوكرانيا و مولدافيا وبيلاروسيا وقوقاز الجنوب (جورجيا، ارمينيا، اذربيجان)، الذين شكلوا خط المواجهة الجديد بين روسيا والاتحاد الاوروبي الموسع[2].

لذا فقد شكلت قضية انضمام دول جديدة للناتو هي جورجيا و اوكرانيا بالإضافة إلــى قــضية استقلال كوسوفو في عام 2008، اهم محاور الخلاف التي مثلت في جوهرها عــودة ملامــح الصراع و المنافسة بين العلاقات الروسية الاطلسية.

---

1) جوزف عبدالله،"**مسار وافاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي وانعكاسه على القضايا العربيه والإسلامية؟**"، مرجع سبق ذكره.

2) المرجع نفسه.

انعقدت في بوخارست قمة مجلس روسيا الناتو حيث عكست حسب المراقبين خلافا كبير اظهر مدى تباين المصالح الروسية الأطلسية حول قضايا الأمن.

واصل الناتو عمليات التوسع ليحاول هذه المرة ضم دولا جديدة هي جورجيا و أوكرانيا، بدافع إقرار المزيد من الأمن و الاستقرار في المنطقة، غير أن الرد الروسي هذه المرة تميز على غرار المواقف السابقة بلغة متصلبة تعكس مدى تمسك روسيا بمصالحها القومية، و رفضها المطلق لأي توسيع نحو جورجيا و اوكرانيا لأن ذلك يمثل تهديد مباشر لأمن روسيا، و جاء على لسان وزير خارجيتها "**سيرغي لافروف**" الذي أكد أمام مجلس الدوما (البرلمان) أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي أمام قرار توسيع الحلف باتجاه أوكرانيا وجورجيا[1].و أكد في مقابلة أجرتها معه إذاعة "صدى موسكو" الروسية في 8 أبريل/نيسان الجاري إن روسيا ستبذل كل ما بوسعها للحيلولة دون قبول عضوية أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو، وذلك منعا لتدهور علاقاتها مع الحلف والبلدان المجاورة لروسيا[2].

كما أعلن رئيسُ هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية "يوري بالويفسكي" في هذا السياق أن بلادَه ستتخذ إجراءاتٍ لضمان أمنها في حال انضمام جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو.واعتبر الحديث عن انضمام الدولتين إلى الحلف أمرا سابقا لأوانه ،قائلا: "لا اعتقد ان مسالة احتمال انضمام اوكرانيا وجورجيا الى حلف الناتو متفق عليها حتى اليوم، حتى داخل الدولتين نفسيهما. و إذا تم ذلك، فلا شك في ان روسيا ستتخذ إجراءات للدفاع عن مصالحها قرب حدودها. والحديث لا يدور عن إجراءات عسكرية فحسب بل و انواع اخرى من الإجراءات"[3].

و قد اسفرت الضغوط الروسية بنتائج إيجابية إذ تقرر رفض منح الجمهوريتين السوفيتيتين سابقا صفة المرشحين رسميا للانضمام الى "الناتو" مع وعد بمراجعة قضيتهما نهاية عام 2008،و تمكن قادة حلف شمال الاطلسي (الناتو) الـ26 خلال قمتهم المنعقدة في بوخارست، في تفادي الصدام مع روسيا, لتمكن بوتين من وقف انضمام اوكرانيا وجورجيا الى الحلف باعتبار ان

1) عدي جوني ،"**قمة الناتو على مفترق الطرق بين اوكرانيا وجورجيا وافغانستان**"، في :
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/62974F60-868F-4DD3-97BD-F960F0DCB181.htm

2) قناة روسيا اليوم، " **لافروف يجدد رفض موسكو انضمام اوكرانيا وجورجيا إلى الناتو** "، نقلا عن موقع القناة: http://www.rtarabic.com/news_all_news/13565

3)) قناة روسيا اليوم, "**روسيا لن تقف مكتوفه الايدي تجاه انضمام جورجيا واوكرانيا للناتو**"، نقلا عن موقع القناة: http://www.rtarabic.com/news_all_news/13681

توسيع "الناتو" ليشمل دولا انفصلت حديثا عن روسيا يهدد الأمن القومي الروسي وقد يعيد الحرب الباردة مرة أخرى(1).

المطلب الثاني- انعكاسات أزمة كوسوفو و قضية منظومة الدرع المضادة للصواريخ على توجهات السياسة الأمنية الروسية نحو الحلف الأورو-أطلنطي:

1) أزمة كوسوفو:

مثت قضية استقلال كوسوفو نقطة خلاف جوهري بين روسيا و دول الاتاحد الأوربي، بحيث أثرت على مسار التعاون بين الطرفين، و أظهرت مدى تمسك القيادة الروسية بمواقفها الرافضة لاستقلال الإقليم لتعارضه مع مصالحها القومية في المنطقة. على هذه الخلفية جاءت أزمة كوسوفو لتمثل قمة الاختلاف بين روسيا و الاتحاد الأوربي،منذ تدخل الناتو في الإقليم سنة 1998، و حتى الفترة الحالية بعد إعلان استقلال كوسوفا عن صربيا.

و قد أثارت الأزمة منذ بدايتها انتقادات على المستوى الروسي و التي تراكمت منذ انتهاء العهد السوفييتي حول أسلوب معاملة الغرب لروسيا و العمل على الحط من مكانتها الدولية و عدم مراعاة لمصالحها حتى المباشرة(2).

يمثل إقليم كوسوفو جزء من جمهورية صربيا، و بعد تفكك دولة يوغوسلافيا ظل الإقليم ضمن جمهورية صربيا إلا انه يخضع لإدارة الأمم المتحدة منذ عام 1999(*). و ترغب الأغلبية ذات الأصول الألبانية في الانفصال عن صربيا انفصالا تاما. غير ان الصرب ينظرون إلى الإقليم باعتباره مهد حضارتهم، و يعارضون اي حل يقود لاستقلال كوسوفو عن صربيا(3).

من هذا المنطلق و نظرا للترابط الثقافي و الحضاري الكبير بين روسيا و صربيا مثلت هذه الاخيرة حليف استراتيجي مهم لروسيا في المنطقة، و ظلت مواقف روسيا رافضة لقضية الاستقلال، و قد هددت و لازالت تهدد باستخدام حق الفيتو ضد اي قرار من شانه و ضع الإقليم على طريق الاستقلال عن صربيا. و قد رفضت في هذا الصدد روسيا مشرع قرار امريكي-

---

1)"الناتو" يستبعد اوكرانيا وجورجيا، في: جريدة المستقبل 4 نيسان 2008 - العدد 2923 - ص 1، نقلا عن موقع الجريدة:

http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=283188

2) السيد امين شلبي، **التسعينات اسئله ما بعد الحرب الباردة** ، مرجع سبق ذكره،ص 140.

*) ظل إقليم كوسوفو خاضع لإدارة الأمم المتحدة منذ عام 1999، و ذلك إثر حملة القصف التي خاضتها قوات حلف شمال الأطلسي ضد القوات الصربية لوقف النزاع المسلح بينها و بين جيش تحرير كوسوفو الألباني،و الذي اندلع عام 1998.

3) نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسيه-الاوروأطلنطيه بين المصالح الوطنيه و الشراكه الاستراتيجيه**"،مرجع سبق ذكره ، ص ص 50 - 51.

أوربي بشأن إقليم كوسوفو ينهي وجود الأمم المتحدة في الإقليم، و يجعـــل ممثلـــين أوربيـــين مسئولين عن إدارته، الأمر الذي سيقلص من دون شك من نفوذ مجلس المن، و من ثـــم نفـــوذ روسيا فيما يتعلق بتسوية القضية[1].

هذا و شكل إعلان قرار استقلال كوسوفو من طرف واحد يوم 17 فيفري 2008 تطورات فـــي مسار علاقات روسية الأمنية مع الاتحاد الأوربي،الذي اعترف معظم أعضاءه بكوسوفو كدولة مستقلة، بينما عارضت روسية و لم تعترف باستقلال الإقليم، معتبرة ذلك أمرا غير متوافق مـع الشرعية و القوانين الدولية، خاصة في ظل اعتزام الاتحاد الأوربي إرسال بعثـــة 1800 مـــن أفراد الشرطة والقضاء لكوسوفو تحل محل بعثة الأمـ ـم المتحدة، و هذا ما يتعارض و ســـعي روسيا للعب دور في المنطقة من خلال الأمم المتحدة.

و تنطلق روسيا في مواقفها السابقة أو الحالية تجـــاه قـــضية كوســـوفو مـــن مجموعـــة مـــن الاعتبارات[2]:

1- ضرورة احترام قواعد القانون الدولي التي تقضي باحترام الحدود القائمـــة بـــين الـــدول و السلامة الإقليمية لكل دولة[*].

2- منح الاستقلال لإقليم كوسوفو من شأنه تشكيل سابقة خطيرة تدعم نزعات الانفـــصال فـــي مناطق اخرى من العالم، و سوف يصبح مصدر لجعل شعوب شمال القوقاز في روســـيا التـــي تسعى إلى الاستقلال و إقامة دولتها.

3- ترى روسيا ان الاتحاد الاوربي و الولايات المتحدة يتعاملان بازدواجية في المعـــايير مـــع القضايا الإقليمية و الدولية. فعلى حين يتعاملان مع قضية كوسوفو من مبدأ حق تقرير الشعوب مصيرها، فإنهما يتعاملان مع قضية ابخازيا وفقا لمبدا وحدة الاراضي الوطنية الجورجية، لـــذا فقد حاولت روسيا استغلال إعلان استقلال كوسوفو بدعمها بالاستقلال، وكان هـــذان الإقليمـــان اعلنا عن انفصالهما عن جمهورية جورجيا السوفيتية، إثر إعلان انفـــراط عقـــد الجمهوريـــات السوفيتية المتحدة، كما ابديا رغبتهما في الانضمام إلى روسيا، فيما ابدى خبراء تخوفهم من ان خطوة إعلان استقلال كوسوفا من جانب واحد، واعتراف دول العالم بها، يمكن ان يشكل دعما

---

1) المرجع نفسه، ص 51

2) المرجع نفسه.

*) تتمسك روسيا بقرار مجلس الامن الدولي 1244 الذي صدر في عام 1999 بشان كوسوفو، و ينص على احترام مبادئ السيادة و وحدة الأراضي الصربية.

روسيا لإقليمي أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية، في السعي نحو الاستقلال عن حكومة تبليسي الجورجية[1].

4- تصاعد مطالب المعارضة في روسيا، خاصة من ذوي الاتجاه القومي، بضرورة مساندة الصرب و إحياء الحركة الداعية إلى وحدة الشعوب السلافية، و هذا يبين مدى الارتباط القومي و الديني الأرثوذكسي بين روسيا و الصرب، و يعتبر هذا الاعتبار من أهم المحركات الداخلية السلوك الروسي في التعامل مع قضية كوسوفو. و قد أدى هذا إلى اتخاذ روسيا منذ 1992 مواقف تعبر عن تأييدها الصريح و المعلن للصرب، من ناحية أخرى هناك تأييد شعبي واضح للصرب داخل روسيا اتخذ صورة معارضة منددة بضربات الناتو لصربيا عام 1999.

بالنظر إلى هذه الاعتبارات، فيبدو ان مواقف روسيا نابعة من الداخل معبرة عن مطالب المجتمع و مصالح روسية القومية، لكد سياسة روسية البراغماتية في التعامل مع الحلف الأطلسي أن نهج التعاون المعلن مع الحلف و الاتحاد الأوربي، لا يقضي بضرورة تقديم روسيا لتنازلات إضافية على حساب مصلحتها القومية، فإبداء روسيا لقبولها للموقف الغربي ضد الصرب في أزمة كوسوفو لا يعني فقط تخليها كحليف أساسي لصربيا، بل يعني أيضا تقويض نفوذها في منطقة البلقان ذات الأهمية الحيوية لروسيا، و هذا ما يتعارض و أولويات سياسة روسيا الخارجية الجديدة، لكن حتى في ظل هذه الخلافات تبقي روسيا على العلاقات مع الناتو و الغرب في إطار مسار التفاوض الدبلوماسي المصحوب بلغة التهديد، معبرة عن سياستها البراغماتية في إدارة العلاقات مع الناتو و الاتحاد الأوربي.

2) قضية الدرع المضادة للصواريخ:

اما فيما يتعلق بالتطورات التي افرزتها قضية الدرع المضادة للصواريخ[*] على واقع العلاقات الامنية الروسية مع الاتحاد الاوربي و الناتو، فقد ادت سياسات الولايات المتحدة

---

1) '**قلق روسي من استقلال كوسوفو**'، نقلا عن موقع:
http://news.egypt.com/ar/index.php/%C7%E1%C7%CE%C8%C7%D1/%DF%DC%DC%E1%C7%E3-%D1%CC%DC%DC%C7%E1%DC%DC%C9/index.php?option=com_content&task=view&id=16822&Itemid=62

*) يقصد بـ'نظام الدرع الاميركي المضاد للصواريخ' بناء شبكات حماية مكونة من انظمة صواريخ ارضية, مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة, قادرة على إسقاط اي صاروخ بالستي عابر للقارات يستهدف الاراضي الاميركية.وهذا النظام –حال تنفيذه– يطبق للمرة الأولى في العالم من قبل دولة كبرى، وهو ما تحظره معاهدة الحد من الأسلحة البالستية (ABM) التي قصدت بنودها عن عمد إبقاء الأجواء مفتوحة وغير محمية بهدف إيجاد ردع متبادل بين الدول الكبرى.ومصادر التهديد المحتملة التي تقوم عليها إستراتيجية نظام الدرع الاميركي والمتوقع انطلاق صواريخ هجومية منها ضد الولايات المتحدة هي بالدرجة الأولى إيران, والعراق, وكوريا الشمالية, وكوبا وأي دولة تقع تحت تصنيف 'الدول المارقة' كما تعتمده واشنطن.

لنصب صواريخ في دول شرق أوربا و بالتحديد بولندا و التشيك إلى إثارة حساسية في العلاقات الأمنية بين الطرفين، وقد وجهت روسيا انتقادات شديدة للمشروع الأمريكي، معبرة عن رفضها المطلق لهذه الخطوة باعتبارها تهديد مباشر و للأمن القومي الروسي و محاولة لتطويق روسيا في مجال نفوذها الحيوي،و هذا ما أكده"قسطنطين كوساتشوف' رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما أن رفض موسكو لنشر الدرع الصاروخية الأمريكية في تشيكيا وبولندا لا يعود لأسباب سياسية بل لأسباب جغرافية[1].

كما إن هذا النظام يعمل على الإخلال بالتوازن الإستراتيجي مع روسيا بشكل، فمن ناحية عملية وحال استكمال تطبيقه, يوفر للولايات المتحدة تفوقا إستراتيجيا غير مسبوق على روسيا تاركا إياها مكشوفة الظهر إستراتيجيا إلى درجة انكشاف قصوى لم تصلها في أقصى درجات التوتر في حقبة الحرب الباردة. إذ عبر استخدام هذا النظام تستطيع الولايات المتحدة إسقاط أي صاروخ بالستي ينطلق إليها، نظريا من روسيا, بينما لا تستطيع روسيا إسقاط أي صاروخ أميركي من المستوى البالستي نفسه. أي أنه في الوقت الذي تكون فيه الولايات المتحدة بمنأى عن أي هجوم صاروخي خارجي لأنها تستطيع صده فإن بلدان العالم كافة تكون معرضة لأي هجوم صاروخي أميركي لأن أيا من دول العالم لا تمتلك قدرة الصد نفسها التي تمتلكها الولايات المتحدة, وهذا وضع إستراتيجي مختل لم يحصل في اي وقت في العقود الماضية التي تلت الحرب العالمية الثانية[2].

و المتوقع ان تخلق الانعكاسات المترتبة على هذا النظام على المستوى العالمي مناخا شبيها باجواء الحرب الباردة حيث التهديدات الأمنية العالمية المتبادلة تكون قارية وتدفع بسباق التسلح اشواطا هائلة إلى الامام[3].

اما بالنسبة للانعكاسات المباشرة للمشروع على الأمن الأوربي: فتاثيره على البيئة الأمنية الاوربية سيكون مباشر في تازم العلاقات الامنية الروسية الاوربية, بحيث بين بوتين انه مع الإصرار المستمر للولايات المتحدة على نشر انظمة الدفاع الصاروخي في اوربا، فقد تكون اوربا عرضة للاسلحة الروسية مرة اخرى و لن تتحمل روسيا اية مسؤولية عن ذلك، و اكد ايضا قائد اركان الجيش الروسي الجنرال " بالويفسكي" ان روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخية

---

1) قناة روسيا اليوم، " **روسيا تعارض نشر الدرع الصاروخيه لاسباب جغرافيه**"نقلا عن موقع القناة في: http://www.rtarabic.com/news_all_news/13361

2) خالد الحروب،"نظام الدرع الصاروخي الاميركي جوهر الفكرة وانعكاساتها على الامن العالمي والشرق الاوسط، قسم التحليلات بقناة الجزيرة، في:-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83AFBFED-D2A0-47E5-82D4-447CA4F02AFD.htm

3) المرجع نفسه.

على أنها مصدر تهديد للأمن الروسي، و شبه المضي في نشر منظومة الدرع الصاروخية الأمريكية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوربا إلى قسمين، و ان سباقا للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوربا[1].

لذا فقد كان الرد الروسي سريعا في هذا الإطار،حيث ككل الهجوم الروسي الدبلوماسي على المشروع بتوقيع الرئيس بوتين مرسوما في 14 يوليو 2007، يقضي بتعليق تطبيق روسيا معاهدة القوات التقليدية في أوربا [*]،و الاتفاقيات الدولية المترتبة عليها في أوروبا لحين مصادقة دول حلف الناتو على الاتفاقية المعدلة. وقد تم تعديل هذه الاتفاقية التي تم الموافقة عليها في القمة السادسة لمنظمة الأمن و التعاون الأوربي باسطنبول سنة 1999، و قد صادقت عليها روسا سنة 2004، بينما رفض أعضاء حلف الناتو 26 المصادقة عليها و أصرت على وجوب تنفيذ روسيا بسحب قواتها من مولدوفيا و جورجيا[2].

و بناءا على هذا قد قررت روسيا تعليق العمل بمعاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا اعتبارا من 12 ديسمبر/ كانون الأول 2007. وقال سيرغي لافروف في كلمته: "أن تعليق مشاركة روسيا في معاهدة الأسلحة التقليدية، لقي تفهما عند بعض الدول، فيما صادقت كل من أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء على الاتفاقية المعدلة، إلا أن مماطلة الأوربيين والولايات المتحدة في التصديق على المعاهدة، ينعكس بشكل سلبي على الأمن في أوربا".

و اكد بوتين خلال العام الجاري 2008، و في ظل إصرار الو.م.ا، تعليق روسيا الفعلي العمل بمقتضى الاتفاقية. و جاء رد الفعل الروسي بتعليق العمل في هذه الاتفاقية بعد هذه التطورات، مؤكدا قدرة روسيا على الدفاع عن مصالحها، وإصرارها على إعادة التوازن العسكري إلى القارة. واثبتت روسيا من جديد ان في استطاعتها ان تتخذ القرارات المناسبة للدفاع عن مصالحها وامنها عند الحاجة[3].

و قد ادت هذه التطورات إلى إعادة نوع من التوتر في علاقات روسيا بالناتو و الاتحاد الاوربي على الصعيد الامني، فقرار بوتين تعليق العمل بهذه الاتفاقية يترتب عليه توقف روسيا عن

1) نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسية-الاوروأطلنطيه بين المصالح الوطنيه و الشراكه الاستراتيجيه**"،مرجع سبق ذكره ،ص 49.

*)وقعت هذه الاتفاقية في 19 نوفمبر 1990، من جانب اعضاء حلف الاطلنطي و وارسو، و على راسها روسيا و الو.م.أ و اعتبرت حينها تأريخا لنهاية الحرب الباردة، و حجر الزاوية في سياسات الحد من التسلح ، و تحقيق الأمن و الاستقرار الأوربي. و تهدف الاتفاقية إلى الحفاظ على التوازن العسكري في أوربا من خلال وضع قيود على فئات رئيسية من المعدات العسكرية التقليدية لدول حلف الناتو و وارو.

2) المرجع نفسه، ص 50.

3)قناة روسيا اليوم،" **روسيا توقف العمل باتفاقية الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا**"، نقلا عن موقع القناة في:
http://www.rtarabic.com/news_all_news/10466

تزويد حلف الأطلنطي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوربا، و كذلك عمليات المراقبة و التفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغي القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية في أوربا، و يسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال و الجنوب[1].

لكن في المقابل يذهب بعض المحللين إلى القول بأن هذه الدرع الصاروخية أحدثت نوع من التقارب و الاشتراك في المواقف مع روسيا، نتيجة حسابات المصلحة و ترتيبات الأمن المشتركة داخل أوربا،فقد أبدت دول الاتحاد الأوروبي، الحليف عبر الأطلسي لواشنطن والشريك التاريخي في حلف الناتو، قلقها من هذا النظام وشعورها بأن واشنطن لا تلقي أهمية للشراكة الأطلسية في تبني إستراتيجيات أمن عالمية، في الوقت الذي تنتقد فيه الأوروبيين بشدة عندما يقررون في شأن الأمن الأوروبي وحدهم ودون استشارتها. وقد قوبلت فكرة النظام الصاروخي بنقد شديد وبرود حتى من قبل بريطانيا الدولة الأقرب سياسيا وإستراتيجيا للولايات المتحدة. ويمكن ملاحظة أن تصاعد وتيرة مشروع الدرع الأميركي المضاد للصواريخ يوازيه على الضفة الأوروبية للاطلسي تصاعد مشروعات "أوربة" أمن القارة الأوروبية عن طريق تشكيل قوة أمن أوروبية منفصلة عن الناتو، أو تعميق المكون والهوية الأوروبية للناتو نفسه[2].و هذا ما يلقى دعما من طرف روسيا التي من مصلحتها توسيع نطاق التعاون الأمني مع دول الإتحاد دون تدخل الولايا المتحدة، و ذلك بما يخدم تصورها حول خلق نظام تعدد الأقطاب وازي الهيمنة الأمريكية على العالم.

المطلب الثالث: تداعيات الحرب الجورجية ضد إقليمي اوسيتا الجنوبية و ابخازيا على العلاقات الروسية الأوربية.

ادت التطورات الامنية في منطقة القوقاز بعد اندلاع الحرب الجورجية الروسية , إلى بروز ادوار جديدة للسياسة الخارجية الروسية، و محاولة لإثبات دورها في حماية مصالحها في منطقة الجوار القريب.

اندلعت الحرب في منطقة القوقاز يوم 8 اغسطس 2008، على إثر هجوم جورجيا على إقليمي اوسيتا الجنوبية و ابخازيا، ما ادى إلى تدخل روسيا لدعم الإقليمين ضد التدخل الجورجي، لتتوسع بذلك اطراف الحرب لتشمل روسيا كطرف رئيسي فيها، لينتقل مستوى

1) نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسيه-الاوروأطلنطيه بين المصالح الوطنيه و الشراكه الاستراتيجيه**"،مرجع سبق ذكره ، ص 49.

2 خالد الحروب،"**نظام الدرع الصاروخي الاميركي جوهر الفكرة وانعكاساتها على الامن العالمي والشرق الاوسط**"، مرجع سبق ذكره.

الصراع بين جورجيا و الإقليمين إلى مستوى الصدام المباشر بين جورجيا و روسيا، بعد تدخل هذه الأخيرة في الأراضي الجورجية بحجة حماية مصالح الإقليمين. و قد أدى هذا التدخل الروسي ضد جورجيا إلى إثارة مواقف رفض من طرف الاتحاد الأوربي و الو.م.أ، فقد دعا الاتحاد الأوربي روسيا لوقف العمليات العسكرية في الأراضي الجورجية ، للتحول هذه القضية إلى نقطة خلاف جوهرية بين روسيا و الاتحاد الأوربي ، مما دفع الكثيرين لطرح تساؤلات حول وضع و مستقبل هذه العلاقة بين روسيا و الغرب، خصة في ظل تصاعد مظاهر الصدام المتضمن في سلوك الطرفين و التصريحات الرسمية للمسؤولين التي توحي بعودة و لو نسبية للهجة الصراع التي سادت خلال الحرب الباردة.

كان لهذه الأزمة تداعيات مباشرة علي العلاقات الأوربية الروسية, التي بدأت تعرف في الآونة الأخيرة مصاعب دبلوماسية و استراتيجية عديدة نظرا للتعارض الجذري بين المصالح الحيوية بين الجانبين, خاصة بعد إقدام الولايات المتحدة علي إقامة مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية. و كذلك محاولات توسيع الناتو.

تعتبر منطقة القوقاز ذات مكانة استراتيجية تتركز فيها مصالح روسية أساسية, مما يدفع الروس لحمايتها. و مواجهة مختلف القوى لإثبات و فرض دورها في المنطقة ، في هذا الإطار يمكن تفسير و فهم الأهداف الأساسية الروسية في حربها ضد جورجيا. روسيا تسعى بالدرجة الأولى لتحقيق اهداف سياسية استراتيجية, يتمثل في منع حلف شمال الأطلنطي من الاستمرار في خطته الرامية إلي ضم جورجيا إلي الحلف.و منع اقترابه من الحدود الروسية.هذا من جهة، و من جهة اخرى تسعى روسيا للحفاظ و حماية على مصالحها المرتبطة بموارد الطاقة في المنطقة وممرات نقلها والتي تزايدت اهميتها النسبية في اتخاذ قرارات السياسة الداخلية والخارجية بشكل كبير في الأعوام الأخيرة. فروسيا الاتحادية اصبحت مستخدم دائما لأداة الطاقة في تحقيق اهداف سياستها الخارجية تجاه اوروبا، وانطلاقا من كون جورجيا ــ التي يحكمها ساكاشفيلي المناوئ لروسيا ــ واقعة في منطقة حاكمة تعرف بممر الطاقة الجنوبي لروسيا والذي يربط بين منطقة بحر قزوين الغنية بالغاز والبترول بالاسواق العالمية دون المرور بالاراضي الروسية حيث يمر بالمنطقة خط انابيب نقل البترول المعروف بخط باكو ــ تبليسي ــ جيهان , فإن الروس يبدون حرصا شديدا علي التواجد الفعال بالمنطقة وإيجاد الظروف السياسية والامنية التي تتلاءم مع خدمة اهدافهم وسياساتهم الخارجية[1].

1)الحرب الروسية الجورجية. قراءة في الاهداف والابعاد الدولية، نقلا عن موقع:
http://www.elbashayeronline.com/index.php?page=viewn&nid=12046

عموما يمكن القول أن هذه الأزمة عكست بشكل واضح ملامح سياسة روسيا البراغماتية في التعامل مع بالاتحاد الأوربي، فمن جهة يبدو واضحا تمسك روسيا بالدفاع عن أولويات مصالحها القومية المرتبطة بالقضايا التي تشمل المجال الأمني العسكري و المجال الجيوبوليتكي المحيط بها، و تمسكها في هذا الإطار بمواقف عكست وجود تناقضات و خلافات واضحة بين الطرفين، لكن في المقابل يحاول القادة الروس في الوقت نفسه الحفاظ على علاقات اقتصادية متوازنة و غير مضطربة مع الاتحاد الأوربي و التعامل معه من منطق الشراكة الاستراتيجية نظرا لحجم المصالح الحيوية التي تربط روسيا بالاتحاد الأوربي على مستوى العلاقات الاقتصادية.

كما تزودنا وقائع الحرب الروسية ضد جورجيا بنموذج واقعي عكس في مضمونه تبلور سياسة روسية جديدة حاولت إثبات الذات الروسية في المنطقة ضد أي تهديد من الناتو أو الغرب عموما. كما أنها تحمل دلالات استمرارية السياسة الخارجية الروسية التي وضع مبادئها الأساسية بوتين و استمر في تطبيقها خليفته الرئيس الجديد "مدفيديف".

المبحث الثاني: أنماط التفاعـــــــلات الاقتصادية بين روسيا و الاتحاد الأوربي بين ثنائية التعاون و الصراع.

تتحدد نظرة روسيا للاتحاد الأوربي على صعيد العلاقات الاقتصادية بالانطلاق من طبيعة التحولات الداخلية التي عرفتها روسيا منذ انهيار الاتحاد الـــسوفييتي، فبعـــد تراجـــع مظـــاهر الصراع الإيديولوجي بين الكتلتين الغربية و الشرقية، أعلنت روسيا مع تحول الأفكار الداخلية و ظهور الفكر الجديد الذي برز مع قيادات روسيا من غورباتـــشوف و حتـــى بـــوتين، قـــررت الأخيرة بناء دولة روسيا الجديدة بالانطلاق من ركائز الاقتصاد الحر كركيزة أساسية لتحقيـــق التطور و النمو الداخلي، بالرغم من ان هذا التصور كان مشترك غير أن تأثيره فـــي توجيـــه علاقات روسيا مع الاتحاد الأوربي لم يكن بنفس الـــشكل بـــين مراحـــل حكـــم روســـيا مـــن جورباتشوف ليلتسين و وصولا لبوتين، فلكل رئيس منهجه في تحديد طبيعة العلاقة مع الغـــرب و أوربا.

و في هذا السياق يرجع المقترب النيوليبرالي سبب تحول سلوك روسيا الخـــارجي فـــي العلاقات الدولية، إلى التحولات نحو الديمقراطية و اقتصاد السوق، فتوجـــه بـــوريس يلتـــسين الليبرالي-الديمقراطي نحو الاندماج المتزايد في الأنظمة الدولية الليبرالية يمكن ان يؤدي إلـــى عملية اجتماعية متقدمة لروسيا[1].

و يرى "فرانسيس فوكوياما"، ان سلوك روسيا الخارجي سيكون شبيه بالـــدول الأوربيـــة الأخرى، فالاتحاد السوفييتي سابقا تنازل عن سلطته على الجمهوريات المكونة له، و لم تعد تلك الإيديولوجية المتماسكة التي وفرتها له في السابق الماركسية-اللينينية[2]، و التي كانـــت تـــشكل المصدر الرئيسي لعلاقاته مع الغرب.

و في هذا الإطار تؤكد نظرية السلام الديمقراطي الليبرالية بـــان الـــدول الديمقراطيـــة لا تحارب بعضها لان مصالحها المشتركة الناتجة عن التجانس في الانظمة و تـــرابط العلاقـــات الاقتصادية تزداد على حساب تراجع الصراعات و الحروب. و هذا ما اكده كانط من قبل بان الحكومات الديمقراطية تعمل على ضبط الدوافع العدوانية لقادة الدول، و ان الاقتصاد العـــالمي الذي تزدهر فيه التجارة الحرة يقوي الحوافز التي تدعم التعاون و السلم الدوليين[3].

---

1) William d.jackson," **Imagining Russia In Western International** ", Op.Cit, p 6.

2) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ و خاتم البشريه**، ترجمة:حسين احمد امين، (مركز الاهرام للدراسات و النشر، القاهرة،1993)،ص 52.

3) William d.jackson," **Imagining Russia In Western International** ",Op Cit.p5.

و يبدو ان القدرة التفسيرية لهذه المقاربة تفرض نفسها بقوة في مجال تفسير تطور نظرة روسيا للعلاقة مع الاتحاد الأوربي على الصعيد الاقتصادي و التجاري، خاصة الليبرالية النفعية التـــي تفترض بأن السياسة الخارجية لدولة ما هي الأهداف التي تحددها مصالح الفواعـــل المجتمعيـــة المهيمنة ، و الدولة تصنع سياستها الخارجية التي تخدم المصالح الاقتصادية الأطراف الفاعلـــة داخليا.

من هذا المنطلق سنتطرق لتحليل العلاقات الاقتصادية الروسية مع الاتحاد الأوربي، علـى ضوء المتغيرات الداخلية المتعددة بروسيا، فقد ظلت علاقات روسيا مع هـــذه المنظمـــة غيـــر واضحة المعالم. فمن جهة تعتبر المنظمة عميل تجاري ضخم لروسيا، ومن جهة أخرى تبـــرز باستمرار الكثير من الخلافات الاقتصادية (قضايا الطاقة). لذا توصف سياسة روسيا حتى علـــى الصعيد الاقتصادي بأنها براغماتية فمن جهة تتعامل مع دول الاتحاد كشريك اقتصادي مهـــم، و في الوقت نفسه تستخدم بعض الوراق الاقتصادية للحفاظ على مصالحها الحيوية و الوطنية فـــي علاقتها مع الجانب الأوربي.

لذا سيتم مناقشة هذه العلاقة فيمايلي من خلال التركيز مسالتين في علاقة الشريكين يتحدد من خلالهما طبيعة توجه روسيا على صعيد علاقاتها الاقتصادية مع الطرف الأوربي :

- روسيا و سياسة التعاون الاقتصادي التجاري مع الاتحاد الاوربي.
- العلاقات الطاقوية بين روسيا و الاتاحد الأوربي.

المطلب الأول: روسيا و سياسة التعاون الاقتصادي التجاري مع الاتحاد الأوربي.

مع إعلان روسيا تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر كنهج جديد لتطويرها، تجسد في إدخـــال إصلاحات هيكلية داخلية على مستوى مؤسساته الاقتصادية و المالية، عرفـــت علاقاتـ ـ ـها الاقتصادية و التجارية تحولا ملحوظا مع الدول الراسمالية الغربية و على راسها دول الإتحـــاد الاوربي.خاصة مع وصول الرئيس بوتين للحكم و الذي اكد ان نهج روسيا الاقتصادي قد اكتمل و اتضحت ركائزه الليبرالية الراسمالية التي اسفرت عنها سياسته الإصلاحية.

و مع دخول روسيا إلى الاسرة الاوروبية من بوابة منظمة الدول الصناعية الكبرى، حكم فكرها السياسي الذي جعلها تعيد صياغة الحياة بها على الطريقة الاوروبية، حتى تلتقي معها في منظومة إستراتيجية جديدة لا تتخذ في المواجهة من السلاح سبيلا وإنما ترتكز على الاقتـــصاد منهجا، وقامت في سبيل ذلك سلسلة متصلة من المفاوضات بين موسكو وبين العديد من عواصم

الدول الأوروبية الراغبة في بناء كتلة اقتصادية أوروبية قوية تعطيها حرية الحركة في العلاقات الدولية استنادا إلى استقلالية القرار السياسي[1]، و قد جاء اتفاق الشراكة و التعاون في سنوات التسعينيات بين روسيا و الطرف الشريك التجاري الأول لها-الاتحاد الأوربي، معبرا عن هـــذا التوجه حيث كونا معا عقد صداقة في جوان 1994 تمحورت حول ميكانيزمـــات التجـــــارة و تدعيما لاتفاق الموقع في 1989 حول تنمية الحوار السياسي الثنائي و قد اتفق الطرفان علـــى فترة 10 سنوات قابلـــة للتجديـــد فـــي اتفـــاق الـــشراكة و التعـــاون "The Accord of Cooperation and Partnership" **ACP**، واتضح ان احد أساسيات الشراكة هو تجميـــع الشروط الضرورية لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين، حيث أن الاتفاق يهدف إلى اقتصاد السوق و علاقات سياسية حول المسائل الدولية الهادفة للأمن و الاستـقرار، و التعـــاون علـــى مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان[2].

و لم يرفع العمل إلى أعلى مستوى إلى أن جاء اجتماع الطرفين فـــي بروكـــسل فـــي 03 أكتوبر 2001، أين تم الخروج بقرارات مهمة كان أهمها: الاجتماع مرتين في السنة، و إيجـــاد حلول للعلاقات بين الشريكين و تقارب التشريعات و دعم التكامل الاقتصادي، ليتوصل فيما بعد إلى إنشاء فضاء اقتصادي أوربي مشترك[3].

و قد أبدى الرئيس الروسي 'بوتين" عن الرغبة في إنشاء أوربا كبرى دون حدود فاصلة و ذكر بان ديناميكية التقارب السياسي اتجاه الاتحاد الاوربي بين حركة الاندماج فـــي الاقتـــصاد العالمي، و أن روسيا تنظر باستمرار إلى الاتحاد على انه شريك، و تطمح بأن تصبح عـــضوا فيه في المستقبل[4].

ادت هذه السياسات الجديدة لروسيا إلى بروز الاتحاد الأوربي كاكبر شـــريك اقتـــصادي و تجاري لروسيا، بحيث تشير الإحصاءات انه اعتبارا من عام 2000 ازداد التداول التجاري بين روسيا والدول الاوروبية بحوالي خمس مرات وبلغ 230 مليار دولار، فيما تبلغ حصة الإتحـــاد الاوروبي الان 53% من التجارة الخـارجية الروسية و 70% من حجم الاستثمارات الاجنبيـــة المباشرة في روسيا*. كما تزداد اهمية روسيا بالنسبة للإتحاد الاوروبي. حيث احتلت المرتبـــة

1) رضا محمد لاري،" **اريد ان اقول: التكتل الاقتصادي الاوروبي الروسي**"، يونيو 2005م – العدد 13499 ، نقلا عن موقع جريدة الرياض في: **http://www.alriyadh.com/2005/06/09/article70862_s.html**

2) حروري سهام، **السياسة الخارجية الروسية لما العد الحرب الباردة** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 108- 109.

3) المرجع نفسه، ص 108.

4) Céline Bayou, "**Les Relations Entre L'union Européenne el La Russie: Vert Une Nouvelle Frontière**", Dans: **http://upmf-grenoble .fr/curie/cahiers/16/bayou.pdf.p 01.**

*) التداول التجاري بين الإتحاد الاوروبي وروسيا يزيد بعشرين مرة على التداول بين روسيا والولايات المتحدة.

الثالثة بين اكبر شركاء أوروبا التجاريين بعد الولايات المتحدة والصين[1]. و في ســنة 2002 أعلن رئيس المفوضية الأوروبية "رومانو برودي" في موسكو بأن الاتحــاد الأوربــي سـ ـيمنح روسيا رسميا وضع "اقتصاد سوق".ليصب في صالح تدعيم العلاقات الاقتــصادية و انــدماج روسيا أكثر في الاقتصاد الأوربي[2].

و تشير مصلحة الجمارك الفدرالية إلى أن الاتحاد الأوروبي يبقى أكبر شــريك اقتــصادي لروسيا إذ كانت حصته في عام 2006 تشكل نسبة 53.2 % من تبادل روسيا التجاري.

و تتميز ألمانيا بمكانة خاصة في تعاملات روسيا التجارية بحيث تعتبر أكبر شريك تجاري لروسيا وسط بلدان العالم الأخرى وهذا راجع لأهميتها و وزنها داخل الاقتصاد الأوربي , حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين روسيا في الفترة من أوائل يناير ولغاية أواخــر نــوفمبر 2006 38.1 مليار دولار (بلغت نسبة النمو 28.6%).وجاءت هولندا بالمركز الثــاني بـــعد ألمانيا بنسبة 35.5 مليار دولار (46.9 %)، ومن ثم إيطاليا بـــ 27.9 مليار دولار (34.1 %)، والصين بـــ 25.5 مليـــار دولار (44.9 %)، و تركيــا بــــ 15.1 مليــار دولار (35 %)، وبولنـ ـدا بـــ 13.4 مليار دولار (31.4 %)، و الولايات المتحــدة بــــ 13.2 مليــار دولار (34.7 %)[3].

المطلب الثاني: العلاقات الطاقوية بين روسيا و الاتحاد الأوربي.

مثل قطاع الطاقة باستمرار أهم محور في إطار العلاقات الاقتصادية بــين روســيا و الاتحاد الأوربي, نظرا لأهميته بالنسبة للطرفين، فروسيا تعتبر الممول الرئيسي لأوربا في هذا الجانب، كما ان اوربا تتعامل بحساسية كبيرة تجاه روسيا، و تتعامل معهــا مــن مبــدا تبعيــة اقتصاديات اوربا للدعم الروسي، الذي قد ياخذ ابعادا اخرى غير الاقتــصادية فــي علاقــات الطرفين. و عليه فقد شكل هذا المحور مجالا لبروز خلافات بين الطرفين في تصور طبيعة هذه العلاقة ، باعتبار ان روسيا تستخدم هذه الورقة كوسيلة ضغط على الاوربيين لتحقيق اهــدافها القومية في إطار علاقتها و سياستها الاستراتيجية البراغماتية المتبعة مع الطرف الاوربــي، و هذا ما سنوضحه اكثر في مايلي.

1) قناة روسيا اليوم، "**روسيا و الاتحاد الاوربي**"، نقلا عن موقع القناة في:
http://www.rtarabic.com/prg_panorama/10670

2 صحيفة الشعب اليومية، "**الاتحاد الاوروبى يعترف رسميا بروسيا كاقتصاد سوق**"، نقلا عن موقع:
http://arabic.peopledaily.com.cn/200205/30/ara20020530_54208.html

3) وكالة انباء نوفوستي الرسمية الروسية، "**روسيا اليوم: حقائق ووقائع**"، نقلا عن موقع الوكالة:
http://ar.rian.ru/rus/20070621/67551173.html

أولا- مكانة قطاع الطاقة في تطوير الاقتصاد الروسي.

تعتبر روسيا عملاقا في مجال الطاقة، فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج و فنزويلا، حيث قدر احتياطها من الزيت الخام بنحو 60 مليار برميل (4.6% من الاحتياطي العالمي)، كما أنها أكبر دول العلم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، حيث قدر احتياطها من الغاز بنحو 1.7 كوادريليون قدم مكعبة (27.5% من الاحتياطي العالمي)، و بناءا على ذلك فقد تقدمت لتصبح أكبر منتج للنفط في سنة 2006، و الدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز، و الثانية في تصدير النفط و مشتقاته، و يسهم النفط بنحو 13% من إجمالي الناتج المحلي الروسي، و تشكل الصادرات السلعية، خاصة من النفط و الغاز الطبيعي و المعادن، نحو 80% من إجمالي الصادرات الروسية[1].

لذا يعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل و أداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية باعتبارها تلعب دورا محوريا في سوق النفط و الطاقة العالمية.

و تنبع أهمية الطاقة و جعلها أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية نظرا لأهمية هذا القطاع الطاقة و حيوية دوره في الاقتصاد الوطني الروسي، و في ظل هدف روسيا في جعل السياسة الخارجية مرتبطة بالأجندة الداخلية و معبرة عن احتياجات روسيا الاقتصادية و عن واقعها، فقد عمدت إلى استخدام هذا القطاع لتفعيل نشاط التنمية الداخلي و كذلك محاولة لعب دور اساسي في النظام الإقليمي و الدولي خاصة في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوربي و الغرب عموما، و لتحقيق هذه الأهداف الداخلية و الخارجية حرصت الحكومة الروسية -في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و التحول إلى اقتصاد السوق- على احتكار مقدرات هذا القطاع و التحكم في اسعاره سواء المحلية او التصديرية[2]، فلا يوجد مستقبل حقيقي لروسيا دون تامين حد ادنى لاسعار النفط العالمي توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج، و تحقق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي و الارتقاء بالخدمات المختلفة من صحة و تعليم و مواصلات و غيرها، **و تضمن به ايضا استقلالية قرارها الخارجي و تطوير قدراتها الدفاعية، و تحقيق قدرة التاثير و ممارسة دور فاعل على**

---

1) نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسية-الاوروطلنطيه بين المصالح الوطنيه و الشراكه الاستراتيجيه**"،مرجع سبق ذكره ، ص 52.

2) نورهان الشيخ ،" **روسيا والاتحاد الاوربي : صراع الطاقه والمكانه**" ، في : السياسة الدولية ، القاهرة،مؤسسة الاهرام ، العدد 164،افريل2006،ص 64.

الصعيدين الدولي و الإقليمي[1]،و لذا فإنه رغم استمرار سياسات الخصخصة في عهد بوتين، فقد كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة و احتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة لقطاع الطاقة و باعتبارها سندا قويا لتحقيق مصالح الدولة القومية المبتعدة عن مصالح الفردية للشركات الخاصة. و أبرز هذه الشركات شركة "**غاز بروم**"[*] في مجال الغاز الطبيعي، و "**لوك أويل**" النفطية التي بلغ متوسط الإنتاج اليومي لها من النفط 1.981 مليون برميل عام 2007[2].

ثانيا- دور قطاع الطاقة في استعادة روسيا لدورها الإقليمي و الدولي و تحقيق الاستقلالية عن الاتحاد الأوربي.

أعلن الرئيس بوتين منذ توليه السلطة عام 2000، أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى و الحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي و الخارجي مادامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، و في ظل سياسة بوتين الإصلاحية المعتمدة على تنمية الاقتصاد ذاتيا فقد اعتمد لتحقيق هذا الهدف على الموارد الطبيعية الذاتية لتجاوز أزمة روسيا الاقتصادية، و قد كان قطاع الطاقة إحدى دعامتين (كانت الأخرى عوائد صادرات السلاح الروسي) نهض عليها الاقتصاد الروسي. و كان ذلك بفضل إحكام الدولة لهذا القطاع و الرشادة في توظيف عوائده لخدمة الأهداف الوطنية، فقد بلغ الحجم العام لاستخراج النفط عام 2004 حوالي 450 مليون طن، و بموجب القانون يتم تحويل إيرادات الميزانية من بيع النفط بسعر يفوق 20 دولارا للبرميل إلى صندوق الاستقرار الروسي، مما ادى إلى وجود وفورات بهذا الصندوق قدرها 19 مليار دولار في الأول من يناير 2005، نتيجة ارتفاع اسعار البترول. كما ادى هذا إلى ازدياد احتياطي روسيا من الذهب و الفضة و العملة الصعبة خلال عام 2004 بحوالي 70%. لتحتل روسيا المرتبة الثانية بعد اليابان في هذا الإطار.

وكان هذا عاملا اساسيا لتوقف روسيا تماما عن طلب اي مساعدات من الولايات المتحدة و باقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى و تحسن الاداء الاقتصادي الروسي كثيرا

---

1) نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسية-الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية**"،مرجع سبق ذكره، ص 52.

*) تعتبر شركة "**غاز بروم**" الروسية، اكبر منتج غاز في العالم، حيث تنتج 20% من إجمالي الناتج العالمي، كما تتحكم في 16% من الاحتياطي العالمي، تملك و تدير أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم، يبلغ طولها 150 ألف كم و تبيع الشركة ثلثي إنتاجها في السوق الروسية بأسعار مدعمة و تصدر الباقي، لكنها تحصل على الثلث من إيراداتها التي بلغت 39 مليون دولار من التصدير في عام 2005.

2) نورهان الشيخ ،" **روسيا والاتحاد الأوربي : صراع الطاقه والمكانه**" ، مرجع سبق ذكره، ص 65..

منذ عام 2000، بل أنه يحقق نموا سنويا بنسبة 7% منذ عام 20003,و قد كان هــذا التحــسن وراء وفاء روسيا كليا بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها منذ عام 2002[1].

إذا كان النفط إحدى الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي الروسي و عــاملا فــاعلا فـي نهوضه من كبوته بل ونموه على نحو ملحوظ، فإنه أداة مهمة للتأثير الــدولي، لا ســيما علــى الدول التي تمثل سوقا مهمة للنفط الروسي، و تعتمد عليــه اعتمــادا كبيــرا كــدول الإتحــاد الأوربي[2],فأوربا تمثل سوقا مهمة للنفط الروسي، حيث تقوم روسيا بإمداد الدول الأوربية بثلث احتياجاتها من الغاز و النفط خاصة ألمانيا التي تعتبر روسيا أكبر مصدر للنفط و الغاز الطبيعي إليها. و من المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عام 2020 نحو 70% من احتياجــات القــارة الأوربية[3]. و أدى هذا بالنتيجة إلى ظهور حساسية في العلاقات الروســية الأوربيــة ،بحيــث ظهرت علاقة تبعية للإتحاد الأوربي نحو روسيا التي برزت كقوة اقتصادية كبرى من المنظور النفطي و اكتسابها تأثير واسع النطاق في سوق النفط و أسعاره العالمية، لاســيما مــع تأكيــد الرئيس بوتين استعداد بلاده لأن تحل محل الشرق الأوسط كمصدر رئيــسي للــنفط لأوربــا و الولايات المتحدة ذاتها[4]. و قد جاءت أزمة قطع إمدادات الغاز الروسي لأوكرانيا لتعبــر عــن مدى تبعية أوربا لروسيا في هذا القطاع ، و مدى تضرر الاقتصاديات الأوربية في حالة التــي توقف روسيا عن تزويدها بالطاقة اللازمة.

و على هذا الأساس مثل قطاع الطاقة اهمية كبرى بالنسبة لعلاقة روسيا بالإتحاد الاوربي ، فروسيا كما اكد الرئيس الروسي دولة اورو-اسيوية تنتمي إلى المجتمع الأوربــي و تــرتبط بمصالح حيوية و إستراتيجية مع الدول الاوربية، و تسعى روسيا جاهدة إلى توطيــد و تــدعيم علاقاتها باوربا على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين، و تتطور في هذا الإطار بشكل فاعـل المشاريع المشتركة في قطاع الطاقة بين روسيا والإتحاد الاوروبي, فهناك لقاءات دائمــة بــين روسيا و الاتحاد الاوربي بشان التنسيق في هذا المجال، مثل المجلس الدائم للشراكة في مجــال الطاقة بين روسيا و الإتحاد الاوربي،و اللقاء التنسيقي الدوري" حــوار الطاقــة" بــين وزيــر الصناعة و الطاقة الروسي ة المفوض الاوربي لشؤون الطاقة[5].

---

1) نورهان الشيخ ،"**روسيا والاتحاد الاوربي : صراع الطاقة والمكانة**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

2)المرجع نفسه، ص 65.

3) نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسية-الأوروأطلنطيه بين المصالح الوطنيه و الشراكه الاستراتيجيه**"،مرجع سبق ذكره، ص 52.

4) نورهان الشيخ ،"**روسيا والاتحاد الاوربي : صراع الطاقة والمكانة**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 65..

5) نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسية–الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية**"،مرجع سبق ذكره، ص52.

غير أن تمتع روسيا بموقف قوي خصوصا أنها قادرة على التحكم في إمدادات النفط والغاز إلى الدول الأوروبية. جعلها تحاول صياغة إستراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها في سوق النفط الأوربي و إحكام قبضتها على شبكات نقل النفط و توزيعه بها، لتضمن تأثيرا اكبر على الصعيد الإقليمي و تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية من خلال استخدام الطاقة كمورد استراتيجي و جيوسياسي في علاقاتها مع الاتحاد الأوربي، و ضمان أكبر قدر من استقلالية عن الطرف الأوربي في قراراتها الخارجية و الداخلية.

أولها: تفعيل المشروعات الروسية المشتركة مع أوربا في مجال النفط و الغاز الطبيعي، و أهمها[1]:

- مشروع أنبوب النفط بروجاس-الكسندروبوليس، و تم التوقيع بشأنه بين كل من روسيا و اليونان و بلغاريا لنقل النفط من روسيا من ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود إلى ميناء بورجاس البلغاري، و منه بأنبوب النفط الجديد إلى مدينة الكسندروبوليس اليونانية، ثم إلى دول أوربا الغربية. ليصل بذلك طول الأنبوب إلى نحو 280 كم يضخ فيه 35-50 مليون طن بترول في السنة، و تبلغ تكلفته نحو مليار دولار. **و يعتبر هذا الخط خطوة مهمة لإحكام قبضة روسيا على قطاع الطاقة في أوربا**، خاصة ان هذا الأنبوب يوفر الإمكانية لاختصار طرق نقل النفط عبر مضيق البوسفور، و يمنح الشركات الروسية إمكانية النقل المباشر إلى البحر المتوسط و أوربا. و وفق الاتفاقية الموقعة، ستقوم الدول الثلاث بتاسيس شركة دولية، تكون حصة روسيا فيها 51%، بينما ستكون حصة كل من اليونان و بلغاريا 24.5%.
- في مارس 2007، اتفقت شركة غاز بروم الروسية و مؤسسة فلوكسي البلجيكية على إنشاء مستودع ضخم للغاز الروسي في بلجيكا مع مطلع عام 2013. و تقدر السعة التخزينية للمستودع بنحو 300 مليون متر مكعب من الغاز الروسي سيوجه للتوزيع في اوربا. و تبلغ حصة روسيا في المشروع 75%، و تسيطر بلجيكا على نسبة الـ 25% المتبقية.
- مشروع انبوب الشمال الاوربي-الروسي-الالماني لنقل الغاز، و الذي يمتد من منطقة فيبورج الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطئ الالمانية بطول يتجاوز 1200 كم، و من المقرر ان يبدا تشغيل الانبوب في عام 2010.

---

1) نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسيه-الاورواطلنطيه بين المصالح الوطنيه و الشراكه الاستراتيجيه**"،مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

- في 23 يونيو 2007، أبرمت شركة 'غازبروم" اتفاقا مع شركة ائتلاف الطاقة الإيطالي 'إي إن أي'، يتم بموجبه بناء خط 'لأنابيب الغاز، يمتد من روسيا إلى جنوبي أوربا، عبر البحر الأسود، بهدف تقويض مشروع '**نابوكو**" الموازي، الذي تدعمه الولايات المتحـــدة الأمريكية لدعم تنوع مصادر الطاقة الأوربية.

ثانيها: التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوربية و توسيع نشاط الـــشركات الروســـية فيها، من خلال عدد من الصفقات، من أهمها الخطوات التي اتخذتها شركة 'غازبروم" في صفقة شراء شركة 'سنتريكا" البريطانية، التي توفر الغاز لأكثر من 12 مليـــون مـــستهلك، و مليـــون مؤسسة صناعية في بريطانيا. كذلك شراؤها 7% مـــن رأس مـــال شـــركة "جالـــب انريجيـــا" البرتغالية، التي حصلت على حق توريد 3 مليارات متر مكعب من الغاز الجزائري إلى أوربا، عبر خط أنابيب 'ميد جاز" الذي سينقل الغاز الجزائري إلى البرتغال و فرنسا[1].

ثالثها: السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوربا. ففي13 مايو 2007، وقعت الحكومة الروسية اتفاقا مع كل من تركمانستان وكازاخستان بشأن أنبوب لنقل الغاز. و سيزيد هذا الاتفاق من حاجة الاتحاد الأوروبي لروسيا لضمان توريد الغاز إليه، حيث أن الأنبوب الجديد سيمر عبر روسيا إلى الدول الأوروبية بعكس مـــا كانـــت الدول الغربية تسعى إليه من تجنب الأراضي الروسية عند بناء هذا الأنبوب[2].

ثالثا- **مظاهر المنافسة و الصراع في العلاقات الطاقوية الروسية الأوربية.**

تظل العلاقات بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي ذات طابع استراتيجي. و رغم جهـــود كبار السياسيين الأوروبيين في المحافظة على علاقة صداقة ودية مع روسيا، إلا ان هذه العلاقة تتسم بالصعوبة، نظرا لتمتع روسيا تتمتع بموقف قوي مقابل الاتحـــاد الاوروبـــي. ممـــا اثـــار مخاوف هذا الاخير.

من خلال عرض الاستراتيجية الروسية التي تكرس من خلالها التحكم في إمدادات الطاقة نحو دول الاتحاد الاوربي ،يبدو ان روسيا عازمة على التعامل مع قطاع الطاقة في علاقاتها مع الاتحاد الاوربي ليس كمصدر لتحقيق عوائد اقتصادية لتحقيق التنمية الداخلية، بل كمـــصدر و اداة في السياسة الخارجية تسعى لتوظيفه في مجال العلاقات السياسية و العسكرية كوسيلة ضغط

1) المرجع نفسه،ص 53.
2 دويتشه فيله،"**روسيا والاتحاد الأوروبي ــ مصالح إستراتيجية وعلاقة صعبة**"، نقلا عن موقع:
http://www.dw-world.de/dw/article/0,,2516875,00.html?maca=ara-aa-gesamt-670-rdf

و خلق موقع تفاوض قوي تجاه الاتحاد الأوربي يمنحها قدرة كبيرة على المساومة في بعض القضايا الأخرى المهمة في علاقات الطرفين.

و كان الاتحاد الأوربي قد أبدى تخوفه من هذه التبعية و من استخدام روسيا إمدادات النفط و الغاز كسلاح سياسي، و قد عززت من هذه المخاوف الأزمة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام 2006 عن أوكرانيا، وعام 2007 عن بيلاروسيا و اتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "**دروزبا**" الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا من الخام لأوربا، الأمر الذي تسبب في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا و ألمانيا و ليتوانيا، و قد نفذت شركة الغاز الروسية العملاقة "غازبروم" تهديداتها ضد أوكرانيا وقطعت إمدادات الغاز الروسي عنها اعتبارا من يوم ماي 2006. ويأتي قطع الإمدادات هذا بعد فشل المفاوضات بين الشركة والسلطات الأوكرانية بشأن التوصل إلى اتفاق تدفع أوكرانيا بموجبه أربعة أمثال السعر الذي تدفعه حاليا مقابل حصولها على الغاز الروسي. وتدفع حكومة كييف في الوقت الحالي 50 دولارا لكل ألف متر مكعب في الوقت الذي يبلغ فيه سعر هذه الكمية في السوق الدولية بين 220 إلى 230 دولارا*. وقد برر الجانب الروسي قراره بانتهاء مدة الاتفاق المعمول به مع الجانب الأوكراني وضرورة توقيع اتفاق يتضمن مراعاة ارتفاع أسعار الغاز في السوق الدولية[1].

رغم اقتصار قطع الغاز الروسي على اوكرانيا، فإن تبعاته بدات بالظهور في الدول الأوربية الأخرى التي تعتمد على الغاز الروسي عبر انابيب تمر في الأراضي الأوكرانية. ففي هنغاريا صرح ناطق باسم شركة مول MOL لمبيعات الغاز ان الإمدادات انخفضت بنسبة 25 %. وفي النمسا سجل هذا الانخفاض نسبة 18 %. كما اعلنت كل من بولندا وسلوفاكيا عن انخفاض مماثل. وقد اتهمت روسيا اوكرانيا بسرقة الغاز الروسي المار عبر اراضيها والمخصص لدول وسط وغرب اوروبا. وقالت مصادر غازبروم إن انخفاض الإمدادات في الدول المذكورة يعني ان كييف تسرق الغاز الروسي لان قطع الإمداد اقتصر على حصتها. اما اوكرانيا فنفت من جهتها حدوث اعمال سرقة. واتهمت شركة "نفتوغاز" الاوكرانية موسكو بتصعيد الموقف وبممارسة لعبة خطيرة تهدد إمدادات الغاز إلى القارة الاوروبية[2].

---

*) تستورد اوكرانيا من روسيا ما يزيد على 47 بالمئة من احتياجاتها السنوية التي تصل إلى 76 مليار متر مكعب. اما الباقي فتقوم بتأمينه عن طريق الإنتاج المحلي بنسبة 20 بالمئة، بينما تحصل على الباقي من جمهورية تركمنستان السوفيتية السابقة.

1) دويتشه فيله، "**ازمه الغاز الروسيه- الاوكرانيه تطال اوروبا وتزعزع الثقه بمصداقيه موسكو**"، نقلا عن موقع: **http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1842362,00.html**

2) المرجع نفسه.

كما دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوربي، و الداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل و ضمان حكم القانون، و تبادل فتح الأسواق الأوربية، مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار[1].

أدت هذه الأزمة إلى توتر في العلاقات الروسية الأوربية، غير أن وعي القيادة الروسية بأهمية الطرف الأوربي، و قد نفى الرئيس بوتين أن تكون موسكو تخطط لتقليص صادراتها من الطاقة لأوربا، و أكد " أن أوربا شريك طبيعي و مناسب لروسيا"[2]، دفعهم لعقد اتفاق لمدة 5 سنوات مع أوكرانيا، للخروج بنتائج تخدم كل الأطراف، و يقضي الاتفاق الساري مفعوله منذ جانفي 2006 بأن تقوم شركة "غاز بروم" بشراء الغاز من دول آسيا الوسطى (تركمانستان، و أوزبكستان، و كازاخستان) بسعر 60 دولار للألف متر مكعب ثم تقوم ببيعه إلى أوكرانيا بـ 95 دولار للألف متر مكعب، و لاشك في أن هذا الاتفاق عزز من موقف "غاز بروم" كمصدر أساسي للغاز إلى أوربا، و فتح لها مجالات جديدة للتحكم في أسعاره[3].

قدم الاتحاد الأوربي العديد من المقترحات و المشاريع البديلة للتقليل من حدة تبعية لروسيا في مجال التزويد بالطاقة، و ذلك من خلال عزمه على تقليص دور شركة "غاز بروم" في إمداد أوربا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من اسيا الوسطى و القوقاز و إيران، و تعتبر اذربيجان اقوى المنافسين لـروسيا، و ذلك من خلال خط انابيب الغاز "باكو-تبليسي-جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذري و لكن القازاقي و التركماني ايضا إلى ميناء جيهان التركي و منه إلى اوربا[4].

<u>كخلاصة لهذا الفصل نستنتج انه في سياسة روسيا نحو الاتحاد الأوربي تتضح مجموعة من النتائج الاساسية:</u>

- السياسة الروسية تبدو اكثر براغماتية و اكثر تحررا من القيود الإيديولوجية، و يظهر ذلك مع وضعها معيارا موضوعيا للتعاون مع الاتحاد الاوربي الا و هو العوائد الاقتصادية من التعاون في اي مجال بما في ذلك المجال العسكري.

---

1) نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسية-الاوروباطلنطيه بين المصالح الوطنيه و الشراكه الاستراتيجيه**"،مرجع سبق ذكره ، ص53.

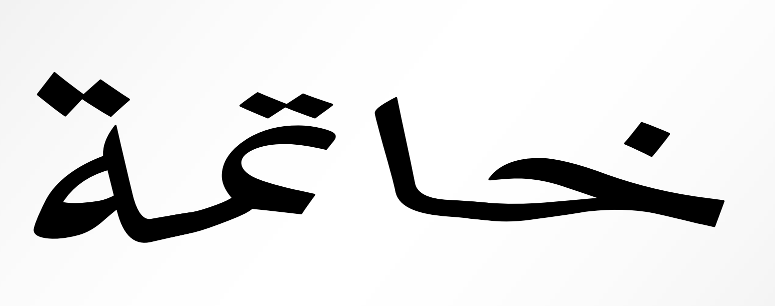
2) المرجع نفسه،54.

3) نورهان الشيخ ،" **روسيا والاتحاد الاوربي : صراع الطاقه والمكانه**" ، مرجع سبق ذكره.ص 66.

4) نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسية-الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية**"،مرجع سبق ذكره ،ص ص .53-54.

- زوال التناقض الإيديولوجي الذي كانت تحكمه المبادئ الماركسية بين روسيا و الاتحـــاد الأوربي، و تحول مسار العلاقة بينهما من الصراع و التنـــافس بمفهومـــه الـــصراعي الصفري، إلى مفهوم الشراكة الاستراتيجية القادرة على احتواء الخلافات و تسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها و أمنها القـــومي، دون اللجـــوء للمواجهـــة العسكرية المباشرة التي قد تهدد استمرار علاقاتها التعاونية مع الطرف الأوربي الـــذي يجب أن يبقى لدى روسيا كشريك استراتيجي مهم[1].
- على الرغم من تزايد نفوذ روسيا في أسواق الطاقة العالمية، و تحكمها بشكل كبير فـــي أمن الطاقة الأوربي، يبقى هذا النفوذ ذو طابع اقتصادي إلى حد كبير، و يتعلق بـــالتحكم في أسعار النفط على وجه الخصوص، باعتباره موردا مهم و اســـتراتيجي لاقتـــصادها القومي. و يبقى نطاق استخدامه كأداة للضغط على الطرف الأوربي محدود فـــي ظـــل الظروف القائمة التي تحكم علاقة الطرفين، و التي تفرض على روسيا ضرورة الحفاظ على مسار التعاون مع أوربا لأهميتها بالنسبة لروسيا.

1) المرجع نفسه،ص54.


خاتمة

خاتمـــة:

أدت نهاية الحرب الباردة و ما واكبها من تطورات على الساحة الدولية إلى ضرورة إعادة النظر و وضع صياغة جديدة للعلاقات الروسية مع الغرب، و قد شهدت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة تغيرا جذريا في توجهات روسيا نحو الغرب عموما و الاتحاد الأوربي خصوصا، و قد أثيرت على هذا المستوى العديد من التساؤلات عن أسباب التحول في مسار سياســة روسيا الخارجية و تراجع منطق الصراع الإيديولوجي الذي صاحبته العديد من مظاهر الصدام العسكري نحو الغرب الو.م.أ و الإتحاد الأوربي، فبينما أرجع فريق من الدارسين الأسباب للعوامل الخارجية التي مصدرها البيئة الدولية، ذهب فريق آخر للحديث عن أسباب و عوامل نابعة من البيئة الداخلية الروسية بمختلف مكوناتها، و من خـلال هذه الدراسة حاولنا إلقاء الضـوء على أثر و أهميـــة المتغـــيرات و التحولات التي عرفتها روسيا داخليا على شكل و مضمون سياستها الخارجية تجاه الاتحاد الأوربي، و كيف أن الساحة الروسية و ما اشتملت عليه من تحولات كانت سببا في توجيه و تغيير مسار سياستها الخارجية نحو الاتحاد الأوربي وفق ما تمليه تصورات القيادة و النخب الفكرية و باقي الأطراف المؤثرة في عملية صنع القرار.

و قد ابدى الكثير من الباحثين في هذا المستوى تركيزهم على اهمية العوامل والتحـــولات الداخلية التي شهدتها روسيا في فهم تحولات سياستها الخارجية, و توصلوا إلى نتيجة مفادها ان السياسة الخارجية الروسية لم تتبلور باهداف مستقلة خلال السنوات الأولى بعد انهيار الاتحـــاد السوفييتي نظرا لتدهور اوضاعها الداخلية على كافة الأصعدة, بل إن الظهور الفعلـــي لـــسياسة خارجية فعالة كان مع التحولات و النهضة التي احدثها بوتين داخليا و التـــي انعكـــست علـــى مضمون و شكل سلوكها الخارجي.

و قد دلت سلسلة الاحداث و التحولات كيف ان السياسة الخارجية لروسيا اخذت تتطـــور مـــن فوضى يلتسين إلى النظام القوي الجديد للرئيس بوتين.

و عليه فقد قدم الدارسون تصورهم لفهم هذه التحولات مركزين على عملية التغيير الـــداخلي. و العلاقة بين التحولات الداخلية في روسيا والتغيير في مسار سياستها الخارجية، و ذلك من خلال بروز وظهور قوى داخلية جديدة ساهمت في وضع اسس من الاستقرار الداخلي الذي انعكـــس لاحقا على مضمون سياستها الخارجية التي بدت انها قادرة على تحقيق اهدافها في مرحلة حكم

بوتين بعدما تم تجاوز المشاكل - ولو نسبيا - التي كانت تعانيها روسيا داخليا و التي مثلت مصدر لفشل سياساتها الخارجية في عهد يلتسين.

لكن ما يمكن ملاحظته و استنتاجه هو **أن الوزن** النسبي للتأثير مختلف بين مكونات البيئة الداخلية على صنع السياسية الخارجية الروسية.فبالنظر إلى حجم هذه الصلاحيات الواسع الممنوحة للرئيس في النظام الروسي، يبدو أن هذا الأخير يمثل أهم و أبرز قوة سياسية داخلية مؤثرة في عملية صنع و اتخاذ القرارات الداخلية و الخارجية.

كما أنه يتضح -من خلال ما سبق- بالإضافة إلى دور الرئيس، بأن توجه السياسة الخارجية الروسية قد تأثر بطبيعة النخب الفكرية الداخلية بمختلف انتماءاتها. غير أن تأثيرها يبقى مرتبط بمدى قدرتها على النفوذ داخل مراكز صنع و تنفيذ القرارات الخارجية، و خصوصا إذا كان رئيس الدولة ينتمي فكريا لأحد هذه النخب ،عندها يصبح شكل السياسية الخارجية مرتبط بشكل كبير بتصور رئيس الدولة نتيجة الصلاحيات التي يتمتع بها و التي تمكنه من مواجهة باقي المتغيرات الداخلية الأخرى كالأحزاب الممثلة في البرلمان، لتجعل بذلك شكل السياسة الخارجية نحو الاتحاد الأوربي إما تعبير عن اتجاه التعاون و التطبيع (يلتسين الليبرالي) أو صراع و عداء(الأحزاب القومية المتشددة)، أم شراكة إستراتيجية براغماتية توازن بين الصراع و التعاون حسب المصالح القومية الروسية (بوتين)، و بهذا يمكن القول بان العوامل الداخلية قد برزت بشكل واضح لتقدم لنا تفسيرات مقبولة لما حدث من تغيير في شكل سياسة روسيا الخارجية، هذه الأخيرة التي اتسمت بالعديد من التحولات، و نوجز فيما يلي مجموعة من الملاحظات و الاستنتاجات المهمة التي تعكس ما الت إليه السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و التي تتضمن الاليات الجديدة التي ميزتها في علاقتها مع الاتحاد الأوربي، فمن خلال التحليل السابق لسياسة روسيا الخارجية تجاه الاتحاد الأوربي تبرز مجموعة من الحقائق و السمات التي ميزت هذه السياسة الروسية الجديدة :

- ادى تفاقم الازمة الداخلية السياسية و الاقتصادية في روسيا اعقاب نهاية الحرب البادرة و انهيار المنظومة الاشتراكية، و سياسات الإصلاح الفاشلة و الغير منسجمة التي اتبعها يلتسين بغية الانتقال نحو بناء الدولة الليبرالية، كل هذا ادى بالنتيجة إلى انشغال القادة الروس في تلك المرحلة بترتيب الاوضاع الداخلية على حساب تراجع الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، مما اثر سلبا على مكانتها التي تراجعت إقليميا و دوليا، و ظهورها في موقع ضعف و تبعية امام دول الإتحاد الاوربي، الذي حاول إخضاع تطويع روسيا و العمل على عدم عودتها للساحة العالمية كدولة قوية قد تشكل عائق امام تحقيق

مصالحه و تكون بمثابة تهديد جديد لأمنه و استقراره على غرار ما كان عليه الوضع خلال حقبة الحرب الباردة. غير أن النهضة و التحولات العميقة التي أحدثها بوتين من خلال تطبيق سياساته الإصلاحية أدت إلى التقليل من اعتماد روسيا على الغرب و تحقيق الاستقلالية و الظهور كطرف منافس للاتحاد الأوربي عبر تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي على مستويات عدة، كل هذا منح لروسيا قدرة و مجال لإعادة صياغة أولويات سياستها الخارجية نحو الاتحاد الأوربي و الظهور كدولة قوية قادرة على التأثير في موازين القوة إقليميا و عالميا.

- تراجع دور الإيديولوجية الماركسية الشيوعية كمحدد لسلوك روسيا الخارجي نحو الإتحاد الأوربي و الغرب عموما،و تحول العلاقة بينهما من مرحلة صراع إيديولوجي إلى مرحلة الشراكة الإستراتيجية، أين تراجع أثر الاعتبارات الإيديولوجية الذي كان يمثل المصدر الأساسي السلوك الخارجي السوفييتي أمام الاعتبارات الاقتصادية التي أصبحت تحكم السياسة الخارجية الروسية بشكل كبير،و هذا ما يعكس تغييرا واضحا في السياسة الروسية، القادرة من خلالها على احتواء الخلافات و تسويتها عل النحو الذي يضمن لها حماية مصالحها و أمنها القومي، فلم يعد هناك شرق أو غرب وفق المعيار الإيديولوجي، و بهذا فقد تحولت السياسة الروسية لتصبح أكثر براغماتية و تحررا من المعايير الإيديولوجية، و قد وضعت -خاصة مع الرئيس بوتين- معيارا موضوعيا للتعاون مع أي دولة، ألا وهو العائد الاقتصادي من التعاون في أي مجال.
- التراجع عن مبدا المواجهة الاستراتيجية العالمية، حيث تسعى روسيا في ظل الأوضاع الجديدة إلى ضمان مصالحها في الوقت الذي تسعى فيه إلى استعادة المكانة الدولية المفقودة، لكن مع إدخال تعديلات جوهرية في طبيعة هذه الطموحات، بما يتفق و الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة، و بتحقيق إستراتيجية امنية على المدى البعيد، تتجنب من خلالها الاصطدام و المواجهة العسكرية مع الإتحاد الاوربي او الو.م.ا، فالعقيدة العسكرية الروسية اصبحت تتبنى اهدافا متواضعة بالقياس بالعقيدة العسكرية السوفييتية التي تبنت مفهوما عالميا للامن امتد خارج الحدود المباشرة للاتحاد السوفييتي. اما في الوقت الراهن فمفهوم الامن الروسي يقتصر فقط على الامن المباشر للاراضي الروسية و النطاق الجيوبوليتكي المحيط بها. كذلك نجد ان الامن الروسي ينصب اكثر على الداخل خاصة ما يتعلق منه بالاقليات و العرقيات المختلفة التي يتكون منها الاتحاد الروسي.

- بالإضافة إلى مفهوم الأمن العسكري ظهرت مفاهيم جديدة، أهمها أمن الطاقة، لذا يعتقد أن حروب القادمة سيكون محورها الدفاع عن هذه الأبعاد الجديدة للأمن، وهذا ما تتبناه القيادة الروسية في تعاملها مع قطاع الطاقة باعتباره من أهم الركائز الأساسية للأمن القومي الروسي، لذا تعمل على استخدامه كأداة ضغط سياسية يكسبها وزن تفاوضي كبير و بمنحها قدرة كبيرة على المساومة في علاقتها مع الاتحاد الأوربي و استغلال و تكريس تبعية هذا الأخير لروسيا في قطاع الطاقة.
- بالرغم من إتباع روسيا لسياسة خارجية جديدة تستبعد المواجهة و الصدام مع الاتحاد الأوربي، و تبنيها نهج للتقارب و المشاركة الاقتصادية و العمل كطرف مهم بناء الأمن الأوربي مشترك عبر احتواء الخلافات و حلها سلميا، تظل هناك العديد من القضايا التي لا تتفق فيها مصالح الطرفين الروسي و الأوربي، و تبين أن هناك فجوة قائمة على أرض الواقع، قد تؤثر على مسار التقارب بن الطرفين خاصة ما تعلق بالقضايا الأمنية التي تمس مصالح الأمن القومي الروسي و مجالاته الجيبوليتيكية، و تطرح على هذا المستوى مشكلة الدرع الصاروخي و كذلك عمليات توسيع الناتو، بالإضافة إلى التداعيات الأمنية الخطيرة التي افرزتها الحرب الجورجية مع روسيا، و التي كان لها تأثير مباشر على العلاقات الروسية الأوربية، حيث شهدت العلاقة بين الطرفين تراجعا نسبيا و تصادم كبير بين مصالحهما في المنطقة.لذا فقد اثارت هذه الأزمة جدلا دوليا واسع النطاق, ما دفع الكثيرين إلى اعتبارها إعادة إحياء للحرب الباردة وتهديدا صارخا للاستقرار الدولي وخاصة القارة الأوروبية. لتمثل هذه الأزمة قمة حالة التوتر الذي خيم علي العلاقات الأوربية الروسية في الأونة الاخيرة بعد ان بدات تشهد هذه العلاقات مصاعب دبلوماسية و إستراتيجية عديدة نظرا للتعارض الجذري بين المصالح الحيوية بين الجانبين، و عليه يمكن القول بان حرب جورجيا ستشكل في تداعياتها علامة لإعادة تشكل العلاقات الروسية مع كل من اوروبا و كذلك اميركا, و بالتالي إعادة النظر في واقع التوازنات بين الدول الكبرى، و يمكن القول ان اهم ما حققته روسيا من حربها ضد جورجيا هو انها اعادت لنفسها هيبة الدولة الكبرى، و تاكيدا منها على قدرتها و استعدادها لمواجهة اي تهديد يمس مجال امنها الحيوي, فالقوقاز تعتبر منطقة استراتيجية توجد فيها مصالح روسية اساسية مما يدفع الروس لحمايتها و تاكيد نفوذهم داخلها.

كل المؤشرات في سياسة روسيا الخارجية الجديدة تحمل دلالات على أن روسيا قد عادت لتظهر كقوة كبرى، حيث دخلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأولويات مغايرة ، أعادت فيها صياغة مبادئ سياستها الخارجية بما يتناسب و الأوضاع الجديدة، لتتمكن من بلورة سياسة خارجية عكست قدرتها على رسم و تنفيذ الأهداف التي تخدم مصالحها القومية، خاصة منذ قدوم الرئيس بوتين، و في كتابه عن واقع روسيا الجديد 'ما بعد الإمبراطورية"،يؤكد 'إيمانويل تود' هذا الواقع الجديد لروسيا في النظام الدولي الجديد بقوله: '**إن روسيا بدأت تخرج من عشر سنوات من الفوضى التي صاحبت انهيار الشيوعية فيها، و بدأت تعود لتكون لاعبا مستقرا يتمتع بالمصداقية في توازن القوى في العالم**'.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر

اولا: المراجع باللغة العربية

I) الكـتب:

1- أحمد ثابت ، **حلف شمال الأطلنطي والتوسع نحو الشرق**,(مركز زايد للتنسيق و المتابعة،شركة أبو ظبي للطباعة و النشر -بن دسمال- , الإمارات العربية المتحدة،2002).

2- السيد أمين شلبي, **التسعينيات**..**أسئلة ما بعد الحرب الباردة**,(عالم الكتاب، القاهرة 2001).

3- ألكسندر دوغين، **أسس الجيبولتيكيا**, **مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**, ترجمة: عماد حاتم، (دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت، ط01، 2004).

4- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات الدولية**: **دراسة في الأصول و النظريات**, (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991).

5- جهاد عودة، **النظام الدولي**, **نظريات و إشكاليات**, (دار الهدى للنشر و التوزيع، مصر، ط1، 2005).

6- جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للابحاث (الإمارات العربية المتحدة, ط01، 2004).

7- جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**،ت/محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم،(عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، 1989).

8- ليلى مرسي، احمد وهبان، **حلف شمال الاطلنطي**,(دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001).

9- ليليا شيفتسوفا, **روسيا بوتين**, ترجمة: بسام شيحا،(الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005).

10- مارسيل ميرل، سوسيولوجيا **العلاقات الدولية**, (ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986).

9- مبروك غضبان, **المدخل للعلاقات الدولية**, (شركة باتنيت للمعلومات و الخدمات المكتبية، باتنة، الجزائر).

13- مبروك غضبان، **المجتمع الدولي**: **الاصول و التطور و الاشخاص**(القسم الاول),(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،).

11- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**, (مكتبة النهضة العربية،القاهرة، ط2، 1998).

14- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (دار الكتاب العربي. بيروت، ط1، 1985).

15- علي عبد الصادق ،**روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسة الخارجية الروسية**، (مركز زايد للتنسيق و المتابعة،شركة أبو ظبي للطباعة و النشر -بن دسمال- ، الإمارات العربية المتحدة، 2000).

16- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ و خاتم البشرية**، ترجمة:حسين أحمد أمين، (مركز الأهرام للدراسات و النشر، القاهرة،1993).

17- صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة:طلعت الشايب، (شركة سطور للنشر، القاهرة، ط02، 1999).

18- غابرييل ألموند و أخرون، **السياسة المقارنة-إطار نظري**، ترجمة: محمد راهي بشير المغربي، (منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ط01، 1996).

II) المجلات و الدوريات :

1- احمد دياب، "**روسيا و الغرب: من المواجهة إلى المشاركة**"، (في: السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 149، يونيو 2002).

2- بهى الدين الرشدي، "**المازق الداخلي في الاتحاد السوفييتي**"،(في:السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 105،المجلد 27، 1991).

3- بول ماري دو لاغوس، "**المتغيرات الدولية في العلاقات الدولية**"، ترجمة: بوراوي الملوح، (في: دراسات دولية، جمعية الدراسات الدولية ,تونس ، العدد 65، افريل 1997).

4- جميل مطر، "**تطويع الخصم:الضغوط الغربية على روسيا**"، (في: المستقبل العربي، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 223، يناير 2006).

5- محمد السيد سليم، "**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**"،(في :السياسة الدولية، ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 170، اكتوبر 2007).

6- محمد يوسف السويد، " **الاتجاهات النفسية في دراسة العلاقات الدولية**"،(في:مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية (العلاقات العامة)، المملكة العربية السعودية،العدد 12، 1989).

7- نانيس مصطفى خليل، "**الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الامريكية**" ،(في: السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، العدد 127، يناير 1997).

8- نبية الاصفهاني، "**المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الروسية**"، في :السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد ، السنة).

9- نبية الأصفهاني،**تصاعد الليبرالية الروسية في مطلع القرن العشرين**"، (في :السياسة الدولية، ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ،العدد 140، 2000).

10- نجيم عبد المحسن، "**روسيا: نظرة من الداخل: التحولات السياسية و الاقتصادية - الاجتماعية للفترة** 1985-1995"،(في: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 203،1996).

11- نورهان الشيخ، "**العلاقات الروسية-الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الاستراتيجية**"،(في :السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007).

12- نورهان الشيخ،"**عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**"، (في: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد 230، افريل 1998).

13- سانجيف غوبتا و روبرت هيجمان، "**الحماية الاجتماعية أثناء مرحلة التحول الاجتماعي في روسيا**"، (في: التمويل و التنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، العدد 04،المجلد 31،ديسمبر 1994).

14- سهيل فرح،"**الجيوبولتيك الروسي:ملامح القوة والضعف**"،(في:شؤون الأوسط ، ،مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد 112، خريف 2003).

15- سيرغي كارا -ميرزا ،"**الإتحاد السوفييتي، الاتحاد الروسي و المستقبل**"، (في:شؤون الاوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت،العدد 112،خريف 2003).

16- عبد الحافظ حمدي،"**روسيا و الناتو..و الطريق الشاق إلى التفاهم**"، (في :المجتمع، العدد 1243، مارس 1997).

14- خالد محمود الكومي،"" **جيرينوفسكي" بين السياسة الروسية و الدولية**"، (في :السياسة الدولية، ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 116، المجلد 30، افريل 1994).

18- غسان العزي: "**العلاقات الاطلسية-الروسية الجديدة**" ،(في: شؤون الاوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 108، خريف 2002).

19- "**ردا على توسيع عضوية الناتو: يلتسين يعرض الوحدة على بيلاروسيا..و البرلمان يبحث عزله**"، (في: المجتمع، العدد 1238، فيفري 1997).

III) الموسوعات :

1- مفيد الزيدي، **موسوعة تاريخ اوربا الحديث و المعاصر**، دار اسامة للنشر و التوزيع، ج 3– 4، عمان، الاردن، 2004).

IV) *الرسائل الجامعية* :

1- السعيد ملاح، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**, (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية, كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية, جامعة قسنطينة،2005) .

2- عزالدين حمايدي ، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**,(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، 2005).

3- عمار حجار. **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**.(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، دورة جوان 2002).

4- طارق رداف , **الاتحاد الأوربي-من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**, (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية, جامعة قسنطينة، 2002).

5- محمد الطاهر عديله.**أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية** ,(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية, كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005).

6- سهام حروري ، **السياسة الخارجية الروسية لما العد الحرب الباردة** ,(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة، 2005).

V) *مواقع الإنترنت*:

1- اكزافييه غيّوم ,ترجمة: قاسم المقداد ,"**العلاقات الدولية**" ،مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب العدد 11-12 مزدوج، دمشق سنة 2003. نقلا عن موقع: http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm

2- احمد دياب ,"**روسيا و الاتجاه غربا**". مركز الاهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،نقلا عن موقع:http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/WEEK201.HTM

4- احمد علو ،"**السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية**"**,** في :مجلة الجيش، نقلا عن موقع المجلة في:http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=14388

5- بول ماري دو لاغورس, **روسيا تبحث عن دور جديد**, نقلا عن موقع: http://www.mondiploar.com/mai01/articles/gorce.htm

6- جوزيف س. ناي، "**خطوات اوروبا التاليه**"، نقلا عن موقع: http://www.project-syndicate.org/commentary/nye23/Arabic

6- جوزف عبدالله، "**مسار وآفاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي وانعكاسه على القضايا العربية والإسلامية؟**"، نقلا عن موقع:
http://www.kobayat.org/data/documents/arab_awlamat/awlamat37_apr2007/10.masar-wa-afaq-1.htm

7- دويتشه فيله،"**روسيا والاتحاد الأوروبي ــ مصالح إستراتيجية وعلاقة صعبة**"، نقلا عن موقع:
http://www.dw-world.de/dw/article/0,,2516875,00.html?maca=ara-aa-gesamt-670-rdf

8- ميشال يمين ،" **قواعد أميركا والحلف الاطلسي حول روسيا: بين تقبّل السلطة و تذمّر المعارضة**"، في: مجلة الجيش اللبناني، العدد 15، 2005، لبنان، نقلا عن موقع المجلة في:
http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=6892

9- مروى صبرى إمام، قراءة في كتاب (**التوجهات المختلفة فى الفكر الاستراتيجى الروسى**، للمؤلف Yury E. Fedorov، مارس 2003)، نقلا عن موقع الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، نقلا عن موقع :http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE1D43.HTM

10- ستيفن وولت ،"**العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**"،ترجمة: زقاغ عـــادل و زيـــدان زياني، نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

11- عاطف عبد الحميد، "**القوميات المتدينة والفردوس المفقود**"، المعرفة، نقلا عن موقع الجزيرة في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/30D1B71B-3F48-4575-BBAB-936B04842ADA.htm

12- عبير ياسين، "**روسيا والإعداد لمرحلة ما بعد بوتين، تحليلات عربية و دولية**"، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، نقلا عن موقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL691.HTM

13- عبدالله صالح، "**مستقبل السياسة الخارجية الروسية**"، موقع مجلة العصر، نقلا عن موقع:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6708

14- عمرو الشوبكي، "**أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة**"، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ,نقلا عن موقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K25.HTM

15- فلاديمير بارانوفسكي ,"**روسيا والامن الاوروبي**"، ترجمة: قاسم المقداد,في: مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الثاني ,السنة الاولى ربيع 1998، نقلا 7عن موقع المجلة في:
http://www.awu-dam.org/politic/02/fkr2-005.htm

16- رضا محمد لاري،" **اريد ان اقول: التكتل الاقتصادي الاوروبي الروسي**"، يونيو 2005م - العدد 13499 ، نقلا عن موقع جريدة الرياض في:
http://www.alriyadh.com/2005/06/09/article70862_s.html

17- تاكايوكي يامامورا, "**مفهوم الامن في العلاقات الدولية**"، ترجمة: عادل زقاغ، نقلا عن موقـــع:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

18- خالد الحروب،"**نظام الدرع الصاروخي الاميركي جوهر الفكرة وانعكاساتها على الامن العالمي والشرق الاوسط**"، قسم التحليلات بقناة الجزيرة، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83AFBFED-D2A0-47E5-82D4-447CA4F02AFD.htm

19- غسان العزي ، "**روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيّة" إلى "البوتينية**" "، في: مجلة الجيش اللبناني، العدد 33، 2000، لبنان، نقلا عن موقع المجلة في:
http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=1322

20-غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط 2، بنغوين للنشر، مارس 2000، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/ar/penguin.php

21- الموسوعة العربية،"**الاتحاد السوفييتي، تاريخيا**" المجلد الأول ، العلوم الإنسانية، التاريخ و الجغرافية و الآثار ، نقلا عن موقع: http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14669

22- التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،"**روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، نقلا عن موقع:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB85.HTM

23- وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، "**روسيا اليوم: حقائق ووقائع**"، نقلا عن موقع الوكالة:
http://ar.rian.ru/rus/20070621/67551173.html

24- "**روسيا الاتحادية: البيانات الإحصائية ليوم 16 يناير** 2008"، وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، نقلا عن موقع: http://ar.rian.ru/analytics/articles/20080116/96950796.html

25- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ," **الأحلام الاوروآسيوية** ", قراءات إستراتيجية، نقلا عن موقع: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ81.HTM

26- "**فلاديمير بوتين والانعطافة الجديدة في السياسة الروسية**",(في: الشرق الأوسط, العدد 17 ديسمبر 2001، العدد 8420) ، نقلا عن موقع الجريدة:
http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=77958&issue=8420

27- قناة روسيا اليوم، "**روسيا و الاتحاد الاوربي**"، نقلا عن موقع القناة في:
http://www.rtarabic.com/prg_panorama/10670

ثانيا: ***المراجع باللغة الاجنبية***

I) ***الكـــتب:***

1- Joseph frankel ,**The making of foreign policy**, oxford university press, new york.1963 .

2- James N.Rosenau, **International politics and foreign policy** , the free press, New-York, 1969.

3- John- Mearsheimer**. Realism. The Real World And Academia**. (University Of Chicago, 2000).

4- Henry steel commerger. "Documents **of American history**" (appleton-centbury.newyork) 1963.

II) المجلات و الدوريات:

1- Giden Rose, "**Neoclassical realism and theories of foreign policy**" , World politics, vol 51,1998.
2- J. Colosimo, " Lénine**, reviens! Ils sont devnus orthodoxes**" . in: Autrement: Qulle Russie, 1993.
3- I. Hausser," **Le temps russe: invraisemblance et hasard**". In:Autrement. Qulle Russie, 1993.

III) مواقع الإنترنت:

1 - Andrea Ribeiro Hoffmann , "**A synthetic approach to foreign policy"** , in site: http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html
2 - Alexander A. Sergunin," **Russian Post-Communist Foreign Policy Thinking at the Cross-Roads: Changing Paradigms**", Journal of International Relations and Development, Volume 3, No. 3 (September 2000) , In site : http://www.ciaonet.org/olj/jird/jird_sept00sea01.html.
3- Céline Bayou, "**Les Relations Entre L'union Européenne el La Russie: Vert Une Nouvelle Frontière**", Dans: http://upmf-grenoble .fr/curie/cahiers/16/bayou.pdf.p 01
4 - Demitri ternin:"**l'elargissement de l'otan vu de mosscou**".politiqur etrangere.2/2000).in site:http:// www.ifri.org/files/poltique_etrangere/PE_2_02_trenin.pdf
5 - Hiski haukkala, "**problematic strategic partnership**", Dov lynch (ed). EU- 77 Russian Security Diemmensions. (Eurppean Union I nstitute for Security Studies. Paris. 2003). p 10.In site: http// www.ifri.org/files/russiae/iss-dilemmes- cooperation-juillet-2003.pdf.
6 - James D.fearon," **Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations"**, In site internet: http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf. p 12.
7 - Marissa Payne, **Behind the Enigma: Changing Internal Factors and Putin's Foreign Policy**, Boston University, November 20, 2006.p01, in site: http://www.bu.edu/ir/graduate/current/papers/samples/Sample_research_paper.pdf.
8 - Toru Oga, **From Constructivism to Deconstructivism theorising the Construction and Culmination of identities, in site:** http://www.w3.org/TR/REC-htm.
9 - Volker Rittberger." **Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories"**, In site internet: http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html .
10 - William D. Jackson, " **Imagining Russia in Western International Relations Theory**", p8 p 11, in site : http://casnov1.cas.muohio.edu/havighurstcenter/papers/Jackson.pdf.
11- yves boyer.isabel facon."**la politique de sécurité de la russie entre la continuité et rupture**".dans: http://www.diploweb.com/p4faco01.htm

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثالث:

الفصل الرابع: